

سلسلة فتاوى فقهية (١)

فتاوى ابن سحنون

للإمام الكبير والعالم الثمير مفتي القيروان
أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن سعيد النونجي

القيرواني المالكي
المشهور بـ (ابن سحنون)
المتوفى سنة (٢٥٦هـ)

تتبع
مُصِطَفَى حَبِيبُودَا الأزهري

دار ابن عفان

دار ابن القيم

فتاوى ابن سحنون

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

فناوى النبى سجنون

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناسر

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب
كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله
على الكمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية
إلا بموجب موافقة خطية من الناسر

الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011 م

رقم الإيداع	2010 / 20300
الترقيم الدولي	978 - 977 - 375 - 113 - 4

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع

القاهرة: ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

هاتف: ٢٥٠٦٦٤٢٠ - محمول: ٠١٠١٥٨٣٦٢٦

الإدارة: الجيزة برج الأطباء أول شارع فيصل

هاتف: ٣٥٦٩٢٦١٥ - تليفاكس: ٣٥٦٩٢٨٥٠

ص.ب ٨ بين السرايات

جمهورية مصر العربية

E-mail: ebnaffan@hotmail.com



دار ابن القيم للنشر والتوزيع

هاتف: ٤٣١٥٨٨٢ - فاكس: ٤٣١٨٨٩١

الرياض: ص.ب ١٥٦٤٧١

الرمز البريدي: ١١٧٧٨

المملكة العربية السعودية

E-mail: ebnalqayyam@hotmail.com

سلسلة فتاوى فقهية (١)

فتاوى ابن سحنون

لإمام الكبير والعالم الثمير مفتي القيروان
أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن سعيد النخعي

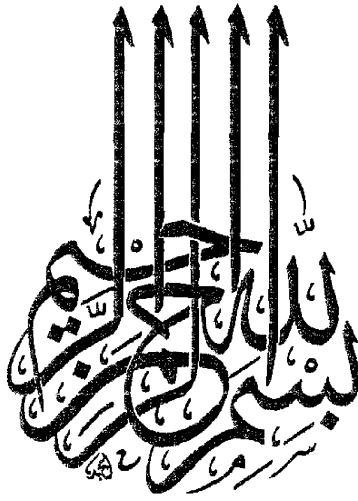
القيرواني المالكي
المشههور بابن سحنون

المتوفى سنة ٢٥٦هـ

تحقيق
مضيفي محمود الأزهري

دار ابن عثان

دار ابن القيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين ، أن أكمل الدين والبيان ، وعلم الهدى والقرآن ، وأتم نعمته فأنزل الفرقان ، أحكم شرائع الدين ، وهدى إليه عباده المؤمنين ، وأوضح لهم دلائل اليقين ؛ لئلا يكون للناس عليه حجة إلى يوم الدين .
والصلاة والسلام على من بعثه الله بالحق بشيراً ونذيراً ، وداعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً ، أرسله الله رحمة للعالمين ، بشيراً للمؤمنين ونذيراً للجاحدين ، وشفيعاً لأمته يوم الدين .

وبعد :

فإن الحق سبحانه قد أيد هذا الشرع الحكيم بعلمائه وفقهائه الذين أفنوا زهرة أعمارهم في فقهه ، وبذلوا جُلَّ المجهود في استنباط مقاصده وأسراره ، واستعذبوا في سبيل ذلك كل مرير ، واستملحوا كل عسير ، وطروا البلاد والأمصار ، وجابوا بقاع الأرض بسحيق الأسفار ؛ ليقينهم الأكيد بأن ذلك من تعظيم شعائر الدين ، وتمسكاً بما لا ريب في أن التمسك به لا ضلال بعده أبداً كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، ولينالهم حظٌّ من تشريف الله ورسوله لهم بجعلهم في خير القرون لخير الأمم .

إن مهمة الفقهاء في فهم نصوص الشارع وإيقاعها على وقائع العباد ، استنباطاً لحكم الله فيها هي مقصود الشرع الحكيم لهدي البلاد والعباد ؛ لذلك كانت بمنزلة من الشرف والخطر ما لم يكن لغيرها من المهمات ، من أجل ذلك جعل الله شرف

علماء هذا الدين وأئمة من شرف هذا الدين وجلالته ، فنشر الله بفضل إعلائهم كلمة الحق علمهم وفقههم في الآفاق ، وزاغت مذاهبهم في شتى الأمصار والأعصار ، وصارت بمثابة الدساتير التشريعية الفقهية التي تضبط أحكام العباد .

ومن بين هذه المذاهب مذهب الإمام مالك بن أنس رحمته الله إمام دار الهجرة والذي كان دستور الاستنباط الفقهي لدى كثير من حواضر العالم الإسلامي ، ومن هذه الحواضر « حاضرة الأندلس »^(١) وما تآخمها من بلاد المغرب وإفريقيا (تونس) ، فلقد كان لمذهب الإمام مالك أثرٌ عريضٌ في نشر عمل أهل المدينة وآثارها وفقه رجالها في هذه البلاد ، واصطبغت عقول علمائها بصبغة الفقه المالكي الذي يتركز في الأساس على مبدأ الاحتياط الشديد في الدين ، وتقديم عمل أهل المدينة ، وسد الذرائع ، وغيره من مبادئ الدستور الفقهي المالكي .

ووجد هذا المذهب من الأتباع والدارسين والمحبين في هذه البلاد ما لم يجده أي مذهب آخر ، كما كان لهذا المذهب أثر كبير في بناء الحضارة الأوربية ، إذ كان العلماء والمثقفون يَفِدُّون من فرنسا وغيرها من الدول الأوربية إلى الجامعات الإسلامية في الأندلس في العصور الوسطى يغترفون من العلوم العربية والثقافة الإسلامية ، ويترجمون إلى لغاتهم تطبيقات الفقه المالكي على وقائع وأحداث الناس ، حتى إن بعض المفكرين يُرجِع إلى ذلك سبب التوافق بين بعض التشريعات الإسلامية وبين بعض القوانين الأوربية التي يأخذ منها كثير من البلاد الإسلامية في

(١) افتتحت الأندلس في أيام الوليد بن عبد الملك ، فكان فتحها من أعظم الفتوح الذاهبة بالصيت في ظهور الملة الحنيفة ، وكان عمر بن عبد العزيز معتنياً بها مهتماً بشأنها ، وهو الذي قطعها عن نظر والي إفريقية وجرّد لها عاملاً من قبله ، بينما ولي موسى بن النصور من قبل الخليفة الوليد أميراً على المغرب وعاملاً على إفريقية .

هذا العصر قوانينهم؛ إذ كان مذهب الإمام مالك هو المذهب الوحيد لمسلمي الأندلس، فتأثرت حضارة أوروبا بمذهب هذه البلاد وعاداتهم وتقاليدهم، ونقل الكثير منه في المعاملات المدنية.

ولم يكن للمذهب المالكي رواج في حاضرة الأندلس قبل دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل ثالث الولاة بالأندلس من دولة بني أمية.

قال صاحب «نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (١٥٨/٢):

«واعلم أن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام منذ أول الفتح، ففي دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل وهو ثالث الولاة بالأندلس من الأمويين انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة، فانتشر علم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعاً بل والمغرب، وذلك برأي الحكم واختياره. واختلفوا في السبب المقتضي لذلك: فذهب الجمهور إلى أن سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة، فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره فأعظموه.

وقيل: إن الإمام مالكاً سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس، فوصف له سيرته فأعجبت مالكاً لكون سيرة بني العباس في ذلك الوقت لم تكن بمَرْضِيَّة.. فقال الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه لذلك المُخْبِر: نسأل الله تعالى أن يُزَيِّنَ حَرَمَنَا بِمَلِكِكُمْ، أو كلاماً هذا معناه، فنميت المسألة إلى ملك الأندلس مع ما علم من جلالة مالك ودينه فحمل الناس على مذهبه وترك مذهب الأوزاعي». اهـ.

وهذا الكتاب الذي نقدم له، هو خلاصة خبرة علم من أعلام عصر النهضة العلمية والفكرية في الأندلس الخضراء، وهو العلم العلامة فقيه المغرب ومفتي القيروان «محمد بن سَحْنُون» [٢٠٢هـ-٨١٨م/٢٥٦هـ-٨٧٠م]، وقد اجتمع

لهذا الإمام من أسباب التضلع والتفوق في المذهب المالكي ما لم يجتمع لغيره من أصحابه في عصره ، وترجع هذه الأسباب إلى شقين :
أولهما : يرجع إلى التنشئة العلمية .

وثانيهما : يرجع إلى الحقبة التاريخية التي زامنها ابن سحنون .

أما الشق الأول : التنشئة العلمية :

فالإمام ابن سحنون سليل مدرسة عالية الإسناد إلى صاحب المذهب المالكي الإمام مالك رحمته الله ، وريب بيت ربه من أجل أصحاب مالك ومن أوائل من حملوا على اعتاقهم تكاليف نشر المذهب المالكي وهو والده الإمام (سحنون) عبد السلام بن سعيد التنوخي المغربي القيرواني المالكي [١٦٠ - ٢٤٠ هـ] ، فقد أدرك سحنون مالكا زمنا ، ولكن ضيق العيش وبعد الأسفار عنه حالا بينه وبين الأخذ الدائب عن مالك رحمته الله ، فأخذ عن أصحاب مالك كابن القاسم ، وأشهب ، وابن وهب ، وتفقه بهم حتى صار من نظرائهم ، وساد أهل المغرب في تحرير مذهب مالك .
وفي عدم تمكنه من التخرج على الإمام مالك يقول سحنون : « قَبَّحَ اللَّهُ الفقر !
أدركنا مالكا وقرأنا على ابن القاسم » .

وتذكر « دائرة المعارف الإسلامية » (١١ / ٣٢٨ - ٣٣٠) رواية عن محمد بن سحنون يحكي فيها الحالة المادية التي لمسها والده في مسيرته العلمية ، فيقول :
« وقد جاء في رواية لمحمد بن سحنون أن أباه ذهب إلى مصر عام ١٧٨ هـ ليتلقى العلم على تلاميذ مالك بن أنس ، ولقي في مصر ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشهب وكانوا من أبرز أتباع مالك ، وكان قدومه إلى مصر في السنة السابقة على موت مالك ، وكان سحنون قد حمل معه من القيروان تلك الأجزاء من موطأ مالك ، التي كان أسد بن الفرات قد درسها على الإمام مالك ، وكانت تطرح على بساط البحث

بعض المسائل التي تثيرها دراسة الموطأ في حضرة ابن القاسم، فكان سحنون يستزيد من المعلومات فيسأل لم لا يرتحل لسمع مالكاً نفسه فيجيب بأنه إنما يحول بينه وبين ذلك فقره وعوزه .

وقد قال فيه ابن القاسم : ما قدم علينا أحدٌ مثل سحنون .

وأصبح سيد أهل المغرب في فقه الإمام مالك، وذاع صيته، وسمعت شهرته الآفاق، وضرب إليه الناس من كل بقاع المغرب؛ ليدرسوا عليه مذهب مالك، وبورك له في أصحابه عدّة وإمامة، ومكث في القضاء أربعين سنة، وكان له مجلس بالجامع الأعظم بالقيروان يأتيه الطلبة من أقطار الأرض.. فلا غزو إذن أن ينشأ ابن سحنون نشأة مكيّة في هذا البيت الراسخ في العلم والقضاء والإفتاء والشهرة، وهذه المدرسة العالية العريقة التي تعدّ جامعة الإمام مالك في المغرب وأقطاره، وفي هذه الأجواء استسقى ابن سحنون لنفسه من علم والده وفقهه وتنظيره، حتى برع رغم حداثة سنّه، حتى إن والده كان يُشَبِّهه بأشهب، وأصبح له مجلس في جامع القيروان سوى مجلس أبيه، وبرع في المناظرات حتى إنه كان يناظر أباه، وجمع مسائل الخلاف باقتدار واضطلاع حتى لم يكن في عصره أحدٌ أجمع لمسائل الاختلاف وأدلتها منه، أضف إلى ذلك أن والده كان راوياً وجامعاً ومرتباً لأعظم كتب الإمام مالك بعد «الموطأ» وهو «المدونة» حيث أخذها سحنون عن ابن القاسم ورجع بها إلى القيروان في سنة (١٩١هـ) ورتبها وبوب مسائلها، واحتج لبعض مسائلها بالآثار التي احتج بها مالك في «الموطأ»، وأصبح عليها العمل عند أهل القيروان، وصارت عمدة الفقه في بلاد المغرب؛ ولذا حصل لسحنون من الأصحاب والتلاميذ ما لم يحصل لأحد من أصحاب مالك .

الشق الثاني : الحقبة التاريخية التي زامنها الإمام ابن سحنون :

ولد الإمام ابن سحنون في مدينة القيروان سنة (٢٠٢هـ) وكان ذلك في أواخر ولاية الحكم بن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي على حاضرة الأندلس ومدائنها، والذي توفي سنة (٢٠٦هـ)، ثم تولى إثره ابنه عبد الرحمن بن الحكم، وله ثلاثون سنة، فاستقر له الحكم وتوطد له الملك، وانتظمت له أمور السياسة؛ إذ كان وادعًا محمود السيرة، ومكث في ولايته حتى سنة (٢٣٨هـ) أي مدة ثنتين وثلاثين سنة، وهي حقبة كافية لاستقرار الأمر واستتباب الملك، فكانت هذه بذرة الاستقرار العلمي أيضًا؛ إذ مهد الطريق وعبّد السبيل للعلوم والفنون تتوافد على البلاد في أمان ويسر على ضوء الهدوء السياسي الذي عم أرجاء البلاد آنئذ.

وعندما ارتحل ابن سحنون إلى المشرق سنة (٢٣٥هـ) ثم عاد كان الأمر قد استتب للأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم على بلاد الأندلس والذي مكث في الحكم من سنة (٢٣٨) حتى (٢٧٣) سنة أي مدة خمسة وثلاثين عامًا، وكان الأمير محمد بن عبد الرحمن محبًا للعلوم، مؤثرًا لأهل الحديث عارفًا حسن السيرة، ويذكر أن حافظ الأندلس أبا عبد الرحمن بقي بن مخلد لما دخل الأندلس بكتاب «مصنف أبي بكر بن أبي شيبة» وقرأ عليه أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستشنعوه، وألبوا العامة عليه ومنعوه من قراءته حتى وصل الأمر إلى الأمير محمد، فاستحضره وإياهم، واستحضر الكتاب كله، وجعل يتصفحه جزءًا جزءًا إلى أن أتى على آخره، وقد ظنوا أنه يوافقهم في الإنكار عليه، ثم قال لخازن الكتب: هذا كتاب لا تستغني خزانتنا عنه، فانظر في نسخة لنا، ثم قال لبقني بن مخلد: انشر علمك، وارو ما عندك من الحديث، واجلس للناس حتى ينتفعوا بك،

ونهاهم أن يتعرضوا له .

وإنما قصدنا أن نلقي الضوء على الحالة السياسية ومدى الاستقرار العلمي لهذه الحقبة في بلاد الأندلس ؛ إذ ربما كان لما في هذه الحقبة من الاستقرار السياسي والعلمي في بلاد الأندلس الأثر الجليل والظل الطليل لما حدث في بلاد المغرب من استقرار علمي ونهضة دراسية ، الشيء الذي هيأ الأجواء لابن سحنون لكي ينهل ما يقدمه في العلم والفقه ، ويمكنه من نشر هذا المذهب العتيق .

أما بالنسبة للحالة السياسية والعلمية لحاضرة تونس والقيروان^(١) فقد كانت تونس إبان هذا العصر تحت إمرة دولة بني الأغلب أمراء تونس ، وهم من أولاد الأغلب بن سالم ، قدم مع محمد بن الأشعث الخزاعي حين تولى على مصر وتونس سنة (١٤٤هـ) ، ولما رجع ابن الأشعث إلى بغداد بعث الخليفة أبو جعفر المنصور الأغلب بن سالم والياً على تونس ، فقدمها وسكن القيروان ، وفي أيام هارون الرشيد عهد بالولاية لإبراهيم بن أغلب ودام في الولاية إلى أن توفي ، فوليها بعده ابنه العباس الذي استعمل الجور في رعيته ، فانتدب جماعة من الصالحين إلى وعظه فلم يقبل ، واستمر على حاله فدعوا عليه فمات ، ثم تولاها أخوه زياد الله الذي حكم من سنة (٢٠١) إلى (٢٢٣هـ) ، وكان أميراً جليلاً وفياً ، وكان معاصراً لسحنون وولده ، ثم تولى مكانه أخوه عقال وسار سيرته في الخير إلى أن مات ، فولي بعده أبو العباس محمد بن الأغلب ثم ابن أخيه أحمد بن العباس ، وكان حسن الأخلاق متجنباً للظلم والاعتساف ، بنى المساجد بتونس وتوفي سنة (٢٤٩هـ) فوليها أخوه أبو محمد زيادة الله بن محمد بن الأغلب ، وكان عاقلاً حسن السيرة وكانت ولايته

(١) القيروان : بلدة من بلاد تونس كانت مشهورة بمدارسها وصنائعها في عصر المدينة الإسلامية ، بناها عقبة بن نافع سنة (٥٠هـ) ، وهي تبعد عن تونس بنحو ١٦٥ كيلو متراً .

سنة أشهر، ثم وليها ابن أخيه محمد بن أحمد بن محمد الملقب بأبي الغرائق لشغفه بصيدها، وكان غاية في الجود، وأيامه في اليُمْن يضرب بها المثل، توفي سنة (٢٦١هـ).

فطوال هذه الحقبة السياسية التي عاصرها سحنون وولده محمد بتونس كانت ميمونة بحسن خلق أمرائها وجلالة قدرهم وحبهم للعلم والعلماء، فهذه الفترة كانت تنعم بالقرار والهدوء والسكينة على الجانبين الخارجي -أي في الأندلس وحواضرها- والداخلي -أي في المغرب وتونس ومدائنها- مما ساعد على بناء الشخصية العلمية والفكرية لعلماء المغرب وتونس والقيروان بوجه عام، ولسحنون وولده محمد بوجه خاص.

ونترك الترجمة القادمة تعرف القارئ بهذا الإمام الجليل «ابن سحنون» وتفصح عن بعض مآثره وآثاره، سائلين المولى العظيم أن ينفع بهذا السُّفَر مكتبة التراث الإسلامي العريق، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق

١٧ ديسمبر ٢٠٠٧م

٧ ذي الحجة ١٤٢٨هـ



ابن سَحْنُون مفتي المغرب

هو الإمام المفتي العلامة فقيه المغرب ومفتي القيروان ، أبو عبد الله محمد ابن فقيه المغرب ومفتيها وقاضيها : عبد السلام بن سعيد بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة بن عبد الله ، التنوخي ، الحمصي الأصل ، المغربي القيرواني المالكي ، قاضي القيروان^(١) ، وصاحب « المدوَّنة » ، والملقب بـ « سَحْنُون »^(٢) .

(١) وفي ترجمة سحنون الوالد انظر: « ترتيب المدارك » (٢/٥٨٥) ، « قضاة قرطبة » (ص٩٣) ، « وفيات الأعيان » (٣/١٨٠) ، « رياض النفوس في طبقات علماء القيروان » (١/٣٤٥-٣٤٦) ، « الديباج المذهب » (٢/٣٠) ، « سير أعلام النبلاء » (١٢/٦٣) ، « العبر » (٢/٣٤) ، « مرآة الجنان » (٢/١٣١) ، « شجرة النور الزكية » (٧٠) ، « البداية والنهاية » (١/٣٢٣) ، هدية العارفين (١/٥٦٩) ، « دائرة المعارف الإسلامية » (١١/٣٢٨-٣٢٩) ، « دائرة معارف القرن الرابع عشر » (٥/٦٩) ، « الإمام سحنون » لمحمد زينهم (ص١٩-١٢١) .

(٢) وفسروا « سحنون » بأنه : اسم طائر بالمغرب ، يُوصف بالفظنة وجِدَّة الذهن ، وشدة الذكاء والتحزُّز ، ذلك أنه كَتَلَهُ كان سريع النكتة ، وأصل (السَّحْن) في اللغة : من السَّحْنَة والسَّحْنَاء : لين البشرة ، والتَّعْمَة ، والهيئة ، واللون ، ويقال : جاء الفرس مُسَحَّنًا : كمُحَسَّن أي : حسن الحال . « القاموس المحيط » للفيروزآبادي ص(١١١٠) .

و« سحنون » بعضهم يضبطها بضم السين : « سُحْنُون » ، وبعضهم يفتحها : « سَحْنُون » ، ينظر : « السير » للذهبي (١٢/٦٣) ، « وفيات الأعيان » (٣/١٨٠) .

قال ابن خلكان : « وسحنون بفتح السين المهملة وضمها ، وسكون الحاء المهملة ، وضم النون ، وبعد الواو نون ثانية ، وفي فتح السين وضمها كلام من جهة العربية ، يطول شرحه وليس هذا موضعه ... وقد صنف فيه أبو محمد بن السيد البطلوسي جزءًا وقد استوفى الكلام فيه كما ينبغي ... ولقب سحنون باسم طائر حديد الذهن بالمغرب يسمونه سَحْنُونًا لحدة ذهنه وذكاؤه .. » « وفيات الأعيان » (٣/١٨٢) .

سمع والده سحنون من : سفيان بن عيينة ، والوليد بن مسلم ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الرحمن بن القاسم ، ووكيعة بن الجراح ، وأشهب ، ولأزم ابن وهب ، وابن القاسم ، وأشهب حتى صار من نظرائهم ، وساد أهل المغرب في تحرير مذهب مالك بن أنس رحمته الله ، وانتهت إليه رئاسة العلم ، وعلى قوله المُعَوَّلُ بتلك الناحية ، بدأت رحلته في سنة ثمان وثمانين ومائة ، وتذكر المصادر أن والد سحنون - سعيداً - كان جندياً قدم من القيروان إلى حمص حيث ولد سحنون سنة (١٦٠ هـ) ، ولم يكن والده ثرياً لكنه سعى لينعم ولده بالتلمذ لخير علماء القيروان ، وخاصة البهلول بن راشد (ت : ١٨٣ هـ) ، ثم ارتحل سحنون إلى تونس لاستكمال دراسته فيها ، فكتب معلمه خطاباً إلى علي بن زياد يوصي به خيراً ، فدأب علي احتراماً منه للبهلول على أن يذهب إلى بيت سحنون ليلقنه ما تعلمه على مالك .

= وضبط ابن حيان « سحنوناً » في « المقتبس من أبناء أهل الأندلس » ص (١٨٨-١٨٩) بفتح السين لا بضمها ، فقال :

« وأما سحنون بن سعيد التنوخي فإنه ولاه قضاء إفريقية محمد بن الأغلب التميمي أميرها لجعفر المتوكل أيضاً سنة أربع وثلثين ومائتين ... » .

ثم وجدت في كتاب « تثقيف اللسان وتلقيح الجنان » لابن مكي الصقلي (ت ٥٠١ هـ) : في باب ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ ص (٢٤٣) :

« وكذلك يقولون : سحنون بضم السين ، والصواب : فتحها - أي سحنون - أخبرني الثقة عن أبي عمران رحمته الله أنه ما لُفِظَ به قط إلا مفتوح السين ، وكان لا يلحن في كلامه ، وأنكر أبو علي الجلولي رحمته الله الضم فيه حين سأله عنه ، وقال : ما سمعت أحداً من علمائنا ، ابن السمين وغيره يقول إلا : سحنون بالفتح » .

وكلام ابن مكي حجة في ضبط هذه الكلمة ؛ لأنه لقي معظم علماء القيروان حينما هاجر إلى تونس وولي القضاء بها حوالي سنة (٤٦٠ هـ) ، ونقل عنهم ضبط هذه الكلمة بالفتح كما سبق ، فأهل مكة أدرى بشعابها ، والله أعلم .

وكان سحنون رحمته الله موصوفاً بالعقل والديانة الثامة والورع ، مشهوراً بالجدود والبذل ، وافر الحرمة ، عديم النظير ، قال عنه أشهب : ما قدم علينا أحد مثل سحنون . وقال يونس بن عبد الأعلى : سحنون سيد أهل المغرب .

وروي عن ابن عجلان الأندلسي أنه قال : ما بورك لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم في أصحابه ما بورك لسحنون في أصحابه ، فإنهم كانوا في كل بلد أئمة . وقال الحافظ أحمد بن خالد : كان محمد بن وضاح لا يفضل أحداً ممن لقي على سحنون في الفقه وبدقيق المسائل .

وُلِّي القضاء ومكث فيه أربعين سنة ، وكان مجلسه مزدحماً بالطلبة والعباد ، وكانوا يأتون إليه من أقطار الأرض ، وقيل : إن الرواة عنه بلغوا تسعمائة .

« أصل المدونة » :

وأصل « المدونة » أسئلة في مذهب الإمام مالك سألها أسد بن الفرات لابن القاسم ، فلما ارتحل سحنون بها عرضها على ابن القاسم ، فأصلح فيها كثيراً ، وأسقط ثم رتبها سحنون ، وبوبها ، واحتج لكثير من مسائلها بالآثار من مروياته . ويحكي آخر أن سحنوناً أخذ المدونة عن ابن القاسم ، وعليها يعتمد أهل القيروان ، وكان أول من شرع في تصنيف المدونة أسد بن الفرات الفقيه المالكي بعد رجوعه من العراق ، وأصلها أسئلة سأل عنها ابن القاسم فأجابه عنها ، وجاء بها أسد إلى القيروان وكتبها عنه سحنون ، وكانت تسمى الأسدية ، ثم رحل بها سحنون إلى ابن القاسم في سنة ثمان وثمانين ومائة ، وهي في التأليف على ما جمعه أسد بن الفرات أولاً ، وبوبه على ترتيب التصانيف غير مرتبة المسائل ولا مرسمة التراجع ، فرتب سحنون أكثرها واحتج لبعض مسائلها بالآثار من روايته من موطأ ابن وهب وغيره ، وبقيت فيها بقية لم يتم فيها سحنون هذا العمل .

ويحكي آخر أن أسد بن الفرات الفقيه المالكي جاء من المغرب إلى مصر وقرأ على ابن القاسم وأخذ عنه المدونة وكانت مسودة ، وعاد بها إلى بلاده فحضر إليه سحنون وطلبها منه لينقلها فبخل عليه بها ، فرحل سحنون إلى ابن القاسم وأخذ عنه المدونة ، وقد حررها ابن القاسم ، فرحل سحنون بها إلى المغرب وعلى يده كتاب ابن القاسم إلى أسد بن الفرات ، فيقابل نسخته بنسخة سحنون ، فالذي تتفق عليه النسختان يثبت ، والذي يقع فيه الاختلاف ، فالرجوع إلى نسخة سحنون ، ويمحى من نسخة ابن الفرات ، فهذه هي الصحيحة ، فلما وقف ابن الفرات على كتاب ابن القاسم عزم على العمل به ، فقال له أصحابه : إن عملت هذا صار كتاب سحنون هو الأصل ، وبطل كتابك ، وتكون أنت قد أخذته عن سحنون فلم يعمل بكتاب ابن القاسم ، فلما بلغ ابن القاسم الخبر قال : اللهم لا تنفع أحدًا بآبن الفرات ، ولا بكتابه ، فهجره الناس لذلك ، وأصبح المعوّل على كتاب سحنون وعليه العمل عند أهل القيروان ، وحصل له من الأصحاب والتلاميذ ما لم يحصل لأحد من أصحاب مالك ، وعنه انتشر مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وعلمه بالمغرب ، وكانت صلته بعبد الرحمن بن القاسم ذات أثر بعيد في نشر المذهب المالكي في الشريعة في المغرب .

إن الفضل في نشر مذهب مالك في المغرب يرجع إلى ابن القاسم وأسد بن الفرات ، إلا أن مجلّ الفضل في ذلك يُرد إلى ما بذله سحنون من جهد في ترتيب المدونة وتهذيبها ونشرها .

تولية سحنون القضاء :

وفي ولاية محمد بن الأغلب كان من أول أعماله عزل القاضي عبد الله بن أبي الجواد الذي كان معتزليًا ، وعرض القضاء على سحنون سنة (٢٣٣هـ) ، وظل عامًا بطوله يرفض قبول المنصب حتى قبله مستسلمًا عام (٢٣٤هـ) ، وكان قد اقترح

بعض الناس على الأمير أن يولي سليمان بن عمران ، ولكن الأمير رفض الأخذ بهذا الاقتراح قائلاً : إنه ما دام سحنون على قيد الحياة فليس أصلح منه للقضاء بين الناس ، ولم يزل قاضياً إلى أن توفي في صدر رجب سنة أربعين ومائتين ، ولم يقبل سحنون عطاء ولا مرتباً من الأمير ، وإنما كان يوفي نفقاته ونفقات موظفيه من جزية الرعوس التي كانت مفروضة على الكفار .

وكان أول أعمال سحنون بعد توليته القضاء أن حرم دخول المسجد على الفرق الضالة جميعاً من الصفرية والإباضية والمعتزلة في القيروان ، وكان سحنون أول من نُصّب إماماً ثابتاً للمسجد ، وأول من عهد بالأموال المرهونة إلى من يوثق بهم من أهل المدينة ، في حين أن هذه الأموال كانت تحفظ في بيت القاضي حتى ولي سحنون القضاء ، وكان سحنون في قضائه يعامل الخصوم جميعاً أطيّب معاملة ، وكان يبذل قصارى جهده للتهدئة من روع المتقاضين والشهود .

وكان يصطنع غاية الحذر وهو يجيب عن المسائل الشرعية .

وقال عنه عيسى بن مسكين : سحنون راهب هذه الأمة ، ولم يكن بين مالك وسحنون أحد أفقه من سحنون .

اجتمعت فيه خللاً قلما اجتمعت في غيره : الفقه البار ، والورع الصادق ، والصرامة في الحق ، والزهادة في الدنيا ، والتخشن في الملبس والمطعم ، والسماحة ، ولم يكن يهاب السلطان في حق ، شديداً على أهل البدع ، انتشرت إمامته ، وأجمعوا على فضله .

وله كلمات في شرف منزلة المفتي وخطورتها تناقلتها عنه المصنفات والكتب . توفي سحنون رَحِمَهُ اللهُ سنة أربعين ومائتين (٢٤٠ هـ) وله ثمانون سنة ، وقد خلفه ولده محمد في رئاسة المذهب والإفتاء على مذهب مالك رَحِمَهُ اللهُ .

ولد ابن سحنون بمدينة القيروان سنة [٢٠٢هـ - ٨١٨م] ونشأ في حضن والده، الذي نشأه نشأة حسنة تركز على حب التفقه والآثار، وجمع العلوم والفنون، سمع من أبيه، وموسى بن معاوية، وعبد العزيز بن يحيى المدني، ثم ارتحل إلى المشرق سنة خمس وثلاثين ومائتين والتقى بأبي المصعب الزهري، ويعقوب بن كاسب، وابن أبي حسان.

ولما رجع إلى القيروان تصدر للتدريس بالجامع الأعظم، وكانت له حلقة غير حلقة أبيه، وجلس بعد موت والده في مجلسه، وآلت إليه رئاسة المذهب المالكي بإفريقية (تونس).

وكان ابن سحنون رحمته الله إماماً ثقة عالماً بالفقه عالماً بالآثار، محدثاً بصيراً بالآثار، واسع العلم، متحريراً متقناً، علامة كبير القدر، وكان خبيراً بالمناظرة، نظاراً بارعاً حازماً، حتى إنه كان يناظر أباه سحنوناً.

ولم يكن في عصره أحد أجمع لفنون العلم منه.

قال عنه أبوه سحنون: ما أشبهه إلا بأشهب.

وقيل لعيسى بن مسكين: من خير من رأيت في العلّمة؟ قال: ابن سحنون.

وقال أيضاً: ما رأيت بعد سحنون مثل ابنه.

وكان رحمته الله ذا تعبد وتواضع ورباط، وصدع بالحق شأن أبيه.

ومما اشتهر عنه في المناظرة: أنه ناظر شيخاً معتزلياً، فقال: يا شيخ، المخلوق يذلّ لخالقه؟ فسكت المعتزلي.

فقال ابن سحنون: إن قلت بالدلة على القرآن، فقد خالفت قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ

لَكِنَّتُ عَزِيزٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤١].

وسئل ابن عبدوس عن الإيمان: أمخلوق هو أم غير مخلوق؟ فلم يدر، ودلّ

على محمد بن سحنون فقال : « الإيمان بضع وسبعون درجة ، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله » ، فالإقرار غير مخلوق ، وما سواه من الأعمال مخلوقة ، يريد كلمة الإقرار ، وأما حقيقة الإقرار الذي هو التصديق ، فهو نور يقذفه الله في قلب عبده ، وهو خَلَقَ لله .

وقيل : إن المزني صاحب الشافعي أتاه ، فلما خرج قيل له : كيف رأيته ؟ فقال : لم أر أعلم منه ، ولا أحدَ ذهناً على حدائثه سِنَّهُ .

قال عنه ابن فرحون : « كان إماماً في الفقه ، ثقة عالماً بالذب عن مذاهب أهل المدنية ، عالماً بالآثار ، صحيح الكتاب ، لم يكن في عصره أحذق بفنون العلم منه ، وكان الغالب عليه الفقه والمناظرة ، وكان يحسن الحجة والذب عن أهل السنة والمذهب ، كان عالماً فقيهاً ، مبرزاً ، متصرفاً في الفقه ، والنظر ، ومعرفة اختلاف الناس ، والرد على أهل الأهواء ، كان قد فتح له باب التأليف ، وجلس مجلس أبيه بعد موته ، وكان من أكثر الناس حجة ، وألقنهم بها ... » .

وقال أيضاً : « كان سحنون يقول لمؤدبه : لا تؤدبه إلا بالكلام الطيب والمدح ، فليس هو ممن يؤدَّبُ بالتعنيف والضرب وتركه على نحلتي ، فإني أرجو أن يكون نسيج وحده ، وفريد أهل زمانه » .

وقال فيه إسماعيل بن إسحاق القاضي : هو الإمام بن الإمام .

وقال ابن الحارث : كان من الحفاظ المتقدمين المناظرين المتصرفين .

وكان ابن سحنون إمام عصره في مذهب أهل المدينة بالمغرب ، جامعاً لخلال قلما اجتمعت في غيره : من الفقه البارع ، والعلم بالآثر والحديث ، والذب عن مذهب أهل الحجاز ، كريماً في معاشرته ، نفاعاً للناس ، مطاعاً ، جواداً بماله وجاهه ، وجيهاً عند الملوك والعامّة ، صيد النظر في الملمات .

وكان رحمته الله شديد التضلع في مذهب المالكية وافر الإلمام بمسائل الخلاف ، حتى إن مستفتيه في هذا الكتاب يتعجب أمامه من حفظه للخلاف وعلمه بأقوال الرجال عن ظهر قلبه ، فيقول : « قلت : ما أعلمك برجال أهل العلم ! وما أحفظك بالخلاف ! »

فقال له ابن سحنون : تالله ما أظلل الخضراء ، وما أقلت الغبراء على أحد من أهل العلم ممن كان مضى في عهد رسول الله ﷺ وفي عهد الخلفاء بعده إلى عصرنا هذا ممن لا أعرفه وأعرف قوله ومن خالفه وكأني أنظر إليهم ، وكأني أسمع كل واحد منهم ، وكأنهم كلهم بإزائي حضوراً ، واختلاف العلماء رحمة من الله . وقال في موضع آخر : « بالله الذي لا إله إلا هو ما خفي علي من أهل العلم اختلاف لا من عهد النبي ﷺ ولا من عهد الخلفيتين ولا أحد من الصحابة والتابعين إلى طبقة أهل زماننا هنا » .

مصنفاته :

صنف ابن سحنون في علوم الدين والمغازي والتواريخ مصنفات كثيرة ، قال بعضهم : تربو على ثلاثمائة كتاب ، وقيل : مائتي كتاب ، ولكن لم يصل إلينا منها إلا النذر اليسير ، فمنها :

- المسند في الحديث .
- الجامع : وهو كتاب كبير في فنون العلم المختلفة من السير والأمثال وأدب القضاء والفرائض والتاريخ ، بلغ عشرين مجلداً .
- الرد على الشافعي والعراقيين ، خمسة أجزاء .
- الرد على أهل البدع ، ثلاثة أجزاء .
- شرح أربعة كتب من « المدونة » .

- آداب المعلمين^(١) ، ويعتبر ابن سحنون أول عربي كتب في التربية في العصر الإسلامي .
- كتاب الإمامة .
- الرسالة السحنونية ، أو « أجوبة محمد بن سحنون » وهو هذا الكتاب .
- رسالة في السنة .
- كتاب في تحريم المسكر .
- رسالة فيمن سبَّ النبي ﷺ .
- رسالة في آداب المتناظرين ، جزآن .
- الحجة على القدرية .
- الحجة على النصارى .

(١) وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات :

- الطبعة الأولى : بتحقيق حسن حسني عبد الوهاب ، العلامة التونسي - مطبوعات اللجنة التونسية لنشر المخطوطات العربية (١٩٣١هـ) وطبع الطبعة الثانية سنة ١٩٧٢م بتونس - دار الكتب الشرقية - في ١٩٢ صفحة .
- الطبعة الثانية : بالقاهرة - بمطبعة عيسى البابي الحلبي سنة (١٩٥٥م) في ١٧ صفحة من ص(٣٥١-٣٦٧) ملحق بكتاب التربية الإسلامية .
- الطبعة الثالثة : بتحقيق الدكتور أحمد فؤاد الأهواني - بالقاهرة - دار المعارف - سنة (١٩٦٨م) (طبعت رسالته هذه في آداب المعلمين ضمن الجزء الثالث من كتاب (التربية في الإسلام) في الصفحات (٣٠٧-٣٢٠) .
- الطبعة الرابعة : تقديم وتحقيق الدكتور محمود عبد المولى - بالجزائر - طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - مطبعة الرأي الجديد - ط٢ - سنة (١٩٨١م) .
- راجع : « المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع » للدكتور محمد عيسى صالحية (١٥٩/٣-١٦٠ من منشورات منظمة الثقافة والعلوم التابعة لمعهد المخطوطات العربية - القاهرة) .

- الرد على البكرية .

- كتاب الورع .

- كتاب الإيمان والرد على أهل الشرك .

- كتاب التاريخ ، ستة أجزاء .

قال ابن فرحون : قال بعضهم : ألف ابن سحنون كتابه الكبير مائة جزء ؛
عشرون في السير ، وخمسة وعشرون في الأمثال ، وعشرة في آداب القضاء ،
 وخمسة في الفرائض ، وأربعة في الإقرار ، وأربعة في التاريخ والطبقات ، والباقي في
 فنون العلم .

وقال غيره : وألف في أحكام القرآن .

توفي العلامة العلم ابن سحنون سنة ست وخمسين ومائتين [٢٥٦هـ - ٨٧٠م]
بالساحل ، ثم جيء به إلى القيروان فدفن بها ، وقيل : لما مات ضُربت الخيام حول
 قبره ، فأقاموا شهرًا ، وقيل : أربعة أشهر ، وأقيمت هناك أسواق الطعام ، ورثته الشعراء
 وتأسفوا عليه ، حتى قيل : إنه لما توفي رُثي بثلاث مائة قصيدة^(١) .
 رحم الله ابن سحنون وأسكنه أعالي الجنان في كنف الرحمن .



(١) انظر ترجمة ابن سحنون في : « ترتيب المدارك » (١٠٤/٣) ، « قضاة قرطبة » (ص ١٧٨) ،
« الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب » (١٦٩/٢) ، « رياض النفوس » (١/٣٤٥ -
٣٦٠) ، « سير أعلام النبلاء » (٦٣-٦٠/١٣) ، « العبر » (٣١/٢) ، « الوافي بالوفيات »
 (٨٦/٣) ، « لسان الميزان » (٢٥٩/٥) ، « وفيات ابن قنفذ » (ص ١٨١) ، « شذرات
 الذهب » (١٥٠/٢) ، « هدية العارفين » (١٧/٢) ، « تاريخ التراث العربي » لسزكين (١/
ج ٣/ص ١٥٦-١٥٧) ، « الأعلام » (٢٠٤-٢٠٥/٦) ، « معجم المؤلفين » (٤١١/٣) ،
« الإمام سحنون » (ص ٢٠٩) .

وصف موضوع الكتاب

والكتاب في مضمونه عبارة عن موسوعة تشتمل على أهم وأشهر وأندر المسائل الخلافية والنوازل الفقهية التي ذاعت وذاع الخلاف فيها بين رجال المذهب المالكي، هذه الموسوعة انتظمها أحد طلبة العلم زمن ابن سحنون - اسمه محمد بن سالم - وتشتمل على أسئلة سألها ابن سالم هذا محمد بن سحنون ، فأجاب عنها ابن سحنون بما انقدح لديه من علم بمسائل الخلاف وأقوال أئمة المذهب ، وغالبًا ما كان ابن سحنون يسرد في كل مسألة أقوال علماء المالكية من أصحاب مالك وأصحاب أصحابه كأشهب ، وابن وهب ، وابن نافع ، وابن كنانة ، وابن القاسم ، والماجشون ، وابن حبيب ، وابن عبد الحكم ، والليث ، وأصبغ ، وسحنون ، وربما ضمنها مذاهب أئمة التابعين من مشايخ مالك كالزهرى ، وابن عيينة ، وابن المسيب ، وابن المنكدر ، وابن سيرين ، وأبي الحسن البصري ، وغيرهم من سادات التابعين وفقهائهم .

وفي أغلب الأحيان كان ابن سحنون يردف جواب المسألة بما ترجح لديه من أقوال هؤلاء الأئمة بما يفصح عن تضلعه وتعمقه في فقه مذهب الإمام مالك رضي الله عنه وأرضاه .

وكان ابن سحنون رحمته الله شديد الحرص على اتباع مذهب أهل المدينة في الفقه ، وتراه في هذا الكتاب يقول بخصوص مذهبهم ، ولم يذكر قولاً لأحد غير المالكية ، اللهم إلا قولاً واحداً ذكره للإمام الشافعي ، وقولاً لمحمد بن الحسن ، فتراه يحدثنا عن علة ذلك فيقول : « وكل ما ذكرناه في هذه الأجوبة إنما هو مذهب أهل المدينة ؛ لأنه أكرم المذاهب كلها وأشرفها ؛ لأن مذهبنا شديد الاحتياط في الدين » .

والكتاب قد حوى باقة من المسائل والأقضية الفرعية التي نلمس كثيرًا منها يحدث في زماننا المعاصر ، ولا نجد لها جوابًا وافيًا شافيًا ، وبعضها شديد الفروعية بما ينبئ عن شدة ملازمة مسائل هذا المذهب الفقهي للوقائع العملية الواقعية التطبيقية .

وقد جاء ترتيب هذا الكتاب على نظم غريب عن كتب الفتاوى والمسائل التي نعهد غالبها تبدأ بمسائل أبواب العبادات : [الطهارة ، والصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج] ، ثم المعاملات : [البيوع ، والإجارة ، والسلم ، والرهن ...] وهكذا ، إنما جاء بترتيب عجيب نظمه كالتالي :

- ١- مسائل الشهادات ، وما يتعلق بها من تعديل وتجريح الشهود وتركيتهم .
- ٢- مسائل القضاء .
- ٣- مسائل النكاح .
- ٤- مسائل الطلاق .
- ٥- مسائل البيوع .
- ٦- مسائل الحيازة .
- ٧- مسائل الاستحقاقات والدعاوى والخصومات .
- ٨- مسائل الحرابة والسرقة .
- ٩- مسائل الأطعمة .
- ١٠- مسائل الأيمان والكفارات .
- ١١- مسائل التعدي والخيانة والمغارم والضمانات .
- ١٢- مسائل الأحباس (الأوقاف) والصدقات والهبات .
- ١٣- مسائل الصيد والذكاة .

١٤ - مسائل الرّعاة .

١٥ - مسائل أصول إحياء الموات والحرث والمساقاة .

١٦ - مسائل الدماء والديات .

١٧ - مسائل اللقطة والضوال .

١٨ - مسائل الرضوء والصلاة .

١٩ - مسائل الصوم .

٢٠ - مسائل مختلفة غير متجانسة .

وعموماً فإن مسائل هذا الكتاب كثيرة وفيرة فاقت الخمسمائة مسألة ، وكلها هامة قيمة مدعومة بأقوال الأئمة غالباً وبالأحاديث والآثار أحياناً ، بل يعد هذا الكتاب من أصول المذهب المالكي ؛ لاشتماله على كثير من المسائل المنقولة عن مالك وأصحابه ، والتي لا تكاد توجد في غير هذا الكتاب .

ولأن معظم مسائل هذا السّفر كانت متلوة برأي ابن سحنون وفتواه التي بناها على ترجيح ما ، استحسنا أن نخرج الكتاب باسم « فتاوى ابن سحنون » بدلاً من « الرسالة السحنونية » أو « أجوبة محمد بن سحنون » حتى يُعلم أنها رسالة فقهية متضمنة لفتاوى فروعية على مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمته الله ، فالحمد لله على توفيقه ومنته .



وصف النسخ المخطوطة وعمل التحقيق بها

وقد اعتمدنا بحول الله وقوته في تحقيق هذا السفر وإخراجه ونشره على أربع

نسخ خطية :

النسخة الأولى : (التي رمزنا لها بالرمز « م ») :

وهي نسخة محفوظة بمكتبة المسجد النبوي ويوجد على طرة الغلاف فيها :

اسم الكتاب : « كتاب فيه أجوبة الإمام العالم الأوحى أبي عبد الله محمد بن

سحنون رحمته الله آمين .

وهي النسخة التي هذبها وصححها بنفسه قبل موته بعامين ، وفصلها عشرون

فصلاً ، فما وجدت من هذه النسخة مختلطة الأسئلة غير مفصل متجانس فاعلم أنه

من النسخ الفاسدة التي زاد فيها المبطلون ما ليس فيها » ا. هـ .

وهذه النسخة ضمن مجموع ، وهي من صفحة (٥٢ إلى ١٧١) أي ١١٩

ورقة ، عدد الأسطر في الورقة ٢٢ سطراً ، نسخت بقلم مغربي ، وهي نسخة

مصححة مقابلة كاملة .

النسخة الثانية : (التي رمزنا لها بالرمز « ك ») :

وهي نسخة دار الكتب والوثائق القومية بمصر ، ويحمل رقم المخطوط فيها

(٢١٢٠٢ ب) ، وهي ضمن مجموع من صفحة (٩-٨٨) ، واسم الكتاب فيه على

ورقة الغلاف : « كتاب أجوبة الإمام العالم الأوحى أبي عبد الله محمد بن سحنون

رحمته الله » ، وعدد أسطر الورقة ٢٥ سطراً ، نسخت بقلم مغربي ، والنسخة مصححة

مقابلة كاملة ، وهذه النسخة بها زيادات في آخرها ليست في جميع النسخ ، وبها

فوائد أيضاً .

النسخة الثالثة : (التي رمزنا لها بالرمز « ز ») :

وهي نسخة المكتبة الأزهرية بمصر، ويحمل رقم المخطوط فيها رقم (١٢٧٦) ٢٢٥٩١ فقه مالك، ويوجد على طرة الغلاف فيها :

اسم الكتاب : « الرسالة السحنونية » .

وعلى الصفحة الأولى كتب : « كتاب أجوبة الإمام العالم الأوحى أبي عبد الله محمد بن سحنون رحمته الله ونفعنا به أمين » .

نسخت في القرن العاشر تقريبًا ، وهي ضمن مجموع من صفحة (١١١) إلى (١٦٠) ، وهي مصورة بمعهد المخطوطات العربية بمصر ، وتحمل رقم (٢١) فقه مالكي) ، ٥٢ ورقة ، عدد الأسطر في الورقة ٢٥ سطرًا ، نسخت بقلم مغربي ، والنسخة ناقصة الآخر .

النسخة الرابعة : (وهي التي رمزنا لها بالرمز « ن ») :

وهي نسخة الخزانة العامة بالرباط (٢ / ١٤٥٢) ، وهي ضمن مجموع من صفحة (١٦٨ إلى ١٩٢) ، واسم الكتاب على صفحة الغلاف : « كتاب فيه أجوبة الإمام الفقيه العالم الأوحى أبي عبد الله محمد بن سحنون رحمته الله » ، وهي نسخة جيدة ملونة ، نسخت في حوالي القرن الحادي عشر ، وهي ناقصة الآخر .

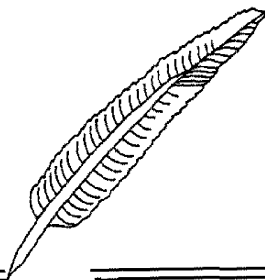


عمل التحقيق :

- قمنا بنسخ المخطوط من النسخة (ك) ومعارضته بالنسخ الأخرى أكثر من مرة تأكيداً على ضبط نصه وتوثيقه ، واستدراك ما سقط من النسخ سهواً ورصد ذلك في الهامش قدر الطاقة .
- تخريج الآيات برسم المصحف ، وتخريج الأحاديث والآثار حسب ما تيسر لنا من مصادر .
- شرح المفردات العربية الغريبة وتخريجها من مصادر اللغة بما يتفق وسياقات الكلمات المشروحة .
- ترجمة أعلام المالكية وأئمة التابعين وفقهاء الدين الذين ذكرهم ابن سحنون .
- التعليق على بعض المسائل الفقهية التي وجدنا ضرورة في التعليق عليها ، ولكن لم يتفق لنا ذلك كثيراً ؛ نظراً لانفراد الكتاب بكثير من المسائل الفروعية والاستفتاءات النادرة التي لا تكاد تجددها في غير هذا الكتاب ، والتي لم نجد للتعليق على أكثرها سبيلاً .
- قدمنا للكتاب بمقدمة تضمنت ترجمة للإمام ابن سحنون ووالده سحنون ، ووصف منهجه في كتابنا هذا ، مع وصف النسخ التي اعتمدنا عليها في هذا التحقيق .
- ختمنا الكتاب بفهرس لموضوعات الكتاب وأبوابه وآياته وأحاديثه وأعلامه ومصادره .
- وأخيراً أسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يرزقنا به رضا وحسن لقاء ، إنه ولي ذلك ومولاه .

والله حسبي ونعم الوكيل

صور النسخ الخطية



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جان عليه غنسه وقال مرة اخرى يغسل بليل الدم وكثير وهو
 قول صحنون ايضا وبه امول الله اذا كان كثيره منى فامسح به
 / اي من كونه مجموعها اكثر من درهم فان يغسل ويغسل
 ثوبه اذا كان غنسا جسد / انى الدم البرة حيث يغسل به الثوب
 اذا كان متنجسا فليغسل به / الله عز وجل اخبرنا
 ايضا انهما يلتم بلغم الزرع وفيه على الحصاد عنه البرد ثم
 تبتدع العام الغسل وتخرج به صاحب الارض والحجر الى
 له منعه فان اخذها بيمينه اعادها الى باعها فان اراد اسم من
 لها حبة / ان غروها عن الماء وفان يؤتمن وتسمى من الزرع له من
 الزرع في ثمة الغنم مودا ولا عليه الكرا لصاحب الارض وان
 شروا اقول ان صاحب البرد كله ما يحصر فيه شئ من الوجه ما فان
 بعد الغنم فليست له جان في ثمر رجل زرع على ارضه وانما السبل
 جملة او ارض جارة بغير بيعها لثمنها فان يافى عن ما يارة
 بقية الله انه قال الزرع لمؤجره السبل الى ارضه بيمينه يزرع قبل
 ان يبيعها واذا ذهبت اليه السبل وتوقف في ثمنه يسهل له
 الزرع زرعته وعليه كي اذا راها الارض فليست فان كان
 ربا الزرع فليكن يا كيب يصنع والله عليه كرا / ارضه جميعا
 والله صحنون والله عليه كرا / ارضه جميعا
 صرنا من ربح الله وهدى وسلم نفسه اولاهم اولافوا
 الى الله العليم العظيم اعلم وفيه القائل
 انها القائل لما جدد يرضاه الله من الثمن اسمى باسمه
 بخاهم

تتبع ويزد وقال العفية ابو حاتم الضحار عليه في الر حنير ودار فتيق
او غير فتيق وحبس عزرا عن يوحنا بن ماز معلومة الي انفسه
معلومة ان في ذلك جمل قال لا يجوز ذلك وليس له الاثم اثماله بان يقوم
للفق على حشر ما يتناول منفا ان في ذلك جمل اقال لا يجوز وانما له الكس
و حبس عزرا عن البيع اذا غلبك بر من زود هوبه موضع الفل من الصبان
فان في في قول الثوري يملك مع عيسا ويتحل منه من الغش والقلبة في البيع
ويقوى النظر فابى ختم بما هو القالب المبارك وبنو ما في البخاري
عزرا عن في دعواه عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القلاب يملك
تعلق على امرئ فاداع في مصله الذي صلى فيه فالتجرب يقول القلاب يملك
للمسح اعلم له اللص ارضه قال اترأى جرح راحة الله تعلق قوله
في مصله المحذور على انه موضع سجود وقيام وقوله قال تجربت
انما تجربت الذي ينفق الحنارة والمان اذ ذلك في كل صلاة في خالائت او
تعبلا وفي الخبر ان علي بن الموضع الذي صلى فيه انتفى
تجرب الله وعرض عونه وتوفيقه
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
العليين وعلى الله على سيرة مولانا
محمد وسلم تم في اواخر شهر ربيع
الحمد لله على نعمه الطام

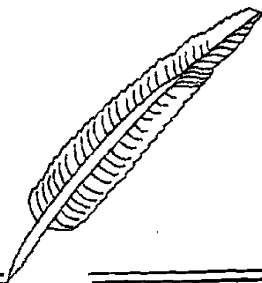


صورة الورقة الأولى من النسخة (ن)



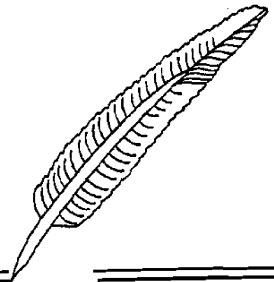
صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ن)

النص المحقق



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول في مسائل الشهادات



رفع
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

كتاب [فيه] ^(١) أجوبة الإمام [الفقيه] ^(٢) العالم الأوحى أبي عبد الله محمد بن سحنون رحمته الله ، [ونفعنا به] ^(٣) آمين ^(٤) :

المسألة [١]

قال محمد بن سالم ^(٥) : سألت محمد بن سحنون ، فقلت [له] ^(٦) : أي الحال أولى بالعالم ، [هل] ^(٧) العدالة حتى تظهر الجرحه أو الجرحه حتى تظهر العدالة ؟

قال : معاذ الله أن تكون الجرحه أولى بالعالم من العدالة ، بل العدالة أولى ، ألا ترى [إلى] ^(٨) قول النبي ﷺ : [«أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه الناس»] ^(٩)

(١) من (م) و(ن) .

(٢) من (ن) .

(٣) من (ز) و(ك) .

(٤) ورد في النسخة (م) بعد هذا الافتتاح :

« هي النسخة التي هذبها وصححها بنفسه قبل موته بعامين ، وفصلها عشرون فصلاً ، فما وجدت من هذه النسخة مختلطة الأسئلة غير مفصل متجانس فاعلم أنه من النسخ الفاسدة ، التي زاد فيها المبطلون ما ليس فيها ... » ، ثم ذكر فصول الكتاب .

وفي النسخة (ن) : « ذكر فصول هذا الكتاب وهي عشرون فصلاً ... » ثم سرد أسماء الفصول .

(٥) في (ن) : « رحمه الله ورضي عنه » . (٦) من (ز) و(ك) و(ن) .

(٧) في (م) : « قال » . (٨) من (ز) و(ك) .

(٩) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه بلفظ : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » [كتاب فضائل

وقال ﷺ^(١): «عليكم بالوقار [والإجلال]^(٢) لأهل العلم والفضل؛ لأن بيتنا معدن العلم والفضل»، قالوا: يا رسول الله، فإن لم يكن ماهرًا في العلم، قال: «القليل منه كالكثير»؛ لأن منزلة العلماء عند الله تعالى أفضل من جميع الخلق؛ لأن الله تعالى اختارهم كما اختار رسله، وقال رسول الله ﷺ: «[علماء]^(٣) أمتي كأنباء بني إسرائيل^(٤) علماء حكماء [كانهم من الحكمة أنبياء]^(٥) (وهم)^(٦) المتقدمون يوم القيامة قبل الأمم، لا خوف عليهم ولا هم يحزنون]^(٧)، فمن أهانهم أهانه الله يوم القيامة، ولو صلى وصام ألف عام، وأدى جميع ما افترض^(٨) عليه، لم يقبل منه، ومن سخط عليهم سخط الله عليه [يوم القيامة]^(٩) ولو صلى وصام ألف عام، [ولا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً]^(١٠)، أولئك أصحاب النار يُسحبون فيها على وجوههم و[هم]^(١١) فيها كالحون».

وقال: «يأبىها الناس، إنما المال [يرزقه الله]^(١٢) لمن أحب ومن لا

القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه - حديث رقم (٥٠٢٧)، وأبو داود في سننه [باب في ثواب قراءة القرآن - حديث رقم (١٤٥٢)]، والترمذي في جامعه [أبواب فضائل القرآن - باب ما جاء في تعليم القرآن - رقم (٢٩٠٧)]، وغيرهم من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

- (١) ساقطة من (ز) و(ك).
- (٢) في (ز) و(ك) و(ن): «والجلال».
- (٣) سقطت من (ز).
- (٤) لا أصل له كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٧٠٢) ص (٢٨٦).
- (٥) في (ن): «لأنهم من الحكمة أبنائهم».
- (٦) من (م) و(ك) و(ز).
- (٧) ما بين المعقوفين ساقط من (ز).
- (٨) في (ز): «ما افترض الله عليه».
- (٩) من (م) و(ن).
- (١٠) في (ن): «ولم يقبل منه».
- (١١) من (ك) و(ز) و(ن).
- (١٢) من (ك) و(ز) و(ن).

يحب^(١)، والعلم^(٢) لا يرزقه الله إلا لمن أحب .
فقال محمد^(٣) : والعالم على العدالة حتى تثبت الجرحه .

المسألة [٢]

قلت له : كيف^(٤) [تظهر بهم]^(٥) [الجرحه ويتبين فيهم]^(٦) السخطة ؟
[قال]^(٧) : أن تتكرر^(٨) [منه]^(٩) المعاملة بالربا ، وهو عالم به .
بل تثبت الجرحه للعالم^(١٠) بتضييع الفرائض [كلها]^(١١) ، [إما]^(١٢) في
العلم والعمل والاعتقاد ، وبعمل الكبائر [كلها]^(١٣) لغير ضرورة ،
[والمداومة]^(١٤) على الصغائر .

-
- (١) كذا في (م) و(ن) ، وفي (ك) : « لمن أحب ولمن لا يحب » ، وفي (ز) : « لمن يحب ومن لا يحب » .
 - (٢) في (م) و(ك) و(ز) .
 - (٣) في (م) : « قال » ، وسنغفل هذا الخلاف في سائر الكتاب .
 - (٤) في (ن) : « طائفة » .
 - (٥) في (ز) : « تثبت » ، وفي (ن) : « تظهر منهم » .
 - (٦) ما بين المعقوفين من (م) و(ك) و(ز) .
 - (٧) من (م) و(ن) و(ك) .
 - (٨) في (ن) : « إن تكررت » ، وفي (ك) : « إن تكرر » .
 - (٩) في (ك) و(ز) و(ن) : منهم .
 - (١٠) في (م) : « بالعالم » ، وفي (ن) : « جرحه العالم » .
 - (١١) من (م) و(ك) و(ز) ، ومن هنا حتى فصل القضاء ساقط من (ن) .
 - (١٢) من (ك) و(ز) . (١٣) من (م) و(ك) .
 - (١٤) في (ز) و(ك) : « والدوام » .

المسألة [٣]

قلت له : ويستوي في فضل العلم قليله وكثيره ، وإنما يختص الفضل بكثرته .
 قال : القليل منه كالكثير إذا كان عالمًا بما يخصه في عماد دينه من الطهارة
 والصلاة وتفصيلها بالركوع والسجود في مواضع السهو ، وما أشبه ذلك من
 الفرائض ، ويكون عاملاً^(١) بما علم ، [فذلك]^(٢) من جملة العلماء وفي زمرتهم
 يحشر .

المسألة [٤]

قلت : [وهل يجرحه من ليس بقارئ مثله]^(٣) ؟
 قال : نعم إذا^(٤) كان المجرح عدلاً عارفاً بوجوه التجريح وبما يقع به التجريح
 [ويوقع بالجرحة]^(٥) ، ويذكر ما يجرحه^(٦) به .

المسألة [٥]

قلت : أيجرح العالم عالم^(٧) آخر ؟
 قال : لا .
 قلت : ولم ؟

-
- (١) في (ك) : « عالمًا » .
 (٢) في (ز) : « حتى يكون » .
 (٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ز) .
 (٤) في (م) : « وإذا » .
 (٥) من (م) فقط .
 (٦) في (ز) و(ك) : « يجرح » .
 (٧) كذا في (م) و(ك) ، وفي (ز) : « أيجرح العالم عالمًا ؟ » .

قال : [لأن]^(١) العلماء بعضهم لبعض أشد تحاسداً من التيوس في زرايئها .

المسألة [٦]

قلت له : ما معنى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : المسلمون عدول كلهم بعضهم على بعض إلا من جلد في حد أو شهد بزور .
قال : ومعناه إذا كان موضع^(٢) لا يستطيع فيه الوصول^(٣) إلى العدول فتقبل فيه شهادة الأمثل فالأمثل^(٤) [منهم]^(٥) وهو أحسنهم حالاً ، ولو لم تجز شهادة أحسنهم حالاً لأدى ذلك إلى تضييع حقوق المسلمين .

المسألة [٧]

قلت له : وما صفة أحسنهم حالاً ؟
قال : إذا كان الرجل يصلي فرضه في وقته كيف يجب ، وكيف ينبغي ، ويصوم فرضه كذلك ، ويزكي فرضه بلسانه ويديه^(٦) ، ولا يكثر الأيمان ، فهذا أحسنهم حالاً ، و [هو]^(٧) أشبه وأقرب بالعدالة والرضا .
قال محمد : وعليه العمل .

المسألة [٨]

قال : وسألته عن رجل : إذا خالفت دعواه شهادة شهوده .

-
- | | |
|---------------------------|---------------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) في (م) : « موضعاً » . |
| (٣) في (م) : « الأصول » . | (٤) في (م) : « في الأمثل » . |
| (٥) من (ز) . | (٦) في (ز) و (ك) : « ويؤديه » . |
| (٧) من (م) . | |

قال: حدثنا ابن القاسم^(١) عن مالك عن ابن شهاب^(٢) عن نافع عن عبد الله بن عمر؛ إذ قال: كنت عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإذا برجل من جهينة راكب على ناقة حمراء فقام إليه^(٣) رجل من المجلس من الأنصار فقال: يا أبا العرب من أين لك هذه الناقة؟ فقال له: لم سألتني عن ذلك أيها الأنصاري؟ فقال: هذه الناقة [ضَلَّتْ]^(٤) من إبلي، وأنا أرجو أن تكون هي، فقال الجهني: من أي زمان ضاعت منك؟ فقال^(٥) الأنصاري: منذ عام، فقال الجهني^(٦): كذبت، فقد كانت عندي منذ عامين، فقال الأنصاري: بيني وبينك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه [٧]، فأتيا عمر فأخبراه بقصتهما، فقال عمر للأنصاري: هات يثبتك، فأتاه بشاهد من بني تميم^(٨) فشهد بأن هذه [الناقة]^(٩) يعرفها [للأنصاري]^(١٠) [منذ]^(١١) ثلاثة أعوام، وضَلَّتْ عنه، قال الجهني: الله أكبر، إذا آتيك بينة تشهد بأن هذا الأنصاري أقر بأنها ضَلَّتْ عنه منذ عام، فأتى بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه [١٢] فقال: يا أمير المؤمنين، أقرّ هذا بأن ناقته ضَلَّتْ عنه منذ

(١) ابن القاسم: هو عبد الرحمن بن قاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري الفقيه المالكي، روى عن الإمام مالك وأخذ عنه، من أجل تصانيفه «المدونة» في فروع المالكية، وهي من أجل الكتب في مذهب مالك رضي الله عنه، توفي بمصر سنة ١٩١ هـ.

(٢) ابن شهاب: هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي المدني، كان أعلم أهل زمانه بالسنة والحديث، ولد سنة ٥١ هـ، وتوفي سنة ١٢٤ هـ.

(٣) في (م): «له».

(٤) وقعت في (م): «قلت».

(٥) في (م): «قال».

(٦) وقعت في (م): «الأنصاري».

(٧) من (ز) و(ك).

(٨) كذا في (ز) و(ك)، وفي (م): «خنعم».

(٩) سقطت من (ز).

(١٠) سقطت من (ز).

(١١) في (ز): «من نحو».

(١٢) من (ز) و(ك).

عام ، وشهد عبد الرحمن بن عوف بمثل ذلك ، [فأسقط عمر شهادة الرجل ، وأجاز شهادة علي [بن أبي طالب] ^(١) وعبد الرحمن بن عوف ^(٢)] على إقرار الأنصاري .

المسألة [٩]

قال : وسألته عن الشاهد إذا نُقلت عنه الشهادة ثم كَذَّب مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ وأنكر النقل وقال : شهدتم عليّ بزور ، هل يقبل قوله أو قول الشهود ؟
قال : اختلف أهل العلم في ذلك ، فقال قوم : إذا كان الشاهد المنقول عنه عدلاً معروفاً بالعدالة والرضا ، فالقول قوله .
وقال آخرون : القول قول [الشهود] ^(٣) .

وقال محمد بن سحنون : والأحسن عندي أن لا تقبل شهادة المنقول عنه وشهادة الناقلين عنه جائزة ، ولا تقبل شهادة المنقول عنه ، وقاله [عبد العزيز بن أبي سلمة] ^(٤) ، والمغيرة ، وابن ذكوان ^(٥) ،

(١) من (م) . (٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) .

(٣) في (ز) : « الشاهد » ، وفي (ك) : « الشهادة » .

(٤) ورد هذا الاسم في (ز) و(ك) كذا : « ابن عبد العزيز وابن أبي سلمة » ، وهو خطأ توارد عليه النسخ ، والصواب أنه (عبد العزيز بن أبي سلمة) كما أثبت ، وعبد العزيز بن أبي سلمة : هو الماجشون ، سبق مالكاً فعمل كتاباً ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة ، يعني آراءهم وفقههم ، والماجشون فارسي تعني أحمر الوجنتين ، روى عنه ابن وهب ، والليث ، وغيرهما ، توفي سنة ١٦٤ هـ ، وقيل ١٦٦ هـ .

(٥) تكرر هذا الاسم في (ز) كذا : « والمغيرة بن ذكوان ، وابن ذكوان » ، وفي (ك) : « والمغيرة بن ذكوان » ، والمثبت من (م) ، وهو الصواب .

والمغيرة : هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي ، الأسدي ، الحزامي ، المدني ، الفقيه ،

وابن حنبل^(١) وأصبغ بن الفرج^(٢) من أصحابنا، وسليمان بن يسار^(٣)، وأشهب [ابن عبد العزيز^(٤)] ^(٥)، وكثير من أهل العلم.

المسألة [١٠]

قال : وسألته عن شاهد أفسد يوماً من [شهر] ^(٦) رمضان عامداً ، هل تسقط شهادته بذلك أم لا ؟
قال : نعم .

قلت له : وإذا ضيّع الصلاة حتى خرج وقتها ^(٧) ثم قضاها بعد الوقت من غير عذر .

كان شريفاً وافر الحرمة علامة بالنسب ، توفي سنة ١٨٠ هـ .

وابن ذكوان : هو أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ، الإمام الفقيه الحافظ المفتي ، القرشي المدني ، ولد سنة ٦٥ هـ في حياة ابن عباس ، وحدث عن أنس وأبي أمامة وابن المسيب وغيرهم ، توفي سنة ١٣١ هـ .

(١) وابن حنبل : هو الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله الشيباني المروزي الأصل ، البغدادي المولد ، ولد سنة ١٦٤ هـ ، وتوفي سنة ٢٤١ هـ .

(٢) هو أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع الأموي ، أبو عبد الله الفقيه المفتي المصري ، ولد سنة ١٥٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٢٥ هـ .

(٣) هو عالم المدينة ومفتيها سليمان بن يسار ، مولى أم المؤمنين ميمونة ، ولد في خلافة عثمان ، وتوفي سنة ١٠٧ هـ ، وقيل غير ذلك .

(٤) هو أشهب بن عبد العزيز صاحب الإمام مالك ، روى عنه كثيراً ، وهو من أهل مصر ، توفي سنة ٢٠٤ هـ .

(٥) من (ز) و (ك) . (٦) من (م) .

(٧) في (ز) و (ك) : « حتى خرجت عن وقتها » .

قال : وهذا أشد ، وشهادته ساقطة^(١) .

قلت له : فإن تاب وحسن^(٢) حاله^(٣) ، قال : لا تقبل شهادته عند مالك وأكابر أصحابه .

المسألة [١١]

قلت له : فالشاهد يشهد أن هذه [الدابة أو العبد]^(٤) أو غيرهما لفلان على البتّ ، ولا يقول : في علمي ، أترى شهادته ساقطة ؟
قال : نعم .

قلت : لم ؟

قال : اختلفت الآثار في ذلك ؛ أما ابن القاسم فقال : شهادته غموس^(٥) لا تجوز ، وغيره قال : إن كان جاهلاً أعزر [ويستتاب]^(٦) ويؤمر ألا يعود ، وإن كان عالمًا بالسنة والأحاديث فلا يعزر ؛ لأنه متعمد شهادة^(٧) الزور .
قال محمد : والصواب قول ابن القاسم ؛ لقوله^(٨) عَنْ إخبارًا عن إخوة يوسف عليهم السلام : ﴿ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ﴾ [يوسف : ٨١] .

المسألة [١٢]

قلت له : فالشاهد^(٩) إذا ركب فرسًا^(١٠) فأراد علفه من الأندر^(١١) .

-
- (١) في (م) : « باطلة » .
(٢) في (م) : « وحسنت » .
(٣) في (م) : « حالته » .
(٤) في (ز) و(ك) : « الذات أو العين » .
(٥) في (ز) و(ك) : « شهادة الغموس » . (٦) في (ز) و(ك) : « قال » .
(٧) كذا في (م) و(ك) ، وفي (ز) : « على شهادته » .
(٨) في (م) : « لقول الله » . (٩) في (م) : « في الشاهد » .
(١٠) في (ز) و(ك) : « فرسه » .
(١١) والأندر : هو كُدْس القمح ، أو البيدر ، « القاموس » (٤٤٧) .

فقال : إن كان يطلب أخذ الزكاة وكان ممن يستحقها فلا بأس بذلك ، [وإن كان]^(١) يطلب غير ذلك وقد كان يحتاج إليه أو^(٢) لا يحتاج إليه ، فهو الذي يسأل الناس إلحافاً فشهادته ساقطة وهو السؤال .

المسألة [١٣]

قلت له : بيّن لي الفقير الذي يجوز له أخذ الزكاة ؟

فقال : اختلف العلماء في ذلك ، فقال ابن الحسن^(٣) ، وسعيد بن المسيب^(٤) ، وسليمان بن يسار ، والقاسم بن محمد^(٥) ، وسالم بن عبد الله^(٦) ، وعروة بن الزبير^(٧) ، وخارجة بن زيد بن ثابت^(٨) : إذا لم يجد إلا الشيء اليسير ، نحو العشرين

- (١) ما بين المعقوفين سقط من (ك) . (٢) في (ز) و(ك) : « و » .
- (٣) ابن الحسن : هو محمد بن الحسن بن فرقد ، الشيباني ، أبو عبد الله ، الفقيه الكوفي صاحب أبي حنيفة ، أخذ الفقه عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، وروى عن مالك والأوزاعي ، توفي سنة ١٨٩ هـ .
- (٤) هو الإمام العلم سيد التابعين في زمانه سعيد بن المسيب ، ولد لستنتين خلتما من خلافة عمر رضي الله عنه ، وتوفي سنة ٩٤ هـ .
- (٥) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ ، ربي في حجر عمته عائشة أم المؤمنين ، وتفقه بها وأكثر عنها ، توفي سنة ١٠٧ هـ ، وقيل : ١٠٨ هـ .
- (٦) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، الإمام الحافظ المفتي ، أبو عمر القرشي العدوي ، كان أشبه ولد عبد الله بعبد الله بن عمر ، كان كثير الحديث ، عالياً في الرجال ، مات سنة ١٠٦ هـ ، وقيل : ١٠٧ هـ .
- (٧) هو عروة بن الزبير ابن حواري رسول الله ﷺ وابن عمته صفية الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب الإمام ، الفقيه عالم المدينة ، أبو عبد الله القرشي الأسدي المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، مات سنة ٩٣ هـ ، وقيل : ٩٤ هـ .
- (٨) هو خارجة بن زيد بن ثابت الفقيه ، الإمام ابن الإمام ، أحد الفقهاء السبعة ، أبو زيد الأنصاري النجاري المدني ، توفي سنة ٩٩ هـ ، وقيل : ١٠٠ هـ .

دينارًا، أو ما أشبه ذلك [فهو فقير]^(١)، وأما علقمة بن قيس^(٢)، ومسروق بن الجذع^(٣)، والربيع بن خثيم^(٤)، والأسود بن يزيد^(٥)، قالوا: إذا لم يكن عنده فرس ولا خادم^(٦)، ولا خمس له من الإبل ولا مسكن^(٧) فهو فقير، وإن^(٨) كان عنده شيء من ذلك فهو غني، وأما مطرف بن عبد الله^(٩)، وعبد الله بن أبي مليكة^(١٠)،

(١) من (ز) و(ك).

(٢) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، أبو شبل، فقيه الكوفة وعالمها ومقرؤها، وهو صاحب ابن مسعود، توفي سنة ٦٢ هـ.

(٣) كذا في (ز) و(ك) و(م): «الجدع»، ولعله: مسروق بن الأجدع، أبو عائشة الوادعي الهمداني الكوفي، ابن مالك بن أمية بن عبد الله بن مر بن سلمان بن معمر من كبار التابعين، ثقة إمام، توفي سنة ٦٢ هـ، وقيل: ٦٣ هـ.

(٤) هو الربيع بن خثيم بن عائذ، الإمام القدوة العابد، أبو يزيد الثوري الكوفي، أحد الأعلام، أدرك زمان النبي ﷺ، وأرسل عنه، روى عن ابن مسعود، وأبي أيوب الأنصاري، وحدث عنه الشعبي والنخعي، توفي قبل سنة ٦٥ هـ.

(٥) كذا في (م) وفي (ز) و(ك): «والأسود بن زيد»، والأسود بن يزيد: هو ابن قيس، أبو عمرو النخعي الكوفي، الإمام، كان مخضرمًا أدرك الجاهلية والإسلام، وحدث عن معاذ، وبلال، وابن مسعود، وعائشة، وحذيفة، توفي سنة ٧٥ هـ.

(٦) في (ز) و(ك): «خدام». (٧) في (ز) و(ك): «ملك».

(٨) في (ك): «وإذا».

(٩) هو مطرف بن عبد الله بن الشَّخِير، أبو عبد الله، العامري، البصري، حدث عن أبيه وعلي وعمار وعثمان وأبي ذر وعائشة، وكان ذا عقل وورع وأدب، توفي سنة ٩٥ هـ، وقيل غير ذلك.

(١٠) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان، ولد في خلافة علي وحدث عن عائشة وابن عباس وابن عمر، وكان عالمًا مفتيًا صاحب حديث وإتقان، مات سنة ١١٧ هـ، وقيل: ١١٨ هـ.

وطاوس اليماني^(١)، قالوا: الفقير هو الذي وقف يتكفف عند الناس لشدة حاجته وفاقته^(٢).

[قال محمد: قال مالك^(٣): [إن^(٤) من الناس من يكون عنده أربعون دينارًا ذهبًا]^(٥) أو^(٦) أكثر ولا تقوم له مقامًا^(٧) لكثرة عياله ونفقته عليهم، ولا ينظر إلى ما^(٨) عنده من المال، وإنما ينظر إلى ما يقوم به على قوت^(٩) عياله، وكثرة طعامه]^(١٠) وإدامه^(١١) وملبسه ومسكنه في عامة ذلك إلى خروج العطاء^(١٢)، فمن وجد ذلك فهو غني، وإلا فهو فقير، وهذا هو الأحسن والصحيح^(١٣) من الأقوال.

المسألة [١٤]

وسألته: عن اللعب الذي يقع عند النكاح بحضرة أهل الفضل والصلاح

(١) هو طاوس بن كيسان الفقيه القدوة العالم، أبو عبد الرحمن الفارسي ثم اليماني، سمع من زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة وابن عباس، وروى عنه عطاء ومجاهد وابن شهاب، مات سنة ١٠٦ هـ.

(٢) في (ز) و(ك): «حاجة وفاقة».

(٣) وقع في (ز) و(ك): «قال محمد بن مالك».

(٤) من (م).

(٥) سقطت من (ز)، وفي (م): «من الذهب ذهبًا».

(٦) في (ز) و(ك): «و». (٧) في (م): «ولا تقوم بمقام».

(٨) في (ز) و(ك): «لما». (٩) في (ز) و(ك): «لقوت».

(١٠) في (ك): «عياله ونفقته»، وفي (ز): «عياله».

(١١) في (ز) و(ك): «وآدابه». (١٢) في (ز): «الخروج إلى العطاء».

(١٣) في (م): «الحسن الصحيح».

والعفاف من الرجال ، أتراه مباحًا ؟

قال : إن كان فيه المؤمنون وأهل الخير ، ولم يكن فيه لهو ولا منكر^(١) ، فلا بأس به ، وإن كان^(٢) فيه الأشرار فلا خير فيه ، وقيل : لا يحضر له^(٣) ، سواء كان فيه الأشرار أو^(٤) غيرهم .

المسألة [١٥]

وسألته : عن شهود البادية أتجوز شهادتهم في الحاضرة ؟

قال : إن [كانوا]^(٥) يحضرون الجمعة والجماعات^(٦) فإن شهادتهم جائزة في التافه اليسير ، وإن كانوا لا يحضرون الجمعة التي فرض الله ولا الجماعات^(٧) فلا تجوز شهادتهم على شيء [من ذلك]^(٨) .

المسألة [١٦]

قلت له : هل يُسأل الشاهد عن^(٩) فرائض دينه [في وضوئه]^(١٠) وصلاته وزكاته ، قال : اختلف أهل العلم في ذلك ، فقليل : يُسأل ، وقيل : لا يسأل ، ويترك إلى [أوان]^(١١) وقت الوضوء والصلاة ، فإن عمم وضوءه وأكمله ، وأحسن في فعله

(١) في (ز) : « ولم يكن فيه منكر ولا لهو » . (٢) في (ك) : « كانوا » .

(٣) في (ز) و(ك) : « يحضره » . (٤) في (م) : « و » .

(٥) سقطت من (ز) . (٦) في (ز) و(ك) : « الجماعة » .

(٧) في (ز) و(ك) : « الجماعة » . (٨) من (ز) .

(٩) في (ز) و(ك) : « على » . (١٠) سقط من (ز) .

(١١) من (م) .

وأكمل الصلاة ، وأتم ركوعه وسجوده^(١) وأتى بها على الكمال^(٢) وما بها من الفرائض والسنن والفضائل ، فشهادته جائزة من غير محنة في سؤاله ، فإن أساء في طهارته وصلاته^(٣) ، فشهادته ساقطة^(٤) .

قلت : فإن نكس وضوءه [إلا أنه أتم وضوءه وأعمه كله]^(٥) ، قال : فإن كان عامداً [فقد]^(٦) خالف سنة [رسول الله]^(٧) ﷺ فإنه^(٨) يقدح ذلك في شهادته . قلت : [فسُر لي]^(٩) البدوي والحضري [ما هو]^(١٠) .

قال : كل من [كان]^(١١) [على ظهر]^(١٢) يرتحل^(١٣) ويتنجم^(١٤) فهو بدوي ، وكل قاطن [و]^(١٥) مقيم مستقر فهو [حضري]^(١٦) [سواء]^(١٧) كان في قرية أو مدينة أو مجلس .

المسألة [١٧]

قلت له : وهل يزكي البدوي والحضري ؟

قال : أوليس كل من جازت شهادته [تجوز]^(١٨) تركيته من الحضريين^(١٩)

-
- (١) في (ز) و (ك) : « وأتى بركوعها وسجودها » .
 (٢) في (ز) و (ك) : « أكمل حال » . (٣) في (ز) و (ك) : « صلاته وطهارته » .
 (٤) في (م) : « باطلة » . (٥) في (ز) و (ك) : « وأعماله كلها » .
 (٦) من (م) . (٧) في (م) : « النبي » .
 (٨) كذا في (م) ، وفي (ز) و (ك) : « فلا » . (٩) في (ك) : « بين لي » ، وفي (ز) : « ليس » .
 (١٠) من (م) . (١١) من (ز) و (ك) .
 (١٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) . (١٣) في (ك) : « يرحل » .
 (١٤) في (ز) و (ك) : « ويقيم » . (١٥) من (ز) .
 (١٦) سقطت من (ز) . (١٧) من (م) .
 (١٨) سقطت من (ز) .
 (١٩) كذا في (ز) ، وفي (م) : « الحضري » ، وفي (ك) : « الحاضرين » .

الذين يحضرون الجمعة والجماعات^(١)، وكيف البدوي الذي لا يحضر شيئاً من ذلك، ولا يركي الشاهد^(٢) إلا من عُرف ظاهره وباطنه بالمجاورة معه في السكنى وسافر^(٣) معه الليالي والأيام^(٤)، ويشاركه أو^(٥) يعامله في البيع والشراء مراراً ولا يكتفي بالحضور^(٦) معه في المساجد للصلاة والمجالسة معه في الحديث أو لطلب العلم حتى [يلابسه و]^(٧) يعرف^(٨) ظاهره وباطنه .

المسألة [١٨]

قلت له : الشاهد إذا حضر قومًا يتكلمون ويتحاسبون ويتقاررون^(٩) فيما بينهم ، فيسمع منهم كلامًا أو أيمانًا^(١٠)، فهل يشهد بما سمع منهم ؟
قال : لا حتى يُدعى إلى الشهادة^(١١)، وقال ابن القاسم : إذا استوعب^(١٢) كلامهم من أوله إلى آخره وفهم مقتضاه يجوز أن يشهد بما سمع منهم .
قلت : فإذا أقر رجل عند شاهد^(١٣) بأن لفلان بن فلان عندي كذا وكذا أتجوز شهادة الشاهد بما سمع منه ؟
قال : نعم .

المسألة [١٩]

وسأله : عن الغائب كيف تكون الشهادة عليه وعلى خروجه من البلد ؟

- | | |
|--|---|
| (١) في (ز) و(ك) : « والجماعة » . | (٢) في (ز) و(ك) : « شاهدًا » . |
| (٣) في (م) : « ويسافر » . | (٤) في (ز) و(ك) : « الأيام والليالي » . |
| (٥) في (ز) و(ك) : « و » . | (٦) في (ز) و(ك) : « ولا يكفي الحضور » . |
| (٧) سقطت من (ز) و(ك) . | (٨) في (ز) و(ك) : « يعلم » . |
| (٩) في (ز) و(ك) : « ويتقاررون » . | (١٠) في (ز) : « إيماء » . |
| (١١) في (ز) و(ك) : « شهادته » . | (١٢) في (ز) : « سمع » . |
| (١٣) في (م) : « إذا أقر الرجل عند الشاهد » . | |

قال : الشهادة عليه بأن^(١) شهد شاهدان على أن فلان بن فلان [الذي]^(٢) يعرفونه بالاسم والعين معرفة صحيحة تامة في البلد الفلاني بإقليم كذا وكذا ، ثم تتم^(٣) العقد إلى [قولك]^(٤) سنة كذا [وكذا]^(٥) ، ثم إنه خرج من ذلك البلد ، أخرجه^(٦) منه فتنة أو جوع أو جور سلطان أو جناية أو دَيْن أو سبب من الأسباب لا بد من تسمية السبب الذي أخرجه منه ، فخرج بمحضرنا ونحن عالمون حتى سافر من البلد المذكور مسافة يوم أو ثلاثة ، ولا يعلمون [له]^(٧) خبرًا من بعد ذلك إلى الآن ، فهذا وجه الشهادة [على الغائب]^(٨) عند مالك^(٩) ، وهي رواية ابن القاسم ، [وابن كنانة]^(١٠) عن مالك ، ورواية أهل العلم كافة .

قلت له : فإن رئي بالبلد^(١١) ثم إنه أمسى ولم يعلم له موضع أو يصبح^(١٢) في موضع ، ولا^(١٣) يعلم حيث صار ولا يعلم حي هو^(١٤) أم ميت ، ولا وقف أحد على قبره ولا خبره ولا سببه [إلا أنه]^(١٥) قد خفي^(١٦) أمره ؟

(١) في (ز) و(ك) : « أن » .

(٢) في (ز) و(ك) : « تتم » .

(٣) في (ز) و(ك) : « من » .

(٤) في (م) : « أخرجه » .

(٥) من (م) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .

(٧) في (م) : « ابن مالك » .

(٨) في (ز) و(ك) : « عن كنانة » ، والصواب : « وابن كنانة » ، وهو : عثمان بن عيسى بن

كنانة ، من فقهاء المدينة ، أخذ عن مالك وغلبه الرأي ، وهو الذي جلس في حلقة مالك بعد

وفاته ، توفي سنة ١٨٥ هـ .

(٩) في (ز) و(ك) : « في البلد » .

(١٠) في (ز) و(ك) : « ولم » .

(١١) في (ز) و(ك) : « أم ميت » .

(١٢) في (ز) و(ك) : « غاص » .

(١٣) في (ز) و(ك) : « غاص » .

قال : ليس هذه بشهادة ، ولكن الشهادة الجائزة ما أعلمتك حتى [يجيء من] ^(١) يشهد أنه خرج من بلد كذا وكذا [إلى بلد كذا وكذا] ^(٢) ، أو غاب أمره ، وشأنه مسافة يوم أو ثلاثة [أيام] ^(٣) كما ذكرناه أولاً .

وقال ابن الماجشون ^(٤) ^(٥) : حتى يشهد بخروجه ، ومعرفتهم به أنه خرج في سنة كذا في يوم كذا في شهر كذا في ساعة كذا من الليل أو [من] ^(٦) النهار ، ويعلمون أنه قد بلغ مسافة أربعة بُرود ^(٧) .. ولكن الاختيار ما ذكرناه من رواية ابن كنانة وابن القاسم عن مالك .

المسألة [٢٠]

قلت له : فالشهود إذا رجعوا عن شهادتهم [وقد فات ما شهدوا به حُكم بشهادتهم] ^(٨) ^(٩) .

(١) ما بين المعقوفتين من (ك) . (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٣) من (ز) .

(٤) في (م) : « وقد ذكر ابن الماجشون قال » .

(٥) ابن الماجشون : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون التيمي المالكي تلميذ الإمام مالك ، مفتي المدينة ، أبو مروان ، كان مفتي أهل المدينة في زمانه ، وكان فقيهاً فصيحا ، وكان ضريفاً ، توفي سنة ٢١٣ هـ ، وقيل : ٢١٤ هـ .

(٦) من (ز) و(ك) .

(٧) في (ز) : « برود » ، وهو جمع بريد ، والبريد مسافة فرسخين ، أو اثني عشر ميلاً ، ويقال للرسول على دواب : البريد .

(٨) كذا في (ك) ، ووقع في (ز) : « وما حكم شهادتهم » ، والصواب هو المثبت .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

قال : اختلف العلماء في ذلك ، [فقال بعض ^(١)] : إذا تعمدوا الزور ضمنوا ،
وقيل : ضمنوا تعمدوا الزور أم لا ، وقال سحنون : روى عيسى [بن مسكين ^(٢)] ^(٣)
عن ابن القاسم أنه إن اشتبه عليهم الأمر فلا جناح عليهم إلا في الديات ، فهي في
أموالهم سواء تعمدوا الزور أو اشتبه عليهم .
وقال أصبغ : إن تعمدوا الزور في أموالهم وإن لم يتعمدوا [الزور] ^(٤) واشتبه
عليهم [فعلى عواقلهم] ^(٥) .
وقال ابن وهب ^(٦) وابن نافع ^(٧) : إن تعمدوا الزور فعليهم القود على حديث
علي [بن أبي طالب] ^(٨) رضي الله عنه ، وإن اشتبه عليهم [كانت الدية في أموالهم] .
وقال مطرف وأشهب وابن القاسم : سواء تعمدوا الزور أو اشتبه عليهم فلا قود
عليهم ، وعليهم الدية في أموالهم .
وقال عبد الملك بن الماجشون : وإن قالوا أخطأنا وأشبه علينا فلا شيء عليهم ^(٩) ،
وهو هدر ، وإن قالوا : تعمدنا الزور فلا قتل عليهم ، وعليهم الدية في أموالهم .

(١) في (ز) : « فقال » ، وفي (م) : « فقل » .

(٢) من (ز) و(ك) .

(٣) عيسى بن مسكين : شيخ المالكية بالمغرب ، أبو محمد الإفريقي صاحب سحنون وابنه
وسمع منهما ، كان ثقة ورعاً عابداً فقيهاً بارعاً ، مات سنة ٢٩٥ هـ .

(٤) من (ز) و(ك) .

(٥) في (ز) : « فلا » ، وقد سقطت من (ك) .

(٦) ابن وهب : هو عبد الله بن وهب ، روى عن مالك كتبه وسنته وموطأه ، وكان صالحاً ثقة ،
ولد سنة ١٢٥ هـ ، وتوفي سنة ١٩٧ هـ .

(٧) عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم ، أبو محمد ، قيل : إنه أثبت الناس في مالك ؛ لأنه صحبه
وجالسه أربعين سنة ، كان صاحب رأي مالك ، ومفتي المدينة بعده ، توفي سنة ١٨٦ هـ .

(٨) من (ز) و(ك) . (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

وقال محمد : وأنا أقول : القتل عليهم واجبٌ ، وبه آخذ ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [٢١]

قلت له : فالشاهد إذا شهد فقليل [له ^(١)] : ليس الأمر كما شهدت به ، فقال [الشاهد] ^(٢) : بالله الذي لا إله إلا هو لقد كان الأمر كما شهدت به ، فهل [يبطل] ^(٣) يمينه شهادته ؟

قال : نعم ، وقيل : لا تبطل إذا كان عدلاً مرضياً ، لقول الله تعالى : ﴿ قُلْ إِي وَرَيْتَ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [يونس : ٥٣] ، [أخبر بالحق] ^(٤) فأقسم عليه .

المسألة [٢٢]

قلت له : فالشاهد إذا دُعي لیتحمل الشهادة في النكاح والطلاق فامتنع من التحمل ، هل له ذلك أم لا ؟

[قال : لا يحل له ذلك] ^(٥) لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

فقليل : معناه للتحمل ^(٦) والتأدية ، وقيل : للتأدية ^(٧) دون التحمل . قلت : فإن أبي فهل [يكون] ^(٨) ذلك جرحه في شهادته .

(١) سقطت من (ك) .

(٢) من (ز) .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) . (٦) في (ز) و(ك) : « في التحمل » .

(٧) في (ز) و(ك) : « في التأدية » . (٨) من (ك) و(م) .

قال : نعم ، وأي جرحه أعظم ممن امتنع [مما فرض] ^(١) الله تعالى عليه .
 قال محمد : وقد قيل [إنه] ^(٢) إن كان هناك غيره من أهل الشهادة فهو بالخيار
 إن شاء أجاب ، وإن شاء ترك ، وإن لم يكن ^(٣) سواه ، فلا يحل له الامتناع في سائر
 الشهادات إلا في النكاح والطلاق ، فإنه يجوز له الامتناع ؛ لأن النكاح والطلاق لا
 يشبان إلا بشاهدين ^(٤) .

المسألة [٢٣]

قال : وسألته ^(٥) عن شهادة عامل القراض لرب المال .
 قال : اختلف في ذلك ، قال ابن القاسم : تجوز شهادة كل واحد [منهما] ^(٦)
 لصاحبه .
 وقال ابن وهب : تجوز شهادة العامل [لرب المال] ^(٧) إذا كان [عدلاً] ^(٨)
 ملياً ، [وإن كان عديماً فلا .
 وقال أشهب : شهادة العامل لرب المال [جائزة] ^(٩) إذا كان عدلاً ملياً] ^(١٠)
 كان أو معسراً ، [وبه أخذ سحنون وابن سعيد] ^(١١) .
 وقال محمد بن المواز ^(١٢) : إذا شغل المال جازت شهادته وإلا فلا .

-
- (١) في (ك) : « من فرض » .
 (٢) من (ز) و(ك) .
 (٣) في (ز) و(ك) : « يكونوا » .
 (٤) في (م) : « وسألت سحنون » .
 (٥) من (ك) .
 (٦) من (م) .
 (٧) من (ك) .
 (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
 (٩) سقطت من (ز) .
 (١٠) كذا في الأصلين (ز) و(ك) : « سحنون وابن سعيد » ، ولعله : « سحنون بن سعيد » .
 (١١) محمد بن المواز : الإمام العلامة فقيه الديار المصرية ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد
 الإسكندراني المالكي بن المواز ، أخذ المذهب عن ابن عبد الحكم ، وابن الماجشون ،
 وأصبع ، وانتهت إليه رئاسة المذهب والمعرفة ، توفي سنة ٢٦٩ هـ .

وقال محمد بن سحنون : وأنا أقول لم تجز شهادة العامل لرب المال شُغِلَ المال أم لا ، مليًا كان أو معسرًا^(١) .

المسألة [٢٤]

قلت : [ما تقول]^(٢) في شهادة العالم على العالم ؟

قال : سألت عن ذلك سحنونًا ، قال : لا تجوز شهادة العالم على العالم ؛ لأن بعضهم لبعض أشد تحاسدًا من التيوس في زرايهم ، وقد تقدم هذا .
قال محمد : معناه^(٣) في التجريح لا في الأموال^(٤) ، وأما في الأموال فتجوز شهادة بعضهم على بعض ، قاله مالك [رَحِمَهُ اللَّهُ]^(٥) .

المسألة [٢٥]

قلت : شهادة الأعمى .

[قال]^(٦) : جائزة في الأقوال دون الأفعال ، إذا عَرَفَ الصوت وعقل صاحبه .

قلت له : فبيعه أيضًا أتراه جائزًا أم لا ؟

قال : نعم إذا اشترى الثوب من مبتاعه .

قلت له : فإن قبض الدنانير والدراهم ، وبقيت عنده زمانًا طويلاً ، وأراد ردها من المبتاع بالعيب ، فربما قيل له : ناقصة أو رديئة .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٢) من (ك) و(م) .

(٣) كذا في (م) و(ك) ، وفي (ز) : « هذا » . (٤) في (ز) و(ك) : « المال » .

(٥) من (م) . (٦) سقطت من (ز) و(ك) .

قال : إن باع ثوبه ولم يحضره أحد ، فالقول قوله مع يمينه^(١) ؛ لأن [هذا عذر]^(٢) يئن ، وإن باع بحضرة من الناس ، فالبيع [له لازم ، وعلى المبتاع اليمين ما أعطاه] زيوفاً^(٣) ولا ناقصة ولا أعطاه إلا جياذاً ووازنة في علمي ، وإن نكل [^(٤)]
لزمه بدل ما دفع إليه^(٥) .

المسألة [٢٦]

قلت : ألفاظ التزكية ما هي^(٦) ؟
قال : أن يقول المزكون : هو عندنا عدل رضي^(٧) .
قلت : فإن اقتصروا على قولهم^(٨) : (عدل)^(٩) فقط ولم يقولوا^(١٠) :
(رضيًا) .

قال : اختلف في ذلك ، فقيل : لا تجوز إلا إذا ذكر العدل والرضا معاً ، وقيل :
يجوز أحدهما عن^(١١) الآخر .

المسألة [٢٧]

قلت : ما وجه الشهادة على الغصب مثل أن تكون أرضاً^(١٢) بيد رجل ،

-
- (١) في (ز) و (ك) : « اليمين » . (٢) في (ز) و (ك) : « عذره » .
(٣) كذا في (ز) ، وفي (ك) : « رديئة » . (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .
(٥) في (ز) و (ك) : « له » . (٦) في (ز) و (ك) : « لفظ التزكية ما هو » .
(٧) وردت اللفظتان بالنصب في (ز) و (ك) ، ولعل النصب على الاختصاص على تقدير : نعني
عدلاً رضيًا . (٨) في (ز) و (ك) : « قوله » .
(٩) في (ز) و (ك) : « عدلاً » . (١٠) في (ز) و (ك) : « يقل » .
(١١) في (ك) و (ز) : « دون » . (١٢) أي : أن يكون المنصوب أرضاً .

فادعى رجل [آخر]^(١) أن تلك الأرض ملك له ، وأتى على ذلك بيينة ، فشهدوا أن فلاناً القائم يعرفونه معرفة صحيحة تامة ، وأن هذه الأرض هي له ثم تعدى ، إلى قوله [ويعلمون]^(٢) هذا الذي هو فيها الآن هو فلان بن فلان قد اغتصبها وحازها عشر سنين ، أتجوز هذه الشهادة أم لا ؟

قال : ينظر إلى الذي كانت الأرض بيده إن كان ممن لا يُتَّصف منه بالحق [في عصره فلا حيازة له ، وشهادة هؤلاء]^(٣) جائزة^(٤) عليه .

قال : مثل [ذلك]^(٥) إن شهد الناس أنه معروف بالظلم والتعدي على الناس ، وسفك دماء المسلمين بغير^(٦) حق ، [وبأخذ أموالهم بغير حق]^(٧) ، [بل]^(٨) على وجه [القهر]^(٩) والغلبة ، سواء كان هو الظالم بنفسه أو كان ممن ينتصر به [على أعوانه]^(١٠) فلا [حيازة]^(١١) له ، وشهادة هؤلاء جائزة عليهم .

قلت له : وإن لم يكن كذلك ، ولكنه ممن [ينصف بنفسه أو]^(١٢) يتنصف منه بالحاكم إذا وجب عليهم الحق يؤخذ منه بما ذكرنا ، فشهد عليه الشهود بالغصب .

قال : كانت شهادتهم غموساً^(١٣) باطلة ، ولو أذبوا [لكانوا]^(١٤) أهلاً لذلك .

(١) من (ز) و(م) . (٢) سقطت من (ز) و(ك) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) . (٤) في (ز) و(ك) : « جازت » .

(٥) سقطت من (م) . (٦) في (ز) و(ك) : « من غير » .

(٧) ما بين المعقوفتين من (م) . (٨) من (ك) و(ز) .

(٩) من (ك) و(م) . (١٠) من (ز) و(ك) .

(١١) في (ز) و(ك) : « شهادة » . (١٢) ما بين المعقوفتين من (م) .

(١٣) في (ز) و(ك) : « إن كانت شهادتهم غموساً » .

(١٤) كذا في (ز) ، وفي (ك) و(م) : (لكان) .

المسألة [٢٨]

قلت : [فالشاهد ^(١)] إذا زكي وعرفت [عدالته] ^(٢) أتطلب فيه التزكية إذا شهد مرة أخرى أم لا ؟

فقال : أما ^(٣) الشاهد ^(٤) المعروف بالعدالة والتبريز فلا ، وأما غيره فقد اختلف فيه ، فقليل : [كل من شهد] ^(٥) تُطلب فيه التزكية ^(٦) حتى يعرف ويشتهر بالتبريز ، وقيل : يزكي كل سنة ، وهو أحوط ، وقيل : عند سنتين ، وتبطل في الثالثة ، قال محمد : وأنا أقول : [أن] ^(٧) يُنظر إلى السنتين ، وحالهما ، فإن كانت سنين غلاء وجذب ، فإنه ^(٨) تطلب تزكيته لستة أشهر ؛ لأن [ريبة] ^(٩) الشهود أكثر ما تظهر [فيها] ^(١٠) ، [فيعمل] ^(١١) للريبة والتهمة من جهة الفقر ، وقد قيل : إن كان مليًا فلا تطلب فيه ^(١٢) التزكية إلا عند ثلاثة أعوام .

المسألة [٢٩]

قلت له : فالشاهد يُسأل عن شهادته فيقول ^(١٣) : لا علم لي بها ، ثم يؤتى

-
- (١) سقطت من (ز) و(ك) . (٢) سقطت من (ز) .
(٣) من (ز) و(ك) . (٤) كذا في (م) ، وفي (ك) و(ز) : « شهادة » .
(٥) كذا في (م) ، وفي (ك) : « من شهد » ، وهي ساقطة من (ز) .
(٦) كذا في (م) ، وفي (ك) : « طلب بالتزكية » ، وفي (ز) : « يطلب بالتزكية » .
(٧) من (ز) و(ك) .
(٨) كذا في (ز) ، وفي (ك) : « فإنها » ، وفي (م) : « فأتطلب » .
(٩) من (ز) . (١٠) من (ز) ، وفي (م) : « فيهم » .
(١١) من (ز) و(ك) . (١٢) في (ز) و(ك) : « في » .
(١٣) كذا في (ك) ، وفي (ز) : « فقال لي » ، وفي (م) : « فقال » .

بكتاب فيه خط يده على تلك الشهادة ، فعرفها وحققها [ولم ينكرها]^(١) .

قال : قال سحنون : أخبرني ابن القاسم عن مالك أنه قال : شهادته جائزة ولا يضره إنكاره إياها أولاً ؛ لأن الكتاب بمنزلة شاهد^(٢) آخر يذكره شهادته^(٣) ، قاله ابن القاسم ، وبه جرت^(٤) [أحكام]^(٥) أهل المدينة كافة .

قلت له : و [سواء]^(٦) هذا في جميع الأمور من نكاح أو طلاق أو بيع^(٧) أو صدقة أو غير ذلك .

قال : نعم ، وهو قول مالك وجميع أصحابه ، وإنما الخلاف [فيما]^(٨) إذا عرف الشاهد خطه ولم يتذكر شهادته^(٩) ، قيل : يعمل بشهادته^(١٠) ، وقيل : لا يعمل بها^(١١) حتى يذكر الشهادة .

المسألة [٣٠]

قلت له : فإن كان الشاهد غير كاتبه^(١٢) ، فسل^(١٣) عما عنده من الشهادة^(١٤) فأنكرها ثم أراد أن يشهد بعد ذلك بما أنكر من الشهادة .

(١) كذا في (ز) ، ووقعت في (ك) : « ولم يتذكرها » ، وهو يتنافى مع سياق الكلام ، وهي ساقطة من (م) .

(٢) في (م) : « شهادة » . (٣) في (ز) و (ك) : « شهادتهما » .

(٤) في (ز) و (ك) : « جازت » . (٥) سقطت من (ز) و (ك)

(٦) من (م) . (٧) في (ز) ، (ك) : « بيوع » .

(٨) من (م) . (٩) في (م) : « ولم يذكر الشهادة » .

(١٠) في (ز) و (ك) : « على شهادته » . (١١) في (ز) و (ك) : « عليها » .

(١٢) في (ز) و (ك) : « كتابي » .

(١٣) في (ز) : « فإنه يسأل » ، وفي « ك » : « فيسأل » ، وفي (م) : « يسأل » .

(١٤) في (ز) و (ك) : « شهادته » .

قال : اختلف في ذلك ، ولكن الأمر الغالب عندنا أنه لا يقبل قوله في هذه إلا أن يكون مريضاً^(١) ، فيعذر خيفة^(٢) الزيادة والنقصان ، ولا يشبه هذا من يشهد عند حاكم ثم زاد أو نقص في شهادته قبل الحكم أو بعده ، وهذا قد تقدم فيه الخلاف مع مسألة الرجوع عن الشهادة .

المسألة [٣١]

قلت له : فالشاهد^(٣) يشهد على حق من الحقوق فيجرحه المشهود عليه بالسخطة^(٤) ، ثم [أقالع]^(٥) الشاهد [عن]^(٦) تلك القبائح التي جرح بها وتركها ونزع عنها نزوعاً صحيحاً منذ أعوام كثيرة .

قال : لا يجرح بذلك إلا أن يكون قتل نفساً^(٧) بغير حق ولم ينصف من نفسه فلا براءة له ولا توبة .

قلت له : فإن مكن نفسه من أولياء المقتول للقود ففُفي عنه .

قال : لا تجوز شهادته^(٨) ، وأكثر أصحاب مالك يرون أنه لا تجوز شهادته وإن تاب وحسن حاله^(٩) ولو أدى حقوق جميع الآدميين^(١٠) ، وأدى حقوق الله تعالى لم تقبل شهادته .

(١) في (ز) و(ك) : « مريضاً » . (٢) في (ك) : « حقيقة » .

(٣) كذا في (م) ، وفي (ز) : « في شاهد » ، وفي (ك) : « في شهادة شاهد » .

(٤) في (ز) و(ك) : « بسخط » . (٥) في (ز) : « قام » .

(٦) في (ز) : « على » . (٧) في (م) : « نفس » .

(٨) في (م) : « لا تجوز له شهادة » . (٩) في (م) : « وحسنت حالته » .

(١٠) في (م) : « ولو أدى جميع الحقوق » .

المسألة [٣٢]

قلت : فيما يقع بين الناس من الإقرار والإنكار والأيمان والجراحات [وعقود المبيعات]^(١) والصدقات^(٢) والنكاح والطلاق ، وكل ما يحتاج فيه للإشهاد في موضع لا عدول فيه .

قال : قدّمت لك فيما سلف أنه ينظر في ذلك إلى المجالس ، ولا ينظر إلى المدائن^(٣) والقرى والبوادي مما كان من الوقائع^(٤) التي تقع في موضع لا يحضره العدول ، مثل الجراحات [في النوائر]^(٥) ، والأيمان في الخصومات ، و[في]^(٦) الإقرار والإنكار بين القوافل والمسافرين ، وفي^(٧) مجامع الناس وفي الأعراس وغيرها [وفي المواضع التي لا عدول فيها للنكاح والطلاق والعتاق والمبيعات]^(٨) والصدقات وغير ذلك^(٩) ، فشهادة الأمثل فيها جائزة [للضرورة]^(١٠) ؛ ولاحتياج^(١١) الناس إلى ذلك ، ولو لم تجز إلا شهادة العدول^(١٢) في تلك النوازل [لضاعت أكثر الحقوق]^(١٣) .

- (١) في (م) : « وعقود البيعات » ، وفي (ز) : « والبيعات » . (٢) في (م) : « والصدقات » .
- (٣) كذا في (ز) و(م) ، وفي (ك) : « المدن » .
- (٤) كذا في (ك) وفي (ز) : « مما من الوقائع » ، وفي (م) : « بما كان من المواقع » .
- (٥) من (ك) ، والنوائر جمع (ناثرة) ، وهي الهائجة التي تهيج بالقوم فيقتلون فيها ، أو (المعركة) .
- (٦) من (ز) و(ك) . (٧) في (ز) و(ك) : « فيها » .
- (٨) في (ز) و(ك) : « والبيوع » . (٩) سقطت من (م) .
- (١٠) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) . (١١) في (م) : « احتياج » .
- (١٢) في (ز) و(ك) : « ولو لم تجز شهادة غير العدول » .
- (١٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) ، وفي (م) : « لبطل » ، بدل : « لضاعت » .

وأما المسائل التي يقصر بها العدول [حيث وجدوا]^(١)؛ [فكما علمت]^(٢)،
 وأما [ما]^(٣) يقع^(٤) من الإقرارات بمجلس القاضي بمحضر العدول فلا يقبل
 [فيه]^(٥) إلا العدول، وإن كان العدول على الحقيقة في وقتنا هذا قليلة ومعدومة في
 الحاضرة والبادية^(٦) وقد انقضوا بعد عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه^(٧)، وإنما العدول
 على الحقيقة^(٨) في عهد^(٩) الصحابة والتابعين حيث كان الإسلام جديداً، والصدق
 واليقين والخوف والورع موجوداً^(١٠) في الصغير والكبير منهم، وفي الذكور
 والإناث^(١١)، و[في]^(١٢) الحر والعبد، وأما اليوم فلا يوجد في المدائن والقرى،
 وفي الحاضرة^(١٣) والبادية [إلا]^(١٤) الأشباه، فحكم أئمة الهدى^(١٥) كمالك
 والشافعي ونظائرهم للناس [بجواز شهادة]^(١٦) الأمل [فالأمثل]^(١٧)، [زَمَنَ

-
- (١) من (ز) و(م)، وفيها: «حيث وجدنا» .
 (٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) و(م) .
 (٣) من (ز) .
 (٤) في (ز) و(ك): «وقع» .
 (٥) من (ك) و(م) .
 (٦) في (ز) و(ك): «أو بالبادية» .
 (٧) في (ز) و(ك): «وإنما العدول حقيقة» .
 (٨) هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أمية، الإمام المجتهد الفقيه
 والخليفة الزاهد . كان من أئمة الاجتهاد، ومن الخلفاء الراشدين، توفي سنة ١٠١ هـ .
 (٩) في (ز) و(ك): «حق» .
 (١٠) في (م): «موجود» .
 (١١) في (ز) و(ك): «وفي الذكور والإناث» .
 (١٢) من (م) .
 (١٣) في (ز) و(ك): «الحضر» .
 (١٤) سقط من (ز) و(ك) .
 (١٥) في (ز): «فحكم الأئمة ذوي الهدى» .
 (١٦) في (م): «بشهادة» .
 (١٧) من (ز) و(ك) .

يثبت [١] في كل موطن ، والأمثل هو أحسن القوم حالاً ، وقد بينته لك فيما سلف .

المسألة [٣٣]

قلت له : صف لي من لا تجوز شهادته من الناس عند مالك وأصحابه ؟
قال : سألت سحنوناً عن ذلك فقال : أخبرني ابن القاسم عن مالك [أنه]^(٢)
قال : [لا]^(٣) تجوز شهادة خصم ، ولا ضنين ، ولا عصب ، ولا جار [إلى
نفسه]^(٤) ، ولا دافع عنها ، ولا الرجل لابنه ، [ولا لابن ابنه]^(٥) ، ولا الرجل
لأبويه ، ولا لمن كان^(٦) في عياله بإيضاء^(٧) أو كفالة ، ولا لأخيه إذا كان
يكتسب^(٨) ذلك^(٩) الشرف بشرف أخيه ، ولا تجوز شهادة المحدود في خمر أو
قذف أو زنا أو سرقة ، وقيل : إذا تاب وحسن حاله^(١٠) تجوز ، [إلا]^(١١) فيما حُدَّ
فيه .

المسألة [٣٤]

قلت له : فما الخصيم وما الضنين وما العصب ؟
قال : الخصيم هو الذي يخاصم بنفسه عند القاضي ، سواء كان خصامه

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٢) من (م) و(ك) .
(٣) سقط من (ز) . (٤) من (م) .
(٥) ما بين المعقوفتين في (ك) : « ولا ابن لأبيه » .
(٦) في (ز) و(ك) : « ولا ابن كان » .
(٧) كذا في (م) ، وفي (ك) و(ز) : « أَيْضًا » .
(٨) في (ز) و(ك) : « يكتب » . (٩) في (م) : « بذلك » .
(١٠) في (م) : « وحسنت حالته » . (١١) سقطت من (ك) .

بو كالة أو بغيرها^(١) .

وأما العصب فهو^(٢) الذي يُلقَّنُ الحجة وَيَصَّرُ بوجوه الخصام ، ولا يخاصم بنفسه عند القاضي .

وأما الضنين بالضاد فهو^(٣) البخيل ، فلا تجوز شهادة البخيل الذي يبخل بإخراج ما فرض الله عليه من الزكاة ، والكفارات ، ونفقات الزوجات والأبوين والبنين والعبيد .
وأما الظنين بالطاء فقد اختلف فيه ، وأحسن ما قيل فيه أنه هو المغموض^(٤) في أخلاقه^(٥) لا يعرف بالسخط ولا بالعدالة^(٦) ، ووجوه التجريح كثيرة [فقد]^(٧) قدمنا أكثرها .

المسألة [٣٥]

قلت : فالتجريح عندك^(٨) بمنزلة الشهادة^(٩) ؟

قال : نعم ، [فإن]^(١٠) كل من لا تجوز شهادته [لا تجوز تركيته ، ومن لا تجوز تركيته فلا يجوز تجريحه .

المسألة [٣٦]

قلت : فيمن ضرب يتيماً عنده هل تجرح شهادته [^(١١) بذلك ؟

قال : بلغني عن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه [قال]^(١٢) : من ضرب يتيماً على منفعه

(١) في (م) : «أو بغير وكالة» . (٢) في (م) : «هو» .

(٣) في (م) : «هو» . (٤) في (م) : «الغموس» .

(٥) في (ز) و(ك) : «اختلفه» .

(٦) من الظنة بالكسر ، وهي التهمة ، والظنين : المتهم ، وأظنه : اتهمه ، والتظني : إعمال الظن .

(٧) من (ز) و(ك) . (٨) في (ز) و(ك) : «عندي» .

(٩) في (م) : «الشهادات» . (١٠) من (ز) ، وفي (م) : «فانظر» .

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) . (١٢) ما بين المعقوفين ساقط من (م) .

وأدّبه^(١) فلا شيء عليه .

قال في « المختصر » : من الأجر في اليتيم أن يؤدب بالمعروف على منفعه ومن ضربه على غير منفعه ، ظلماً وعدواناً ، فهو [ذنب و]^(٢) [ظلم]^(٣) عظيم ، وكان جرحه في شهادته وإمامته ، وكذلك [كل]^(٤) من كان يمر بأرض^(٥) غيره من جنان أو حرث بغير إذنه واتخذها طريقاً ، فلا تجوز شهادته ، وكذلك من دعى غيره [إلى طعام وضع له]^(٦) من غير إذن صاحب الطعام ، أو وضع منه للكلب [أو وضع للناس ، ودعى غيرهم]^(٧) فإنه يكون ذلك جرحه في شهادته ، وقال مالك : لا تجريح بذلك .

المسألة [٣٧]

قلت له : فالشهادة على الميراث كيف [هي]^(٨) ؟

قال : أخبرني سحنون عن ابن القاسم ، وابن مهدي^(٩) عن ابن شهاب أنه سئل عن الشهادة [على]^(١٠) الميراث كيف هي ؟ [قال]^(١١) : قال ابن القاسم^(١٢) بن

(١) في (م) : « من ضرب يتيماً فأدبه على مصالحه » .

(٢) من (ك) و(م) . (٣) من (م) و(ز) .

(٤) من (ز) و(م) . (٥) في (م) : « في أرض » .

(٦) ساقط من (م) . (٧) ساقط من (م) .

(٨) من (ك) و(م) .

(٩) ابن مهدي : عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن الإمام الناقد المجود سيد

الحفاظ ، أبو سعيد العنبري مولاهم البصري ، ولد سنة ١٣٥ هـ ، ولا يعرف له نظير في العلم

والعمل ، وتوفي سنة ١٩٨ هـ .

(١٠) كذا في (ك) ، وفي (ز) و(م) : « عن » .

(١١) سقطت من (م) .

(١٢) كذا في (م) و(ز) و(ك) ، ولعل الصواب : « القاسم بن محمد » .

محمد وغيره من أهل [العلم]^(١) : لا تجوز الشهادة على الميراث حتى يقول الشاهد إن فلاناً ابن فلان ، [وفلانة زوجة فلان]^(٢) الميت مات وترك مالا له بموضع كذا وكذا ميراثاً^(٣) لأولاده فلان وفلان ، وفلانة زوجة^(٤) فلان ، فيعد أهل الميراث كلهم من رجل أو امرأة وصبي وصبية ، فإن لم يعد أهل الميراث فشهادته^(٥) باطلة .

قلت له : وإن شهد شاهد^(٦) الميراث ولم يتم شهادته^(٧) ، وقال : أنا أُتِمُّ شهادتي وما بقي منها أُتِمُّ قبل أن يفارق المجلس الذي شهد فيه ، أو يعلمه غيره ويدله على ما بقي من الشهادة التي يشهد بها ، أو قام يوماً أو يومين ، [ثم قال]^(٨) : أنا أتم ما بقي من الشهادة .

[قال]^(٩) : قال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ليس [له]^(١٠) ذلك حين لم يتمها من قبل^(١١) ما فارق المجلس في الفور .

المسألة [٣٨]

قلت له : فما ادعاه الحي على الميت من دين أو سلف أو هبة أو قراض ، وأقام المدعي على ذلك بينة كيف الحكم [فيه]^(١٢) ؟

-
- (١) كذا في (ز) و(م) وفي (ك) : «الفهم» . (٢) ما بين المعقوفين سقط من (ك) و(م) .
 (٣) في (ز) و(ك) : «ميراث» . (٤) في (م) : «وزوجته» .
 (٥) في (م) : «فشهادتهم» . (٦) في (م) : «شاهدي» .
 (٧) كذا في (ز) و(م) ، وفي (ك) : «ولم تتم شهادتهم» .
 (٨) سقط من (م) . (٩) سقطت من (ز) و(ك) .
 (١٠) سقطت من (ز) . (١١) في (م) : «من بعد» .
 (١٢) من (م) .

قال : أخبرني سحنون عن ابن القاسم ، وابن وهب عن مالك أنه قال : [لا يثبت]^(١) دين حتى يشهد [على الميت]^(٢) عدلان [أن]^(٣) فلان الميت [قد]^(٤) أدبر [عن]^(٥) الدنيا وأقبل على^(٦) الآخرة ، وعليه ما ادعى به عليه فلان بن فلان الحي ، أو يشهد أن فلاناً أوصى بما ادعى عليه فلان [بن فلان]^(٧) الحي [أيضًا]^(٨) عند [موته]^(٩) ، ولم [يفارقه]^(١٠) حتى قبض الله روحه^(١١) .
وأما ما ادعاه [ورثة]^(١٢) الميت على الحي ، وأقاموا عليه البينة ، وادعى الحي أنه قضاه لميتهم ، فإنه يحلف كل من يظن^(١٣) به علم^(١٤) ذلك ويستحق حقه ، ومن لا يظن به علم ذلك لصغره أو غيبته ، فله حقه دون يمين .

المسألة [٣٩]

قلت له : فما قولك في شهادة من نافق على^(١٥) السلطان وخالفه^(١٦) ؟

[قال : بلغني عن مالك : أنه لا تجوز شهادة منافق السلطان] إذا كان السلطان عدلاً ..

-
- (١) في (ز) و (ك) : « إن ثبت » .
(٢) سقطت من (ك) .
(٣) سقطت من (م) .
(٤) من (ز) .
(٥) في (ز) و (ك) : « على » .
(٦) في (م) : « عن » .
(٧) من (ك) .
(٨) من (ز) و (ك) .
(٩) كذا في (ك) و (م) و وقعت في (ز) : « قوله » .
(١٠) كذا في (ز) ، وفي (م) و (ك) : « يفارقه » .
(١١) في (م) : « حتى قبضه الله تعالى وقبض روحه » .
(١٢) سقطت من (ز) و (ك) .
(١٣) في (ز) و (ك) : « ظن » .
(١٤) في (ز) و (ك) : « على » .
(١٥) في (م) : « عن » .
(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و (ك) .

قال: ومن خالف السلطان وخرج عن جماعة المسلمين فلا شهادة له ،
 [وصار]^(١) [من أهل الأهواء]^(٢) ، وغيرهم كالصفورية والإباضية .
 وقال رسول الله ﷺ : « من خرج عن الجماعة فقد خلع ربقة الإسلام عن
 عنقه »^(٣) فقيل : يا رسول الله ، وما الجماعة ؟ قال : « الجماعة لا تكذب بقدر الله
 خيره وشره [حلوه ومره]^(٤) ، ولا تماري^(٥) في دين الله أحدًا من أصحاب
 رسول الله ﷺ ، ولا تخرج بالسيف عن هذه الأمة » ، فهذه صفة الجماعة وعليه
 العمل وهو الصواب .

المسألة [٤٠]

قلت له : فما قولك فيمن بعث خادمه أو زوجته أو ولده^(٦) يلقط الزرع
 أو^(٧) الزيتون أو^(٨) التمر^(٩) في أجنة الناس وفدادينهم ، أيقدر ذلك في شهادته
 أم لا ؟

قال : بلغني عن مالك أنه قال : إن كان أصحاب الأجنة والفدادين لا
 يعبئون^(١٠) باللقط ، ويتركونه يبقى هناك ضائعًا للبهائم [والطيور]^(١١) ، سواء

(١) سقطت من (ك) و(م) .

(٢) كذا في (م) ، وفي (ز) : « من الدهرية » ، وفي (ك) : « من أهل الهوى » .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٥٨) ، والترمذي (٢٨٦٣) ، والحاكم (١١٧/١) .

(٤) من (ز) . (٥) في (م) : « ولا تشتم » .

(٦) في (م) : « أو بعض أولاده » . (٧) في (م) : « و » .

(٨) في (م) : « و » . (٩) في (ز) و(ك) : « الثمرة » .

(١٠) في (ك) : « يعنون » . (١١) من (م) .

لقطته الخدام^(١) أو لم تلتقطه ، فلا بأس بذلك^(٢) لمن لقطه ، بل هو مأجور في جمعه إياه [خوفًا]^(٣) من الضياع ، وإن كان شيئًا^(٤) يعود إليه [أصحاب الأجنة]^(٥) والقدادين ويلتقطونه فهو حرام [على من]^(٦) لقطه بغير^(٧) إذنهم ، ومن أكله كان جرحة في شهادته ، وكذلك هدية العبد وعطيته ، ومعاملته بالبيع والشراء بغير إذن سيده يقدر ذلك في شهادة الشاهد .

قال [سحنون]^(٨) : قلت لابن القاسم : ما تقول فيمن نزل في غير بلده فحفر فيها مطامير^(٩) وبنى فيها بيوتًا بحجر ، وبنى مسجدًا ، فأخذ المطامير ، وأحاز البيوت ، قال : لا تجوز شهادته ؛ لأن الحفر والحجر يضر بأهل^(١٠) الأرض ، فلا تبنى إلا بإذن أهلها .

المسألة [٤١]

قلت : ما تقول فيمن بنى بيتًا ، وقال : هو في سبيل الله ، فسكن فيه^(١١) النساء ؟ [فقال : ليس ذلك بعدل ولا صواب ؛ لأن بيتًا بني في سبيل الله لا يسكن فيه^(١٢) النساء]^(١٣) ، ولا يوهب^(١٤) ، ولا يتصدق به ولا يؤاجر ، ولا يجامع

(١) في (م) : « الخادم » . (٢) في (ز) و(ك) : « في ذلك » .

(٣) من (م) و(ز) . (٤) في (ز) و(ك) : « شيء » .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من (ك) .

(٦) كذا في (ر) ، وفي (ك) و(م) : « لمن » .

(٧) في (م) : « من غير » . (٨) سقطت من (ك) .

(٩) المطامير : جمع مطمورة ، وهي الحفيرة تحت الأرض كالنفق .

(١٠) في (م) : « أهل » . (١١) في (ز) و(ك) : « فيها » .

(١٢) كذا في (ز) ، وفي (ك) : « فيها » . (١٣) ما بين المعقوفين ساقط من (م) .

(١٤) في (م) و(ز) : « ولا يهب » .

فيه^(١) النساء .

قلت له : فمن فعل فيها^(٢) شيئاً من ذلك ؟

[قال]^(٣) : قال مالك : هو متعد ؛ لأنه أخرجها عما^(٤) نسبت إليه [ولا ما بنيت له]^(٥) ، فكان ذلك جرحاً في شهادته ، وقال رسول الله ﷺ : « لا تجوز شهادة من ترك الحج ، وهو صحيح موسر » .

قلت لابن القاسم في النائم في المسجد : هل تجوز شهادته أم لا ؟ قال : إن كان نهاراً فلا بأس بذلك^(٦) ، وإن كان ليلاً كرهت^(٧) له ذلك إلا لضرورة ، ولم يجد عنه مندوحة ، والكذاب كثير الكذب ساقط الشهادة ، وكذلك من سام على سؤم^(٨) أخيه المسلم ، أو خطب امرأة على خطبة أخيه^(٩) بعد التراكن والتقارب بينهما ، يقدح ذلك في شهادته .

المسألة [٤٢]

قلت له : فيمن ماطل الناس في ديونهم وهو موسر ، أيجرح بذلك شهادته ؟

(١) كذا في (ز) ، وفي (ك) : « فيها » . (٢) من (ك) و(م) ، وفي (ز) : « فيه » .

(٣) من (م) . (٤) في (م) : « على ما » .

(٥) من (ز) و(ك) . (٦) في (ز) و(ك) : « في ذلك » .

(٧) كذا في (ك) و(م) ، وفي (ز) : « كره » .

(٨) والسوم في المبايعة المغلاة ، يقال : شئت بالسلعة وساومت واستمت بها وعليها : غاليت .

(٩) رواه البخاري في « الصحيح » [كتاب البيوع - باب لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على

سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك - رقم (٢١٤٠)] ، ومسلم في « الصحيح » [كتاب النكاح

- باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن له أو يترك - رقم (١٤١٢) و(١٤١٣)] ،

وأبو داود في « السنن » (٢٠٨٠) و(٢٠٨١) .

قال : نعم ؛ لقول رسول الله ﷺ : «مطلُ الغني ظلم»^(١) وكذلك من [ظلم]^(٢) نفسه وأوبقها^(٣) بالمعاصي^(٤) ظاهرًا فهو ساقط الشهادة .

المسألة [٤٣]

قلت له : [ما تقول]^(٥) فيمن طلق امرأته^(٦) ثم مَسَّها^(٧) قبل أن يراجعها ، أو أعتق عبدًا ثم استرقه واستخدمه بعد العتق ؟
قال : ذلك جرحه في شهادته وإمامته .

المسألة [٤٤]

[قلت له]^(٨) : [ما تقول]^(٩) فيمن صام وأفطر بطعام حرام ؟
قال : لا صوم له ؛ لأن الواجب [على الصائم]^(١٠) اجتناب الحرام في كل شيء ، وفي الصوم أكد .

المسألة [٤٥]

قلت له : فيمن كان يعامل الناس بالربا .

(١) رواه البخاري في « صحيحه » برقم (٢٢٨٧) ، ومسلم في « صحيحه » (١٥٦٤) ، وأبو داود في « السنن » (٣٣٤٥) .

(٢) سقطت من (م) . (٣) في (ز) و(ك) : « وأباقها » .

(٤) في (م) : « في المعاصي » . (٥) من (م) .

(٦) في (م) : « زوجته » . (٧) في (ز) و(ك) : « سكنها » .

(٨) سقطت من (م) . (٩) من (م) .

(١٠) من (م) .

قال : كل من كان يبيع الناس بيعًا [حرامًا]^(١) أو قصد إلى فعل حرام في الشركة^(٢) والإجارة والكراء والجمعالة^(٣) والمغارسة والعارية والرهن ، وهو عالم بتحريم ذلك غير مضطر إليه كان ذلك جرحه في شهادته وإمامته .
قلت له : [هذا كله]^(٤) [قاله]^(٥) مالك .
قال : نعم .

المسألة [٤٦]

قلت له : [الدَّالُّ الذي]^(٦) يدل الظالم أو السارق [على أموال الناس أو على أنفسهم فيهلكهم أو يقتلهم أو يفسد ما لهم]^(٧) .
قال : يلزمه الغرم في ذلك كله مع الإثم وسقوط الشهادة .

المسألة [٤٧]

قلت : فيمن كان يدخل على [الناس من]^(٨) الرجال والنساء في بيوتهم وديارهم [بلا]^(٩) استئذان .

(١) سقطت من (ز) . (٢) في (ز) و (ك) : « الكثرة » .

(٣) كذا في (م) و (ك) ، وفي (ز) : « والجعل » .

(٤) من (ز) و (ك) .

(٥) كذا في (ز) ، وفي (ك) : « سمعته من » ، ولا مؤيد لها ؛ لأن ابن سحنون لم يشافه مالكًا ولم يعاصره حتى يسمع منه ، وفي (م) : « قول » .

(٦) في (م) : « فالذي » .

(٧) في (ز) و (ك) : « على مال الرجل أو على نفسه ليهلكه أو يقتله أو يفسد ماله » .

(٨) من (م) . (٩) في (ز) و (ك) : « من غير » .

قال : ذلك جرحه في شهادته وإمامته ، ولا يعذر بالجهل لقول الله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾ [النور : ٢٧] الآية ، وكذلك دخول الأجنة المحصورة^(١) بغير إذن أهلها ؛ كالبيوت^(٢) تجرح [في]^(٣) الشهادة .

المسألة [٤٨]

قلت له : ما قول مالك في رجل قال لابنه : يا ابن الزانية ، أو قال [لولده]^(٤) : لست أنت بولدي ، ولا أنا والدك .
قال : إن شهدت عليه البينة بذلك [فإنه]^(٥) يلزمه [الطلاق]^(٦) الثلاث ، ويلزمه الحد مع سقوط الشهادة ، ويثبت نسبه إلا^(٧) أن يلاعن وهو [قول]^(٨) مالك وأصحابه .

المسألة [٤٩]

قلت له : ما تقول^(٩) في شهادة الجبابة ؟
قال : قال مالك : تجوز^(١٠) شهادة الأشراف ولا تجوز شهادة الجبابة وأعوانهم وكل من له سطوة ويخاف من شره ؛ [لأنه]^(١١) لا يقدر من شهدوا عليه على تجرييحهم .

-
- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) في (م) : « المحضرة » . | (٢) في (م) : « كالبيت » . |
| (٣) من (ز) و(ك) . | (٤) من (م) . |
| (٥) من (ك) و(م) . | (٦) من (م) . |
| (٧) في (م) : « إلى » . | (٨) سقطت من (ز) و(ك) . |
| (٩) في (م) : « ما قولك » . | (١٠) في (ك) : « لا تجوز » . |
| (١١) سقطت من (ز) و(ك) . | |

وقال مالك : لا تجوز شهادة العدو على عدوه ما دامت العداوة قائمة [بينهما ، واختلف إذا وقع الصلح بينهما]^(١) .

قيل : إذا لم يكن بينهما دماء ولا نهب أموال^(٢) [وغيره]^(٣) ، وعرف بينهما ذهاب [واشتحننا]^(٤) ورجعوا^(٥) إلى ما كانوا^(٦) عليه قبل العداوة ، فشهادة بعضهم على بعض جائزة من [غير]^(٧) تحديد في الزمان .

وقيل : إذا طال الزمان بعد الصلح بشهرين فالشهادة جائزة ، وقيل : حتى تمضي سنة بعد الصلح .

وأما ما يكون بين القبائل من الفتن والمقاتلة ، وسفك الدماء ، وسبي الأموال ، وهتك الحرم^(٨) ، فلا تجوز شهادة بعضهم على بعض ، ولو اصطلحوا وتطاعموا الطعام ، وتزاوروا [وتجالسوا]^(٩) ، وكانوا عدولاً حتى يذهب القرن^(١٠) الذي [وقّع]^(١١) بينهم القتل وسبي الأموال ، ونشأ^(١٢) قرن آخر .

وقيل : لا تجوز الشهادة بينهما أبداً لقول رسول الله ﷺ : « الحبُّ يُتوارث ، والبغض يُتوارث »^(١٣) ، وهذا كله قول مالك وأصحابه .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) . (٢) في (ز) : « مال » .

(٣) من (ز) و (ك) . (٤) من (م) .

(٥) في (م) : « ورجع » . (٦) في (م) : « كانا » .

(٧) سقطت من (ز) . (٨) في (ز) و (ك) : « الحرمة » .

(٩) كذا في (ز) و (م) ، وفي (ك) : « وتحابوا » .

(١٠) في (م) : « العز » . (١١) سقطت من (م) .

(١٢) في (ز) و (ك) : « وإنشاء » .

(١٣) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في « السنن » [كتاب السنة - باب في النهي عن سب

أصحاب رسول الله ﷺ - رقم ٤٦٥٨] واللفظ فيه : « أما تنتهي حتى تُورث رجالاً حب رجال ورجالاً بغض رجال ... » .

المسألة [٥٠]

قلت له : أتجوز شهادة صائد السباع ؟

قال : [لا]^(١) إلا أن تؤذيه في زرعه أو ماشيته ، وكذلك صائد الخنازير ، إلا إذا كانت تؤذيه في زرعه أو غيره فله طرده [أو قتله]^(٢) .

المسألة [٥١]

قلت له : [فشهادة]^(٣) من يحضر مواضع اللهو ؟

قال : ساقطة إذا كان مدمناً^(٤) عليه ، وإن كان [غير]^(٥) مدمن فلا تسقط ، إلا إذا كان في موضع اللهو نساء ويشاهد محاسن النساء ، وينظر في محارم الله تعالى ، فشهادة من يحضر ذلك وإمامته ساقطة ولو مرة واحدة ، [سواء]^(٦) كان اجتماع الرجال والنساء في ملاعب النكاح أو [في]^(٧) المواسم المعظمة كالعيدين^(٨) ، وختم القرآن ، وفي النوايح ومنادب النساء على الموتى والقتل ، وفي اجتماع^(٩) الرجال والنساء في مجالس المبتدعة والزنادقة الذين يقفزون^(١٠) ويشطحون ، ويزعمون أنهم مرابطون وسائحون^(١١) ، أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، فمن حضر شيئاً مما ذكرناه ، وعاین^(١٢) فيه محارم الله [وشاهد]^(١٣) فيه محاسن النساء فهو جرحه في شهادته وإمامته .

-
- (١) سقطت من (ز) و (ك) . (٢) في (ك) : « ومثله » .
 (٣) من (م) . (٤) في (م) : « مديماً » .
 (٥) سقطت من (م) . (٦) سقطت من (ك) .
 (٧) من (م) و (ك) . (٨) في (م) : « كالأعياد » .
 (٩) في (ز) و (ك) : « وباجتماع » . (١٠) في (م) : « يقفون » .
 (١١) في (م) : « وصالحون » . (١٢) في (ز) و (ك) : « ويعاین » .
 (١٣) في (ك) : « وشهد » ، وفي (ز) : « ويعاین » .

المسألة [٥٢]

قلت له : فمصافحة النساء تقدر في الشهادة^(١) أم لا ؟

قال : [أما]^(٢) إذا كانت المرأة من ذوات المحارم [فلا بأس بذلك ، وإن كانت من غير ذوات المحارم]^(٣) وكانت كبيرة [مُسِنَّة]^(٤) عجوزة لا [يُتَشَوَّفُ] إليها^(٥) فلا بأس أيضًا ، وإن كانت غير ذلك فمن^(٦) يخاف [من فتنها]^(٧) فمصافحتها وملاستها حرام مسقط للشهادة .

المسألة [٥٣]

[قلت : أرايتَ الشاهد إذا طلب المشهود له بتأدية شهادته إلى موضع

تدركه فيه المشقة والتعب ، فأعطاه صاحب الشهادة دابة يركبها ؟

قال : لا يقدر ذلك في شهادته^(٨) .

قلت له : فإن أنفق عليه [صاحب]^(٩) الشهادة في ذهابه ورجوعه .

قال : لا بأس بذلك أيضًا ، ولا يقدر في شهادته^(١٠) .

قال محمد : وأنا أقول : إن^(١١) كان على مسافة يوم أو أقل [من ذلك]^(١٢) فلا

(١) في (ك) و(ز) : « ذلك » . (٢) من (م) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (م) . (٤) من (ك) و(م) .

(٥) كذا في (ز) و(م) وفي (ك) : « يتشرف بها » وليس مرادًا .

(٦) في (ز) و(ك) : « فما » . (٧) ساقطة من (م) .

(٨) ما بين المعقوفتين من (ز) و(م) . (٩) سقطت من (م) .

(١٠) في (م) : « في شهادة الشاهد » . (١١) في (ز) و(ك) : « لمن » .

(١٢) من (ز) و(ك) .

أرى^(١) أن يأكل طعام صاحب الشهادة ، فإن فعل ذلك كان جرحه في شهادته ، وإن كان مسافة يومين أو ثلاثة [أو أكثر]^(٢) فلا بأس أن يأكل طعام صاحب الشهادة^(٣) .

المسألة [٥٤]

قلت له : فما قولك في رجل له قِبَل رجل آخر حقٌّ فجحده إياه وأمسكه بموضع لا يمكنه الانتصاف [منه]^(٤) ، فصالحه ببعض حقه بمكر ومكيدة ، ثم لقيه بموضع يمكنه فيه أخذ حقه وأفيًا ، أو^(٥) وجد بينة على ما جحده فيه ، وأراد نقض الصلح وأخذ^(٦) حقه ، هل له ذلك أم لا ؟

قال : إن كان المطالب مغصوبًا [أو ممنوعًا]^(٧) من حقه ، فله نقض الصلح وأخذ [ماله]^(٨) حيث ما أمكنه أخذه^(٩) ، وأما في الجحد فإن أشهد قبل الصلح واستدعى الشهود وقال : اشهدوا أن فلان بن فلان جحدني [في حقي]^(١٠) وأنا أصلحه ، فإن وجدت بينة ، فأنا^(١١) على حقي ، أو قدمت بينة كانت^(١٢) غائبة ،

(١) في (ز) و(ك) : « فلا له » . (٢) من (ك) و(م) .

(٣) هكذا ثبتت هذه العبارة في (ز) ، وفي (ك) : « فلا أرى أن يأكل طعام صاحب الشهادة ، والنفقة عليه فلا بأس » ، وفي (م) : « فلا أرى عليه بأسًا » .

(٤) سقطت من (م) . (٥) في (م) : « و » .

(٦) في (م) : « لأخذ » . (٧) من (م) و(ك) .

(٨) في (ز) : « حقه » . (٩) في (م) : « حيث ما أمكن » .

(١٠) من (م) . (١١) في (م) : « أنا » .

(١٢) في (م) : « أو قدمت بينتي إذا كانت » ، وفي (ز) : « أو قدمت بينته إن كانت » ، والمثبت من (ك) .

فأنا أطالبه بجميع حقي^(١)، فإن فعل هذا فله القيام ببيئته ونقض الصلح وأخذ حقه، وإن قال المطلوب لبينة الاستدعاء: لم تعلموني^(٢) حين أشهدكم [الطالب]^(٣)، [فلو أخبرتموني]^(٤) ما صالحته أصلاً، فسكوتهم لا يقدح في شهادتهم، فالظالم أحق أن يُحمل عليه^(٥).

المسألة [٥٥]

قلت له: فشهادة الرجل الزَّمن^(٦) الهرم هل لها حد تنتهي إليه أم لا؟
قال: اختلفت الآثار في ذلك، قيل: إذا بلغ الشاهد من عمره ثمانين سنة فشهادته مردودة، وقيل: فشهادته جائزة أبداً ما دام ثابت العقل ضابط الشهادة ممیزاً.

قال محمد: وهو الصحيح وبه جرت الأحكام ببلدنا عند حكام العدل؛ لما ثبت أن النبي ﷺ كان يجيز شهادة أنس بن مالك [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]^(٧) والخلفاء بعده، وقد بلغ من عمره تسعاً^(٨) و[تسعين]^(٩) سنة، وكذلك رجل من أصحاب رسول الله ﷺ [يقال له شريح]^(١٠) بن خالد عمره مائة وعشرون سنة وكان

(١) في (ز) و(ك): «بالجميع» . (٢) في (ز) و(ك): «ولو أعلمتموني» .

(٣) سقطت من (ك) . (٤) ما بين المعقوفين ساقط من (ز) .

(٥) في (ز): «بالحمل عليه» . (٦) في (م): «المسن» .

(٧) من (ز) و(ك) . (٨) في (ز) و(ك): «تسعة» .

(٩) في (ز) و(ك): «تسعون» .

(١٠) كلمة غير واضحة في (م)، ولعله: شريح الحضرمي فهو ممن عاش من الصحابة مائة

وعشرين سنة .

رسول الله ﷺ^(١) يجيز شهادته والخلفاء بعده ، ولم يطعن في شهادته مطعن^(٢) ، فهذا يدل على أن المعتبر في الشهادة ثبوت عقله ، وضبط الشهادة وحفظها [دون طول العمر وقصره]^(٣) .

وذهب قوم إلى^(٤) أن الرجل إذا [بلغ]^(٥) مائة سنة رُفِع عنه القلم ، ولم يكتب [عليه]^(٦) ذنب ، وسقط [عنه]^(٧) التكليف ، [فحينئذ]^(٨) لا تجوز شهادته ، وهذا القول ضعيف وليس له إسناد صحيح .

المسألة [٥٦]

قلت له : كيف تجوز الشهادة على نصب الحدود ؟

قال : حتى يحيط الشاهد علمًا بالحدود من كل ناحية .

قلت : فإن أحاط علمًا بثلاثة أرباع ، وبقي الربع ولا يعلم فيه^(٩) حدًا^(١٠) ، أترى شهادته جائزة [أم لا]^(١١) .

قال : لا .

قلت : فإن شك في ناحيته وأشكل عليه الأمر فيها .

فقال : الذي أراه أن ينصف الحدود [كلما أشكل عليه أمر]^(١٢) ، تركه^(١٣)

(١) ما بين المعقوفين من (م) . (٢) كذا في الأصول، والمراد عمرهما عند موتهما .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) ، وفي (ك) : « ولا يضره » بدل : « دون » .

(٤) في (م) : « على » . (٥) في (ك) : « ذهب عنه » .

(٦) في (م) و(ك) : « عنه » . (٧) في (ك) : « عليه » .

(٨) في (ز) و(ك) : « و » . (٩) في (ن) : « لهم » .

(١٠) في (ز) و(ك) : « الحد » . (١١) سقطت من (م) .

(١٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) . (١٣) في (ز) و (م) : « فاتركه » .

وأعمل الحد في نصيبه .

[قلت] : (١) أيفعل ذلك أم لا ؟

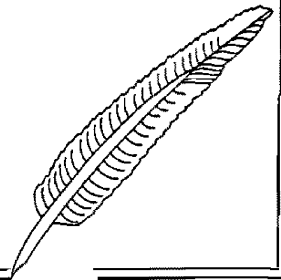
قال : لا بأس بمثل هذا (٢) .



(١) في (م) : « ففعل أله » ، وفي (ز) : « ففعل له » ، وفي (ك) : « قال » .

(٢) هنا في النسخة (م) : « تم كتاب الشهادات » .

الفصل الثاني في مسائل القضاء



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل (١) القضاء

المسألة [٥٧]

قال [محمد]^(٢) بن سالم : سألت محمد بن سحنون عن القاضي يبيع على^(٣) الأيتام ويكتب بذلك^(٤) وثيقة [بسببه]^(٥) بيده ، ويشهد وحده على البيع وعلى قبض الثمن وعلى جميع ما تتضمنه أحكامهم من حاجة الأيتام وفاقتهم ، وأن ما باعه^(٦) أحق^(٧) ما يباع عليهم ، وصرف الثمن بعد قبضه فى مصالحهم^(٨) ، هل تجوز شهادته فى ذلك كله [وحده]^(٩) أم لا ؟

قال : اختلف العلماء فى ذلك ، فقليل : لا يجوز من ذلك شيء حتى تشهد البينة العادلة على [ذلك - أي]^(١٠) يبيع القاضي - وعلى جميع ما ذكرناه ، وأما شهادة القاضي وحده على ذلك لا تجوز ؛ لأن ذلك فعله وحكمه ، فلا تجوز شهادة أحد على فعله ولو كان عمر بن عبد العزيز .

وقيل : إذا كان القاضي عدلاً^(١١) فاضلاً تقيّاً تجوز شهادته وحده لضرورة [الأيتام .

(١) هنا فى النسخة (م) : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم : كتاب القضاء : فصل القضاء ... » .

(٢) من (م) و(ك) و(ز) . (٣) فى (م) : « عن » .

(٤) فى (ك) و(ز) : « فى ذلك » . (٥) من (ك) .

(٦) فى (ن) : « باع » .

(٧) فى (ن) : « أحد » ، وفى (ك) و(ز) : « حق » .

(٨) فى (م) و(ن) : « منافعهم » . (٩) من (م) و(ن) .

(١٠) من (ز) و(ك) . (١١) فى (ن) : « عادلاً » .

وقيل : إذا بلغت^(١) الضرورة^(٢) الأيتام [في بيع متاعهم]^(٣) ، وأُئي ضرورة أكبر^(٤) من ترك الإشهاد على^(٥) البيع وقبض الثمن ووصوله^(٦) إلى منافعهم^(٧) ، [فقال]^(٨) : لا يجوز من ذلك إلا ما^(٩) شهدت عليه البينة [العادلة]^(١٠) دون القاضي .

المسألة [٥٨]

قلت له : هل يسوغ للحاضنة أن تباع من أموال الأيتام^(١١) شيئاً للنفقة عليهم إذا لحقهم الاحتياج والفاقة^(١٢) إلى ذلك ، وتتولى البيع بنفسها إذا كانت^(١٣) في موضع لا قاضي [فيه]^(١٤) ، أو كان فيه القاضي إلا أنه يشق^(١٥) وصوله ؟

قال : إن^(١٦) كان الأمر كما ذكرت^(١٧) ، وكانت رشيدة [و]^(١٨) عالمة بوجه^(١٩) البيع والشراء ، [و]^(٢٠) عارفة بأثمان

-
- (١) في (ن) : « لحقت » .
 (٢) ما بين المعقوفين من (ز) و (ك) و (ن) .
 (٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز) .
 (٤) سقطت من (ن) و (م) .
 (٥) في (ز) و (ك) : « عن » .
 (٦) في (ز) و (ك) : « ووصلهم » .
 (٧) في (ن) : « منافع الأيتام » .
 (٨) من (ك) .
 (٩) في (ز) و (ك) : « من » .
 (١٠) من (م) و (ك) و (ز) .
 (١١) في (ن) : « اليتامى » .
 (١٢) في (م) : « والخصه » ، وفي (ن) : « المخصصة » .
 (١٣) في (م) و (ك) و (ز) : « كان » .
 (١٤) سقطت من (ن) .
 (١٥) في (ز) و (ك) و (ن) : « يعسر » .
 (١٦) في (ز) و (ك) : « إذا » .
 (١٧) في (ن) : « قلت » .
 (١٨) من (ز) و (ك) .
 (١٩) في (ن) : « بواجب » .
 (٢٠) من (م) .

السلع^(١) أجاز العلماء أن تباع من أموال اليتامى الشيء [التافه]^(٢) اليسير [للنفقة ، ولا كلام لأحد في رده قاضيًا كان أو غيره .

قلت له : كم قدر التافه اليسير]^(٣) .

قال : قد اختلف العلماء [فيه]^(٤) ؛ قيل : الدينار والديناران^(٥) [من الذهب]^(٦) تافه ويسير ، [وقيل : عشرة دنانير من الذهب تافه يسير]^(٧) ، وقيل : عشرون دينارًا ، وقيل : ثلاثون دينارًا من الذهب يسيرة ، وقيل : ما لم يبلغ نصاب الزكاة فهو تافه يسير .

مسألة

قال : وسألت سحنونًا عن القاضي إذا حكم لرجل بحق [ثم ذاكر]^(٨) نفسه وتفكر [ورأى]^(٩) أنه أخطأ ، فأراد أن ينقض حكمه ، فهل له ذلك أم لا ؟ قال : لا ، قلت : ألا ترى قول عمر ورجوعه عن حكمه ؟

قال [لي]^(١٠) : ليس عمر [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]^(١١) كغيره ، إلا أن يأتي بأمر يبين ورواية [مشهورة]^(١٢) صحيحة ، وقال غيره من أصحاب مالك : يجوز [للقاضي]^(١٣) أن ينقض حكمه ولا ينقضه غيره ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى .

(١) في (ن) : « السلعة » . (٢) من (ز) و (ك) و (ن) .

(٣) ما بين المعقوفتين من (ن) و (م) عدا قوله : « قاضيًا كان أو غيره » فمن (ن) فقط ، وقع بدلها في (ز) و (ك) : « ثم » .

(٤) في (ز) : « في قدره » . (٥) في (ز) و (ك) : « والدينارين » .

(٦) من (م) و (ن) . (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) .

(٨) سقطت من (ن) . (٩) سقطت من (م) .

(١٠) من (م) و (ك) و (ز) . (١١) من (ز) و (ك) .

(١٢) من (ك) . (١٣) من (م) و (ك) و (ز) .

المسألة [٥٩]

وسألت محمد بن سحنون عن قول عمر [بن عبد العزيز]^(١) : « تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور » ، وما معناه ؟

[قال : هو قول الرجل لامرأته : أنت خَلِيَّةٌ ، أو برية ، أو حرام ، أو حبلك على غاربك ، أو اعتدي]^(٢) ، فيحدث فيه طلاق البت^(٣) ، وكذلك النكاح في العدة [أُحْدِثَ]^(٤) فيه تأييد التحريم ، [والقاتل العمد العدوان]^(٥) أحدث^(٦) فيه العلماء^(٧) منع القاتل من الميراث ، وكذلك الطلاق الثلاث^(٨) في كلمة واحدة [أحدث فيه التحريم .

قلت : فمن أحدث التحريم في الطلاق الثلاث في كلمة واحدة .

قال : مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قلت : فمن كان قبله من العلماء لا يرى التحريم في الطلاق الثلاث في

كلمة واحدة^(٩) ؟

(١) من (ن) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و (ك) .

(٣) في (ز) و (ك) : « فيحدث بطلان البينة » ، وفي (ن) : « فيحدث فيه بطلاق البت » .

(٤) من (م) و (ن) .

(٥) في (ز) و (ك) : « وقتل العمد » ، وفي (ن) : « والقاتل العدوان » .

(٦) في (ز) و (ك) : « حد » ، وفي (م) : « حدث » ، وفي (ن) : « أحد أحدث » .

(٧) في (ز) و (ك) : « أهل العلم » .

(٨) في (ز) و (ك) : « ثلاثاً » ، وفي (م) : « الثلاثة » .

(٩) ما بين المعقوفتين من (م) .

قال : عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب ، وعبد الرحمن بن عوف [كلهم قالوا] ^(١) : لا طلاق إلا الذي أمر الله سبحانه به في كتابه العزيز ، وهو الطلاق بعد رجعة ، والثلاث تحرم ^(٢) [به] ^(٣) إلا بعد زوج ، وأما الطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة ، وليس بطلاق ، وإنما تلزم فيه [طلقة واحدة] ^(٤) ، وهم أئمة الهدى عليهم السلام ، وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [أنه قال لما] ^(٥) نزلت عليه [آية] ^(٦) الكفارة في قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِرَ تُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التَّحْرِيم : ١] ، قال : «ما» ^(٧) حلف أحدٌ يمينًا إلا وقد جعل الله [له] ^(٨) الكفارة مخرجًا ^(٩) .

المسألة [٦٠]

قلت له : أيسوغ لي أن أرد المرأة على الحالف بالطلاق الثلاث في كلمة

- (١) كذا في (ك) و(ن) ، وفي (م) : «قالوا» ، وفي (ز) : «قال» .
- (٢) في (ز) و(ك) : «وثالث تحرم» وفي (ن) : «وطلاق ثالث تحرم» ، وفي (م) : «والثلاث تحريم» .
- (٣) من (م) و(ك) و(ز) .
- (٤) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و(ك) .
- (٥) في (ز) و(ك) : «حين» ، وفي (ن) : «أنه قال حين» .
- (٦) من (ن) .
- (٧) في (ز) و(ك) : «لا» .
- (٨) من (م) و(ك) و(ز) .
- (٩) في صحيح البخاري [كتاب الأيمان والنذور - باب قوله تعالى : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة : ٢٢٥] ... الآية - حديث ٦٦٢٣] : «... لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرًا منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير ، أو : أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني» .

واحدة إن أتاني مستفتيًا في ذلك ؟

قال : إن كان من أهل الفضل والدين ، وكان [ممن]^(١) لا يكثر الأيمان بالطلاق ، وإنما وقع ذلك منه فلتة ، أو^(٢) كان من ضعفاء المسلمين ، ذو عيال فلك أن [تردها]^(٣) عليه سرًا وتستكتمه^(٤) ، وإن كان من أهل الدعارة^(٥) والفجور ولا ييالي من كثرة الأيمان فأفت له بالطلاق الثلاث^(٦) على مذهب^(٧) مالك بن أنس [ﷺ]^(٨) ؛ لئلا يتجاسر^(٩) أهل الفسوق على ذلك ؛ حتى لا يُحلون حلالًا ولا يحرمون حرامًا^(١٠) .

المسألة [٦١]

قلت له : أيجوز لقاضي البادية [أن يحكم]^(١١) في الحاضرة ؟

[قال]^(١٢) : إن كان مرتحلًا من البادية [إلى الحاضرة فلا بأس بحكمه في الشيء اليسير ، وإن كان في البادية]^(١٣) فلا يجوز له^(١٤) أن يحكم في الحاضرة لا في القليل ولا في الكثير ، مثل ما أخبرتك في شهود البادية .

(١) سقطت من (ز) ، وفي (م) : « مما » .

(٢) في (م) : « وإن » . (٣) في (ك) : « تتركها » .

(٤) في (ن) : « أو يستكتمه » . (٥) في (م) و (ن) : « الدعارات » .

(٦) في (ز) و (ك) : « ثلاثًا » . (٧) في (م) و (ن) : « رأي » .

(٨) في (م) و (ن) : « ﷺ » . (٩) في (م) : « يتجاسروا » .

(١٠) في (م) و (ك) و (ز) : « ولا يحلوا حلالًا ولا يحرموا حرامًا » .

(١١) سقطت من (ز) . (١٢) سقطت من (م) .

(١٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و (ك) .

(١٤) في (م) و (ك) و (ز) : « فلا يجوز » ، وفي (ن) : « فلا ينبغي له » .

قلت له : فإن كان بلدكم قريباً^(١) من الحاضرة .

قال : قد أخبرتك قبل هذا بأنهم^(٢) لا يُصلون الصلاة في أوقاتها ، ولا يرغبون في الجماعات^(٣) والجمعة^(٤) ، ولا يزكون الزكاة على ما ينبغي في الشرع .

المسألة [٦٢]

قلت له : ما يقول القاضي إن^(٥) أراد أن يحكم ؟

قال : يقول : [يا]^(٦) معشر المسلمين^(٧) ، أنا أشهدكم أن فلاناً اختصم عندي مع فلان [بن فلان]^(٨) في أمر كذا^(٩) ، [و]^(١٠) كلفت فلاناً^(١١) البينة فأتى بها ، وكلفته التعريف [بها]^(١٢) ، فأتى بها فزكيت فقبلتها^(١٣) ، وكلفت [فلاناً]^(١٤) المشهود عليه بالدفع والتجريح لمن شهد عليه [في ذلك]^(١٥) ، وأجلته أجلاً بعد [أجل]^(١٦) فعجز [أو قال]^(١٧) [تبين]^(١٨) لرده ومطله ، واشهدوا أنني قد حكمت عليه لخصمه فلان بن فلان بعد الإعذار والإنذار [والتأجيل]^(١٩)

(١) في (ز) و (ك) : « قريبة » . (٢) في (ز) و (ك) و (ن) : « إلا أنهم » .

(٣) في (ز) و (ك) : « الجماعة » . (٤) في (ن) : « الجمعة والجماعة » .

(٥) في (ز) و (ك) و (ن) : « إذا » . (٦) من (ز) و (ك) .

(٧) في (م) : « المؤمنين » . (٨) من (م) و (ز) .

(٩) في (ن) : « فلان » . (١٠) من (م) و (ن) .

(١١) في (ك) و (ز) : « على فلان » . (١٢) سقطت من (ز) .

(١٣) في (ز) و (ك) : « وقبلتها » . (١٤) من (ك) .

(١٥) من (م) . (١٦) سقطت من (م) .

(١٧) في (ز) و (ك) : « وقد » ، وفي (ن) : « و » .

(١٨) في (ك) : « ثبت » . (١٩) من (م) و (ك) .

بما^(١) ينبغي [و]^(٢) كما ينبغي .

قال [محمد : و]^(٣) أنا أقول : لا يحكم عليه حتى يوجه إليه شاهدين ، أو يأمر بإحضاره بين يديه بمحضر الشهود ، [ويقول له]^(٤) : ألك مدفع ؟ أبقيت لك حجة^(٥) ، فإن قال : لا ، حكم عليه ، وإن سكت وتبين لرده^(٦) ومطله ، حكم عليه أيضًا .

قلت : فإن حكم عليه [من غير إعدار ولا تأجيل ؟

قال : حكمه عليه باطل ، ولا يلزمه عند جميع علمائنا ، وهو حكم]^(٧) جور إلا بعد الإعدار والإنذار والتأجيل ، والإشهاد ، [وبذلك]^(٨) جرى العمل^(٩) عند قضاة العدل بمدينة رسول الله ﷺ وما سواها^(١٠) [أن ذلك]^(١١) باطل .

قلت له : فإن حكم كما^(١٢) وصفت^(١٣) بعد الإعدار [والإنذار]^(١٤) والتأجيل ، إلا أنه لم يشهد على حكمه وكتب^(١٥) وثيقة الحكم بينهما بيده ، أترى ذلك جائزًا ؟

قال : لا كما أخبرتك [أنفًا]^(١٦) قبل هذا [أنه]^(١٧) لا يجوز حكم الحاكم

(١) في (ز) و(ك) : « فيما » . (٢) من (م) .

(٣) من (م) و(ك) و(ز) .

(٤) في (م) : « ويقال » ، وفي (ن) : « ويقول للمشهود عليه » .

(٥) في (ن) : « حاجة » . (٦) في (ز) : « له لرده » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من (ن) . (٨) سقطت من (ن) .

(٩) في (م) و(ن) : « الحكم » . (١٠) في (م) و(ك) و(ز) : « سواه » .

(١١) من (ن) . (١٢) في (ز) و(ك) : « بما » .

(١٣) في (ز) و(ك) : « وصف » . (١٤) من (م) و(ك) .

(١٥) في (ز) و(ك) : « وحكم » . (١٦) من (ز) و(ك) .

(١٧) من (م) و(ن) .

إلا بشاهدين^(١) عدلين^(٢) فأكثر ، ويكتب [غيره]^(٣) ، وإذا كتب هو وشهد صار شاهداً على فعله ، ولا تجوز شهادة أحد على فعله إلا [في]^(٤) بيع [القاضي علي]^(٥) [الأيتام]^(٦) خاصة ، فتجوز شهادته [وحده]^(٧) للضرورة ، وأما غير ذلك فكما أخبرتك [فيكتب]^(٨) [غير]^(٩) القاضي أو يكتب هو بنفسه ، وهو أحسن ، ويشهد غيره في كتابه [على]^(١٠) جميع ما يحتاج إلى الإشهاد ، ويخاطب [هو]^(١١) بعد شهادة الشهود بالاستقلال والاكتفاء^(١٢) ، فهذا وجه^(١٣) الحكم عند أهل المدينة كافة مالك بن أنس [رحمته الله]^(١٤) وأصحابه رحمهم الله^(١٥) .



(١) في (م) : « بشاهدين » .

(٢) في (ن) : « عادلين » .

(٣) سقطت من (ن) .

(٤) سقطت من (ن) .

(٥) سقطت من (ز) و(ك) .

(٦) سقطت من (ك) ، وفي (ن) : « اليتامى » .

(٧) من (م) و(ن) .

(٨) من (م) و(ن) .

(٩) سقطت من (م) .

(١٠) من (م) و(ن) .

(١١) سقطت من (ز) و(ك) .

(١٢) في (ز) و(ك) : « والاستكفاء » .

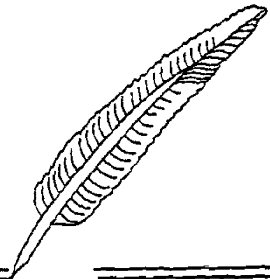
(١٣) في (ز) و(ك) : « وهو هذا » .

(١٤) من (ز) و(ك) .

(١٥) هنا في النسخة (م) : « نجز بحمد الله الأجوبة على الشهادة والقضاء ، يتلوه النكاح إن شاء الله » .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث في مسائل النكاح



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل^(١) السؤال عن النكاح

المسألة [٦٣]

قال محمد بن سالم : سألت [ابن]^(٢) سحنون عن [الصبي]^(٣) الصغير يتزوج امرأة على صداق مسمى ثم طلبته المرأة بالنفقة والصداق ..
قال : ليس لها صداق ولا نفقة حتى يبلغ الصغير^(٤) [مبلغًا]^(٥) يطبق الوطاء
وسئل سحنون عن رجل له على امرأة [دين]^(٦) ، فأراد أن يتزوجها ويصدقها
[ذلك]^(٧) الدين الذي عليها^(٨) .
قال : لا بأس بذلك .

المسألة [٦٤]

قلت لمحمد بن سحنون : [ما تقول في رجل تزوج امرأة وابنتها في عقد واحد ؟
قال : قال سحنون]^(٩) : يفرق بينه وبينهما ، وقال ابن القاسم : [يتزوج أيتهما شاء]^(١٠) .

(١) في (م) قبل كلمة (فصل) : « بسم الله الرحمن الرحيم » .

(٢) سقطت من (م) و(ن) . (٣) من (ن) .

(٤) في (ن) : « الصبي » . (٥) في (ز) و(ك) : « و » .

(٦) في (ز) و(ك) : « دينًا » . (٧) من (ز) و(ك) .

(٨) في (ن) : « عليه » . (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(١٠) سقطت من (ز) و(ك) .

المسألة [٦٥]

وسألته : عن رجل خطب بكراً عند أبيها ، فقال الأب : لا أزوجهـا منه أبداً ،
أيجوز للقاضي أو الأجنبي أن يزوجهـا [بغير إذن أبيها ^(١)] أم لا ^(٢) ؟
قال : لا .

قلت : فإن زوجها القاضي ^(٣) [بغير إذن الأب ، أثبت هذا النكاح عندك أم لا ؟
قال : اختلف ^(٤) في ذلك ، فقال ابن القاسم : يفسخ هذا النكاح قبل البناء
وبعده ، وقال ابن وهب : يفسخ قبل البناء ، ويثبت بعده .
قال محمد : وأنا أقول : يفسخ هذا النكاح أبداً قبل الدخول وبعده ، طال أم لم
يطل ، وإن ولدت الأولاد ؛ لأن ^(٥) هذا نكاح الغصب بعينه .

المسألة [٦٦]

قلت له : فإن كانت المرأة ثيباً فدعت ^(٦) إلى رجل ، ودعا ^(٧) الأب إلى غيره .
قال : قال مالك : القول قول المرأة ، إن ادعت إلى كفئها .
قلت : فإن امتنع الأب من عقد نكاحها ..
قال : يزوجهـا القاضي بعد إعلام الأب ، ويقول له ^(٨) : إما أن تزوجهـا بنفسك
وإلا زوجناها ^(٩) عليك ،

(١) في (ز) و (ك) : « الأب » .

(٢) من (ز) و (ك) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٤) في (ن) : « اختلفوا » .

(٥) في (ن) : « كان » .

(٦) في (ز) و (ك) : « فادعت » .

(٧) في (ز) و (ك) : « وادعى » .

(٨) في (م) : « يقال له » .

(٩) في (ز) و (ك) : « أزوجهـا » .

وكذلك يقال^(١) في البكر إذا عضلها^(٢) الأب وخطبت^(٣) إليه مرة بعد مرة^(٤)، فأبى، فالقاضي، يقول له : إما أن تزوجها وإلا زوجناها^(٥) [عليك]^(٦).

المسألة [٦٧]

قلت له : فإن زوج الثيب غير القاضي مثل أخيها وابن أخيها، أو العم [وابن العم]^(٧).

قال : اختلف في ذلك، فقيل : جائز إذا تولى أحد من عصبتها^(٨) فيزوجها^(٩) مع وجود الأب، قاله ابن شهاب^(١٠) [الزهري .

وقال ابن هرمز^(١١) : لا ينعقد النكاح إلا أن يحضر الأب أو القاضي .

المسألة [٦٨]

قلت له : فإن زوجها أجنبي وهي ثيب، ولم يحضر لعقدها^(١٢) أحد من

(١) في (ن) : « يقول » . (٢) في (ز) و(ك) : « أعضلها » .

(٣) في (ز) و(ك) : « وخطب » . (٤) في (ز) و(ك) : « المرة بعد المرة » .

(٥) في (ز) و(ك) : « أزوجها » . (٦) من (م) و(ك) و(ز) .

(٧) من (ن) . (٨) في (ن) : « عصبتها » .

(٩) في (ن) : « أيزوجها » .

(١٠) كذا في (م) و(ن)، وفي (ز) و(ك) : « قال ابن هشام »، وابن شهاب الزهري هو : أبو

بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي المدني، نزيل

الشام، سبقت ترجمته .

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من (ز) و(ك) .

وابن هرمز : هو فقيه المدينة، أبو بكر عبد الله بن يزيد بن هرمز، الأصم، وقيل : يزيد بن

عبد الله بن هرمز، جالسه مالك كثيرا وأخذ عنه، في عداد التابعين، توفي سنة ١٤٨ هـ .

(١٢) كذا في (ز) و(ك)، وفي (م) : « لعقده »، وفي (ن) : « العقد » .

قرباتها ولا الحاكم^(١)، ولا أحد من أهل العلم.

قال: يفسخ هذا النكاح أبدًا؛ لأنه [قد]^(٢) ثبت^(٣) عند أهل العلم كافة قول^(٤) رسول الله ﷺ: «السلطان ولي لمن لا ولي له»^(٥)، فكيف يثبت هذا النكاح [ولم يثبت]^(٦) ولم يعقده أحد من قرباتها، ولا أحد من أهل العلم، [ولا القاضي؛ لأن العالم ولي من لا ولي له كالقاضي، ولكنه أجاز جماعه من أهل العلم]^(٧)، وهو^(٨) شاذ، وأباه الأكثرون، وممن أباه: الحسن^(٩) بن أبي الحسن البصري^(١٠)، ومحمد بن سيرين^(١١)، وإياس بن معاوية^(١٢) [المدني]^(١٣)،

(١) في (ن): «الحكام» . (٢) من (ن) .

(٣) كذا في (م) و(ز) و(ن)، وفي (ك): «لم يثبت» .

(٤) في (ز) و(ك): «لقول» .

(٥) أخرجه أبو داود في «السنن» [كتاب النكاح - باب الولي - رقم ٢٠٨٣]، والترمذي في «الجامع» [أبواب النكاح - باب ما جاء لا نكاح إلا بولي - رقم ١١٠٢]، وابن ماجه في «السنن» [كتاب النكاح - باب لا نكاح إلا بولي - رقم ١٨٧٩] وغيرهم .

(٦) من (م) . (٧) ما بين المعقوفين ساقط من (ز) و(ك) .

(٨) في (م): «ولكنه» . (٩) في (م): «الحسين» .

(١٠) الحسن بن أبي الحسن البصري: هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ولد لستين بقتا من خلافة عمر، وكان سيد أهل زمانه علمًا وعملاً، رأى عثمان وطلحة والكبار، وروى عن خلق من التابعين، مات سنة ١١٠ هـ .

(١١) محمد بن سيرين: أبو بكر الأنصاري مولى أنس بن مالك، الإمام شيخ الإسلام، ولد لستين بقتا من خلافة عمر، سمع من أبي هريرة، وعمران بن حصين، وابن عباس، أدرك ثلاثين صحابيًا، مات سنة ١١٠ هـ .

(١٢) في (م) و(ك) و(ز): «إياس بن معاوية» . وإياس بن معاوية: هو ابن قرّة أبو وائلة القاضي

العلامة قاضي البصرة، روى عن أنس وابن المسيب وابن جبير، توفي سنة ١٢١ هـ .

(١٣) في (ز): «والهندي»، وفي (ك): «وابن الهندي» .

وثابت البناني^(١)، وسالم^(٢) بن يسار، وعبد الملك^(٣) بن حبيب^(٤)، ومحمد بن إبراهيم [بن]^(٥) المواز، وابن [عبد]^(٦) الحكم^(٧).
[قال محمد]^(٨): وبهذا القول آخذ، والله الموفق للصواب، ولم يجز العلماء^(٩) مثل^(١٠) هذا [القول]^(١١) إلا في الريبة^(١٢) واليتيمة المحتاجة للنكاح^(١٣)، يزوجه غير وليها، إذا طال [بها]^(١٤) الزمان لم يفسخ، وإذا قرب فسخ، إلا أن يعقد أحد من أهل العلم فلا يفسخ قرب النكاح أو بعد، وهذا في اليتيمة والريبية^(١٥)، وأما غيرهما فلا [يجوز]^(١٦).

-
- (١) هو ثابت بن أسلم الإمام القدوة، شيخ الإسلام، أبو محمد البناني، ولد في خلافة معاوية، وحدث عن عبد الله بن عمر، وابن الزبير، وكان من أئمة العلم والعمل، توفي سنة ١٢٣ هـ، وقيل: ١٢٧ هـ.
(٢) كذا في الأصول، ولعله سليمان، وقد مضت ترجمته.
(٣) كذا في (ز) و(م) و(ن)، وهو الصواب، ووقع في (ك): «عبد الله».
(٤) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي العباسي الأندلسي القرطبي المالكي، فقيه الأندلس، أبو مروان، ولد في حياة الإمام مالك بعد السبعين ومائة، وكان حاذقاً في الفقه كبير الشأن، بعيد الصيت، مات سنة ٢٣٨ هـ، وقيل: ٢٣٩ هـ.
(٥) من (ن). (٦) سقطت من (ن).
(٧) هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث، الإمام الفقيه مفتي الديار المصرية، أبو محمد المصري، المالكي صاحب مالك، ولد سنة ١٥٥ هـ، سمع الليث ومالكاً وكان شيخ أهل مصر، يقال: إنه كان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله، أفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، توفي سنة ٢١٤ هـ.
(٨) من (م) و(ن). (٩) في (ز) و(ك): «ولم يجيزوا العلة».
(١٠) في (ز): «في مثل».
(١١) من (ن).
(١٢) في (ز) و(ك): «إلا أن الدنية».
(١٣) في (ن): «إلى النكاح».
(١٤) من (ن)، وفي (م): «به».
(١٥) في جميع الأصول: «والدنية».
(١٦) من (ن).

المسألة [٦٩]

وسألته : عن رجل أراد أن يتزوج امرأة إلى أجل قريب أو بعيد ، أو حتى يفرغ من تجارته أو غزوته أو قراءته حتى ينصرف من ذلك البلد ، وهو نكاح المتعة . قال : ذلك نكاح حرام ، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك^(١) ، وقالت طائفة من أهل العلم : يجوز ذلك ، فممن روي عنه [جواز]^(٢) نكاح المتعة : عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأجازة قوم آخرون إذا اضطر إليه كالميتة^(٣) ، وهو^(٤) شذوذ من الأقوال [المروية]^(٥) ؛ [فروي]^(٦) عن ابن عباس أنه^(٧) رجع عن ذلك ، وقال بتحريمه^(٨) .

المسألة [٧٠]

قلت : وإن اختلف الزوج والزوجة فيما دفع إليها الزوج من حلي [وثياب]^(٩) وطعام ودنانير ودراهم ، فقالت الزوجة : إنما^(١٠) أعطيتني^(١١)

(١) كما في « صحيح مسلم » [كتاب النكاح - باب نكاح المتعة - حديث ١٤٠٦ ، ١٤٠٧] : « أن رسول الله ﷺ نهى يوم الفتح عن متعة النساء » ، وكذا في « سنن أبي داود » (٢٠٧٢) ، (٢٠٧٣) .

(٢) من (م) و (ن) . (٣) في (ز) و (ك) : « كاليتيمة » .

(٤) في (ز) و (ك) : « وهم » . (٥) من (م) و (ز) و (ك) .

(٦) من (ن) . (٧) في (ز) : « قال له » .

(٨) يعني : ابن عباس رضي الله عنهما . (٩) من (م) و (ن) .

(١٠) في (ز) و (ك) : « إنه إنما » . (١١) في (ز) و (ك) : « أعطاني » .

ذلك [هبة أو صدقة ، وقال [الزوج]^(١) : إنما أعطيتك^(٢) [ذلك] من^(٣) [من]^(٤) المهر ، فعلى من ترى البينة في ذلك ؟
فقال : [اختلف في ذلك فقال]^(٥) ابن القاسم : القول قول المرأة والبينة على الزوج .

وقال ابن وهب ، وابن كنانة ، وابن الماجشون : القول قول الزوج ، والمرأة مدعية ؛ لأنها أقرت بالقبض^(٦) ، وادعت نفي الضمان ، وعليها [البينة على]^(٧) ثبوت ما ادعته .
قلت له : فإن ساق لها ذلك إلى بيتها [ثم اختلفا كما ذكرنا]^(٨) .
قال : اختلف في ذلك كما تقدم ؛ لأن [من]^(٩) الناس [من يدفع ذلك لزوجته وهي]^(١٠) في بيت أهلها ، ومنهم [من]^(١١) لا يدفع ذلك إلا عند البناء .
[قال محمد]^(١٢) : والذي [عندي]^(١٣) أن [كل]^(١٤) ما دفع [إليها]^(١٥) من الزَّيِّ والجهاز الصغير^(١٦) [مثل الوقاية والحناء]^(١٧) وما أشبه ذلك من

-
- (١) سقطت من (ك) .
(٢) في (ز) و(ك) : « أعطيت » .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .
(٤) سقطت من (ن) .
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) و(ن) .
(٦) في (ك) : « والمرأة أقرت مدعية بالقبض » .
(٧) سقط من (ز) و(ك) .
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) .
(٩) سقطت من (م) .
(١٠) من (ز) و(ك) .
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .
(١٢) سقطت من (م) .
(١٣) من (ن) .
(١٤) سقطت من (ن) .
(١٥) من (م) و(ك) و(ن) .
(١٦) في (ز) : « لها » .
(١٧) كذا في (م) و(ن) ، وفي (ز) : « من الجهاز والثوب الصغير » ، وفي (ك) : « من الجهاز والثوب الصغير » .
(١٨) كذا في (م) و(ن) ، وفي (ك) : « من الوقاية والحناء » ، وفي (ز) : « والحناء » .

ضرب^(١) الطعام والفواكه واللحم ، فالقول فيه قول الزوجة مع يمينها ، و[أما]^(٢) ما دفع إليها^(٣) من الحلي والثياب فالقول قول الزوج فيه .

المسألة [٧١]

قلت له : فما تقول فيما دفع [إليها]^(٤) من الهدايا^(٥) في رمضان والعيدين وغير ذلك من المواسم المعظمة عند^(٦) الناس ؟

قال : القول [في ذلك]^(٧) قول الزوجة^(٨) في الهدية بعينها .

قلت له : وما سوى ذلك من الذهب والفضة والزبرجد^(٩) وما أشبه ذلك .

قال : ليس هذه مثل^(١٠) الهدية التي ذكرنا ، فالقول قول الزوج في ذلك ؛ لأن هذا لا يعرف بالهدية ولا من الهدية ، هكذا فسر [لي سحنون]^(١١) عن ابن القاسم .

المسألة [٧٢]

وسألته : عن من تزوج امرأة بمهر مسمى ، فأراد أن يدفع لها مهرها وخاف

عليه [من]^(١٢) الضياع ، والمرأة غير رشيدة ، من [هو]^(١٣) أولى بقبضه ؟

قال : اختلف [أهل العلم]^(١٤) في ذلك ، قال ابن القاسم ، الأب أولى بقبضه ؛

(١) في (م) و(ك) و(ز) : « طرف » . (٢) من (ز) .

(٣) في (ز) و(ك) : « لها » . (٤) في (ز) : « لها » .

(٥) في (ز) و(ك) : « الهدية » . (٦) في (م) : « من » .

(٧) من (م) و(ن) . (٨) في (ز) و(ك) : « قولها » .

(٩) الزُّبْرُودَج مقلوب الزُّبْرَجْد : الزُّمَرْد . (١٠) في (ن) : « من » .

(١١) في (ز) و(ك) : « ابن سحنون » . (١٢) من (ن) .

(١٣) من (م) و(ك) و(ز) . (١٤) من (ن) .

لأنه [هو] ^(١) الناظر لها .

وقال ابن وهب ، وابن كنانة : السلطان ^(٢) أولى بقبضه إذا كان عدلاً ؛ لأنه خليفة المسلمين والناظر لهم ، والحافظ عليهم ، فإذا رشدت المرأة فليدفع ^(٣) لها مهرها . قال محمد : ثم رجع ابن القاسم ، وقال : إن كان الأب سفيهاً و [كان] ^(٤) الزوج عدلاً مأموناً ^(٥) ، فالزوج أولى بقبضه حتى ترشد المرأة ، وإليه رجع أصحاب مالك إلا ابن الماجشون قال : الأب الأولى بقبضه على كل حال .

المسألة [٧٣]

قلت : هل سمعت عن مالك فيه شيئاً ^(٦) ؟

قال : لم أسأله ^(٧) عن ذلك ولا سمعت أحداً روى عنه ..

قال ابن القاسم : سئل مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن امرأة ^(٨) تعقد نكاح امرأة ^(٩) غيرها ، أو عقدت ^(١٠) على نفسها دون أن تستخلف رجلاً على ذلك . قال : [ذلك : عقد] ^(١١) باطل .

ف قيل له : والحديث الذي جاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « في تزويج ابنة أخيها

(١) من (م) و(ن) .

(٢) في (ز) و(ك) : « الزوج » .

(٣) من (ن) .

(٤) في (ن) : « دفع » .

(٥) في (ن) : « مرضياً » .

(٦) كذا في (ز) و(ك) ، وفي (م) : « هل سمع من مالك شيء » ، وفي (ن) : « أسمع من مالك فيه شيئاً » .

(٧) لعله يريد : لم أسأل سحنوناً ، وقد يكون الصواب : « لم أسأل » .

(٨) في (ن) : « المرأة » .

(٩) في (ن) : « المرأة » .

(١٠) في (ز) و(ك) : « عقد » .

(١١) في (ز) و(ك) : « تعقد » .

عبد الرحمن^(١) وهو غائب فقدم ، فأجازه « هل كانت استخلفت غيرها [على العقد]^(٢) ، أو هي تولت العقد بنفسها ؟

قال : هي [التي]^(٣) تولت العقد بنفسها .

قيل : فيجوز^(٤) اليوم مثل هذا ، وعليه العمل ؟

قال : لا ، وليس عليه [العمل]^(٥) ، وليست عائشة كغيرها من النساء .

المسألة [٧٤]

قلت لمحمد : [فلو]^(٦) أن امرأة زوجت [امرأة]^(٧) غيرها ، أو زوجت نفسها ، أيفسخ [أم لا]^(٨) ؟

قال : نعم يفسخ أبداً قبل الدخول أو بعده ، طال أو لم يطل ، ولا يجوز على كل حال ، قاله ابن القاسم [وأصيح بن الفرج]^(٩) ، وهو قول مالك رحمته الله .

المسألة [٧٥]

وسألته : عن من نكح^(١٠) بقرآن ولم يُقدِّم غيره ،

(١) في (ز) و (ك) هنا : « بن عوف » ، وهو خطأ .

(٢) من (ز) و (ك) و (ن) . (٣) من (ز) و (ك) و (ن) .

(٤) في (ز) و (ك) : « أيجوز » . (٥) من (ز) و (ك) و (ن) .

(٦) من (ك) و (ز) ، وفي (ن) : « فكون » . (٧) من (م) و (ز) و (ن) .

(٨) من (ن) .

(٩) وقع هذا الاسم في (م) و (ن) و (ز) كذا : « وأصيح وأبو الفرج » ، وفي (ك) : « وأبو الفرج

أصيح » ، ولعل المثلث هو الصواب ، فأصيح كنيته أبو عبد الله ، وقد مرت ترجمته .

(١٠) في (م) : « حكم » .

أيجوز^(١) هذا^(٢) النكاح أم لا ؟

قال : يفسخ قبل البناء ، ويثبت بعده ، ولها صداق مثلها^(٣) ، وقيل : يثبت قبل البناء وبعده ، و[قد]^(٤) بلغني أن النبي ﷺ زوّج رجلاً بسورة من القرآن^(٥) .

قلت له : فإن نكح بأقل من ربع دينار ، أترأه جائزاً أم لا ؟

قال : [يؤمر]^(٦) قبل البناء أن يتم لها ربع دينار ، فإن أبى فسخ نكاحه ، فإن فات بالبناء أجبر على إتمام^(٧) ربع [دينار]^(٨) ، وقال أصبغ مثله .

وقال ابن القاسم عن مالك : إن النكاح بدرهم واحد جائز ، وقاله أيضاً عيسى بن دينار^(٩) .

وقال لي : كان ابن وهب يجيز^(١٠) النكاح بدرهم ، وكان يؤثر^(١١) ذلك عن النبي ﷺ .

قال عيسى : قلت لابن القاسم : فهل [يجوز]^(١٢) النكاح بأقل من ربع دينار على^(١٣) مسيس

(١) كذا في (ز) و(ك) و(ن) ، وفي (م) : «أيفسخ» .

(٢) في (ن) : «ذاك» . (٣) في (ز) و(ك) : «المثل» .

(٤) من (م) و(ن) .

(٥) رواه أبو داود في «السنن» [كتاب النكاح - باب في التزويج على العمل يعمل - حديث (٢١١٢)] .

(٦) سقطت من (ن) . (٧) في (م) و(ن) : «تمام» .

(٨) من (م) و(ك) و(ز) .

(٩) عيسى بن دينار : هو أبو محمد الغافقي القرطبي ، فقيه الأندلس ومفتيها ، لزم ابن القاسم ، وعول عليه ، وكان صالحاً ورعاً ، يقال إنه هو الذي علم أهل الأندلس الفقه ، وكان من أوعية الفقه ، توفي سنة ٢١٢ هـ .

(١٠) في (م) : «يجوز» . (١١) في (م) : «يردد» .

(١٢) من (م) و(ز) و(ن) . (١٣) في (ن) : «عن» .

امراة^(١)، وقد دخل بها حتى يتم [لها]^(٢) ربع دينار.

قال : لا .

قلت له : فإن تزوجها بخمسين درهماً ثم إنه دخل بها ، ولم^(٣) يقدم لها شيئاً .

قال : يقال له : انقد لها ربع دينار^(٤) [وادفعه لها]^(٥) .

قلت : أيجنب^(٦) مسيها ؟

قال : لا .

قلت : فمن تزوج امرأة فطلقها قبل [البناء]^(٧) واختلف في الميس ،

فقالت المرأة : مسني ، وقال [الرجل]^(٨) : لا^(٩) ، وإنما دخلت عليها دخول الزيارة في بيت أهلها .

قال : القول [قول الزوج]^(١٠) مع يمينه ، وليس لها إلا نصف الصداق ، وقال

[أصبع بن الفرج]^(١١) ، وابن وهب عن مالك : إنه قال : حيث ما أخذ الزوجين

الغُلُو^(١٢) ، فالقول قول المرأة مع يمينها في الميس^(١٣) كان ذلك في بيت أهلها ،

أو في غير بيت أهلها ، قال أصبع : وهو عندنا تأويل [قول]^(١٤) عمر رضي الله عنه : « إذا

أرخت الستور [فقد]^(١٥) وجب الصداق »^(١٦) ؛ لأن الستر بمنزلة الشاهد .

(١) في (ن) : « المرأة » .

(٢) من (ن) .

(٣) في (ز) و(ك) : « هل » .

(٤) أي : أعطها ربع دينار نقدًا .

(٥) من (م) و(ن) .

(٦) في (ن) : « فيجنب » .

(٧) سقطت من (ز) .

(٨) من (م) ، وفي (ن) : « الزوج » .

(٩) في (ن) : « لم أمسها » .

(١٠) في (ك) : « للزوج » .

(١١) في (م) و(ز) : « أصبع وأبو الفرج » ، وفي (ك) : « أبو الفرج أصبع » ، وفي (ن) : « أصبع

وابن الفرج » ، والصواب هو المثبت .

(١٢) في (ز) و(ك) : « في الغلو » .

(١٣) في (ن) : « إذا ادعت الميس » .

(١٤) من (م) و(ن) .

(١٥) من (م) و(ن) .

(١٦) رواه مالك في الموطأ [كتاب النكاح - باب ما جاء في إرخاء الستور - حديث (١٩٣١) أعظمي] .

المسألة [٧٦]

قلت له : [ما شهادة الأفراد ؟

قال^(١) : شهادة الأفراد إذا عقد الرجل على امرأة فلم يجد^(٢) [إلا شاهدًا واحدًا ، فله أن يشهد ثانيًا وثالثًا ، فإن لم يشهد في العقد فلا يني بها حتى يشهد .

المسألة [٧٧]

قلت له : فإن تزوجها بشاهد واحد وخلى^(٣) أمر الشاهد الثاني حتى دخل بها فمكث شهرًا ، ثم تذكر وندم على [ما صنع]^(٤) ، وأراد إصلاح شأنه كيف يصنع ؟

قال : يستبرئها بثلاث حيض من الماء الفاسد ، ويتزوجها بنكاح جديد برضاها وولي [وشهود]^(٥) وصدّاق .

المسألة [٧٨]

قلت : فإن تزوجها بالصدّاق الأول ، ولم يزد عليه شيئًا .
قال : ذلك جائز .

المسألة [٧٩]

[قلت]^(٦) : فإن غفل حتى ولدت

(١) في (ن) : « قال هي » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٣) في (م) و(ك) و(ز) : « وجهل » .

(٤) في (ن) : « صنعه » .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) سقطت من (ن) .

الأولاد^(١)، ثم مات^(٢) الزوج، أترى لها شيئاً من الصداق؟
 قال: لا شيء لها [منه]^(٣) لا من الصداق، ولا من الميراث؛ لأنه [معها
 عاهر]^(٤)، والعاهر هو الزاني، ولا يكون الشاهد الواحد شبهة^(٥).

المسألة [٨٠]

قلت له: ولو كانت يتيمة محتاجة فاستبرأها كما ذكرت بثلاث حيض أو
 ثلاثة أشهر، وأراد نكاحها فامتعت أليها [ذلك]^(٦) أم لا؟
 قال: نعم مثل ما أخبرتك، فاليتيمة المحتاجة [وغير المحتاجة]^(٧) والتي^(٨)
 زوجها^(٩) أبوها سواء، ولا يثبت النكاح بشاهد واحد إلا قبل [البناء]^(١٠)، ولكن
 لا يدخل بها حتى يزيد شاهداً آخر مع الأول من أهل الرضا والعدل، [وأما]^(١١)
 الشاهد الواحد لا يثبت به النكاح على كل حال^(١٢)، فإن وقع فسخ أبداً ولا ميراث
 فيه ولا صداق إلا بعد البناء.

المسألة [٨١]

قلت: فإن تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً و[تزوج]^(١٣) أخرى^(١٤) بشاهد

-
- (١) في (م): «حتى ولد أولاداً». (٢) في (م) و(ن): «فمات».
 (٣) من (م) و(ن). (٤) في (ز) و(ك): «معها معاهر».
 (٥) في (ز): «الشبهة»، وفي (ك): «أشبهه». (٦) من (م) و(ك) و(ز).
 (٧) سقطت من (ن). (٨) في (م): «والذي».
 (٩) في (م): «يزوجها». (١٠) من (م) و(ن).
 (١١) سقطت من (م)، وفي (ز) و(ك): «وأن». (١٢) في (ز) و(ك): «على حال من الأحوال».
 (١٣) من (م) و(ك) و(ن). (١٤) في (م): «الأخرى».

واحد كما ذكرنا ، وطال الزمان [بعدها] ^(١) معها فولد معها أولاداً ^(٢) ، ثم مات فوقع التنازع ^(٣) بين ^(٤) الأولاد ، وقال ^(٥) أولاد المرأة التي تزوجها بنكاح صحيح ^(٦) : الميراث لنا كله ولا شيء لكم أنتم ؛ لأن أبانا تزوج أمكم بغير بينة ، فأنتم أولاد زنى ^(٧) ؛ لأن ^(٨) الشاهد الواحد لا يثبت به النكاح ولا الميراث ، وقال الآخرون : لا نعلم شيئاً مما تقولون ، ونحن عندنا بينة مستفيضة ^(٩) أن أبانا كان يقسم بين [أمنا] ^(١٠) وأمكم النفقة والكسوة والسكنى [والمبيت] ^(١١) ، وداوم على ذلك زماناً [طويلاً] ^(١٢) حتى قبضه الله تعالى ^(١٣) ، أترى أن [ينفعهم] ^(١٤) شيء من ذلك ؟

قال : لا حتى يقيموا البينة على أن أمهم تزوجت ^(١٥) بشاهدين نكاحاً صحيحاً ، وإلا فلا ميراث لهم بقسم النفقة وغيرها . وقال ابن الماجشون : إذا طال ^(١٦) الزمان كما ذكرتم فالبينة على المدعين بالزنا ، ولا يلزم [الآخرين] ^(١٧) إلا

(١) من (ك) . (٢) في (ك) و(ز) : «الأولاد» .

(٣) في (ز) و(ك) : «المزاح» . (٤) في (ن) : «مع» .

(٥) في (ز) و(ك) : «وقالوا» .

(٦) كذا في (ك) و(ن) ، وفي (م) و(ز) : «زوجها نكاحاً صحيحاً» .

(٧) في (م) و(ن) : «الزنا» . (٨) في (ن) : «و» .

(٩) في (م) و(ن) : «مستفاضة» . (١٠) في (ك) : «أمي» .

(١١) من (م) و(ن) . (١٢) من (ك) .

(١٣) في (ز) و(ك) : «حتى قبض الله روحه» .

(١٤) في (ز) : «ينفعه» .

(١٥) في (ك) و(ز) : «على أمهم أنه تزوجها» ، وفي (م) : «على أنهم أمهم تزوجت» ، وفي

(ن) : «على أن أمهم مزوجة» .

(١٦) في (ز) و(ك) : «كان» . (١٧) سقطت من (ز) .

البينة على [أن] ^(١) أباهم كان يقسم النفقة والكسوة والمبيت ؛ لأن من الناس من يطلق أو ^(٢) ينكح أو يشتري أو يبيع ، فيحتاج إلى بينة لطول ذلك فلا يجدها ، فالقول قوله [مع يمينه] ^(٣) مع طول المدة ، قاله أكثر أصحابنا .

المسألة [٨٢]

قلت : فإن قالت البينة رأينا امرأة ركبت [بكرة] ^(٤) أو عشية [على] ^(٥) نعت الزفوف بالنكاح ولم نحضر ^(٦) عقد نكاحها ، ولا ندرى أحضر ^(٧) عقد ^(٨) نكاحها رجل [واحد] ^(٩) أو رجلان ^(١٠) أو لم يحضر له أحد أصلاً .

قال : ينظر إلى [عرف] ^(١١) البلد ، فإن كان عرف بلدهم ^(١٢) لا ينعقد النكاح عندهم ، ولا تزف المرأة بمثل [ما شهدوا] ^(١٣) إلا بشاهدين فأكثر فشهادتهم بثبوت النكاح صحيحة ، وإن لم [يحضرا] ^(١٤) العقد ، وإن كان العرف يختلف قد يقع بشاهد واحد ويقع بشهود [ويقع بغير شهود] ^(١٥) ، فلا ^(١٦) يكتفي

(١) سقطت من (م) .

(٢) في (ز) و(ك) : « يطيق أن » .

(٣) سقطت من (ك) و(ن) .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) سقطت من (ز) و(ك) .

(٦) في (ز) و(ك) : « يحضروا » ، وفي (م) : « ولا نحضر » .

(٧) في (ن) : « هل حضر » .

(٨) في (ك) و(ز) : « في عقد » .

(٩) من (م) و(ن) .

(١٠) في (ك) و(ز) و(ن) : « رجلين » .

(١١) سقطت من (ن) .

(١٢) في (ك) و(ز) و(ن) : « العرف » .

(١٣) في (ن) : « شاهد » .

(١٤) في (ك) و(ن) : « يحضر » ، وفي (ز) : « يحضروا » .

(١٥) في (م) فقط .

(١٦) في (ز) و(ك) : « أو » .

بشهادة المزفوفة وركوبها حتى يتيقن أنه [قد]^(١) انعقد نكاحها بشاهدين فأكثر، إلا أن يطول الزمان جدًا، فالقول قول مَنْ يدعي^(٢) صحة النكاح حتى يثبت غيره .

المسألة [٨٣]

قلت : فإن شهد رجل واحد أنه لم يحضر [لعقد نكاحها]^(٣) غيره ، ولم يكن معه غيره ، أترى شهادته جائزة [أم لا] ؟^(٤) [و]^(٥) إقراره على نفسه جائز .
[قال]^(٦) : لا^(٧) يثبت به النكاح [ويلزمه غرم الصداق]^(٨) .
قلت : لم جوزت^(٩) شهادته وحده على نفسه ولم تجوزها^(١٠) على صحة النكاح .

قال : إقراره على نفسه بغرم^(١١) الصداق [جائز]^(١٢) .

[قلت : لِمَ ؟]

قال : لأنه هو الذي غَرَّ بالزوج حتى أوقعه في النكاح الفاسد وفي غرم الصداق^(١٣) .

(١) من (م) و(ك) و(ز) .

(٢) في (م) : « مدعا صاحب » ، وفي (ن) : « من ادعى صحة » .

(٣) من (م) و(ك) : « نكاحها » ، وليست في (ز) .

(٤) من (ك) . (٥) في (م) و(ك) و(ز) : « قال » .

(٦) سقطت من (م) و(ز) و(ك) . (٧) وفي (ز) و(ك) : « ولم » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) و(ز) ، وفي (م) : « ولا يلزمه غرم الصداق » .

(٩) في (م) : « لو زوجت » . (١٠) في (م) : « ولا تجوز » .

(١١) في (ك) و(ز) : « يقرر » . (١٢) سقطت من (ز) و(ك) .

(١٣) ما بين المعقوفتين من (م) و(ن) .

قلت : وهل تجرح شهادته بذلك أم لا ؟
قال : نعم ، وهو قول مالك .

المسألة [٨٤]

وسأله : عن من تزوج بشهادة [رجل] ^(١) واحد ، و [شهادة] ^(٢) امرأة واحدة ، أترى هذا النكاح جائزاً ؟

قال : لا ؛ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن هذه المسألة بعينها فقال ^(٣) :
« [هذا] ^(٤) [نكاح السر] ^(٥) ولا أجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه للناس لرجمت فيه » .
وقال ابن أبي ذئب ^(٦) : « [كل نكاح] ^(٧) استكنتم فيه الشهود فهو نكاح السر ، وإن كثر ^(٨) الشهود » ^(٩) .

قال : وسمعت ابن القاسم يقول وهو جالس في مسجد الجامع بمصر : ولو شهد [عليه] ^(١٠) من الرجال ملء [هذا المسجد ثم استكنتموه لكان نكاح سر] ^(١١) .
وقالت ^(١٢) طائفة من أهل العلم : « لا يكون نكاح سر إلا إذا ^(١٣) لم يحضره

(١) سقطت من (ك) . (٢) من (ن) .

(٣) في (ك) و(ز) و(ن) : « قال » . (٤) سقطت من (ك) و(ز) .

(٥) سقط من (ك) . (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .

وابن أبي ذئب : هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، أبو الحارث القرشي العامري ، المدني الفقيه ، كان أقدم لقياً للكبار من مالك ، ولكن مالكا أوسع دائرة في العلم والفتيا والحديث والإتقان منه بكثير ، ولد سنة ٨٠ هـ ، ومات سنة ١٥٨ هـ .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . (٨) في (م) : « كثروا » .

(٩) رواه مالك في « الموطأ » [كتاب النكاح - باب جامع ما لا يجوز من النكاح - حديث (١٩٦٠)] .

(١٠) من (م) و(ن) . (١١) في (ن) : « السر » .

(١٢) في (ن) : « وقال » . (١٣) في (ن) : « الذي » .

الشهود أو حضره [١] شاهد واحد ، [أو شاهد] [٢] [واحد] [٣] مع [٤] امرأة ، وأما الذي يحضره اثنان فأكثر ، فليس بنكاح سر [٥] ، وإن كتموه لا يضر ذلك ، والقول الأول أصح وأثبت .

المسألة [٨٥]

قلت : فالهارب بامرأة فمكثت عنده أياماً ثم تزوجها قبل الاستبراء أيحل هذا [٦] النكاح أم لا .

قال : إذا هرب بها في ملأ من الناس ، وعُلم أنه لم يمسه ، ولم تقع الخلوة بينهما [فالنكاح صحيح وعليه العقوبة للهروب ، وإن ثبتت الخلوة بينهما] [٧] ، أو شك في ذلك فلاستبراء واجب ، والنكاح قبل الاستبراء فاسد .

واختلف العلماء في تأييد التحريم ، فقال قوم : تحل له بعد الاستبراء ، وقال آخرون : لا تحل [له] [٨] أبداً ، ولو استبرأها ، [وذلك] [٩] كالنكاح في العدة .

المسألة [٨٦]

وسأله : عن من وطئ امرأته [١٠] في دبرها [١١] عامداً أو جاهلاً .

قال : اختلف العلماء في ذلك [١٢] ، فذهب قوم إلى إباحته تمسكاً بظاهر قوله

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٢) من (ز) و(ك) .

(٣) من (ك) . (٤) في (م) و(ن) : «و» .

(٥) في (م) و(ن) : «السر» . (٦) في (ز) و(ك) : «ذلك» .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) . (٨) من (م) و(ز) و(ن) .

(٩) من (ز) . (١٠) في (ز) و(ك) و(ن) : «امرأة» .

(١١) في (ز) و(ك) : «الدبر» . (١٢) في (ن) : «فيه» .

تعالى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وهو قول مرغوب عنه.

وقال آخرون: إن فعل ذلك عامداً [أو جاهلاً تحرم عليه كمن وطئ في الحيض، وهذا القول أضعف من الأول.

وقال مالك وجماعة من العلماء: إذا فعل ذلك عامداً أو جاهلاً^(١) فقد فعل حراماً، يستغفر الله ولا شيء عليه إلا الاستغفار.

وقال غيره: لا تحرم [عليه]^(٢) الزوجة ويلزمه عتق رقبة^(٣) كفارة لما فعل، وقيل: يلزمه الطلاق.

المسألة [٨٧]

قلت: فمن تزوج امرأة في عدتها فولدت لمن ترى الولد^(٤)، وهل عليه الحد، و[هل]^(٥) تحرم عليه أم لا؟

قال: النكاح فاسد، وتحرم عليه [أبداً]^(٦) سواء كان عالماً أو غير عالم، وأما الحد فإن كان غير عالم فلا يلزمه حد ولا عقوبة، وإن كان عالماً اختلف [فيه]^(٧) فقيل: عليه الحد، وقال مالك وغيره: يعزّر ولا يُحد.

وأما الولد فإن أتت به لأقل من ستة أشهر فهو لغيره، ولا يلحق به، وإن وضعت له لأكثر من ستة أشهر، فإنه يلحق به، ويتوارثان.

واختلف فيما بينه وبين الزوجة، فقيل: لا ميراث بينهما وهو الصحيح، وقيل: يتوارثان؛ لأنه نكاح اختلف فيه العلماء، وأما الصداق فيلزمه بالميسر على كل حال.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م). (٢) من (م) و(ك) و(ز).

(٣) في (ز) و(ك): «الرقبة». (٤) في (ز) و(ك): «الأولاد».

(٥) من (م) و(ن). (٦) سقطت من (ز) و(ك).

(٧) من (م) و(ن).

المسألة [٨٨]

قلت : فالمرأة إذا كبر سنها ووهن عظمها ولم تقدر على أخذ ماعون في بيتها من ضعفها ، والمرأة^(١) إذا بلغت حد السياق^(٢) حتى لا يبقى [فيها]^(٣) للرجل تشوف^(٤) [ولا للمسيس]^(٥) بقية لذة فهل لها النفقة على الزوج أم لا ؟ قال : [اختلف]^(٦) فيه أصحابنا : فمنهم من قال : النفقة في مقابلة الوطاء ، فإذا عدم المسيس سقطت النفقة ، وقال آخرون : النفقة لازمة للزوج ما دامت المرأة في عصمته ومكنته من نفسها .

المسألة [٨٩]

قلت له : فالناشزة [التي]^(٧) تهرب من بيت زوجها وطالبها الزوج بالرجوع إلى بيتها ، فامتعت هل لها النفقة^(٨) على زوجها أم لا ؟ قال : اختلف في ذلك^(٩) الأصحاب ، فمنهم من قال : ما دامت في العصمة فالنفقة لها [واجبة] ، وقال آخرون : النفقة في مقابلة الوطاء (فمن منعت نفسها فلا نفقة لها)^(١٠) ، وهو الصحيح ، والله أعلم .

(١) في (ن) : « والمريضة » .

(٢) والسيقاق هو : نزع الروح عند شدة المرض .

(٣) سقطت من (ن) . (٤) في (ن) : « شوف » .

(٥) سقطت من (ز) و (ك) ، وفي (ك) بدلها : « وللمسلمين » ، وفي (ن) : « ولا في المسيس » .

(٦) سقطت من (ز) . (٧) من (ز) و (ن) ، وفي (م) : « الذي » .

(٨) في (ز) و (ك) : « نفقة » . (٩) في (م) : « فيه » .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و (ك) .

[وقال آخرون]^(١) : إن كانت في موضع يمكنه أن يجبرها على الرجوع^(٢) إلى بيتها إما بنفسه وإما^(٣) بحاكم [البلد]^(٤) فتركها فالنفقة لها^(٥) لازمة ، وإن كانت في موضع لا يمكنه ذلك إلا [بثارة أو]^(٦) بمشاجرة فلا نفقة لها ، وهو أعدل الأقوال إن شاء الله تعالى .

المسألة [٩٠]

قلت : هل على المرأة [من]^(٧) خدمة الزوج شيء أم لا ؟

قال : في ذلك تفصيل واختلاف ، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه حكم على [ابنته]^(٨) فاطمة بالخدمة الباطنة مثل الطحن والطبخ للطعام ، وعجين الدقيق ، وتعمير^(٩) البيت ، وهو كنسه وفرش المضجع لا غير^(١٠) [ذلك]^(١١) ، وقضى على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بما عدى ذلك من الخدمة الظاهرة^(١٢) .

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . (٢) في (ز) و (ك) و (ن) : « الرجعة » .
 (٣) في (ز) و (ك) و (ن) : « أو » . (٤) من (ن) ، وفي (ز) و (ك) : « في البلد » .
 (٥) في (ز) و (ك) : « عليه » ، وفي (م) : « له » .
 (٦) من (ك) ، وفي (ن) : « بمغارة و » ، وفي (م) : « بناية » .
 (٧) من (م) و (ن) . (٨) من (ز) و (ك) .
 (٩) في (ن) : « وتقطير » ، وفي (م) : « وتغيير » .
 (١٠) في (ز) و (ك) : « وغير » . (١١) من (ز) و (ك) و (م) .
 (١٢) أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠٤ / ٦) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » رقم (٢٩٦٧٧) ،
 والحديث مرسل .

قال الحافظ في « الفتح » (٦١١ / ٩) : « وحكى ابن حبيب عن أصبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف إذا كان الزوج معسراً ، قال : ولذلك ألزم النبي ﷺ فاطمة بالخدمة الباطنة وعلئاً بالخدمة الظاهرة ، وحكى ابن

قلت : إن أصحاب مالك قالوا : لم يحكم النبي ﷺ على فاطمة بشيء .
قال محمد : غفر الله زلتهم ، أولم يعلموا أن النبي ﷺ وجه بلالاً [مؤذنه]^(١)
أن يأتيه بالقضيب يوم عُكَّاشَة بن [مُحْصَن]^(٢) فذهب بلال للقضيب فلقي فاطمة
رضي الله عنها^(٣) قد خرجت ووجهها يرشح عرقاً ، فقال بلال : ما بال وجهك [يا ابنة
رسول الله ﷺ]^(٤) يرشح عرقاً ، فقالت : كنت أطحن الشعير للحسن والحسين
فقد [جاءت]^(٥) أكبادهما^(٦) .

فاعلم أن كل ما كان^(٧) من الخدمة الباطنة^(٨) التي^(٩) فسرت لك فهي على

بطل أن بعض الشيوخ قال : لا نعلم في شيء من الآثار أن النبي ﷺ قضى على فاطمة
بالخدمة الباطنة ، وإنما جرى الأمر بينهم على ما تعارفوه من حسن العشرة وجميل الأخلاق ،
وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا أصل له ، بل الإجماع منعقد على أن على الزوج
مؤنة الزوجة كلها ، ونقل الطحاوي الإجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من
بيته ، فدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه ، وقال الشافعي والكوفيون :
يفرض لها ولخادما النفقة إذا كانت ممن تخدم ، وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن :
يفرض لها ولخادما إذا كانت خطيرة وشذ أهل الظاهر فقالوا : ليس على الزوج أن يخدمها
ولو كانت بنت الخليفة ... » .

(١) من (م) و(ك) و(ز) .

(٢) سقطت من (ز) ، وعُكَّاشَة بضم أوله وتشديد الكاف وتخفيفها ، ابن محصن بن حدثان
بضمن المهملة ، وسكون الراء بعدها مثلثة ابن قيس بن مرة بن بكير ، الأسدي ، صحابي ،
من السابقين الأولين ، شهد بدرًا .

(٣) في (ن) : « بنت رسول الله ﷺ » . (٤) من (م) و(ن) .

(٥) في (ك) و(ز) : « فاعت » . (٦) في (ز) : « أكبادنا » .

(٧) في (ن) : « أنما كان » .

(٨) في (ز) : « خدمة البيت باطنة » ، وفي (ك) : « من خدمة الباطن » .

(٩) في (ز) و(ك) : « كالتي » .

المرأة من طحن وتخيز وعجن وفرش البيت ، وتعميره^(١) ، وسقيان الماء من موضع قريب .

قلت : فهل على الزوج نقل الحطب .

قال : نعم ، ولا يلزم الزوجة^(٢) غير ما ذكرناه ، وأما خدمة الصوف^(٣) والقطن والكتان والشعر والاحتطاب والاحتشاش ، والقيام بالبهايم في ربطها وحلبها وحلابها ، وحمل الثمار وجنيها ، وحمل الزرع ، لا يلزمها شيء من ذلك إلا أن تطَّوع به عن طيب نفس [منها]^(٤) .

المسألة [٩١]

قلت : فإن أكرهها [الزوج]^(٥) على فعل ما^(٦) لا يلزمها مما ذكرت ، أو على بعضه ، أ يكون ذلك جرحه في شهادته^(٧) ؟

قال : نعم جرحه في شهادته [وإمامته]^(٨) ، أما سمعت قول الله تعالى : ﴿ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ٣٤] ، والبغي هو الظلم والعدوان للزوجة ، وغيرها حرام ، وفعل الحرام تجرح به^(٩) الشهادة والإمامة قولاً واحداً .

المسألة [٩٢]

قلت : فإن استخدمها [الزوج]^(١٠) فيما لا يلزمها بما ذكرته ، وأراد

(١) كلمة غير واضحة في (م) و(ن) . (٢) في (ن) : « ولا يلزمها » .

(٣) في (ن) : « من » . (٤) من (م) و(ك) و(ز) .

(٥) من (م) . (٦) في (م) : « مما » .

(٧) في (ن) : « فيه » . (٨) في (ز) : « ولو أمته » .

(٩) في (ك) و(ز) : « جرحه في » . (١٠) من (م) .

الخروج إلى الوجه المستقيم كيف يصنع معها ؟

قلت : [يستخدمها]^(١) كما ذكرت لك ، فإن جعلته في حِلٍّ مما صنعت له بطيب نفسها^(٢) فلا حرج ، وإن امتنعت فإنهما يكونان [شريكين]^(٣) بقيمة ما لكل واحد [منهما]^(٤) ، فالزوج بقيمة الصوف والكتان والشعر غير مصنوع ، والمرأة بقيمة خدمتها بلغت ما بلغت ، ويكون لها أجرة مثلها^(٥) في القيام بالبهائم^(٦) وجني الثمار وحملها .

قلت : هذا كله قول مالك .

قال : نعم ، هو قول مالك وأصحابه رضي الله عنهم .

المسألة [٩٣]

قلت : فإن جرت العادة في البلد^(٧) باستخدام النساء في جميع ما ذكرته^(٨) من الخدمة الظاهرة والباطنة ، فهل يقضى على المرأة بها إذا امتنعت من الخدمة ، وهل [يؤثر]^(٩) ذلك في فساد^(١٠) النكاح كالبيع أم لا ؟
قال : اختلف العلماء في ذلك ، [ثم]^(١١) اعلم أن العرف والعادة إذا [عم]^(١٢)

(١) في (م) : « يستحل » ، وفي (ك) و(ن) : « يستحلها » .

(٢) في (ن) : « نفسها » . (٣) في (ز) : « شريكان » .

(٤) من (م) و(ن) . (٥) في (ز) و(ك) : « الأجرة » .

(٦) في (ز) و(ك) : « بالقيام في البهائم » . (٧) في (م) و(ن) : « بالبلد » .

(٨) في (ز) و(ك) : « ذكرناه » . (٩) في (ز) : « يرث » .

(١٠) في (ز) و(ك) : « مبادئ » . (١١) من (ن) .

(١٢) كذا في (ز) ، وفي (م) : « مر » ، وسقط من (ن) : « إذا عم » ، ومن (ك) : « عم » .

واستمر [جزئته] ^(١) فهو كالشرط المصرح به ، فإذا اشترط ^(٢) الزوج في عقد ^(٣) النكاح على الزوجة ^(٤) الخدمة التي ذكرنا ، أو جرت به العادة كما ذكرنا فرضيت به الزوجة ^(٥) ووليها ، جرى ذلك ^(٦) على الخلاف في مقارنة البيع والنكاح ، وإذا [كانت الخدمة معلومة غير مجهولة ، قال أشهب : الشرط لازم ، والنكاح] ^(٧) صحيح .

[وقال ابن القاسم ، ومالك : الشرط باطل والنكاح صحيح] ^(٨) .

وروي عن مالك أن الشرط باطل والنكاح باطل كقوله في النكاح والبيع .

قال عبد الملك بن الماجشون : إذا بقي من ثمن السلعة في البيع ما يستباح به البضع ربع دينار فأكثر جاز البيع والنكاح ، وإلا بطل النكاح والبيع ، وخدمة المرأة كذلك ^(٩) ، إن كانت خدمة المرأة معلومة غير مجهولة .

[وقال محمد] ^(١٠) : والذي عندي أن قول مالك : إن النكاح يبطل باشتراط

الزوج خدمة المرأة ، أو جرت به العادة هو الصواب ، والله تعالى أعلم ؛ لأن مقارنة الخدمة للنكاح أشد من مقارنة البيع للنكاح ؛ لأن البيع والنكاح والثمن معلوم مقدر والسلعة معلومة ، والمهر معلوم مقدر [و] ^(١١) مع ذلك قال مالك وابن القاسم : يبطل النكاح والبيع [للجهل] ^(١٢) بما ^(١٣) يخص البضع ^(١٤) ، وما يخص السلعة

(١) سقطت من (م) .

(٢) في (ز) و(ك) : « شرط » .

(٣) في (م) : « عقدة » .

(٤) في (ك) و(ز) و(ن) : « المرأة » .

(٥) في (م) : « المرأة » .

(٦) في (ز) و(ك) : « ولها جزء ذلك » ، وفي (ن) : « فوكلت المرأة وليها » .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من (م) .

(٩) في (ن) : « مثل ذلك » .

(١٠) من (م) و(ن) .

(١١) من (م) و(ن) .

(١٢) سقطت من (ز) و(ك) .

(١٣) في (ن) : « لجهل ما » ، وفي ساقطة من (م) .

(١٤) في (ز) : « البعض » .

ففي اشتراط خدمة [المرأة]^(١) [أشد وأكثر عذراً ؛ لأن خدمة المرأة مجهولة غير مقدرة ، وأنها أيضاً إلى أجل مجهول وهي]^(٢) إلى موت أو فراق ، ولا يصح أن يقال : الخدمة من توابع النكاح لا يضر اشتراطها كسائر التوابع ؛ لأن خدمة المرأة هي المقصد الأعظم عند من جرت العادة بها عندهم ؛ لأنها أعظم الحرف في أسباب معاشهم ، [و]^(٣) لأنها^(٤) تجدد^(٥) عندهم^(٦) كل يوم وليلة ، وهي العمدة [المؤكدة]^(٧) عندهم وأكد من النسل والمسيب فافهم ذلك وتدبره ، فلو طاعت المرأة [بالخدمة]^(٨) بعد عقد النكاح لكان أحسن وأبعد للخلاف^(٩) .

المسألة [٩٤]

وسألته : عن الهدية التي يهديها^(١٠) الزوج للزوجة^(١١) قبل البناء من الطعام واللحم والدرهم والدنانير ، إذا وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول ، وأراد [الزوج]^(١٢) الرجوع [فيما أهدى لها]^(١٣) له ذلك أم لا ؟

- (١) سقطت من (ز) .
- (٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و (ك) .
- (٣) من (م) و (ن) .
- (٤) في (م) و (ن) : « أنها » .
- (٥) في (م) : « تنجّه » .
- (٦) في (ز) و (ك) : « عليهم » ، وليست في (ن) .
- (٧) في (ز) : « المؤدة » ، وفي (ك) : « المذكورة » .
- (٨) من (ن) .
- (٩) في (م) : « عن الخلاف » ، وفي (ن) : « من الخلاف » .
- (١٠) من (ز) و (ك) : « يهدي » ، وفي (ن) : « يهديه » .
- (١١) في (م) : « لزوجته » ، وفي (ن) : « لزوجته » .
- (١٢) من (ن) .
- (١٣) في (ز) و (ك) : « فيها هل » .

قال : إن كانت المرأة وأهلها هم الذين طلبوا ذلك [من الزوج] ^(١) أو جرت به العادة ، وكان الضرر والشقاق من قبلهم فعليهم غرم الهدية كانت قائمة أو فائتة ، وإن كان الزوج هو الذي تبرع بالهدية وطاع بها من نفسه ، فإنه يكون له ^(٢) مما أهدى ما وجد منها قائماً ، وما فات بالبيع ، والأكل وغيره ، فلا شيء له [فيه] ^(٣) .

المسألة [٩٥]

وسألته : عن من تزوج امرأة فأمرها ^(٤) بمائة دينار ثم هلك فأرادت ^(٥) أن تبيع مهرها بالذهب أو الفضة ، أترى ذلك جائزاً ؟

قال : [لا] ^(٦) لا يحل ذلك لعدم المماثلة والمناجزة ، وقال الرسول ﷺ : « لا يباع ذهب بذهب ولا فضة بفضة » [إلا] ^(٧) يداً بيد [مثلاً بمثل] ^(٨) ولا ذهب بفضة ^(٩) إلا يداً بيد [مثلاً بمثل] ^(١٠) « ^(١١) ولا يجوز ذلك إلا بالعروض نقداً أو نسيئة .

(١) في (ز) : « على الزوج » ، وفي (ك) و (ن) : « للزوج » .

(٢) في (ن) : « لها » . (٣) في (ك) : « فيها » .

(٤) في (ز) و (ك) : « وأمرها » ، وفي (ن) : « فأمرها » .

(٥) في (ز) و (ك) : « وأرادت » . (٦) من (ز) و (ك) .

(٧) سقطت من (م) . (٨) سقطت من (م) .

(٩) في (ز) : « ولا فضة بفضة » ، والحديث في النسخة (ن) جاء بلفظ : « لا يباع ذهب بذهب ولا فضة بفضة إلا يداً بيد » .

(١٠) سقطت من (م) .

(١١) أخرجه مسلم في « الصحيح » [كتاب المساقاة - باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً -

رقم (١٥٨٧)] ، وأبو داود في « السنن » [كتاب البيوع - باب في الصرف - رقم

٣٣٤٩ ، ٣٣٥٠ ، ٣٣٥٣] ، والترمذي في « الجامع » [أبواب البيوع - باب ما جاء أن

الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل - رقم ١٥٤٠] وغيرهم .

المسألة [٩٦]

قلت له : فإن وقع ونزل وباعته بالعين وطال الزمان جدًّا أيجوز^(١) الفسخ لمن طلبه من بائع أو مبتاع ؟
قال : نعم ، وهو قول مالك .

المسألة [٩٧]

[قلت]^(٢) : فإن استغله المبتاع لمن ترى الغلة ؟
قال : نعم ، الغلة في البيوع الفاسدة للمبتاع للشبهة ، إلا في بيع النقدين بالتفاضل ، فالغلة [ربا وهي]^(٣) تابعة للأصل ، وينبغي التورع عنه بدفع الغلة للإمام^(٤) فيجعلها^(٥) في بيت [مال]^(٦) المسلمين إن كان عدلاً ، وإلا فرقها في الفقراء^(٧) والمساكين .

المسألة [٩٨]

[قلت]^(٨) : فإن باعت^(٩) مهرها^(١٠) وفيه^(١١) العين والعروض من^(١٢)

-
- (١) في (م) و(ن) : « أ يكون » . (٢) سقطت من (ز) .
(٣) سقطت من (ز) و(ك) ، وفي (ن) : « فالتفاضل ربا وهي ... » .
(٤) في (م) : « عند الإمام » . (٥) في (ن) : « ويجعله » .
(٦) سقطت من (ز) ، وفي (م) : « في مال بيت » .
(٧) في (ز) و(ك) : « للفقراء » . (٨) سقطت من (ز) .
(٩) في (م) و(ز) و(ك) : « باع » . (١٠) في (ز) و(ك) : « عينها » .
(١١) في (ز) و(ك) : « وفيها » . (١٢) في (م) و(ك) و(ز) : « و » .

الحيوان والثياب والدقيق والرباع والعقار ، أو صالحه [عن ^(١)] مهرها وموروثها من الورثة ، وفي مهرها وموروثها ^(٢) جميع ما ذكرناه من العين والعروض ، أترى ذلك جائزاً [بالعروض] ^(٣) والدراهم والدنانير أم لا ؟

قال : اختلف [فيه] ^(٤) العلماء : [و] ^(٥) منع مالك رحمته الله ذلك جملة ، وأجاز [غيره] ^(٦) ذلك بما عدا الذهب والفضة ، وأجازه عبد العزيز بن أبي سلمة ، وريعة بن عبد الرحمن ^(٧) .

وقال محمد : والذي أرى أن ينظر إلى الأكثر ، فإن كان العين قليلاً بحيث يصير تبعاً للعروض ، فالقول فيه قول ^(٨) ربيعة وابن أبي سلمة ، وإن كان العين كثيراً بحيث يكون [غيره] ^(٩) تبعاً له ، فالقول فيه قول ^(١٠) مالك وأصحابه .



(١) سقطت من (ز) و(ن) ، وفي (م) : « على » .

(٢) في (م) : « ومورثها » ، وفي (ز) و(ك) : « وإرثها » .

(٣) من (م) و(ك) و(ز) . (٤) سقطت من (ز) و(ك) .

(٥) من (م) و(ن) . (٦) من (ك) فقط .

(٧) في (ز) و(ك) : « ربيع بن عبد الرحمن » ، وفي (م) و(ن) : « ربيعة بن عبد الرحمن » ،

ولعله : ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ ، الإمام المفتي ، أبو عثمان المشهور بريعة الرأي ،

روى عن أنس بن مالك ، وكان من أئمة الاجتهاد ، وأخذ عنه مالك بن أنس ، توفي سنة

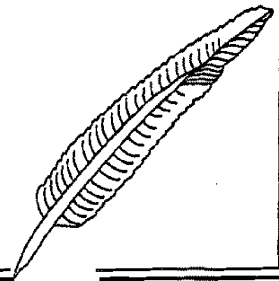
١٣٦ هـ ، ويدل على أن الصواب ما أثبتناه - أي : ربيعة - ما قاله ابن سحنون في ختام هذه

المسألة في النسختين (ز) و(ك) إذ قال : « فالقول فيه قول ربيعة وابن أبي سلمة » .

(٨) في (م) و(ن) : « ما قال » . (٩) سقطت من (ز) و(ك) .

(١٠) في (م) و(ن) : « ما قال » .

الفصل الرابع في مسائل الطلاق



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل الطلاق

المسألة [٩٩]

وقال محمد بن سالم : سألت محمد بن سحنون رضي الله عنه : عن الرجل ناول^(١) امرأته^(٢) قطعة من اللحم ، فقال [لها]^(٣) : أنتِ مني طالق إن لم تأكلها^(٤) ، ثم أخذتها منه ووضعها ونيتها أن تأكلها ، فجاءت هرة فهربت بها [فأكلتها]^(٥) ، أترأه حائثاً أم لا ؟

قال : إن كانت [المرأة]^(٦) توانت [عنها]^(٧) وغفلت^(٨) عن أكلها أو حفظها فهو حائث ، وإن كانت لم تغفل عنها^(٩) وليس معها تفريط ، فلا أراه حائثاً . قلت : وكيف يعلم^(١٠) أنها غفلت وفرطت [أم لا]^(١١) ؟

قال : إن لم تلتفت في تلك^(١٢) الساعة إلى^(١٣) حاجة عرضت [لها]^(١٤) في بيتها [فلا]^(١٥) تفريط^(١٦) ، وإن التفتت وغفلت فهي طالق .

(١) في (ز) و (ك) : « يناول » .

(٢) في (ز) و (ك) : « لامرأته » ، وفي (ن) : « زوجته » .

(٣) من (ن) . (٤) في (ز) و (ك) : « تأكلها » .

(٥) من (م) ، وفي (ن) : « فأكلها » . (٦) من (ن) .

(٧) في (ز) : « عليها » . (٨) في (ز) و (ك) : « بغفلة » .

(٩) في (ز) و (ك) : « عليها » . (١٠) في (ن) : « يعرف » .

(١١) سقطت من (ز) و (ك) . (١٢) في (ز) و (ك) : « هذه » .

(١٣) في (ز) و (ك) : « أو » . (١٤) من (ن) .

(١٥) سقطت من (م) . (١٦) في (ن) : « فليس معها تفريط » .

المسألة [١٠٠]

وسأله: عن رجل قال في كلمة واحدة: أنت طالق مائة طلقة إلا تسعة وتسعين.

[قال: ^(١)] قيل ^(٢): تلزمه ^(٣) البتات.

قال محمد: وأنا أقول هي واحدة ولا أكثر، والله الموفق للصواب ^(٤).

المسألة [١٠١]

قلت: فرجل ^(٥) توضأ فمرَّ به ^(٦) رجل فقال [له ^(٧): قم معي إلى حاجة كذا، فقال: امرأتي ^(٨) طالق إن قمْتُ معك حتى أتوضأ وضوئي للصلاة، فتوضأ وانصرف معه، ثم ذكر ^(٩) أنه نسي المضمضة والاستنشاق أو مسح الأذنين ومسح الرأس. قال: [قال ^(١٠) سحنون: هو حانث حين [ذكر ^(١١)] الوضوء الذي يتوضأ ^(١٢) الناس للصلاة.

قال محمد: وأنا أقول: لا حنث [عليه ^(١٣)]، وإن كان نسي شيئاً من مفروض ^(١٤) الوضوء أو مسنونه؛ لقول الرسول ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ

(١) سقطت من (ز) و(ك).

(٢) من (م) و(ك) و(ن).

(٣) في (ز) و(ك): «لزمته».

(٤) في (ز) و(ك): «فضربه».

(٥) من (م).

(٦) في (ز) و(ك): «امرأته».

(٧) سقطت من (م) و(ز) و(ك).

(٨) في (ز) و(ك): «تذكر».

(٩) في (ك): «ترك»، وفي (ز): «تذكر».

(١٠) في (ك) و(ز): «توصل به».

(١١) من (ز) و(ك).

(١٢) في (ز) و(ك) و(ن): «فروض».

(١٣) سقطت من (م) و(ز) و(ك).

(١٤) في (ز) و(ك): «لزمته».

والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١)، قاله مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

المسألة [١٠٢]

وسألته : عن رجل^(٢) اتهم رجلاً بأمر فقال له : [احلف]^(٣) لي بالطلاق ، فقال : الحلال عليه^(٤) حرام ويحاشي زوجته .
قال : سألت سحنوناً عن ذلك ، فقال : قال ابن القاسم : لا شيء عليه ، وروى أصبغ : أنها البتات^(٥) .
قال محمد : وأنا أقول [إنها]^(٦) هي البتات^(٧) ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [١٠٣]

قلت له : أرأيت من طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً ، أيجوز أن تصنع له طعاماً وتخدمه ، ويكلمها وتكلمه ؟
قال : لا يجوز شيء من ذلك حتى يراجعها .

(١) أخرجه ابن ماجه في « السنن » [كتاب الطلاق - باب طلاق المكره والناسي - رقم (٢٠٤٥)] ، والدارقطني في « السنن » (١٧٠/٤) ، وابن حبان (٢٠٢/١٦) ، والطبراني في المعجم الصغير (١٧٠/١) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٥/٣) ، والحاكم في « المستدرک » (١٩٨/٢) وقال : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ، والبيهقي في « الكبرى » (٣٥٦/٧) .

(٢) في (ن) : « الرجل » . (٣) في (ز) : « أجلها » .
(٤) في (ن) : « علي » . (٥) في (م) و(ن) : « البتة » .
(٦) من (ن) . (٧) في (م) و(ن) : « البتة » .

المسألة [١٠٤]

قلت : وإن كان^(١) الطلاق ثلاثاً وأرادت^(٢) [هي]^(٣) أن تقيم معه على أولادها منه ولا يقربها بوطء ولا غيره .
قال : هذا أشد [وأشد]^(٤) من الأول .

المسألة [١٠٥]

قلت له : فالشاهد إذا كان [له]^(٥) على رجل ذَيْن فطلبه [منه]^(٦) مراراً ، ثم حلف [له]^(٧) بالطلاق أو بالعتاق^(٨) لأقضيئك حَقَّك يوم كذا ، فحنث ، أتري شهادة صاحب الدين عليه جائزة ؟
قال : اختلف في ذلك ، والذي [ثبت]^(٩) [عندي]^(١٠) [أنه]^(١١) إذا^(١٢) حلف صاحب الدين فلا تجوز شهادته عليه ، وإن تبرع هو بنفسه باليمين تطوعاً منه فشهادته عليه جائزة .
قال محمد : وأنا أقول : إن اقتضى دينه فشهادته عليه جائزة ، إذا^(١٣) كان معه

(١) في (ن) : « كانت » . (٢) في (م) : « وأراد » .

(٣) من (ن) . (٤) سقطت من (ك) .

(٥) سقطت من (ز) و(ك) . (٦) من (م) و(ن) .

(٧) من (م) و(ن) . (٨) في (م) و(ك) : « العتاق » .

(٩) من (م) و(ن) .

(١٠) كذا في (م) ، وفي (ز) و(ك) : « عندنا » ، وهي ساقطة من (ن) .

(١١) من (م) و(ن) . (١٢) في (ن) : « إن » .

(١٣) في (ز) و(ك) : « وإن » .

غيره و[إن] ^(١) لم يقتض منه [دينه] ^(٢) ، فلا تجوز شهادته عليه ؛ لأنه يتهم أن يكون له خصيماً ، إذا ما طالبه ^(٣) بدينه ، فتكون العداوة بينهما .

المسألة [١٠٦]

قلت له : أتصح الرجعة من غير إشهار ^(٤) .

قال : لا .

قلت : فإن وطئها مكرهة على ^(٥) وجه الغلبة ، أ يكون ذلك رجعة أم لا ؟

قال : أخبرني سحنون عن ابن القاسم عن مالك [أنه] ^(٦) قال : إذا وطئها في

الفرج ونوى ^(٧) به الرجعة ، فهي رجعة ^(٨) صحيحة ؛ سواء كانت طائعة أو مكرهة ، ويشهد بقرب ذلك ، وقاله عبد العزيز بن أبي سلمة ، وأشهب .



(١) سقطت من (ك) .

(٢) في (ز) : « ديناً » .

(٣) في (ز) و(ك) و(ن) : « طلبه » .

(٤) في (ز) و(ك) : « شاهد » .

(٥) في (ز) و(ك) : « أو على » .

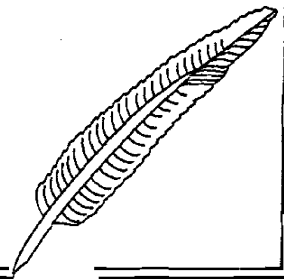
(٦) من (م) .

(٧) في (م) : « وأراد » .

(٨) في (م) : « فالرجعة » .

رَفْعُ
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الخامس في مسائل البيوع



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل البيوع

المسألة [١٠٧]

قال محمد بن سالم : سألت [محمد]^(١) بن سحنون [عن رجل]^(٢) اشترى أمة أو دابة ثم بلغه [الخبر]^(٣) أن فلان بن فلان سُرقت منه^(٤) أمة أو دابة^(٥) ، فخاف أن تكون هي التي اشتراها^(٦) [هو]^(٧) فباعها ، فسمع به المسروق منه فأتاه فقال له : هات الأمة التي اشتريت ، [هي لي ، فقال المبتاع : اشتريت]^(٨) وبعث^(٩) ، وما علمت أنها لك ، [فقال]^(١٠) لصاحبها : [صف لي هذه الأمة فقال له]^(١١) : صفة أمتي^(١٢) كذا وكذا ، فصدقه [المشتري]^(١٣) في الصفة ، [وقال له]^(١٤) : [الصفة كما ذكرت]^(١٥) ، لكن الحيوان تشابه^(١٦) ، فقال صاحبها : إنك تعلم حيث بعثها فأرددها^(١٧) وأنا

-
- (١) من (ز) و(ك) و(ن) .
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (م) .
(٣) من (م) و(ك) و(ز) .
(٤) في (ز) و(ك) : « له » .
(٥) في (م) و(ن) : « الأمة أو الدابة » .
(٦) في (ن) : « اشترى » .
(٧) من (ك) و(ن) .
(٨) ما بين المعقوفتين من (ن) .
(٩) وقعت هذه العبارة في (ز) و(ك) هكذا : « فقال له : ماتت الأمة التي اشتريت أو فأتت » .

- (١٠) في (ز) : « ثم قال » .
(١١) ما بين المعقوفتين من (ز) فقط .
(١٢) في (ز) و(ك) : « أمتي صفتها » .
(١٣) من (م) و(ن) .
(١٤) في (ن) و(م) : « فقال » .
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) .
(١٦) في (ز) و(ك) : « يشبهه » .
(١٧) في (ن) : « فردها » .

أتيك بينة تشهد على عيناها ، فتنازعا^(١) في ذلك فما^(٢) الحكم [في ذلك]^(٣) ؟
 قال : اختلف في هذه المسألة فقال ابن القاسم : ليس عليه أن يردها ليقيم
 [الطالب]^(٤) بينة على عيناها ، وإنما يخبره حيث باعها ، ويطالب إن شاء بماله^(٥) ،
 وقال ابن وهب : إذا بلغه الخبر فباعها خوفاً من الاستحقاق^(٦) ، فعليه أن يردها حيث
 كانت ليقيم البينة [على عيناها]^(٧) أو يعجز .

قلت : فإن لم يعلم إلا بعد البيع ، أترى أن يحكم عليه بردها ؟
 قال : لا ، يحكم [عليه]^(٨) ، ولكن إن علم الموضع الذي باعها فيه ، أو علم
 من اشتراها [منه]^(٩) بعينه ، [فعليه]^(١٠) أن يعلمه به ، وإن لم يعلمه^(١١) وإنما باعها
 في سوق من أسواق المسلمين فلا حرج عليه في ذلك ؛ لأنه لم يستحقها من عنده ،
 وقاله ابن أبي سلمة .

قلت له : أعليه اليمين أنه لا يعلم الموضع الذي باعها فيه ولا من باعها^(١٢)

منه بعينه ؟

قال : لا .

-
- (١) في (م) : « على » .
 (٢) في (م) و(ن) : « ما » .
 (٣) من (م) ، وفي (ن) : « فيه » .
 (٤) من (م) .
 (٥) في (م) : « وإن طالبه إن شاء » ، وفي (ك) : « ويطالب إن شاء » ، وفي (ن) : « ويطالبها
 إن شاء الله » ، والمثبت من (ز) .
 (٦) في (ن) : « خوف الاستحقاق » .
 (٧) من (ز) و(ك) و(ن) .
 (٨) من (م) و(ك) و(ز) .
 (٩) من (م) و(ن) .
 (١٠) سقطت من (م) .
 (١١) في (م) و(ك) و(ز) : « يعلم » .
 (١٢) في (ك) : « ابتاعها » .

- قلت : فإن وصفها وخالف صفتها^(١) ، ثم رآها بعد ذلك ، وقال : هي دابتي أو أمتي ، وأتى عليها بينة .
- قال : لا تنفعه بينته ؛ لأنه كذبها^(٢) .
- قلت : فإن ذكر في وصفها أنها [عمياء]^(٣) ، ثم وجدت سليمة^(٤) العينين .
- قال : هذا أكذب^(٥) الكذب .
- قلت : فإن قال : هي عاقر ، فإذا هي حامل ؟
- قال : وكذلك أيضًا .
- قلت : فإن تصادقا في الحمل واختلفا في الموضع ، فقال الطالب : وضع حملها^(٦) إلى الحصاد ، فإذا هي وضعت حملها قبل ذلك ، بحساب^(٧) حملها .
- قال : هذا أبين في كذب طالبا^(٨) .

المسألة [١٠٨]

وسئل [سحنون]^(٩) عن رجل اشترى صوفًا على ظهر الغنم فأكلها السبع^(١٠) قبل أن يقبض صوفها ، قال : فمصيبتها من البائع .

(١) في (ك) : « صفة من رآها » ، وفي (ز) : « الصفة » ، وفي (ن) : « صفاتها » .

(٢) في (م) : « أكذبها » .

(٣) كذا في (ز) ، وفي (ك) : « نائمة العين » ، وفي (م) و(ن) : « قائمة » .

(٤) في (ن) : « سقيمة » . (٥) في (ز) و(ك) : « أكد في » .

(٦) في (ك) : « حمل وضعها » . (٧) في (ك) و(ز) و(ن) : « بحسب » .

(٨) في (ز) : « هذا بين في الكذب لطالبا » . (٩) من (ن) .

(١٠) في (ن) : « الضبع » .

قال محمد : و[أرى]^(١) إن اشتراها [على]^(٢) أن يجزها في الحال وتوانى في جزها حتى أكلها السبع فمصيبتها من المشتري ؛ لأنه فرط ، فإن لم يكن معه تراخ ولا تفريط فكما قال سحنون .

المسألة [١٠٩]

^(٣) [وسئل سحنون]^(٤) عن الرجل يقول^(٥) لبائع سلعة : خذ هذه الدراهم أو الدنانير حتى آخذ [بها]^(٦) سلعة [منك]^(٧) ، فتلفت الدراهم أو الدنانير قبل أن يزنها ، وقبل أن يقلبها^(٨) للجودة^(٩) والرداءة .
[فقال : إذا قامت بينة]^(١٠) على [معرفتها]^(١١) فمصيبتها من المشتري الذي دفعها [وإذا لم تقم بينة]^(١٢) فمصيبتها من البائع الذي قبضها .

المسألة [١١٠]

وسألته : عن صفة البيع والإجارة والجعل .
فقال^(١٣) : البيع والإجارة أن يقول الرجل : بع لي هذا الثوب بعشرة دراهم على

(١) من (ن) .

(٢) في (ك) : « قبل » ، وهي ساقطة من (ز) و(ن) .

(٣) في (ز) و(ك) و(م) هنا : « قلت » . (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٥) في (م) : « يقال » . (٦) من (ز) و(ك) و(ن) .

(٧) في (ز) : « من عندك » . (٨) في (م) : « يعدها » .

(٩) في (ز) : « في الجودة » . (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(١١) في (ك) : « تلفها » . (١٢) في (ز) و(ك) : « وإلا » .

(١٣) في (م) و(ن) : « قال » .

أن تخطط لي منه جبة ، فذلك بيع وإجارة ، فهو جائز ، وأما الجعل [مثل]^(١) أن يقول : أشتري [منك]^(٢) هذا الثوب [بعشرة (دراهم)]^(٣) [^(٤) على أن تطلب عيدي الآبق حتى ترده ، فهذا غير جائز .

المسألة [١١١]

وسئل^(٥) سحنون عن^(٦) رجل له دين على رجل [آخر]^(٧) ، فأراد الذي عليه الدين الخروج إلى مكة ، فأمره ربُّ [الدين]^(٨) أن يشتري له بدينه سلعة ، فاشتراها المأمور وأشهد عليها أنه اشتراها لفلان [بن فلان]^(٩) ثم أخذه السَّلاَبَة^(١٠) واللصوص في بعض الطريق ، فأخذوا منه السلعة بمعاينة البيعة . قال : فمصيبتها من المشتري الذي عليه الدين ؛ لأن ذلك فسخ دين في دين^(١١) ، فلا^(١٢) يجوز .

المسألة [١١٢]

وسألته : عن بيع الماء بالطعام إلى أجل هل فيه ربا أم لا ؟ [قال : قد اختلف في ذلك ، روى ابن وهب وابن نافع عن مالك أنه لا يجوز بيع الماء بالطعام إلى أجل]^(١٣) .

- | | |
|--------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) من (م) و(ن) . | (٢) في (ك) : « مني » . |
| (٣) من (م) . | (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . |
| (٥) في (ز) : « قال » . | (٦) في (م) و(ك) و(ز) : « في » . |
| (٧) من (ز) و(ك) . | (٨) سقطت من (ز) . |
| (٩) من (ن) . | (١٠) في (ن) : « السلية » . |
| (١١) في (م) : « بدين » . | (١٢) في (م) و(ن) : « لا » . |
| (١٣) ما بين المعقوفتين من (م) و(ن) . | |

وقال ابن القاسم، وابن كنانة، ومطرف، وابن عبد الحكم: يبيع الطعام [بالماء]^(١) نقدًا أو إلى أجل جائز.

قلت له: وهل تراه قوتًا^(٢) أم لا؟

قال: اختلف [العلماء]^(٣) في ذلك كما تقدم، فابن وهب، وابن نافع يرون الماء طعامًا مقتاتًا، وقال ابن القاسم: ليس هو قوتًا^(٤).

وقال محمد بن سحنون: لا بأس ببيعه^(٥) بالطعام نقدًا أو إلى أجل، كما^(٦) قال ابن القاسم، [وهو الصواب]^(٧) إن شاء الله تعالى.

المسألة [١١٣]

وسألته: عن رجل بعثت معه بضعة^(٨) دنانير^(٩)، فخاف في الطريق من اللصوص، فابتلعها فمات^(١٠) [وهي في جوفه]^(١١) هل ينبش قبره، ويشق بطنه لاستخراج هذا المال أم لا؟

قال: إن ثبت [أن]^(١٢) هذا المال [كان]^(١٣) في جوفه، فإنه يشق [بطنه]^(١٤) [وتخرج]^(١٥) الدنانير من جوفه.

(١) من (ز) و(ك).

(٢) في (م): «هل ترى به قوة»، وفي (ز) و(ك): «هل تراه قولًا».

(٣) من (م). (٤) في (ن): «بقوت».

(٥) في (ز): «في بيعه». (٦) في (ن): «كما تقدم».

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من (م). (٨) في الأصول: «بضاعة».

(٩) في (ن): «بدنانير». (١٠) في (م) و(ن): «ثم مات».

(١١) ما بين المعقوفين من (ز) و(ك). (١٢) من (م) و(ن).

(١٣) من (م) و(ن). (١٤) في (ز): «جوفه».

(١٥) في (ز): «ويستخرج».

قال سحنون : كنت عند باب المسجد الحرام مع عبد [الرحمن بن] ^(١) القاسم وأنا مريض ، فقلت له : أقوم وأشرب من هذه الساقية ^(٢) التي كانت تجعل لمكة ^(٣) في المسجد الحرام ، وكانت يومئذ تجعل الماء في الجلود والقرب [حول الساقية] ^(٤) ، فقال : لا ، قلت له : ولم [لا] ^(٥) ، قال : [أفتأخذ] ^(٦) من الفيء شربة من ماء ، فقلت لابن القاسم : وأي [فيء] ^(٧) في مكة ؟ وإنما هو ^(٨) [فيء] ^(٩) بيت الله الحرام ، قال لي ابن القاسم : إنما ترى كل ما ^(١٠) كان بمكة من هذه الأشياء من الصدقات [والزكاة] ^(١١) فمنعها أهلها فصاروا يجعلونها في حوائجهم [ومصالحهم] ^(١٢) ، ويرزقونها ^(١٣) لأعوانهم ، وقد كنت لا آكل من ثمر مكة التي تباع فيها ، ولا أفتي من سألني عن أكلها بجواز ^(١٤) ذلك ^(١٥) ، حتى كثرت حوائج الناس [لها] ^(١٦) فاتقيت على نفسي أن أضيق على الناس ، فصرت أفتي من سألني عنه بلا بأس به ، وأنا في خاصة نفسي ^(١٧) لا أفعله ولا آكله .

(١) سقطت من (ن) .

(٢) في (م) : « الساقية » .

(٣) في (ن) : « بمكة » .

(٤) من (ز) و(ك) ، وفي (ن) : « حال الساقية » .

(٥) من (م) .

(٦) سقطت من (ن) .

(٧) سقطت من (ن) .

(٨) في (ز) و(ك) : « هي » .

(٩) من (ن) .

(١٠) في (م) و(ن) : « من » .

(١١) سقطت من (ن) .

(١٢) من (م) و(ز) و(ن) .

(١٣) في (ز) و(ك) : « ويكسونها » .

(١٤) في (ن) : « أيجوز » .

(١٥) في (م) : « بجوازها » .

(١٦) في (ز) : « إليها » .

(١٧) في (ن) : « خاصتي » .

المسألة [١١٤]

قلت له : ما تقول [فيما ^(١) في ^(٢) أسواق ^(٣)] مصر ^(٤) مما تكون عليه القبالات ^(٥) ، أترى أن نشترى ^(٦) منه [شيئاً ^(٧)] ؟

قال : [لا ^(٨)] ، وكل حاجة كانت بقبالات في مصر ^(٩) وسائر البلاد فإني ^(١٠) لا أرى لأحد أن يشتري منها ^(١١) شيئاً ، وأراه حراماً ^(١٢) ؛ لأن كل حاجة خرجت عليها قبالات فلا خير فيها ، وهي حرام لمشتريها ^(١٣) ، ألا ترى ^(١٤) قول [ابن القاسم ^(١٥)] [حيث قال ^(١٦)] : إن مصر قد خبثت لأنها [قد ^(١٧)] صارت قبالات كلها ، وقاله مالك وأصحابه ، ولا يكون هذا إلا مع أمير جائر حيث لا يترك ^(١٨) الناس يفعلون [في أموالهم ^(١٩)] ما شاءوا [و ^(٢٠)] ما أرادوا .

-
- (١) سقطت من (ك) .
 (٢) في (م) : « ما تقول فيمن يساوم في » .
 (٣) في (م) : « سوق » .
 (٤) سقطت من (ز) .
 (٥) والقبالات : بالكسر جمع قبالة ، وهي الصناعة ، ولعله يقصد بها الصناعات الدنيئة أو الخبيثة .
 (٦) في (ن) : « أشتري » .
 (٧) من (م) و(ن) .
 (٨) سقطت من (م) .
 (٩) في (م) : « في قبالات مصر » .
 (١٠) في (م) و(ن) : « فأنا » .
 (١١) في (م) : « ولا حرام » .
 (١٢) في (م) : « مشتريها » .
 (١٣) في (م) : « أترى » .
 (١٤) في (ز) و(ك) : « أترى » .
 (١٥) سقطت من (ز) .
 (١٦) من (ن) .
 (١٧) من (ز) و(ك) و(ن) .
 (١٨) في (ز) و(ك) : « يتركون » .
 (١٩) سقطت من (ك) .
 (٢٠) من (م) و(ن) .

المسألة [١١٥]

وسألته : عن رجل اشترى جنائاً أو فداناً فأشهد^(١) على بيعه^(٢) شاهداً واحداً ، ثم قام عليه رجل [آخر]^(٣) وادعى أن الفدان له ، فترافعا إلى القاضي ، فكلف البينة للمشتري^(٤) ، فأتى بشاهده الذي شهد على بيعه^(٥) فوجده أعمى ، فهل^(٦) تجوز شهادته وإن لم يجد الفدان ؟ أم^(٧) لا تجوز شهادة الشاهد حتى يجد الفدان^(٨) الذي^(٩) شهد فيه^(١٠) من جميع جهاته^(١١) ؟

قال : اختلف [فيه]^(١٢) العلماء ، فقليل^(١٣) : لا تجوز شهادة الأعمى في مثل هذا ، سواء عمي قبل البيع أو بعده ؛ لأن الشاهد على الأصول لابد أن يجد^(١٤) ما شهد فيه من جميع حدوده ، وإلا فلا تجوز شهادته على مجرد الجنان والفدان ، وقيل : إذا عمي [بعد البيع]^(١٥) تجوز شهادته إذا قال : شَرَفُهُ ملك فلان ، وَغَرَبُهُ ملك فلان ، وجوفه^(١٦) ملك فلان .

-
- | | |
|--|-----------------------------------|
| (١) في (م) : « وأشهد » . | (٢) في (ن) : « نفسه » . |
| (٣) سقطت من (ك) . | (٤) في (ز) : « على المشتري » . |
| (٥) في (ك) و(ن) : « بيعها » . | (٦) في (ز) و(ك) : « هل » . |
| (٧) في (ن) : « و » . | |
| (٨) في (ز) و(ك) : « البلاد » ، وفي (ن) : « الملك » . | |
| (٩) في (ز) و(ك) : « التي » . | (١٠) في (ز) و(ك) : « فيها » . |
| (١١) في (ز) و(ك) : « جهاتها » ، وفي (ن) : « جهته » . | |
| (١٢) من (ز) و(ك) و(ن) . | (١٣) في (ز) و(ك) و(ن) : « قيل » . |
| (١٤) في (ز) و(ك) و(ن) : « يجوز » . | (١٥) سقطت من (ز) . |
| (١٦) في (ن) : « وقبلته » . | |

قال محمد : وأنا أقول : [يقول ^(١)] للمشتري : ائت بشاهد آخر ، فإن قال : لم أشهد غير هذا الشاهد فعمي بصره بعد البيع ، جازت شهادته إذا ذكر دلائل ^(٢) [الفدان أو ^(٣)] الجنان [مع يمين المشتري .

قلت : وما دلائل ^(٤) الفدان والجنان ^(٥) ؟

قال : مثل أن يقول في الجنان : شجرة [الزيتون في ناحية ^(٦)] كذا ، وشجرة التين في ناحية كذا ^(٧) ، وفي الفدان : شجرة ^(٨) ، كبيرة أو صغيرة في ناحية كذا ، فإن ذكر الشاهد [مثل ^(٩)] هذا فشهادته وحده أو مع غيره جائزة .

المسألة [١١٦]

وسأله : عمن اشترى [بقرة ^(١٠)] أو ناقة على أنها حامل ثم أنفش الحمل ^(١١) ؟

قال : اختلف في أصل هذا البيع ، فروي [عن ^(١٢)] ابن القاسم أنه قال : لا يجوز هذا البيع ، ويفسخ ؛ لأن فيه بيع الجنين في بطن أمه ، وهو غرر مع أنه لا يدري هل هو ذكر أو أنثى ، وهل ^(١٣) يَسْلَمُ أو لا يسلم ؟
وقال أصبغ : إذا تبين الحمل جاز .

(١) من (ن) . (٢) في (ز) و(ك) : « دليل » .

(٣) من (ن) . (٤) في (ز) و(ك) : « دليل » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٧) من (م) . (٨) في (ن) : « صخرة » .

(٩) سقطت من (ز) . (١٠) سقطت من (ز) .

(١١) لعل المعنى : سقط الحمل ، أو لم يكتمل ، وفي (ز) و(ك) : « فأنفش » .

(١٢) سقطت من (ز) و(ك) .

(١٣) في (ز) و(ك) : « و » ، وفي (م) : « وهو » .

فعلى قول أصبغ ومن قال بقوله إذا باعها لرجل بشرط [فأنفش حملها] ^(١) فإنه يرجع [عليه] ^(٢) المبتاع بقيمة [الولد] ^(٣) ، فيأخذها ^(٤) [منه] ^(٥) ، وذلك بأن ^(٦) تُقَوِّم البقرة [على] ^(٧) أنها حامل ، و[تقوم أيضًا] ^(٨) على أنها غير حامل ، فيرجع المبتاع على البائع فيما بين القيمتين .

المسألة [١١٧]

قلت : ولو قال البائع : [بل] ^(٩) سقطت بقرتك أو ألفت [جنيًا] ^(١٠) ، [أو مضغة] ^(١١) ، [أو علقه] ^(١٢) ، فقال المبتاع : ما رأيت [أنا] ^(١٣) من ذلك شيئًا .

فقال : إن قامت البينة على أنها سقطت علقه أو مضغة ^(١٤) [فأكثر] ^(١٥) فلا إشكال ، وإن لم تقم البينة على ذلك ، فالقول قول البائع مع يمينه أنه [لقد] ^(١٦) طرقها الفحل ، فإن حلف برئ ^(١٧) ، وإن نكل حلف المشتري ما رأيتها ألفت شيئًا فيرجع في قيمة ^(١٨) الولد كما ^(١٩) ذكرنا على مذهب أصبغ ، ومن قال [بقوله ،

-
- | | |
|--|---|
| (١) ما بين المعقوفتين من (م) و(ن) . | (٢) من (ز) و(ك) . |
| (٣) سقطت من (ز) . | (٤) في (م) و(ن) : « فيأخذها » . |
| (٥) من (م) . | (٦) في (ز) و(ك) : « على أن » . |
| (٧) من (م) و(ن) . | (٨) من (م) و(ن) . |
| (٩) من (م) و(ن) . | (١٠) في (ك) : « جنيها » . |
| (١١) سقطت من (ز) . | (١٢) من (م) و(ن) . |
| (١٣) من (ز) و(ك) . | (١٤) في (ز) و(ك) : « العلقه أو المضغة » . |
| (١٥) سقطت من (ز) ، وفي (ك) : « أو أكثر » . | (١٦) من (ز) و(ك) و(ن) . |
| (١٧) في (م) : « قد برئ » . | (١٨) في (ز) و(ك) : « بقيمة » . |
| (١٩) في (ن) : « على ما » . | |

و[^(١)] على قول ابن القاسم يفسخ البيع ، ويرجع كل واحد منهما إلى ما خرج من يده ما لم يفت بحوالة سوق^(٢) فأكثر ، فإن فات رجع بقيمة ما بلغت .

المسألة [١١٨]

قلت : فإن اشترت فاسًا أو منجلًا^(٣) أو ما أشبه ذلك^(٤) [من الحداد]^(٥) [فاشترطت]^(٦) [عليه]^(٧) [الهندي]^(٨) [أو غيره]^(٩) [من]^(١٠) الحديد الطيب فاحتمل ذلك^(١١) ، ثم خرج بخلاف^(١٢) ما اشترطت^(١٣) أترى أن أردده عليه [أم لا]^(١٤) ؟

قال : [نعم]^(١٥) ، فكل من اشترط^(١٦) شرطًا جائزًا في الشرع فله شرطه .
قال : وكذلك الصائغ إذا اشترى منه رجل حُلًّا طيبًا خالصًا من ذهب أو فضة فوجده مغشوشًا مشوبًا بالنحاس أو الرصاص أو الصُّفْر^(١٧) ، وفيه الربع أو الثلث أو

-
- (١) سقطت من (ن) .
(٢) في (ز) و(ك) : « فاسدًا أو مؤجلًا » . (٤) في (م) : « أو غير ذلك » .
(٥) من (ن) .
(٦) في (ك) : « فاشترت » ، وفي (ز) : « كمن اشترى » .
(٧) سقطت من (ز) .
(٨) ساقطة من (ز) و(م) ، وفي (ك) و(ن) : « الهند » ، والصواب المثبت .
(٩) من (م) و(ن) .
(١٠) سقطت من (ك) .
(١١) في (ز) و(ك) : « على ذلك » . (١٢) في (م) و(ز) و(ك) : « على خلاف » .
(١٣) في (م) و(ز) و(ك) : « اشترت » . (١٤) من (ن) .
(١٥) سقطت من (ن) .
(١٦) في (ن) : « شرط » .
(١٧) في (م) : « بالنحاس أو رصاص أو صفر » ، وفي (ن) : « بنحاس أو رصاص أو صفر » ، والصُّفْر : بالضم نوع من الثَّحاس ، وصانعه يسمى الصُّفَّار .

أقل أو أكثر ، فإنه يردده على الصائغ^(١) ويأخذ منه ما أعطاه إن كان [قائماً]^(٢) أو قيمته إن كان فائتاً ، ويرد الحلي على الصائغ متى ظهر فيه غش أو تدليس^(٣) وإن طال الزمان^(٤) ، ما لم يستعمله باللبس بعد علمه بعيب التدليس ، فإن لبسه واستعمله بعد [ظهوره]^(٥) على عيبه لزمه ، ولا يرجع على الصائغ بشيء ؛ لأنه يعد ذلك رضا [منه]^(٦) بالعيب ، وكذلك لا يرجع الصائغ على صاحب الحلي بقيمة ما نقصه اللبس^(٧) وإن طال ؛ لأنه هو الذي اشتلاه على اللبس^(٨) والاستعمال^(٩) حين باع ما هو مغشوش مدلس .

المسألة [١١٩]

قلت له : وهل يجوز لصاحب [الحلي]^(١٠) المغشوش أن يحبسه ويرجع على الصائغ بقيمة التدليس أو يردده ، ويأخذ ما أعطاه^(١١) هل له الخيار في ذلك أم لا ؟

قال : ليس له الخيار [في ذلك]^(١٢) ، وليس له [إلا]^(١٣) أن يحبسه^(١٤) بنقصه أو تدليسه [ولا شيء له]^(١٥) ، أو^(١٦) يردده ويأخذ ما أعطاه^(١٧) .

(١) في (ن) : « كالصائغ » . (٢) سقطت من (ن) .

(٣) في (م) و(ن) : « الغش والتدليس » . (٤) في (ك) : « زمانه » .

(٥) في (ز) : « طلوعه » . (٦) من (ز) و(ك) .

(٧) في (م) : « اللباس » . (٨) في (م) و(ن) : « اللباس » .

(٩) في (ن) : « والاستهلاك » . (١٠) من (م) .

(١١) في (م) و(ك) و(ز) : « أعطى » . (١٢) من (ز) و(ك) .

(١٣) من (م) و(ن) . (١٤) في (م) : « يحاسبه » .

(١٥) من (م) و(ك) و(ن) . (١٦) في (ك) : « و » .

(١٧) في (ز) و(ك) : « أعطى » .

قال محمد : وهذا كله قول مالك رحمه الله تعالى .

المسألة [١٢٠]

قلت له : ما قولك في رجل اشترى أمة وبها ورم ، وهو عالم به ، ثم أتى^(١)
بعد ذلك فقال : قد ازداد^(٢) ورمها ، وقال البائع : بل [هو على ما هو عليه]^(٣)
حين اشتريتها .

قال : المشتري مدع ، والبينة على المدعي ، واليمين على من أنكر ، قاله مالك
رحمه الله تعالى .

المسألة [١٢١]

وسألته : عن رجل ابتاع^(٤) سلعة من رجل ، ودفع له دنانير^(٥) أو دراهم [أو
دفع ذلك]^(٦) [في دين]^(٧) عليه فردها المدفوع^(٨) إليه ، وزعم أنه وجدها
ناقصة أو زيوفاً^(٩) ، وأنكرها الدافع ، وقال المدفوع [إليه]^(١٠) : هي التي
قبضتها منك^(١١) بعينها ما الحكم في ذلك ؟

(١) في (م) : « رجع » . (٢) في (ن) : « زاد » .

(٣) في (ز) و(ك) : « علمت » . (٤) في (م) : « اشترى » .

(٥) في (ز) : « ديناراً » . (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٧) في (ز) : « بدين » .

(٨) في (ز) : « إلى المدفوع » ، وفي (ك) : « في المدفوع » .

(٩) في (م) : « زائدة » ، وفي (ن) : « زائفة » .

(١٠) في (ز) و(ك) : « له » . (١١) في (م) و(ن) : « منه » .

قال : يحلف الدافع [أنه ^(١)] ما يعلمها من دراهمه فيبراً .
 قلت : فهل ^(٢) يحلف على العلم أو [على ^(٣)] البت في الرداءة والنقصان ؟
 قال : إن كان الدافع عالمًا بصيرًا بالنقود ، ويفرق [بين ^(٤)] الجيد والرديء ،
 فإنه يحلف على البت في الوجهين جميعًا ، وإن كان غير عالم بعيوب النقدين ^(٥)
 حلف على النقصان على البت وعلى الزيوف والرداءة ^(٦) على العلم أنه ما أعطاه ^(٧)
 في علمه إلا [جيدًا ^(٨)] طيبًا فيكون من المدفوع إليه ، فإن نكل الدافع عن اليمين
 لزمه بدلها بعد أن يحلف [المدفوع إليه ما خرجت من يده إلى غيره .
 قال سحنون : قال ابن القاسم : لا يحلف ^(٩)] الدافع إلا على علمه ،
 [كان ^(١٠)] صيرفيًا ^(١١) عالمًا ^(١٢) بالنقود أم لا ، في الغش والنقص ^(١٣) :

المسألة [١٢٢]

قلت له : [ما تقول ^(١٤)] في رجل دفع [لرجل ^(١٥)] دينار ^(١٦) أو
 دراهم ، فقال [المدفوع إليه ^(١٧)] : لا أعرف ^(١٨) فيها رديئًا من جيد ولا ناقصًا

-
- | | |
|--|--|
| (١) من (ز) . | (٢) في (م) و(ن) : « هل » . |
| (٣) من (م) و(ك) و(ز) . | (٤) من (م) و(ك) و(ز) . |
| (٥) في (ن) : « النقيذ » . | (٦) في (م) و(ن) : « الزيوفة والرديئة » . |
| (٧) في (ز) و(ك) : « أعطى » . | (٨) في (ز) : « جيدًا » . |
| (٩) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و(ك) . (١٠) سقطت من (ن) . | |
| (١١) في (ز) و(ك) : « صرافًا » . | (١٢) في (ك) و(ن) : « عارقًا » . |
| (١٣) في (ز) و(ك) : « والنقصان » . | (١٤) من (م) ، وفي (ن) : « إن دفع رجل » . |
| (١٥) في (ك) و(ن) : « إلى رجل » . | (١٦) في (ن) : « دينارًا » . |
| (١٧) في (ز) و(ك) : « الدافع والله » . | (١٨) في (ز) و(ك) : « ما أعلم » . |

من وازن ، فقال الدافع : اذهب [بها] ^(١) فكل ما رد عليك فأنا [أبدله] ^(٢) لك ، فذهب بها فردت عليه بالزيوف أو ^(٣) النقص ، فقال الدافع : ليست هذه ^(٤) دراهمي ، بل ما أعطيتك [أنا] ^(٥) ، إلا [وازناً] ^(٦) طيباً ، أنت أبدلتها ^(٧) أو بدلت لك ، ما الحكم في ذلك ؟

قال : [على] ^(٨) الدافع بدلها ^(٩) ؛ لأن المدفوع إليه مؤتمن ؛ [لأنه] ^(١٠) ما حملها إلا على ذمة الدافع حين قال [له] ^(١١) : كلما رُدَّ عليك فأنا أبدله ^(١٢) [لك] ^(١٣) .

المسألة [١٢٣]

قلت له : [ما تقول] ^(١٤) في رجل اشترى أمة فظهر بها جنون أو جذام أو برص ، فقال [المبتاع] ^(١٥) : أصابها ذلك في السنة ، وقال البائع [بل] ^(١٦) بعد مضي السنة .

قال : إذا لم تكن البينة ^(١٧) بينهما ينظر إلى تاريخ عقد البيع فإن لم يعرفوا له

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) من (م) و(ن) . | (٢) في (ز) : « أبدلها » . |
| (٣) في (م) : « و » . | |
| (٤) في (م) : « ليس هذه » ، وفي (ز) و(ك) : « ليس هذا من » . | |
| (٥) من (ز) و(ك) . | (٦) من (ن) . |
| (٧) في (م) : « بدلتها » . | (٨) من (م) و(ن) . |
| (٩) في (ز) و(ك) : « يبدلها » . | (١٠) في (ك) : « لأنها » . |
| (١١) من (ز) و(ك) . | (١٢) في (ز) و(ك) : « أبدلها » . |
| (١٣) في (ك) : « لي » . | (١٤) من (م) و(ك) و(ز) . |
| (١٥) من (م) و(ك) و(ز) . | (١٦) من (ن) . |
| (١٧) في (م) : « بينة » . | |

تاريخاً^(١) ، فالقول قول البائع مع يمينه ؛ لأن المبتاع مدع لنقص^(٢) البيع .
وقيل : القول قول المبتاع مع يمينه ، والبائع مدع .
قال محمد : وبالقول الأول^(٣) أقول .

المسألة [١٢٤]

وسأله : [عن المبتاع]^(٤) [إذا]^(٥) اشترى شيئاً^(٦) فيه الشفعة ، فقام الشفيع وقال المبتاع : قد طال الزمان ومضى أمد^(٧) الشفعة فلا شفعة لك^(٨) ، وقال الشفيع : بل أمد الشفعة باقٍ ، ما الحكم في ذلك ؟
[فقال : إذا لم يعرف]^(٩) تاريخ البيع كما قدمنا ، قيل : [القول]^(١٠) قول الشفيع ، وقيل : [القول]^(١١) قول المبتاع مع يمينه .
قال محمد : وهو أحسن ما سمعت .

المسألة [١٢٥]

وسأله : عن رجل اشترى عبداً فمات العبد قبل أن يقبض البائع^(١٢) الثمن .

(١) في (م) : « فإن لم يعرف له تاريخ » . (٢) في (ز) و(ك) : « نقص » .

(٣) في (م) و(ن) : « وبالأول » .

(٤) في (ز) : « عن رجل » ، وهي ساقطة من (ك) .

(٥) من (ن) . (٦) في (ز) و(ك) : « شقصاً » .

(٧) في (ز) و(ك) : « ومضت مدة » . (٨) من (ن) .

(٩) سقطت من (ن) . (١٠) من (م) و(ن) .

(١١) من (م) و(ن) .

(١٢) في (ز) و(ك) : « المشتري في » ، وفي « ن » : « المبتاع » .

فقال لي : اختلف في ذلك ، فقيل : إن كان البائع هو الذي حبسه [عنده]^(١) حتى يقبض الثمن فمصيبته [من البائع]^(٢) .

وقال ابن المسيب ، [وربيعة]^(٣) ، والليث بن سعد^(٤) : إن أجابه البائع ولم يحبسه في الثمن فمصيبته من^(٥) المبتاع .

وقال سليمان بن يسار : مصيبته من المبتاع ، سواء حبسه [البائع]^(٦) في الثمن أم لا ؟

وأخذ مالك بقول [ابن]^(٧) المسيب وأصحابه ثم رجع إلى قول سليمان بن يسار .

وقال محمد : وأنا أقول بقول ابن المسيب ، وهو قول مالك الأول .

المسألة [١٢٦]

وسألته : عن رجل اشترى زرعاً على الكيل فتنزع البائع والمبتاع على الكيل ، فمن أولى بالكيل ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقيل : البائع أولى بالكيل ؛ لقوله تعالى إخباراً عن

(١) من (ز) . (٢) في (م) و(ن) : « منه » .

(٣) من (ز) و(ك) .

(٤) في (م) : « بن سعيد » ، وفي (ن) : « بن مسعود » .

والليث بن سعد : هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن ، الإمام الحافظ ، شيخ الإسلام وعالم الديار المصرية ، أبو الحارث الفهمي ، ولد بقرقشدة بمصر سنة ٩٤هـ ، وكان فقيه مصر ومحتشمها ورئيسها ، استقل بالفتوى بها ، قال عنه الشافعي : إنه أتبع للأثر من مالك ، وقال عنه ابن بكير : الليث أفقه من مالك ، ولكن الحظوة لمالك ، توفي سنة ١٧٥هـ .

(٥) في (ن) : « على » . (٦) من (ز) و(ك) و(ن) .

(٧) سقطت من (ن) .

إخوة يوسف : ﴿فَأَوْفٍ لَنَا الْكَيْلَ﴾ [يوسف : ٨٨] ، وقيل : المبتاع أولى بالكيل ، فإذا تشاحا على الكيل قدما أمينا [تقيا] ^(١) على الكيل بالحق والعدل .

قلت : فعلى من تكون أجرة الكيل ؟

قال : على البائع ؛ لأن المبتاع إنما اشترى [الزرع] ^(٢) على التوفية .

المسألة [١٢٧]

قلت : كيف تكون صفة الكيل هل يُضبر ^(٣) [الزرع] ^(٤) على ^(٥) الصاع ، ويملؤه أو يطففه ^(٦) ؟

قال : بلغني عن مالك رضي الله عنه [أنه قال] ^(٧) : كيل الحق على [التصيير] ^(٨) ، وهو ملء الصاع بالطعام ، حتى يصير واقعا ومغرما ^(٩) فوقه ^(١٠) ، ويسرح ^(١١) عليه تسريحا هينا ليئا ، وكان مالك ينهى عن ردم الصاع وتحريكه ^(١٢) .

قال : وأما الكيل بالتطفيف ، [وهو الكيل] ^(١٣) بمسح الصاع ، فلا خير فيه ، وقد بلغنا عن الثقات من أهل العلم ، أن الكيل الذي أهلك الله تعالى بسببه قوم لوط وقوم شعيب كان تطفيفا فورث ^(١٤) فرعون ذلك منهم ، وكان كيل فرعون مسحا

(١) من (ز) و(م) و(ن) . (٢) من (م) و(ن) .

(٣) في (ز) و(ك) : « يصب » ، والصبر : من اشترت الشيء ضبرة أي بلا كيل ولا وزن .

(٤) سقطت من (ن) . (٥) في (ز) : « في » .

(٦) في (م) : « ويعطيه » ، وفي (ز) : « ويميطه » ، وفي (ك) : « فيطميه » ، ويطميه : أي يعليه من طما الماء يطمى طميا علا ، والمثبت هو الصواب المراد إن شاء الله .

(٧) سقطت من (ز) و(ك) . (٨) في (ك) : « التقصير » .

(٩) مغرما : أي مشددا ، أو مجمعا عليه . (١٠) في (ز) و(ك) : « عليه » .

(١١) في (ك) : « يسرع » ، وفي (ن) : « يصرح » .

(١٢) في (ز) و(ك) : « والتحريك » . (١٣) من (م) و(ن) .

(١٤) في (ز) و(ك) : « فرأى » .

بجريدة للصاع [عند الكيل]^(١)، [فمن كان يمسح الصاع عند الكيل]^(٢) فقد مسح [منه]^(٣) البركة، وارتفعت عنهم^(٤).

المسألة [١٢٨]

وسألته: عن رجل اشترى أمة فوطئها ثم ظهر^(٥) بها عيب^(٦)، هل له^(٧) أن يردّها؟ قال: اختلف الآثار في ذلك، فقال^(٨) مالك: على^(٩) المبتاع ردّها [فإن ردّها]^(١٠) فلا شيء عليه، إلا أن تكون بكرًا (فيرد)^(١١) ما (نقصها)^(١٢) الوطاء، وإن اختار التماسك، فله قيمة العيب (القديم).

وقيل: ليس للمبتاع ردّها [بكرًا كانت أو ثيبًا، [وإنما له]^(١٤) قيمة العيب]^(١٥)، قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعمر بن عبد العزيز، [وعبد الله بن عمر]^(١٦)، وابن شهاب، وأبو الزناد، والليث، وأصبغ، وابن وهب، وابن نافع، وابن حبيب، وبه أقول.

ألا ترى أن الأمة المشتركة إذا وطئها أحد الشريكين^(١٧) تلزمه قيمتها حملت أم لم

(١) سقطت من (ن). (٢) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و(ك).

(٣) من (ن) و(ز) و(ك). (٤) في (ن): «ولو نبعث منه».

(٥) في (ز) و(ك): «فظهر».

(٦) في (ن): «منه معيبًا»، وفي (م): «مثلها على عيب».

(٧) في (م): «أله»، وفي (ن): «أترى».

(٨) في (ن) و(م): «قال». (٩) في (ز) و(ك): «عن».

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من (ز). (١١) في (ك): «فيؤدي».

(١٢) في (ز): «نقصه». (١٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ن).

(١٤) في (ك): «وتناله». (١٥) ما بين المعقوفين ساقط من (م).

(١٦) من (م) و(ك) و(ز). (١٧) في (ن): «المشركين».

تحمل ، وكذلك أم الولد - يعني أم ولد الابن - يطؤها الأب فتلزمه قيمتها ؛ ولذلك [أجاز] ^(١) العلماء العارية والسلف [في] ^(٢) كل شيء إلا [في] ^(٣) الأمة ^(٤) .

المسألة [١٢٩]

قلت : أفي هذا اختلاف ^(٥) في ^(٦) غير مذهبنا ؟

قال : بالله الذي لا إله إلا هو ما خفي ^(٧) علي ^(٨) من أهل العلم اختلاف لا من عهد النبي ﷺ ولا من ^(٩) عهد الخلفيتين ، ولا أحد من الصحابة والتابعين إلى ^(١٠) طبقة [أهل] ^(١١) زماننا [هذا] ^(١٢) ولكن كُله ما ذكرناه في هذه الأجوبة إنما هو مذهب ^(١٣) [أهل المدينة] ^(١٤) ؛ لأنه أكرم المذاهب كلها وأشرفها ؛ لأن مذهبنا شديد الاحتياط على الدين .

المسألة [١٣٠]

قلت : ما ترى فيمن اشترى جوزًا فوجده مرًا ، أو [وجد فيه] ^(١٥) عيبًا أترى أن يرده على بائعه ؟

- | | |
|--------------------------|--------------------------|
| (١) في (ز) : «أجازوا» . | (٢) سقطت من (م) . |
| (٣) من (ن) . | (٤) في (ن) : «الإماء» . |
| (٥) في (ن) : «اختلف» . | (٦) في (م) : «على» . |
| (٧) في (ن) : «خاف» . | (٨) في (ن) : «على أحد» . |
| (٩) في (ن) : «على» . | (١٠) في (م) : «طريقة» . |
| (١١) سقطت من (ز) . | (١٢) من (م) و(ك) و(ز) . |
| (١٣) في (م) : «مذهبنا» . | (١٤) من (م) و(ز) و(ك) . |
| (١٥) في (م) : «وجده» . | |

قال : اختلف العلماء في ذلك [على تفصيل فيه]^(١) أفسره^(٢) لك إن شاء الله تعالى ، وأما الخشبة^(٣) التي لا يطلع البائع على ما في جوفها ولا المبتاع إلا بعد قطعها وشقها ، فإذا شُقَّت ووجد العيب^(٤) في داخلها فليس له ردها إن [كان]^(٥) العيب أصليًا ولم يكن شيء حدث^(٦) [فيها]^(٧) قبل البيع ولا بعده مما^(٨) يمكن معرفته ، وكذلك^(٩) ما يشبه الخشب^(١٠) مما يستوي فيه معرفة [البائع]^(١١) والمبتاع ، والعود ، [والكست]^(١٢) ، والقثاء ، والزابع^(١٣) ، والجوز ، [واللوز]^(١٤) [إذا وجد]^(١٥) داخله [فاسدًا]^(١٦) أو مرًا^(١٧) في طعمه ، فذلك كله عيب لازم للمبتاع إلا أن يدلسه البائع بذلك ، قاله مالك رحمته الله .

وقال ابن الماجشون : يرد [ما كثر]^(١٨) منه .

قال محمد : وأنا أقول : كُلُّ ما يمكن^(١٩) [ويقدر]^(٢٠) أن يتوصل إلى معرفته بالنظر إليه أو بالذوق مثل الجوز واللوز وما أشبههما ، [فلا يرجع على بائعه بشيء

-
- (١) من (ز) و (ك) ، وفي (ن) : « على تفصيل » .
 (٢) في (م) : « فأفسرها » .
 (٣) في (م) : « الحشيشة » .
 (٤) في (ن) : « البائع » .
 (٥) سقطت من (ز) .
 (٦) في (ن) : « شيئًا أحدث » .
 (٧) من (م) و (ن) .
 (٨) في (ز) و (ك) : « ممن » .
 (٩) في (م) : « مما » .
 (١٠) في (ز) و (ك) : « الخشبة » .
 (١١) سقطت من (ك) .
 (١٢) من (م) و (ن) .
 (١٣) في (م) و (ن) : « والزابع » .
 (١٤) سقطت من (ز) ، وفي (ك) : « والموز » .
 (١٥) في (م) و (ن) : « يوجد » ، وفي (ك) : « فوجد » .
 (١٦) في (ز) : « فسادًا » .
 (١٧) في (ز) و (ك) : « سري » .
 (١٨) في (ز) : « ما غر » ، وفي (ك) : « وأكثر » .
 (١٩) في (ز) و (ك) : « أمكن » .
 (٢٠) من (م) و (ن) .

منه ، إلا أن يذوقه بمحضر من البائع ، وأما الخشبة وما أشبهها^(١) فليس له أن يردها^(٢) ؛ لأنه لا يستطيع^(٣) النظر^(٤) إلى ما في بطنها^(٥) إلا بعد القطع والشق .

المسألة [١٣١]

فقلت له : فالبيض^(٦) الفاسد ، هل يُرد أم لا ؟

قال : نعم ؛ لأن عيب البيض وفساده^(٧) مما يمكن معرفته ، ويمكن التدليس به ، وبلغني عن ابن حبيب أنه قال : كل ما يحدث بالأشياء المعيبة من عفن ، أو سوس ، أو سوء صنعة ، فذلك من العيوب الظاهرة ، وإن جهلها البائع ؛ لأن ذلك [العيب]^(٨) يخفى على قوم ويعلمه آخرون ؛ كجلود البقر تباع فيظهر لمبتاعها عيب عند الدباغ ؛ لأن السوس يسوس^(٩) في مثلها ، و [هي]^(١٠) عند شرائه لها منه ، وإن^(١١) قبضه^(١٢) بيينة ؛ لأنه لا يقدر على مدها وتقليبها عند الشراء ، وربما كان السوس في الجلد واللحم ، فإذا دبغت الجلود وانتقبت وظهر النقب [فيها]^(١٣) [والقض]^(١٤) ، وعلم أن السوس فعل بها ذلك [النقر]^(١٥) والنقب فذلك كله عيب يرد به ، وإن جهله^(١٦) البائع ؛ لأن ذلك ليس بأصل^(١٧) فيها .

-
- (١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) . (٢) في (ن) : « ردها » .
 (٣) في (ز) و(ك) : « يستطيع » . (٤) في (ز) و(ك) : « أن يتوصل » .
 (٥) في (م) : « باطنها » . (٦) في (ز) و(ك) : « في البيض » .
 (٧) في (ز) و(ك) : « وفسادها » . (٨) في (ك) : « البيع » .
 (٩) في (م) : « يتسوس » ، وفي (ن) : « يتسوس » .
 (١٠) من (م) و(ك) و(ز) . (١١) في (ن) : « أو » .
 (١٢) في (ز) و(ك) : « قبضها » . (١٣) من (م) و(ك) و(ز) .
 (١٤) من (ن) . (١٥) من (م) و(ز) و(ن) .
 (١٦) في (ز) و(ك) : « جهل » . (١٧) في (ز) و(ك) : « أصلاً » .

المسألة [١٣٢]

قلت : فإن اشتريتُ [جلدًا]^(١) فوجدت فيها جربًا^(٢) .
 قال : سبيله سبيل الخشبة [سواء]^(٣) ، بخلاف السوس .
 قلت : فما [أصاب]^(٤) الجلد من حرارة الشمس ، وقلة الملح ، وما أشبه
 ذلك ، هل [يرد به]^(٥) أم لا ؟
 قال : نعم ، [جهله البائع أو لم يجهله]^(٦) .

المسألة [١٣٣]

[وسألته : عن رجل اشترى أرضًا فجحدته]^(٧) البائع ، ثم أتى^(٨)
 [المبتاع]^(٩) بشاهد على البيع ، إلا أن الشاهد لا يعرف حدود الأرض [كيف
 انتصبت]^(١٠) إلا [أنه يحدها]^(١١) أن^(١٢) الجوف [ملك]^(١٣) فلان ،

-
- (١) في (ز) : « جلودًا » .
 (٢) في (ن) : « جدريًا » .
 (٣) سقطت من (ز) .
 (٤) في (ك) : « يصيب » .
 (٥) في (ك) : « يردها » .
 (٦) ما بين المعقوفتين وقع في (ز) و(ك) كذا : « إن جهله البائع ولم يعلم بجهله » .
 (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .
 (٨) في (م) : « أتاه » .
 (٩) سقطت من (ن) .
 (١٠) سقطت من (ز) .
 (١١) في (ك) : « إن حده » ، وفي (ز) و(م) : « أنه يحده » .
 (١٢) في (ز) و(م) و(ك) : « من » .
 (١٣) في (م) و(ن) : « لفلان بن » .

[وشرقه [ملك] ^(١) فلان] ^(٢) ، وغربه [ملك] ^(٣) فلان ، وقبلته [ملك] ^(٤) فلان .

قال : اختلف في ذلك ، قال ابن أبي ذئب ^(٥) وأبو ^(٦) الزناد : ذلك جائز إذا شهد ^(٧) له ^(٨) كما ^(٩) ذكرت .

قلت : وهل أجاز ذلك غيرهما ؟

قال : [ما] ^(١٠) علمت ^(١١) ، وأما مالك وأصحابه رضي الله عنهم قالوا ^(١٢) : لا تجوز تلك الشهادة ^(١٣) حتى يحدد الأرض من جميع جهاتها .

المسألة [١٣٤]

قلت له : فرجل ادعى على رجل أنه باع منه نصف جنانه ^(١٤) ، فأنكره ^(١٥) البائع فأتى بيينة فشهدت ^(١٦) بالبيع ، فقال البائع : حدوا ما شهدتم عليه ، فقالوا : لا علم ^(١٧) [لنا بحده] ^(١٨) ،

-
- (١) في (م) و(ن) : «لفلان بن» . (٢) سقط من (ن) .
 (٣) في (م) و(ن) : «لفلان بن» . (٤) في (م) و(ن) : «لفلان بن» .
 (٥) في (م) و(ز) و(ك) : «ذؤيب» .
 (٦) في (ك) و(م) : «وابن» . (٧) في (ز) و(ك) : «شهدت» .
 (٨) في (ن) : «به» . (٩) في (ن) : «على ما» .
 (١٠) سقطت من (م) .
 (١١) كتب الناسخ في الأصل (ز) هنا : «هنا نقص» ، ولعله : «ما علمت أحدًا أجاز ذلك غيرهما» .
 (١٢) في (م) : «قال» . (١٣) في (ز) و(ك) : «شهادته» .
 (١٤) في (م) و(ن) : «جنان» . (١٥) في (م) : «فأنكره» .
 (١٦) في (ز) و(ك) : «شهدت» .
 (١٧) في (ز) و(ك) : «نعلم» . (١٨) في (ز) و(ك) : «في الحدود» .

وإنما نشهد^(١) أنه باعه^(٢) نصف هذا الجنان [فقط]^(٣) ، وهم عارفون بحدود جملة الجنان غير أنهم لا يحدون^(٤) منه ما اشترى المشتري لا في غربه ، ولا في شرقه ، ولا قبلته ، ولا جوفه ، إلا أنهم يشهدون أنهما [تبايعا]^(٥) نصف هذا الجنان فقط ، أتجوز شهادتهم^(٦) أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك أصحابنا ، فقال ابن وهب : [وقليل]^(٧) [من أصحاب مالك]^(٨) : إذا عرفت البينة حدود الجنان [من كل (ناحية)^(٩) ، وقالوا : (باع له)^(١٠) نصف هذا الجنان]^(١١) فشهادتهم صحيحة [جائزة]^(١٢) ، وأبى من ذلك أصبغ [بن الفرغ]^(١٣) ، ومطرف ، وابن الماجشون ، وابن حبيب ، وسحنون ، و[علي]^(١٤) بن زياد^(١٥) ، وهي روايتهم عن مالك أن شهادة البينة^(١٦) لا تجوز في ذلك حتى [يحدوا]^(١٧) النصف المبيع بحدوده^(١٨) ، وتوقف في ذلك ابن القاسم . وقال محمد : ويقول [الجماعة وروايتهم]^(١٩) عن مالك أقول ، ولا يكون

-
- (١) في (ز) و(ك) : « شهدنا » . (٢) في (ز) و(ك) : « باع منه » .
 (٣) من (ن) . (٤) في (ز) و(ك) : « يحدوا » .
 (٥) سقطت من (ن) . (٦) في (م) و(ن) : « هذه الشهادة » .
 (٧) سقطت من (ز) و(ك) ، وفي (ن) : « وقيل » .
 (٨) في (ز) : « لا يجوز ، وقال أصحاب مالك » .
 (٩) في (ز) : « جهة » . (١٠) سقطت من (م) و(ك) و(ن) .
 (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .
 (١٣) في (ز) : « وابن الفرغ » . (١٤) من (م) و(ن) .
 (١٥) هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي العبسي ، ثقة متعبد سمع من مالك والثوري والليث ، وهو معلم سحنون الفقه ، توفي سنة ١٨٣ هـ .
 (١٦) في (م) : « وهي شهادتهم » . (١٧) في (ك) : « يحد » .
 (١٨) في (ز) : « في حدوده » . (١٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

هذا البيع جائزاً حتى [يحدوا] ^(١) النصف المبيع ، وإلا فشهادتهم ساقطة ، وعلى ذلك أكثر أصحابنا .

قلت : فإن لم يجد المبتاع من يحد النصف [المبيع] ^(٢) أترى أن يحلف البائع أنه لا يعلم حد ^(٣) المبيع ؟

قال : [قال] ^(٤) مالك : له ^(٥) ذلك ، فإن نكل ^(٦) البائع عن ^(٧) اليمين لزمه ما ادعاه المشتري . وقال ابن هرمز ^(٨) : لا يمين عليه .

وبالقول الأول آخذ وعليه العمل ، ولا أعلم فيه رخصة إلا في الصداق خاصة ، لا بأس أن يقولوا ^(٩) : صداقها [نصف قطعة] ^(١٠) [كذا و] ^(١١) كذا ، [أو نصف أرض كذا وكذا] ^(١٢) ، حيث ما كان [بوراً] ^(١٣) أو معموراً ^(١٤) ، وفيها تنازع كثير .

المسألة [١٣٥]

وسأله : عن رجل اشترى أمة ، [ثم مكثت عنده زماناً] ^(١٥) ، ثم ماتت فادعى [أن] ^(١٦) بها مرض الشلل ، فأنكره ^(١٧) بائعها ، هل له أن يحلفه أم لا ؟

- | | |
|--|------------------------------------|
| (١) في (ك) و(ن) : «يحد» . | (٢) في (ز) : «المبتاع» . |
| (٣) في (ن) : «حدود» . | (٤) سقطت من (ن) . |
| (٥) في (ن) : «له البيع» . | (٦) في (ز) و(ك) : «أبى» . |
| (٧) في (ك) : «على» . | (٨) في (ز) و(ك) : «هارون» . |
| (٩) في (ز) و(ك) : «يقول» . | |
| (١٠) سقطت من (ز) و(ك) ، وفي (ن) : «نصف بقعة» . | |
| (١١) من (ز) و(ك) و(ن) . | (١٢) سقطت من (ن) . |
| (١٣) سقطت من (ن) . | (١٤) في (ن) : «محصوراً» . |
| (١٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) ، وفي (ن) : «ثم مكث معها زماناً» . | |
| (١٦) من (ك) و(ن) . | (١٧) في (م) و(ك) و(ز) : «فناكره» . |

قال : [لا ^(١)] ، لا ^(٢) يكون قوله ذلك ^(٣) إلا بمحضر ^(٤) الأمة ، والأمة قد ماتت ، فلا قول له .

المسألة [١٣٦]

قلت : فالرجل إذا اشترى من رجل دابة [فظهر أن بها ^(٥) مرضًا فماتت الدابة من ذلك المرض ، فاختلف في ذلك ، فقال البائع : ما علمت بدابتي مرضًا ، وقال المشتري : بل بها مرض ، وأنت عالم به ، والدابة قد فأت بالموت] ما الحكم في ذلك ؟

قال : إن فأت الدابة بالموت ^(٦) فالبينة على المشتري ؛ لأنه مدع ، وإن كانت الدابة لم تفت ، وكان بمحضر البيع ^(٧) ، فعند ذلك يدعى [لها ^(٨)] أهل المعرفة [بأمراض الدواب ^(٩)] ، فإن قالوا : هذا المرض يمكن [أن يكون ^(١٠)] قديمًا ، لزم البائع [رد ^(١١)] الثمن ؛ [لأنه دلس بالعيب ^(١٢)] ، وإن قالوا : هذا العيب مما يمكن [حدوثه عند المشتري ، فلا شيء على البائع ، وإن قالوا : هذا العيب يمكن ^(١٣)] أن يكون قديمًا [ويمكن أن ^(١٤)] يكون حادثًا ، فإنه يحلف

(١) سقطت من (ن) .

(٢) في (ز) و(ك) : « فإنه لا » .

(٣) في (ز) و(ك) : « بذلك » .

(٤) في (ز) و(ك) : « بحضرة » .

(٥) في (ز) و(ك) : « فظن أن بها » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) .

(٧) في (ك) و(ن) : « البائع » .

(٨) في (ز) : « إلى » ، وليست في (م) و(ن) .

(٩) في (ن) : « بأمراض » .

(١٠) سقطت من (ز) .

(١١) سقطت من (ن) .

(١٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و(ك) ، وفي (ن) : « لأنه دلس بالبيع » .

(١٣) في (ن) : « لا يمكن » .

(١٤) ما بين المعقوفتين من (م) و(ن) .

(١٥) في (ن) : « أو » .

البائع ما علمه^(١) ولا دلس به ، ويبرأ^(٢) ، وإن نكل غرم الثمن ، وقيل : يحلف المبتاع [ويبرأ]^(٣) .

قلت : فإن غفل المشتري [بالدابة]^(٤) عن أهل المعرفة وجهل أمرهم ، [إلا أن^(٥) المرض^(٦) مشهور عند الناس]^(٧) حتى^(٨) فأتت الدابة [بالموت]^(٩) ، فأراد مشتريها^(١٠) أن يرفع أمرها إلى القاضي ، أله ذلك أم لا ؟
قال : لا ، وأي كلام وخصومه^(١١) بعد الموت .

المسألة [١٣٧]

قلت له : كيف [حال]^(١٢) هؤلاء^(١٣) البيطرة الذين يزعمون أنهم عارفون بأمراض^(١٤) الدواب وعالمون بالطب لأمرضهم ، أيجوز منهم غير العدول أم لا [يجوز]^(١٥) [قوله وفعله منهم إلا العدول]^(١٦) [المرضيون ؟ قال : اختلف في ذلك أهل العلم ، منهم من قال : لا يجوز في ذلك إلا

-
- (١) في (ز) و(ك) : « يعلمه » .
(٢) في (م) و(ن) : « فيبرأ » .
(٣) سقطت من (ن) .
(٤) في (ك) : « للدابة » .
(٥) في (ز) و(ك) : « لأن » .
(٦) في (م) : « مرض الدابة » .
(٧) ما بين المعقوفين من (م) و(ز) و(ك) .
(٨) في (ن) : « إلى أن » .
(٩) من (م) و(ن) .
(١٠) في (ز) : « وأراد المشتري » .
(١١) في (ن) : « الخصام » .
(١٢) سقطت من (ز) .
(١٣) في (ز) و(ك) : « هذه » .
(١٤) في (ز) و(ك) : « يعرفون أمراض » .
(١٥) من (م) .
(١٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز) ، وفي (ن) : « قولهم وفعلهم » ، بدل : « قوله وفعله » .

العدول^(١)، ومنهم من قال : يجوز العدول [وغير العدول]^(٢) .

[قال محمد : وأنا أقول : إن شهدت البينة من أهل العدول وقالوا : إن هذا البيطار نعلمه معروفاً في هذه الصناعة قبل اليوم ، فقله جائز ، وكذلك فعله]^(٣) . قلت : أيجوز أن يشق بطن هذه الدابة و[يشق]^(٤) أمعاءها إن ماتت ؟ [قال : لا ؛ لأن العيب لا يشهد عليه بعد الموت .

المسألة [١٣٨]

قلت : فإن أتى بيطار عارف عند المساومة ، وقال : لا تشتتر هذه [الدابة]^(٥) ؛ [لأن بها]^(٦) مرض كذا وكذا ، فاشترها ، ولم [يعلم]^(٧) بائعها بما قال حتى ماتت الدابة ، وأراد المشتري أن يقوم على البائع بما قال البيطار عند المساومة ، أله ذلك ؟ قال : لا ، ولا حجة بعد الموت .

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .
 (٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) ، ووقع في (ز) : « ولا يجوز غيرهم » ، وفطن الناسخ في (ك) إلى وجود سقط عند قول المصنف : « منهم من قال : يجوز العدول ... » ، فعلق عندها قائلاً : « لعله غير » .
 (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) ، ووقع في (ك) : « قالوا : هذه البيطرة نعلمه معروفاً في هذه الصناعة قبل اليوم ، وقيل : هو جائز وذلك فعله » .
 (٤) من (ز) و(ك) و(ن) . (٥) من (م) و(ن) .
 (٦) في (ك) : « وبها » ، وفي (م) : « وفيها » .
 (٧) سقطت من (ز) .

المسألة [١٣٩]

قلت : فإن أتى بأربعة^(١) رجال من أهل المعرفة ، فقال اثنان منهم : هذا العيب قديم ، وقال اثنان^(٢) : بل هو حادث ، ما الحكم في ذلك ؟
[قال]^(٣) : [أما]^(٤) المغيرة فحكم^(٥) بأعدل^(٦) البينتين ، وقال ابن القاسم : هما بمنزلة من لا بينة له .. واختلف فيه^(٧) قول مالك .

المسألة [١٤٠]

قلت : فإن مرضت وركبها المشتري في حال^(٨) المرض ، وهو عالم بمرضها إلا أنه رجا^(٩) برءها فماتت .
قال : لا قيام له بعد ذلك ، ويعدُّ ركوبه^(١٠) رضا منه بالعيب .

المسألة [١٤١]

قلت : فإن كان جاهلاً لا يعرف عيوب الدواب ولا يعرف^(١١) ما^(١٢)

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) في (ز) و (ك) : « بأربع » . | (٢) في (ن) : « الثاني » . |
| (٣) سقطت من (م) و (ز) . | (٤) من (م) و (ز) و (ك) . |
| (٥) في (ن) : « بأن يحكم » ، وفي (م) : « فأن يحكم » . | |
| (٦) في (ز) و (ك) : « يعدل » . | (٧) في (ز) و (ك) : « في » . |
| (٨) في (ز) و (ك) : « حالة » . | (٩) في (م) : « جرى » . |
| (١٠) في (م) و (ك) و (ز) : « ركوبها » . | (١١) في (م) : « يعلم » . |
| (١٢) في (ز) و (ك) : « بما » . | |

توجهه^(١) [السنة]^(٢) في ركوبه إياها^(٣) .

قال : العالم والجاهل [في مثل هذا]^(٤) سواء ، وإنما يعذر الجاهل فيما بينه وبين الله تعالى .

المسألة [١٤٢]

قلت : فإن ضربها فماتت من ضربه ، وهي [في]^(٥) حال المرض .

قال : [ليس]^(٦) لمدعي العيب قيام بعد ذلك إلا بمحضر [من]^(٧) الدابة أو الأمة وما أشبه ذلك ، أو^(٨) تقدم للمشتري [بينة]^(٩) بذلك العيب ، وكان البائع غائبًا ، وأما إذا كان [البائع]^(١٠) حاضرًا ولم يُعلمه^(١١) بذلك إلا بعد موت الدابة ، فلا قيام للمشتري^(١٢) ، وكل ما ذكرنا فهو رواية سحنون عن ابن القاسم عن مالك رحمهم الله أجمعين .

المسألة [١٤٣]

وسألته : عن الجزار يذبح ثورًا أو غيره [من اللحم]^(١٣) فأراد أن يبيعه

-
- (١) في (ز) و (ك) : « ترجى به » . (٢) سقطت من (ن) .
 (٣) في (ز) و (ك) : « في ركوبها » ، ويعني المصنف بالسنة في ركوبها ، أي : بالعرف الجاري في ذلك .
 (٤) في (م) : « في هذا » ، وفي (ز) و (ك) : « فيها » .
 (٥) من (م) و (ن) . (٦) سقطت من (ن) .
 (٧) من (ز) . (٨) في (م) : « و » .
 (٩) سقطت من (ز) . (١٠) من (ن) .
 (١١) في (م) و (ك) و (ز) : « أولم يعلم » . (١٢) في (م) : « فلا قيام له على المشتري » .
 (١٣) من (ك) و (م) و (ن) .

بالدراهم^(١) فعسر على^(٢) الناس الدراهم^(٣) وأخذ الجزار [الدراهم]^(٤) من عند نفسه فيعطيهما للناس سلماً عن الزرع أو نقداً، فإذا ثبت البيع^(٥) بينه وبينهم في الزرع وردوا عليه^(٦) دراهمه بعينها^(٧) في اللحم، أيجوز هذا^(٨) أم لا؟ قال: [هذا]^(٩) عين الربا [المحض]^(١٠)، [وهو حرام]^(١١)، [وهو]^(١٢) كأنه في الحقيقة باع^(١٣) لهم اللحم بالطعام إلى أجل، وذكر الدراهم لغو [بينهم]^(١٤).

وكذلك بائع^(١٥) الزرع إذا أعطى الرجل الدراهم على الزرع أو غيره من الطعام على وجه^(١٦) السلم، فرد عليه تلك [الدراهم]^(١٧) [بعينها]^(١٨)، فاشترى بها طعاماً من عنده فذلك أيضاً رباً محرم؛ لأنه في الحقيقة أعطاه زرعاً نقداً في طعام^(١٩) إلى أجل وذكر الدراهم لغو، وهذا كله قول مالك وجميع أصحابه^(٢٠).

-
- | | |
|---------------------------------------|------------------------------|
| (١) في (ز) و(ك): «بدرهم». | (٢) في (ز) و(ك): «عن». |
| (٣) في (ز): «الفلوس». | (٤) من (ز) و(ك) و(ن). |
| (٥) في (ز): «العيب». | (٦) في (ز) و(ك): «له». |
| (٧) في (ن): «بعينه». | (٨) في (ن): «ذلك». |
| (٩) من (م) و(ن). | (١٠) سقطت من (ك). |
| (١١) من (ز) و(ك). | (١٢) من (ز) و(ك). |
| (١٣) في (ز) و(ك): «بائع». | (١٤) من (ن). |
| (١٥) هنا في (ز) و(ك) زيادة: «المحضر». | (١٦) في (ك) هنا زيادة: «من». |
| (١٧) من (م) و(ن). | (١٨) في (ز): «لعيبها». |
| (١٩) في (ز) و(ك): «الطعام». | |
| (٢٠) في (ز) و(ك): «وأصحابه جميعهم». | |

المسألة [١٤٤]

قلت : فإن كان الجزار أو بائع الطعام ممن^(١) يقتدى به^(٢) ، أكون [ذلك]^(٣) جرحه في شهادته وإمامته ؟

قال : أعوذ بالله [أن (يكون)]^(٤) [^(٥) من يقتدي به ، بهذا الوصف ^(٦) ، ويفعل مثل هذا الفعل ^(٧) عالمًا كان أو جاهلاً ؛ لأن الربا [من]^(٨) أعظم الذنوب ، وأكبر الكبائر ، وليس في الذنوب ما^(٩) يحارب الله ورسوله [عليه عبادته]^(١٠) [إلا]^(١١) الربا ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة : ٢٧٩] يعني : فإن لم تتركوا الربا فأذنوا بحرب من الله ورسوله [^(١٢)] .

قال محمد : وهذا كله قول مالك ، وابن القاسم ، وسحنون .

المسألة [١٤٥]

وسأله : عن رجل ضعفت له [فرس أو]^(١٣) بقرة [أو ناقة]^(١٤) أو شاة

-
- | | |
|---|--|
| (١) في (ز) و (ك) : « مما » . | (٢) في (ز) و (ك) : « بهم » . |
| (٣) من (م) و (ن) . | (٤) سقطت من (ك) . |
| (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . | |
| (٦) في (م) : « الوجه » ، وفي (ن) : « في هذا الوصف » . | |
| (٧) في (ن) : « البيع » . | (٨) سقطت من (ن) . |
| (٩) في (م) : « من » . | (١٠) من (ن) . |
| (١١) في (ز) : « مثل » . | (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . |
| (١٣) من (م) و (ك) و (ن) . | (١٤) من (ز) . |

فأعطاهما لرجل آخر يخدمها ، ويقوم عليها^(١) بجزء منها إما بنصف أو ربع أو ثلث يشتركان فيها ، أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك العلماء ، فقال ابن القاسم ، وابن [عبد]^(٢) الحكم : لا تجوز هذه الشركة على [كل]^(٣) حال ، ورواه^(٤) عن مالك ، وقال ابن مزين^(٥) وابن الماجشون : ذلك جائز ، وقول^(٦) ابن القاسم ، وابن عبد الحكم [أصح وأصوب]^(٧) ؛ لأن [في]^(٨) تلك الشركة [علتين]^(٩) [ممنوعتين]^(١٠) أجلاً مجهولاً أو معيناً^(١١) يتأخر قبضه ، وبيان ذلك أن شركتهما بالربع أو غيره [من الأجزاء]^(١٢) ترجع إلى إجارة^(١٣) ؛ لأن صاحب الرمكة^(١٤) أو البقرة أجّر شريكه [بربعها]^(١٥) على القيام [بخدمتها]^(١٦) في حلّها وربطها وسقيها وعلفها وحشيشها ، [ولا سبيل للشريك إذا أخذ رבעه حتى يقتسماها إلى الولادة أو إلى أجل

(١) في (م) و(ك) و(ز) : « بها » . (٢) سقطت من (ز) .

(٣) من (م) .

(٤) في (ز) و(ك) : « وروايته » ، وفي (م) : « ورأيه » .

(٥) هو يحيى بن إبراهيم بن مزين مولى رملة بنت عثمان بن عفان ، الفقيه الأندلسي ، سمع جماعة من أصحاب مالك وأصحاب أصحابه ، توفي سنة ٢٦٠ هـ .

(٦) في (م) : « وقال » .

(٧) في (ك) : « أصح وهو الصواب » ، وفي (ز) : « والصواب » .

(٨) سقطت من (م) . (٩) في (ز) و(ك) و(ن) : « علتان » .

(١٠) من (م) و(ن) ، وفي (ن) : « ممنوعتان » .

(١١) في (م) : « أجل مجهول ومعين » ، وفي (ن) : « أجل مجهول أو معين » .

(١٢) من (ن) . (١٣) في (م) : « الإجارة » .

(١٤) والرّمكة : الفرس ، والبرذونة تُتخذ للنّسل ، والجمع : رَمَكٌ .

(١٥) في (ك) : « بربعه » ، وفي (ن) : « برفعها » .

(١٦) في (ك) : « بخدمته » .

معلوم ، (فإن كانا لا يقتسمانها إلى أجل معلوم)^(١) [^(٢) مثل السنة أو أقل أو أكثر ، فذلك ممنوع ؛] لأن^(٣) نصيب الشريك الذي هو الربع الذي وقعت به الإجارة لا ينتفع به [في الحال]^(٤) لا يبيعه ولا يهبه ؛ لأنه محجور عليه [في الحال التي]^(٥) يقتسمانها عند الأجل ، فذلك معين تأخر قبضه فلا يجوز^(٦) .

وإن كانت [شركتهما]^(٧) [إلى الولادة]^(٨) ، والولادة أجل مجهول^(٩) ، فهو ممنوع أيضًا مع ما فيه من العلة^(١٠) المتقدمة^(١١) ، وهو معين^(١٢) تأخر^(١٣) قبضه ، [ولا يجوز ذلك]^(١٤) على مذهب^(١٥) ابن القاسم إلا إذا أجره^(١٦) بجزء معلوم [إلى أجل معلوم]^(١٧) ، على أن ينتفع الشريك بجزئه [في الحال]^(١٨) يبيعه أو بهبته ، أو برهنه ، أو يفعل فيه^(١٩) ما شاء على الإشاعة بينه وبين صاحب الرمكة أو البقرة ، [ولا يحجر عليه فيه]^(٢٠) ، ولا يمنع^(٢١) منه ، وهذا [هو]^(٢٢) الوجه

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٣) سقطت من (ك) . (٤) سقط من (ك) .

(٥) في (م) : « حتى » ، وفي (ز) : « الذي » . (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(٧) في (ز) : « الشركة » . (٨) في (ز) : « للولادة » .

(٩) في (ك) : « أجلًا مجهولًا » . (١٠) في (ز) و (ك) : « العلل » .

(١١) في (ك) : « المتدمات » . (١٢) في (ك) : « معنى » .

(١٣) في (ن) : « بتأخير » . (١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(١٥) في (ن) : « قول » . (١٦) في (ز) و (ك) و (م) : « وأجره » .

(١٧) من (م) ، وفي (ن) : « إلى أجل ممنوع » .

(١٨) من (م) و (ك) و (ن) . (١٩) في (ن) : « به » .

(٢٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) ، وفي (م) و (ك) : « يجبر » بدل « يحجر » .

(٢١) في (ز) و (ك) : « يمنعه » . (٢٢) من (م) و (ك) و (ز) .

الجائز في شركة الحيوان^(١) بالأجزاء^(٢) ، و[هذا]^(٣) هو الوجه^(٤) المتفق [على جوازه]^(٥) عند ابن القاسم ، وابن عبد الحكم ، وابن الماجشون ، وابن مزين .

المسألة [١٤٦]

قلت : فلمن^(٦) تكون الغلة منهما ؟

قال : إن كانت الشركة بينهما على الوجه الفاسد فالغلة [لصاحب]^(٧) البقرة أو الرمكة ، ويكون للشريك أجرة مثله ، إذا لم يفت بحوالة الأسواق ، فأكثر ، فإن فاتت فالغلة^(٨) والضمان للشريك دون^(٩) صاحب الرمكة [أو البقرة]^(١٠) ، وإن كانت الشركة بينهما [على الوجه الجائز الذي ذكرناه فالغلة بينهما]^(١١) على [قدر]^(١٢) ما لكل واحد منهما من الأجزاء .

المسألة [١٤٧]

وسألته : عن^(١٣) الدجاجة البيضاء^(١٤) ، هل تباع بالطعام أم لا ؟

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) في (ن) : « الشركة » . | (٢) في (م) و(ن) : « بالجزء » . |
| (٣) من (ز) و(ك) . | (٤) في (م) : « الجزء » . |
| (٥) في (ز) : « عليه » . | (٦) في (ز) و(ك) : « لمن » . |
| (٧) في (ك) : « إلى صاحب » . | (٨) في (ن) : « الغلة » . |
| (٩) في (ن) : « و » . | |
| (١٠) من (م) و(ك) و(ن) ، وفي (ن) بعدها : « صح لم رجع أم رجع » . | |
| (١١) ما بين المعقوفين في (ك) : « مثل الذي ذكرناه فالغلة بينهما » ، وفي (ز) : « فكما ذكرناه » . | |
| (١٢) من (م) و(ن) . | (١٣) في (ز) و(ك) : « عن بيع » . |
| (١٤) في (م) : « البياض » . | |

قال : فيها قولان لأهل^(١) العلم بالمنع والجواز .

المسألة [١٤٨]

وسألته : عن بيع النحل بالطعام [أترى ذلك جائزاً أم لا ؟ وقد نزلت هذه المسألة ببلدنا ، وكانت موقوفة على جوابك .

قال : [قد]^(٢) اختلف في ذلك العلماء [^(٣)] ، [فقليل : لا يجوز (بيع) ^(٤)] جَبَحَ (النحل) ^(٥) بالطعام نقدًا أو (إلى أجل) ^(٦) [^(٧)] ؛ لأن فيه العسل ، وهو ^(٨) طعام ، والطعام بالطعام لا يجوز إلا يدًا بيد ^(٩) ، وقاله ابن وهب .
وقيل : يجوز ^(١٠) يبيعه بالطعام نقدًا ولا يجوز إلى أجل .

وقيل : ينظر إلى الجبح ، فإن كان فيه عسل [ينزع و] ^(١١) يقطع ولا يضر [بالنحل] ^(١٢) ، فلا شك أن ذلك طعام يجوز يبيعه بالطعام نقدًا يدًا بيد ، فإن كانت الجهالة ^(١٣) في قدر ^(١٤) ما في الجبح ^(١٥) من العسل ، فيجوز كبيع ^(١٦) الجُزَاف ،

(١) في (ن) : « لأن أهل » . (٢) من (م) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . (٤) سقطت من (ز) و (ك) .

(٥) سقطت من (ز) ، والجبح : هو خلية العسل ، والجمع : أَجْبَحَ وأجباح .

(٦) في (ز) : « لأجل » .

(٧) ما بين المعقوفتين وقع في (ن) كذا : « قال : لا يجوز نقدًا كان أو إلى أجل » .

(٨) في (م) و (ن) : « والعسل » . (٩) في (م) و (ن) : « إلا ها وها » .

(١٠) في (ن) : « لا يجوز » . (١١) من (م) و (ن) .

(١٢) في (ز) : « بالجبح » .

(١٣) في (م) : « المجهلة » ، وفي (ن) : « الجهل » .

(١٤) في (ز) و (ك) : « بقدر » . (١٥) في (ز) و (ك) : « الجميع » .

(١٦) في (ز) و (ك) : « بيع » .

فإن لم يكن في الجبج [من العسل]^(١) إلا ما لا بد منه ، ولا غناء عنه^(٢) للنحل ،
[فإذا نزع منه هلك النحل ، فذلك يسير تافه وهو تابع للنحل]^(٣) ، [(فيجوز)]^(٤)
بيعه (بالطعام)^(٥) نقدًا أو إلى أجل ، وهو قول حسن .

قال محمد : وأنا أقول : يبيع جبج النحل بالطعام (جائز)^(٦) [نقدًا أو] إلى
أجل^(٨) ، كان العسل^(٩) [فيه]^(١٠) قليلًا أو كثيرًا ، وأرى سبيله سبيل الحيوان
ذوات الألبان ، ألا ترى أن البقرة يجوز بيعها بالطعام نقدًا أو إلى أجل ، وهي
يحلب^(١١) منها^(١٢) اللبن ، ويصير من ذلك اللبن سمن^(١٣) والجبج مثله ، وهذا
أحسن ما سمعت .

المسألة [١٤٩]

وسألته : عمن اشترى طعامًا أو عروضًا^(١٤) فوجد فيها عيبًا في الكثير^(١٥)

منه .

-
- (١) من (م) و (ك) و (ن) .
(٢) في (ز) و (ك) : « عليه » .
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) ، وفي (ن) : « فإذا نزع منه هلك النحل ، فذلك يسير وهو تابع للنحل » .
(٤) في (ك) : « جاز » .
(٥) سقطت من (ك) .
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .
(٧) في (ز) : « الأجل » .
(٨) في (ن) : « العمل » .
(٩) في (م) و (ن) .
(١٠) في (م) : « منه » .
(١١) في (ز) و (ك) : « سمنًا » ، وفي (ن) : « ويصير ذلك اللبن سمنًا » .
(١٢) في (م) : « عرضًا » .
(١٣) في (م) : « كثير » .
(١٤) في (م) : « كثير » .

قال : اتفق مالك وابن القاسم [أنه ^(١)] ليس له إلا أن يرد الجميع أو يحبس الجميع .

واتفقا أيضًا [أنه ^(٢)] إذا وجد العيب في اليسير من العروض [أن ^(٣)] للمبتاع أن يرد ^(٤) المعيب ويمسك [الصحيح ^(٥)] [بحصته ^(٦)] من الثمن ، [والبيع ^(٧)] لازم له .

واختلف في الطعام إذا وجد [العيب ^(٨)] في اليسير منه ، فقال ابن القاسم : [كالعروض ^(٩)] له رد المبيع .

وقال مالك : إما أن يمسك الجميع ، أو يرد الجميع بمنزلة العيب الكثير ^(١٠) ، وروي عن ابن القاسم أنه قال بقول مالك أيضًا .

واتفقا [أن ^(١١)] النصف في الاستحقاق في الطعام كثير ، والربع والثلث [في العيب ^(١٢)] في الطعام كثير .

واتفقا على النصف في العيب ^(١٣) في العروض [أنه يسير ^(١٤)] [حتى يبلغ الثمانمائة ^(١٥)] ، [وروي أن الاستحقاق في العروض كالعيب ^(١٦)] ، وروي

(١) سقطت من (م) .

(٢) سقطت من (ك) .

(٣) من (م) و(ن) .

(٤) في (م) و(ك) و(ن) : « يصرف » .

(٥) من (ز) و(ك) .

(٦) في (ك) : « بجملة » .

(٧) من (ز) فقط .

(٨) سقطت من (ز) و(ك) .

(٩) سقطت من (ز) و(ك) .

(١٠) في (ن) : « في الكثير » .

(١١) سقطت من (ك) ، وفي (ز) : « على » . (١٢) من (م) ، وفي (ن) : « في البيع » .

(١٣) في (ن) : « البيع » .

(١٤) في (م) و(ن) : « يسير » ، وفي (ك) : « يسيرًا » .

(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . (١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

[أن]^(١) الاستحقاق إذا بلغ في العروض النصف أنه كثير .

مسألة

وسألت سحنوناً : عن رجل اشترى أرضاً فوجد فيها بئراً أو غاراً أو حجارة
مثمناً ، فقال البائع : بعثك شيئاً [لم]^(٢) أعرفه ، [ولا]^(٣) علمته^(٤) .
قال : البيع صحيح لازم له ، وذلك كله للمبتاع ، وكذلك المواريث إذا
قسمت فأصاب^(٥) بعض الورثة ما ذكرت في سهمه^(٦) أن ذلك [كله]^(٧) له دون
أصحابه ، ولا تنقض القسمة .

مسألة

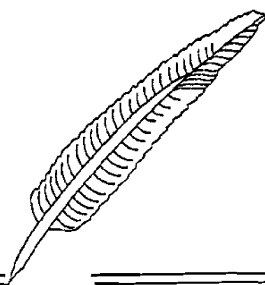
وسألت سحنوناً : عن رجل ابتاع من^(٨) رجل غنماً فأصاب بها^(٩) المشتري
عيياً وقد جزها [ربها]^(١٠) فجاء^(١١) السبع فأخذ منها شاة ، فمن تراها من البائع
أو من المبتاع ؟
قال : ضمانها [على]^(١٢) البائع أخذها السبع قبل الجز^(١٣) أو بعده .



- | | |
|--|------------------------------------|
| (١) سقطت من (ن) . | (٢) في (ك) : « لا » . |
| (٣) في (ز) : « ولم » . | (٤) في (ز) و (ك) : « أعلمه » . |
| (٥) في (م) : « فأجاب » . | (٦) في (ن) : « أسهمهم » . |
| (٧) من (ز) و (م) و (ن) . | (٨) في (ن) : « عن » . |
| (٩) في (ن) : « فوجد فيها » . | (١٠) سقطت من (ك) . |
| (١١) في (ن) : « فجاءها » . | (١٢) في (ن) و (ز) : « من » . |
| (١٣) في (ز) و (ك) و (ن) : « الرد » . | |

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل السادس في مسائل الحياة



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل [في] ^(١) الحيازة

المسألة [١٥٠]

قلت : فالرجل يموت ويترك ^(٢) ذكوراً وإناثاً ويترك ^(٣) أرضاً ، فمكثت الأرض بيد ^(٤) الذكور يتصرفون بالحرث والاستغلال فيها ، وأصدقوا ^(٥) نساءهم [منها] ^(٦) ، [فقامت] ^(٧) البنات يطلبن ^(٨) أنصباهن ^(٩) عند إخوانهن ^(١٠) ، فقال ^(١١) الذكور : هذا الذي [بأيدينا] ^(١٢) ليس هو ميراثاً من أبينا ، وإنما هو ملك لنا ، ولا حجة لكن ^(١٣) قبلنا .

قال : ينظر إلى حال البنين والبنات ، فإن مات الأب وهم صغار [كلهم] ^(١٤) [غير متزوجين] ^(١٥) ، فالبينة على الذكور أنهم اكتسبوا تلك الأرض من وجه كذا ، وأنها ليست من تركة الأب ، فإن كان الأب حين مات قد ترك الذكور ^(١٦)

(١) من (م) و(ك) و(ز) .

(٢) في (م) و(ن) : « وترك » .

(٣) في (م) و(ن) : « وترك » .

(٤) في (م) : « في يد » .

(٥) في (ن) : « وصادق » .

(٦) من (ز) و(ك) و(ن) .

(٧) في (م) : « فقاموا » ، وفي (ك) و(ن) : « فقام » .

(٨) في (ز) و(ك) : « يطلبون » .

(٩) في (م) : « نصيبهن » ، وفي (ز) و(ك) : « أنصباهن » .

(١٠) في (م) : « إخوانتهن » ، وفي (ز) و(ك) : « إخوانهم » .

(١١) في (م) : « فقالوا » .

(١٢) في (ز) : « بين أيدينا » .

(١٣) في (ز) و(ك) : « لكم » .

(١٤) من (م) و(ن) .

(١٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ز) .

(١٦) في (ن) : « الورثة » .

[كباراً] ^(١) بالغين ، [مالكين لأمر أنفسهم] ^(٢) ، متزوجين [فها هنا تجب البينة على (تلك) ^(٣) الورثة ، أن ما بيد ^(٤) الذكور من التركة لأبيهن] ^(٥) فلهن نصيبهن منها ^(٦) ، فإن لم تقم البينة على ذلك [حلف الذكور] ^(٧) ما كان من تركة ^(٨) أبيهم ما يدعيه الإناث .

قال : وكذا ^(٩) من شهد على الورثة أو التركة فلا بد من [ذكر] ^(١٠) [عدة الورثة بأسمائهم الذكور منهم والإناث ، فإن لم تكن كذلك ، فلا أرى شهادة من شهد بذلك (جائزة) ^(١١) ، وكذلك الشهادة على التركة فلا بد من ذكر] ^(١٢) أعيانها وجميع أنواعها من [الحيوان] ^(١٣) ، والرقيق ، والرَّبع ^(١٤) ، والعقار ، وذكر حدودها ، من جميع جهاتها وإلا فلا شهادة لمن شهد بذلك .

المسألة [١٥١]

وسألته : ما حد الحيازة على المرأة ؟

قال : الحيازة على المرأة كالحيازة على [الرجل] ^(١٥) ، إلا أن تكون المرأة

(١) سقطت من (ز) .

(٢) ما بين المعقوفتين من (م) ، وفي (ك) : « لأنفسهم » .

(٣) من (ز) و(ك) . (٤) في (ز) و(ك) : « بأيدي » .

(٥) ما بين المعقوفتين وقع في (ن) كذا : « فإن شهد أنما بأيدي الذكور من التركة » .

(٦) في (ك) : « منهن » ، وفي (ن) : « منه » . (٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) .

(٨) في (ز) و(ك) : « تريكة » ، وفي (م) : « ترك » .

(٩) في (ن) : « وكل » . (١٠) سقطت من (ن) .

(١١) من (ن) .

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) . (١٣) في (ز) : « الحيازة » .

(١٤) الرِّبع : الدار ، وجمعها : رباع وُرُوع . (١٥) سقطت من (ك) .

في حجاب شديد ؛ [بأن]^(١) لا تقدر على الخروج [منه أو عنه]^(٢) .
قلت : فإن كانت لا تستطيع الخروج منه [أو عنه]^(٣) ، إلا أنها تخرج
المرّة بعد المرّة وهي في الحجاب .

قال : هذه^(٤) [لا]^(٥) حيازة [له]^(٦) عليها ، وقاله مالك رحمته الله .
قال محمد : وأنا أقول : الحيازة عليها قاطعة إذا كانت بالبلد ، إلا أن^(٧)
تكون^(٨) في حجاب^(٩) من لا تقدر على الخروج منه حتى لا تدري ما يكون حول
المدينة من بناء أو^(١٠) جنة^(١١) أو حرث ، ولا تدري كيف الحرث والحصاد ولا
الكلاء ، فإذا [كانت]^(١٢) تخرج كما ذكرناه أولاً ، فالحيازة عليها قاطعة ، إلا أن
يكون الحائز الذي بيده الأرض ممن لا ينتصف [لها]^(١٣) منه لسطوته^(١٤) ، مثل
هؤلاء^(١٥) السلاطين والأمراء وغيرهم من أهل العدا [والظلم]^(١٦) ، فلا حيازة
على الضعيف^(١٧) من الرجال [الذي]^(١٨) لا يقدر^(١٩) على إدراك حقه ، فكيف
بالمرأة ؟^(٢٠) .

-
- (١) في (ك) : « كان » ، وفي (م) : « مما » ، وفي (ن) : « ممن » .
(٢) من (م) و(ز) و(ك) .
(٣) من (م) و(ك) و(ن) .
(٤) في (ز) و(ك) : « هذا » .
(٥) سقطت من (ز) و(ك) .
(٦) من (ن) .
(٧) في (ز) و(ك) : « إذا » .
(٨) في (ز) و(ك) : « كانت » .
(٩) في (ن) : « الحجاب » .
(١٠) في (ك) : « ومن » .
(١١) في (ن) : « جنات » .
(١٢) من (ز) و(ك) و(م) .
(١٣) من (ن) .
(١٤) في (م) : « لسكوته » ، وفي (ك) : « لشوكته » ، وفي (ز) : « لشكوته » .
(١٥) في (م) و(ك) و(ز) : « هذه » .
(١٦) من (م) و(ك) و(ن) .
(١٧) في (ز) و(ك) : « للضعيف » .
(١٨) سقطت من (م) .
(١٩) في (م) : « يدرك » .
(٢٠) في (ز) و(ك) : « المرأة » .

المسألة [١٥٢]

قلت له : وكيف يعرف من لا ينتصف منه ؟

قال : مثل أن يكون [الرجل أو المرأة]^(١) معروفاً بالعداء والظلم [للناس]^(٢) بالضرب^(٣) [والسوط]^(٤) والسجن والتهديد وضرب الرقاب [والغصب]^(٥) ، وأكل أموال الناس بال جور ، فإن كان كذلك^(٦) فلا حيازة على هذه المرأة ولا [على]^(٧) غيرها من الناس رجالاً كانوا أو نساء .

المسألة [١٥٣]

قلت له : فرجل بيده جنان^(٨) يعتمره ويستغله زماناً ، ثم قام عليه رجل [فادعى]^(٩) أن الجنان ملكه ، وأن حيازة الحائز الذي [هو]^(١٠) بيده إنما [كان]^(١١) [هو]^(١٢) رهناً^(١٣) [بيده]^(١٤) ، وأنكر الحائز ذلك وقال : [بل]^(١٥) هو مالي [وملكي]^(١٦) ما الحكم في ذلك ؟

قال : البينة على القائم ، فإن أتى ببينة على ثبوت الملك [وثبوت الرهن]^(١٧)

(١) من (م) ، وفي (ن) : « الرجل » فقط . (٢) من (م) و(ز) و(ك) .

(٣) في (م) و(ن) : « والضرب » . (٤) من (م) و(ن) .

(٥) في (ك) : « والغلظة » . (٦) في (ز) و(ك) : « ذلك » .

(٧) من (م) و(ك) و(ز) . (٨) في (م) : « جنناً » .

(٩) سقطت من (ز) . (١٠) في (ز) : « كان » .

(١١) من (ز) و(ك) . (١٢) من (ز) و(م) و(ن) .

(١٣) في (ن) : « على الرهن » ، وفي (م) : « رهن » .

(١٤) سقطت من (ك) . (١٥) من (ن) .

(١٦) من (ك) و(م) و(ن) . (١٧) سقطت من (م) .

فالملك له ولا يملك بالرهن ، فإن عجز عن^(١) إثبات ذلك وأتى الحائز بالبينة على الحوز وهو يدعيه ملكاً له ، فهو أحق به .

قلت : فإن عجز القائم هل يسأل الحائز من أين صار إليه^(٢) [أم لا]^(٣) ؟

[قال]^(٤) : اختلف في ذلك ؛ فقال ابن القاسم : [لا]^(٥) يسأل الذي حازه

على وجه الملك من أين صار إليه .

وقال ابن كنانة ، وابن وهب ، وعيسى بن دينار : لا بد [من]^(٦) أن يسأل على

الوجه الذي صار [به]^(٧) إليه ، [وإن لم يأت بالبينة على الوجه الذي صار به

إليه]^(٨) فهو للقائم الذي ادعى الرهن .

المسألة [١٥٤]

وسأله قلت : فإن قال الحائز : ورثته من أبي وأتى على ذلك بينة .

[قال]^(٩) : فهو له ، قلت لسحنون : فإن قال الحائز : صار^(١٠) إليّ بالشراء

وماتت بينتي واندرست^(١١) كتبي ، كيف العمل في ذلك^(١٢) ؟

قال : ينظر [في ذلك]^(١٣) فإن كانت تدرس الكتب وتموت البينة في مثل

هذه^(١٤) المدة فالقول^(١٥) قوله مع يمينه .

(١) في (ز) و (ك) : « على » .

(٢) في (م) : « له » .

(٣) من (ن) .

(٤) في (ز) : « وقد » .

(٥) سقطت من (ن) .

(٦) من (م) .

(٧) من (م) و (ك) و (ز) .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (ن) .

(٩) سقطت من (ن) .

(١٠) في (م) و (ن) : « تصير » .

(١١) في (ك) : « واندرست » .

(١٢) في (ن) : « في ذلك » .

(١٣) من (ك) .

(١٤) في (ز) و (ك) : « تلك » .

(١٥) في (ز) و (ك) : « القول » .

قلت له : كم^(١) هذه المدة التي [تموت فيها البيئة و]^(٢) تدرس فيها الكتب ؟

[فقال : قال أشهب : (أما الكتب)^(٣)]^(٤) فالثلاثون^(٥) سنة وما أشبهها ، وأما موت البيئة^(٦) فالستون سنة وما أشبهها .

قلت له : ولم قال أشهب هذا التحديد ؟

[قال]^(٧) : إنما قال ذلك على وجه الرشد أو على وجه التشديد^(٨) .

وقال محمد : وأنا أقول : إن^(٩) طال^(١٠) مكثه بالحياة الصحيحة عشرين سنة ، [وهو في يده ، فالقول قوله (مع يمينه)^(١١)] إن ماتت بينته واندرست^(١٢) كتبه فيها ؛ لأن عشرين سنة [تدرس فيها كتب كثيرة وتموت فيها أمم^(١٤) كثيرة ، ولا يحمل هذا على محمل الحياة ، وهو قول مالك رحمه الله تعالى ، وابن أبي سلمة .

المسألة [١٥٥]

قلت : فإن قالت البيئة : نشهد أن الحائز حاز هذا الجنان [مدة طويلة]^(١٥) على وجه الرهن .

-
- (١) في (م) : « من كم » . (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .
 (٣) من (م) . (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .
 (٥) في (ز) و(ك) : « فثلاثون » ، وفي (م) : « في الثلاثون » .
 (٦) في (م) : « البيئات » . (٧) سقطت من (ز) .
 (٨) في (ن) : « وقيل وجه التحديد » . (٩) في (م) : « إذا » .
 (١٠) في (ز) و(ك) و(ن) : « كان » . (١١) من (ز) و(ك) .
 (١٢) في (م) : « واندرست » . (١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .
 (١٤) في (م) : « أمة » . (١٥) في (ن) : « سنين طائلة » .

قال : لا حيازة في رهن ولا غصب ولا وديعة ولا عارية ولا إعمار ولا إسكان ولا إخدام إلا من [حاز]^(١) على وجه الملك الصحيح .

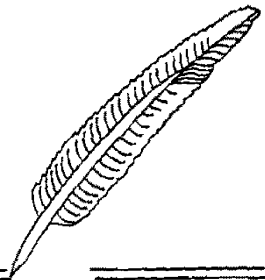


(١) في (ز) : « صار إليه » .

رفع
عبد الرحمن العجوي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الفصل السابع
في مسائل
الاستحقاق والدعاوى والمخاصمة



رَفْعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل الاستحقاق والدعاوى والمخاصمة^(١)

المسألة [١٥٦]

قال محمد بن سالم : سألت محمد بن سحنون رحمته الله : عن رجل بيده سلعة حرام ، فأتاه رجل^(٢) فقال له : بع لي هذه السلعة ، فقال البائع : اجتنبها^(٣) فهي خبيثة حرام لا أغشك بها ، فقال المشتري : بعها مني على ما هي عليه من حلالها أو حرامها ، فباعها منه ثم استحققت [من يده]^(٤) ، [أله أن]^(٥) يرجع على البائع بالثمن أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، قول^(٦) [ابن]^(٧) أبي سلمة رحمه الله تعالى : [مرة يقول]^(٨) : لا ينعقد البيع في مثل هذا ، فله الرجوع [في هذا]^(٩) بالثمن ، ومرة يقول^(١٠) : البيع لازم ، ولا يرجع على البائع بشيء . وقال مالك رحمه الله تعالى [مرة قال : لا ينعقد في مثل هذا ، فله الرجوع بالثمن ، ومرة قال : البيع لازم و]^(١١) لا يرجع على البائع بالثمن ؛ لأنه عرضه للتلف حين قدم على شراء الحرام .

(١) في (م) : « والمخاصمة » ، وفي (ز) و(ك) : « والمخاصمة » .

(٢) في (م) : « رجلاً » . (٣) في (م) و(ن) : « جنبها » .

(٤) في (ز) و(ك) : « منه » . (٥) في (ن) : « أنه » .

(٦) في (م) : « قال » . (٧) سقطت من (ز) و(ك) .

(٨) في (ز) و(ك) : « قال مرة » ، وفي (ن) : « مرة » .

(٩) من (ن) . (١٠) في (ز) و(ك) و(ن) : « قال » .

(١١) ما بين المعقوفتين من (ك) فقط .

المسألة [١٥٧]

قلت له : ما تقول في رجلين تنازعا في سلعة ، ولم تكن بيد واحد منهما ، فأقام كل واحد منهما بينة على أنها له ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقال ^(١) ابن القاسم ، [ومالك] ^(٢) : يُقضى بأعدل البيتين ، ولا ينظر إلى الكثرة .

وقال أشهب ، وعبد الملك بن الماجشون ^(٣) : يقضى بأكثر البيتين عدداً .

وقال مطرف ، وابن حبيب ، وسحنون : يقسم الشيء بينهما [كمن لا بينة له] ^(٤) وبه (أخذ) ^(٥) .

وقال ابن أبي سلمة : يقسم بينهما ^(٦) بعد أيمانهما ، ويحلف كل واحد منهما

ما باع ولا وهب ولا رهن ، وإنه لباقي ^(٧) على ^(٨) ملكه ، فمن نكل منهما [(عن) ^(٩) اليمين] ^(١٠) سقط حقه ، ومن حلف استحق حقه .

المسألة [١٥٨]

وسأله : عن رجلين بينهما أرض فاقتهما ، فمكثا زماناً طويلاً يتصرف كل

واحد منهما فيما صار له بالقسمة ، ثم قام أحدهما على ^(١١) الآخر [فطلبه] ^(١٢)

(١) في (م) : « قال » . (٢) سقطت من (ن) .

(٣) في (ز) و(ك) : « عبد الملك وابن الماجشون » .

(٤) في (ن) : « لهما » . (٥) سقطت من (ز) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . (٧) في (ز) و(ك) : « باق » .

(٨) في (م) : « في » . (٩) في (ك) : « على » .

(١٠) ما بين المعقوفتين من (ز) و(ك) . (١١) في (ن) : « إلى » ، وفي (م) : « للآخر » .

(١٢) سقطت من (ز) .

بتعديل الحدود وتسويتها ، فقال : إن في حدود أرضنا عوجاً^(١) ، فقال [صاحب السنن]^(٢) : قد اقتسمناها^(٣) منذ زمان ، فقال : نعم لا أطلب منك إعادة القسمة ، وإنما أطلب^(٤) منك اعتدال الحدود مع بقاء^(٥) كل واحد منا في نصيبه .

قال : قال مالك رحمته الله [له]^(٦) ذلك ، وأرى أن يعيد [معه]^(٧)^(٨) القياس [حيث ما طلبه في تعديل الحدود]^(٩) وتسويتها من غير أن يخرج كل واحد منهما من ناحيته ، وقال غيره : إذا طال الزمان فلا أرى^(١٠) له أن يعيد معه القياس ؛ لأنه قد حاز له^(١١) [ذلك]^(١٢) ، وهو قول ابن القاسم .

قلت : فإن^(١٣) ذهب إلى تعديل الحدود [بالقياس]^(١٤) فوجد [إحدى الناحيتين]^(١٥) أكثر من الأخرى فطلب صاحب النصيب^(١٦) القليل^(١٧) تسويتها بالاعتدال ، وقال صاحب النصيب^(١٨) [الكبير]^(١٩) : لا سبيل إلى ذلك^(٢٠) ، وقد كان الفضل والزيادة [في نصيبه حين اقتسما أولاً ، وقال صاحبه : لا أعرف أنا ذلك الفضل والزيادة بل بالسوية والاعتدال ، اقتسما أرضنا ، فحين ظهر عندك

(١) في (م) : «العواج» ، وفي (ز) و(ك) : «اعوجاج» .

(٢) ما بين المعقوفتين من (م) و(ن) . (٣) في (م) و(ن) : «اقتسما» .

(٤) في (ن) : «وطلبت» . (٥) في (ن) : «بناء» .

(٦) من (م) و(ز) و(ك) . (٧) من (م) و(ز) و(ك) .

(٨) في (ك) هنا زيادة : «في تعديل» . (٩) ما بين المعقوفتين من (ن) و(ك) .

(١٠) في (ن) : «فأرى» . (١١) في (م) : «عليه» .

(١٢) من (م) و(ز) و(ك) . (١٣) في (ن) : «فلو» .

(١٤) من (م) و(ن) . (١٥) في (ن) : «الناحية» .

(١٦) في (ز) و(ك) : «الناحية» . (١٧) في (ز) و(ك) : «القليلة» .

(١٨) في (ز) و(ك) : «النصف» . (١٩) في (ك) : «الكثير» .

(٢٠) في (م) : «لذلك» .

الفضل والزيادة^(١)، فنحن نعدله الآن بالكيل والقياس، ما الحكم في ذلك؟
 قال: اختلف الأصحاب في ذلك، فقال أشهب، ومطرف، وأصبغ: القول
 قول حائز الفضل مع يمينه أنه فضلت تلك الناحية على الأخرى حين القسمة.
 وقال ابن الماجشون، وابن حبيب: البينة على من الفضل [في ناحيته]^(٢).

المسألة [١٥٩]

قلت: فإن [تداعى]^(٣) رجلان في شيء فعلى من تكون البينة؟
 قال: بلغنا [أن]^(٤) رسول الله ﷺ قال: «البينة على المدعي واليمين على
 المدعى عليه»^(٥).

المسألة [١٦٠]

قلت: [فيم]^(٦) يعرف المدعي والمدعى عليه؟

-
- (١) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و(ك)، وسقط من (ن) قوله: «بل بالسوية والاعتدال
 اقتسمنا أرضنا، فحين ظهر عندك الفضل والزيادة».
- (٢) في (ز): «بناحيته».
- (٣) في (ز): «تداعيا»، وفي (ك): «تداعيا»، وفي (ن): «تدعا».
- (٤) سقطت من (ن).
- (٥) أخرجه البخاري في «الصحيح» [كتاب الرهن - باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه
 فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه - حديث رقم ٢٥١٤] و[كتاب الشهادات -
 باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود - رقم ٢٦٦٨] و[كتاب التفسير - باب
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] - رقم ٤٥٥٢]،
 ومسلم في «الصحيح» [كتاب الأقضية - باب اليمين على المدعى عليه - رقم ١٧١١]،
 والبيهقي في «الكبرى» (٢٥٢/١٠) بلفظ: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر».
- (٦) في (ك): «لم»، وفي (ز): «إن لم».

قال : اختلف في ذلك اختلافاً كثيراً ، فمن عرف المدعي^(١) والمدعى عليه فقد عرف وجه القضاء ، و [القضاء]^(٢) رأس الفقه ، فالمدعي^(٣) من قال : كان كذا وكذا ، والمدعى [عليه]^(٤) من قال : لم يكن .

مسألة

قلت : فمن ادعى على^(٥) رجل حقاً فأنكره ، ولم يجد البينة ، وطلب يمين المدعى عليه فأبى من اليمين وقال : احلف أنت ، وخذ حقتك مني ، هل [له]^(٦) ذلك أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقيل : إزاردها المدعي عليه [وقبلها]^(٧) تلزمه ، فإن حلف استحق حقه ، وإن أبى فلا شيء [له]^(٨) ، قاله إبراهيم النخعي^(٩) ، وعامر الشعبي^(١٠) . وقيل : لا يحلف المدعي ولا تنقلب^(١١) [عليه]^(١٢) ، وإن قلبها المدعى عليه ، ولا تزول [اليمين]^(١٣) من موضعها الذي وضعها [فيه]^(١٤) رسول الله ﷺ حيث

(١) في (م) : « من » . (٢) من (ز) و(ك) .

(٣) في (ن) : « المدعي » . (٤) سقطت من (ك) .

(٥) في (ن) : « قبل » . (٦) سقطت من (ن) .

(٧) سقطت من (ز) . (٨) في (م) : « عليه » .

(٩) إبراهيم النخعي : هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي اليماني ثم

الكوفي ، أحد الأعلام ، مفتي أهل الكوفة ، وكان صالحاً فقيهاً متوقفاً ، مات سنة ٩٦ هـ .

(١٠) عامر الشعبي : هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار ، أبو عمرو الهمداني ثم الشعبي ،

ويقال : عامر بن عبد الله ، ولد في إمرة عمر ، لست سنين خلت منها ، كان أفقه أهل زمانه ،

توفي سنة ١٠٤ هـ ، وقيل : ١٠٥ هـ .

(١١) في (م) : « ينقلب » . (١٢) من (م) و(ن) .

(١٣) من (ز) و(ك) . (١٤) من (ن) .

قال : « البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه » إلا في القسامة ، وقاله الليث بن سعد ، وقاله أيضًا خارجة بن زيد بن ثابت ، وقاله مالك بن أنس ثم رجع عنه ، وقال : يحلف فيما يدعي [فيه] ^(١) معرفة ، وما لا يدعى فيه معرفة فلا يمين عليه .

وقال ابن أبي سلمة : بلغنا أن رسول الله ﷺ ردَّ اليمين على المدعى عند نكول المدعى عليه ، وقال : احلف ^(٢) إن ردها عليك ^(٣) [المدعى عليه] ^(٤) ، وإلا فلا حق [لك] ^(٥) عليه .

قال محمد : وأنا أقول : لا تُردُّ أيمان بعد أيمان ^(٦) .

المسألة [١٦١]

قلت : ما معنى قولك ^(٧) (لا ترد أيمان ^(٨) بعد أيمان) ؟

قال : سألت سحنونًا عن ^(٩) ذلك ، فقال لي : [معناه] ^(١٠) -والله أعلم- إذا وجبت ^(١١) اليمين على رجل فردها [على] ^(١٢) المدعى ^(١٣) ثم ردها بعد ذلك على المدعى عليه ويقر ^(١٤) أنها ^(١٥) كذلك أبدًا ، فلا يقطع بها الحق ، وأرى أن لا تزول اليمين من موضعها الذي ^(١٦) وضعها ^(١٧) الله تعالى فيه ^(١٨) ، وهو أن يحلف

-
- | | |
|--------------------------------------|---------------------------------|
| (١) من (ز) و(ك) و(ن) . | (٢) في (ك) : « يحلف » . |
| (٣) في (ك) : « عليه » . | (٤) من (ز) و(ك) و(م) . |
| (٥) في (ك) : « له » ، وليست في (م) . | (٦) في (م) و(ن) : « أيمانهم » . |
| (٧) في (م) و(ك) و(ز) : « قوله » . | (٨) في (م) : « أيمانهم » . |
| (٩) في (م) : « على » . | (١٠) من (ن) . |
| (١١) في (ز) و(ك) : « وجب » . | (١٢) سقطت من (ن) . |
| (١٣) في (ن) : « المدعى عليه » . | (١٤) في (ز) و(ك) : « وينكر » . |
| (١٥) في (ن) : « ويراها » . | (١٦) في (ك) و(م) : « التي » . |
| (١٧) في (ز) : « وضعه » . | (١٨) في (ن) : « فيها » . |

المدعى عليه ، فهو^(١) صاحب اليمين ، وإلا غرم [ما ادعى عليه]^(٢) ، وهو الحق والصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [١٦٢]

قلت له : فإن تحاكما وتخاصما ثم عجز أحدهما عما كلفه [به]^(٣) القاضي كيف يحكم عليه ؟

قال : اختلف في ذلك ، قال مالك ، وابن القاسم ، وابن كنانة : لا يحكم عليه حتى يتبين لرده ، ويطول^(٤) مطله^(٥) .

وقال ابن أبي سلمة ، وابن دينار ، والمغيرة^(٦) : لا بد [أن يسأل]^(٧) ويقول^(٨) له : ألك مدفع ، أبقيت لك حجة ؟ ويؤجل ثلاث مرات ، فإن لم يأت بما يوجب له النظر حكم عليه .

وقال الليث بن سعد ، وابن وهب ، وكثير من الناس : لا يؤجل إذا تبين لرده إلا مرة واحدة ، وأرى أن يحكم عليه ، وإن تبين من أمره ما يوجب النظر مثل أن يقول : بيني وبينك فلان وفلان ، [وهم المجرحون لهذا الشاهد]^(٩) ، [وهم مسافرون]^(١٠) ، فإن عرف لذلك وجه^(١١) ترك إلى قدومهم^(١٢) إلا

(١) في (ز) و(ك) و(ن) : « وهو » . (٢) في (ك) و(ن) : « المدعى عليه » . (٣) من (ن) .

(٤) في (ز) و(ك) : « يطيل » وفي (م) : « يطل » .

(٥) في (م) و(ك) : « مطلبه » . (٦) في (م) : « وابن مغيرة » .

(٧) في (ز) : « من سؤاله » . (٨) في (م) : « ويقال » .

(٩) في (ك) : « وهما المجرحان لهذا الشاهد » ، وما بين المعقوفتين ساقط من (ز) .

(١٠) في (ز) : « الشاهدان المسافران » . (١١) في (ز) : « وجهها » .

(١٢) في (ز) : « قدومهما » .

أن يكونوا^(١) مسافرين^(٢) إلى الحج أو الغزو فذلك من التوزيع^(٣) ،
[والرد]^(٤) فلا يلتفت إلى قوله^(٥) ، ويحكم^(٦) عليه ، فإن^(٧) قدم المسافرون^(٨)
فهو^(٩) على خصومته .

المسألة [١٦٣]

قلت : كيف يحكم عليه ؟

قال : لا يحكم الحاكم إلا بمحضر شاهدين عدلين فصاعداً ، ولا يشهدون
حتى يثبت عندهم دعوى المدعى [على المدعى عليه]^(١٠) ، [وإنكار]^(١١) المدعى
عليه والبيئة لمن شهدت^(١٢) [له منهما ، واليمين لمن وجبت عليه ، وعجز
العاجز منهما عما كلف به ، والإعذار والتأجيل ، والعجز بعد ذلك وإشهاد القاضي
بالحكم ، فإن لم يشهدوا^(١٤) على جميع ذلك ، فلا يجوز حكم القاضي وحده من
غير شهود]^(١٥) ، وهذا هو الذي جرى به العمل عند^(١٦) قضاة العدل^(١٧) في عهد

(١) في (ز) : « يكونا » ، وفي (ن) : « يكون المسافرون » .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ك) وحل محله « وهما مسافران » .

(٣) كذا في (ز) و(ك) ، وفي (م) : « الترويع » ، وفي (ن) : « التوزيع » .

(٤) من (م) و(ن) . (٥) في (م) : « ذلك » .

(٦) في (م) و(ن) : « وليحكم » . (٧) في (ز) و(ك) : « وإذا » .

(٨) في (ز) و(ك) : « المسافر » . (٩) في (م) : « وهو » .

(١٠) من (ز) . (١١) في (ك) و(ن) : « وإن كان » .

(١٢) في (ك) : « يشهد » . (١٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ز) .

(١٤) في (م) : « يشهد » .

(١٥) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و(ك) .

(١٦) في (م) : « عن » . (١٧) في (م) : « العدل » .

رسول الله ﷺ والخلفاء بعده ، وعهد الصحابة^(١) والتابعين إلى عصرنا هذا ، وأما [شهادة]^(٢) القاضي [وحده]^(٣) بنفسه ، فقد تقدم بيانه في فصل القضاء .

المسألة [١٦٤]

وسألته : عن رجلين تنازعا [في ثوب]^(٤) ، وهو بأيديهما ، فقال أحدهما : كله لي ، وقال الآخر : نصفه لي .

قال محمد : قال سحنون : يتحالفان ، ويكون بينهما نصفين ، وهذا روايته عن أكابر أصحابنا ؛ لأن مدعي الكل لم يحز كله^(٥) وقد استويا في الحيازة ، ثم قال سحنون أيضًا : إن بعض أصحابنا قالوا : إن لمدعي الكل ثلاثة أرباع ، ولمدعي النصف الربع^(٦) .

المسألة [١٦٥]

قلت له : فإن لم يكن بيد واحد منهما وأدعياه كما تقدم .

[قال]^(٧) قال لي سحنون : [فالسلطان]^(٨) ينظر [في]^(٩) ذلك ويسألهم البينة ، فإن لم تكن لهما^(١٠) بينة قسم بينهما^(١١) لمدعي الكل ثلاثة أرباع ، ولمدعي النصف رבעه .

(١) في (ن) : « أصحابه بعده » . (٢) في (ك) : « شاهد » .

(٣) من (م) و(ك) و(ز) . (٤) في (ن) : « ثوبًا » .

(٥) في (م) : « ما لم يحز نصفه » ، وفي (ن) : « لم يحز منه نصفه » ، وفي (ك) : « لم يخرج نصفه » .

(٦) في (ن) : « نصف رבעه » . (٧) من (م) .

(٨) من (م) و(ن) . (٩) من (ز) و(ك) و(ن) .

(١٠) في (ز) و(ك) : « بينهما » . (١١) في (ن) : « لهما » .

قال محمد: وبالقول الأول أقول، وهو أحسن ما سمعت في هذا؛ لأنهما قد استويا في الحيازة، وكذلك إن لم يكن بيد واحد منهما.

المسألة [١٦٦]

قلت له: فثلاثة [نفر]^(١) ادعوا ثوبًا، فادعى^(٢) واحد منهم [الثوب]^(٣) كله، وادعى الآخر ثلثه، وادعى الثالث نصفه^(٤) [ولم تكن البينة لواحد]^(٥) منهما على دعواه^(٦).

قال لي: اختلف في ذلك، فقيل: إن كان بأيديهم جميعًا فهو بينهم [أثلاثًا] مثل الجواب الأول، وإن لم يكن^(٧) بيد (واحد)^(٨) منهم فلمدعي الكل [ثلثة]^(٩) أسهم^(١٠) من اثني^(١١) عشر سهمًا، و^(١٢) لمدعي النصف سهمان وثلثا^(١٣) سهم، ولمدعي الثلث سهم واحد^(١٤) [وثلث]^(١٥) [سهم]^(١٦).
وبيان ذلك: [أن يقال]^(١٧) لمدعي الثلث: إنك أقررت [بأنك]^(١٨) لا حق لك

(١) في (ز): «رجال».

(٢) في (م) و(ن): «فادعاه».

(٣) من (ز) و(ك).

(٤) في (ز) و(ك): «وادعى الآخر نصفه، والآخر ثلثه».

(٥) في (م): «لكل واحد».

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و(ك).

(٧) في (ن): «وإن لم يكن إلا».

(٨) سقطت من (م).

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و(ك).

(١٠) في (ز) و(ك): «أسهام».

(١١) في (م) و(ن) و(ز) و(ك): «اثنا».

(١٢) في (ز): «وقيل».

(١٣) في (ز) و(ك): «وثلث».

(١٤) في (م): «سهمًا واحدًا».

(١٥) من (م) و(ن).

(١٦) من (م).

(١٧) في (ز): «أنه يقول».

(١٨) سقطت من (م)، وفي (ن): «بأن».

في السدس تمام النصف ، فيقسم السدس بين مدعي الكل ومدعي النصف نصفين ، فيكون لكل واحد منهما سهم^(١) من اثني^(٢) عشر [سهمًا]^(٣) ، ثم يقال [لهم]^(٤) بأجمعهم : أنتم تدعون هذا الثلث كله ، فاقسموه أثلاثًا ، فيصير لكل واحد منهم سهم [وثلث]^(٥) ؛ لأنهم^(٦) أربعة أسهم بين ثلاثة فيصير [لمدعي]^(٧) النصف سهمان [وثلث]^(٨) ، ولمدعي الثلث سهم وثلث ، ولمدعي الكل ثمانية^(٩) أسهم وثلث .

قال سحنون : ومن أصحابنا من يقول : إذا لم يكن^(١٠) الثوب بيد واحد منهم يقسم بينهم على [عول]^(١١) الفرائض ، [يقسم بينهم]^(١٢) من [أحد]^(١٣) عشر سهمًا لمدعي^(١٤) الكل ستة أسهم ، ولمدعي^(١٥) النصف ثلاثة أسهم ، ولمدعي^(١٦) الثلث سهمان ، وكذلك [يقال]^(١٧) إذا ادعاه رجلان أحدهما [ادعى]^(١٨) الكل والآخر النصف أنه يقسم بينهما من تسعة أسهم [على الثلث والثلثين لمدعي الكل]^(١٩) ستة (أسهم)^(٢٠) [(٢١)] ، ولمدعي النصف ثلاثة

(١) في (م) : « سهمًا » . (٢) في (م) و(ن) : « اثنا » .

(٣) من (ن) . (٤) من (ز) و(ك) و(ن) .

(٥) سقطت من (ز) و(ك) . (٦) في (م) و(ن) : « لأنه » .

(٧) في (ك) و(م) : « لصاحب » . (٨) سقطت من (ن) .

(٩) في (م) : « ثلاثة » . (١٠) في (م) : « إذا كان » .

(١١) من (م) ، وفي (ن) : « قول » .

(١٢) في (ز) : « والقسمة بينهم » ، وفي (ن) و(ك) : « يقسم » .

(١٣) في (ز) و(ك) : « إحدى » . (١٤) في (ن) : « لصاحب » .

(١٥) في (ن) : « لصاحب » . (١٦) في (ن) : « لصاحب » .

(١٧) من (م) . (١٨) من (ز) .

(١٩) في (ن) : « الجميع » . (٢٠) من (ن) و(ز) .

(٢١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

[أسهم] ^(١) على [عول] ^(٢) الفرائض ^(٣) .

وقال محمد : وبلغني هذا القول [عن ابن وهب ، وقال أيضًا : وهذا القول

[من] ^(٤) ^(٥) سحنون رجوع ^(٦) عن قوله [الذي] ^(٧) في صدر المسألتين ^(٨)

[جميعًا] ^(٩) ؛ [لمدعي الكل] ^(١٠) ثلاثة أرباع ، ولمدعي النصف ربه .

قال محمد : وهو مذهب عبد العزيز بن [أبي] ^(١١) سلمة ، وبه أخذ ابن القاسم

في المدونة ، وفيه اختلاف كثير .

المسألة [١٦٧]

وسألته : عن رجل بيده ^(١٢) مائة دينار ، فأمسكها في حجره ^(١٣) ليزنها ^(١٤)

فجاءه رجل آخر فقال له : انظر [لي] ^(١٥) في هذا الدينار وقبّله لي فمد يده

ليأخذه فسقط [في حجره] ^(١٦) في دنانيره ، والدنانير حرام ، كيف الحكم في

ذلك ؟

فقال لي : اختلف [فيه] ^(١٧) مالك ، وعبد العزيز ، فقال مالك : يأخذ

(١) من (ن) و(ز) و(ك) .

(٢) في (ز) و(ك) : «الفريضة» .

(٣) في (م) : «قاله ابن» .

(٤) من (م) و(ن) .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) سقطت من (م) .

(٧) في (ز) و(ك) : «نحره» .

(٨) من (م) .

(٩) من (م) و(ك) و(ز) .

(١٠) في (ك) : «تحول» ، وفي (ن) : «قول» .

(١١) ما بين المعقوفتين في (ز) و(ك) : «من» .

(١٢) في (ز) و(ك) : «رجوعًا» .

(١٣) في (ز) و(ك) : «المسألة» .

(١٤) في (ن) : «لمدعي» .

(١٥) في (م) و(ن) : «له» .

(١٦) في (ن) : «ليمزقها» .

(١٧) من (م) و(ن) .

صاحب المائة مائه وما بقي يأخذه صاحب الدينار .

وقال ابن [أبي] ^(١) سلمة : يأخذ [صاحب] ^(٢) الدينار [ديناره] ^(٣) ويطلق ^(٤) ما بقي لصاحب المائة .

وقال محمد : [قد وهما رحمهما الله] ^(٥) ، وليس الأمر كما قال ^(٦) رحمهما الله ، ولكن يصرف الدينار أو الدنانير ^(٧) على مائة جزء [وجزاء] ^(٨) ، ويأخذ صاحب الدينار نصيبه من كل دينار ^(٩) ، وهو أسلم من الربا ، وعلى ^(١٠) هذا القول عامة أصحاب مالك رحمهم الله تعالى .

المسألة [١٦٨]

وسألته : عن رجل استودع عند رجل آخر ثلاثة دنانير ^(١١) ، ثم استودع عنده [رجل] ^(١٢) آخر ستة دنانير ^(١٣) فضاغت من جملة الدنانير ثلاثة ، فقال صاحب الستة : قد وجدت دنانيري كاملة ، فالمصيبة من الثلاثة ^(١٤) ، وقال صاحب الثلاثة : قد وجدت دنانيري سالمة ^(١٥) ، فالمصيبة من [الستة] ^(١٦) .

(١) سقطت من (ز) و(ك) .

(٢) من (م) و(ن) .

(٣) من (م) و(ن) .

(٤) في (ن) : « يطلب » .

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و(ك) .

(٦) في (م) : « قالوا » وفي (ن) : « قال » .

(٧) في (م) : « والدنانير » .

(٨) من (م) و(ك) و(ز) .

(٩) في (ز) و(ك) : « من كل جزء دينار » .

(١٠) في (م) : « وهو على » .

(١١) في (ن) : « دينار » .

(١٢) من (ز) و(ك) و(ن) .

(١٣) في (ن) : « دينار » .

(١٤) في (ز) و(ك) : « ثلاثة » ، وفي (ن) : « صاحب الثلاثة » .

(١٥) في (م) : « سليمة » .

(١٦) في (ز) : « ثلاثة » ، وفي (ك) : « ستة » ، وفي (ن) : « صاحب الستة » .

قال : اختلف في ذلك مالك ، وعبد العزيز ، فقال مالك : يقسم ما بقي [على] ^(١) الثلث والثلثين ، [ومصيبة التالف] ^(٢) على الثلث والثلثين ^(٣) بينهما . وقال ابن أبي سلمة : بل مصيبة التالف ^(٤) بينهما نصفين [يأخذ صاحب الستة أربعة دنانير ونصف ^(٥) ، ويبقى له من التالف ^(٦) دينار ونصف ^(٧) ، ويكون لصاحب الثلاثة دنانير دينار ونصف ، ويبقى له من التالف دينار ونصف ^(٨) .

وقال ابن القاسم ، و[عبد الملك] ^(٩) بن الماجشون بقول عبد العزيز ^(١٠) بن أبي سلمة ، و[قال] ^(١١) مطرف ، وابن كنانة ، وابن وهب ، وأشهب ، وأصبع بقول مالك ، وقاله ابن حبيب ، وهو قول الليث بن سعد ^(١٢) .

المسألة [١٦٩]

وسأله : عن [رجل] ^(١٣) سارق وجد عنده الفرث والدم ^(١٤) ، أترى أن يغرم بذلك ^(١٥) أم لا ؟

قال : الفرث والدم واللحم والجلد وما أشبه ذلك هو شاهد العرف مثل البينة [الناطقة] ^(١٦) ، [لذا] ^(١٧) يلزم ^(١٨) الغرم به للسارق حتى يأتي السارق بشاهد على

-
- | | |
|---|------------------------------------|
| (١) في (ك) : « من » . | (٢) في (ن) : « الثلث » . |
| (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . | (٤) في (ن) : « الثلث » . |
| (٥) في (م) : « أربع ونصف » . | (٦) في (ن) : « الستة » . |
| (٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) و(ك) . | (٨) ما بين المعقوفتين من (ن) . |
| (٩) ما بين المعقوفتين من (ن) . | (١٠) في (ز) : « ابن عبد العزيز » . |
| (١١) سقطت من (ك) . | (١٢) في (ز) : « سعيد » . |
| (١٣) من (ز) و(ك) . | (١٤) في (ن) : « فرث ودم » . |
| (١٥) في (ز) و(ك) : « ذلك » . | (١٦) من (م) و(ن) . |
| (١٧) من (ز) و(ك) . | (١٨) في (م) : « بلزوم » . |

هذا الأثر من أين هو وكيف [كان] ^(١) أصله ، وإلا لزمه [الغرم] ^(٢) لما ^(٣) ادعي عليه إذا كان معروفاً ^(٤) بالسرقة و[معروفاً] ^(٥) بالأيمان ، ويحلف المدعي على شيئين : [يحلف] ^(٦) أنه لقد ضاع [له] ^(٧) ما [ادعا أنه] ^(٨) سرق منه ، ويحلف أنه لقد اتهم به هذا السارق ، فيغرم حينئذ بما ظهر عنده [من] ^(٩) جميع ما ادعاه [عنده أو] ^(١٠) عليه .

المسألة [١٧٠]

قلت له : فلو قال السارق : إنما ذبحت شاتي وهذا الدم دمها والفرث فرثها ، وهو معروف بالغنم .
قال : لا ينفعه ذلك إلا أن يأتي ببينة على ما ذكرت لك ^(١١) وإلا ^(١٢) غرم ، وقاله ابن القاسم ، ورواه عن مالك .

المسألة [١٧١]

قلت : فإن سُرِق [من] ^(١٣) رجل صوف أو سمن ^(١٤) فوجد ذلك في

-
- | | |
|----------------------------|---------------------------------------|
| (١) من (م) و(ك) و(ز) . | (٢) سقطت من (ن) . |
| (٣) في (ز) و(ك) : «بما» . | (٤) في (م) : «معرف» . |
| (٥) من (ك) و(م) و(ن) . | (٦) من (ن) . |
| (٧) سقطت من (ك) . | (٨) في (ز) و(ك) : «ادعاه وأنه» . |
| (٩) من (ز) . | (١٠) من (ز) . |
| (١١) في (ز) و(ك) : «لكم» . | (١٢) في (ز) و(ك) : «ولا» . |
| (١٣) سقطت من (ز) و(ك) . | (١٤) في (ز) و(ك) : «صوفاً أو سمنًا» . |

أعدال^(١) رجل آخر، ووجد^(٢) السمن في جَرَّتِهِ إما في بيته أو في غير بيته^(٣)، فاعترف صاحب الظروف^(٤) بظروفه^(٥) وقال: هذه الأعدال^(٦) [لي]^(٧) والجرة [متاعي]^(٨) ولا سرقت شيئاً [مما فيها]^(٩)، وإنما سرقت مني هذه الظروف، فهل ترى^(١٠) الغرم على صاحب الظروف أم لا؟

قال: أما إذا وجدت الظروف وما فيها في بيت صاحبها، فالظروف^(١١) شاهد [العرف]^(١٢) يلزم صاحبها [الغرم]^(١٣) مع يمين صاحب السمن والصوف، وإن وجدت [الظروف]^(١٤) في غير بيت صاحبها إلا أنه اعترف بها^(١٥)، وأنكر ما فيها، وقال: ما سرقت شيئاً، وإنما سرقت مني هذه الظروف وجعل فيها [هذا]^(١٦) السمن والصوف، [فإنه ينظر إلى صاحب الظروف؛ فإن كان متهمًا غرم [مع]^(١٧) يمين صاحب السمن والصوف كما قلنا]^(١٨)، وإن كان غير متهم حلف أنه ما سرق شيئاً، ويرأى ويبقى السمن والصوف موقوفًا، فمن

(١) في (ز) و(ك): «عدل» والعدل: بكسر العين، هو الكيل، والجزاء، ولعل المراد به هنا آلة الكيل، وهي المكيال.

(٢) في (ن): «وجعل».

(٣) في (ز) و(ك): «أو في بيت غيره».

(٤) في (ن): «فأثنى صاحب الظرف».

(٥) في (ز) و(ك): «العديلة».

(٦) سقطت من (ن).

(٧) في (م): «أترى».

(٨) في (ك): «عرفي».

(٩) في (ن): «اعترفها».

(١٠) سقطت من (ن).

(١١) ما بين المعقوفتين سقطت من (ن).

(١٢) في (ز) و(ك): «الظرف».

(١٣) سقطت من (ن).

(١٤) في (ن): «اعترفها».

(١٥) سقطت من (ن).

(١٦) في (م): «أترى».

(١٧) في (ك): «عرفي».

(١٨) في (ن): «اعترفها».

أثبتته بينة^(١) كان له ، وإن طال به الوقوف^(٢) حلف الذي يدعيه وأخذه^(٣) .

المسألة [١٧٢]

قلت له : فالرجل يأمر [رجلاً]^(٤) أن يبيع [له]^(٥) سلعة فباعها بدين^(٦) ،
[فقال (صاحب) ^(٧) السلعة : ما أمرتك ببيعها بدين^(٨)]^(٩) .

قال : إن كانت السلعة قائمة لم تفت حلف^(١٠) صاحبها ورد البيع ، وإن
فادت السلعة [كان القول]^(١١) قول بائع^(١٢) السلعة مع يمينه ، وهذا بمنزلة من
قال : بعته^(١٣) بشمانية ، وبذلك أمرتني ، وقال صاحب الثوب : بل [إنما]^(١٤)
أمرتك بعشرة ، فإن لم تفت السلعة أيضًا حلف صاحب الثوب^(١٥) ، وأخذ ثوبه ،
وإن فادت^(١٦) كان القول قول البائع^(١٧) .

المسألة [١٧٣]

وسأله : عن الدّلال عرف^(١٨) عند^(١٩)

- | | |
|--|--------------------------------------|
| (١) في (ز) و(ك) : « فمن أثبت بينته » وفي (ن) : « فمن أثبت بينة » . | (١٧) في (ن) : « بئعه » . |
| (٢) في (ز) و(ك) : « الوقف » . | (١٨) في (ز) و(ك) : « عرف » . |
| (٣) في (م) : « وأخذه » . | (١٩) من (م) و(ك) و(ز) . |
| (٤) في (ك) : « الرجل » . | (٢٠) في (ز) : « رب » . |
| (٥) في (ن) : « بالدين » . | (٢١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . |
| (٦) في (م) : « بالدين » . | (٢٢) في (ز) : « فالتقول » . |
| (٧) في (ن) : « أخذها » . | (٢٣) في (ز) و(ك) : « بعثها » . |
| (٨) في (ز) و(ك) : « صاحب » . | (٢٤) في (م) : « هنا : أيضًا » . |
| (٩) من (ن) . | (٢٥) في (ن) : « بئعه » . |
| (١٠) في (م) و(ن) : « فات » . | (٢٦) في (ز) و(ك) : « اعترف » . |
| (١١) في (ز) و(ك) : « اعترف » . | |

رجل دابة^(١) أو ثوباً^(٢) أو غير ذلك إلا أن البيئة لم تعرفه ، ولكن الذي زعم أنه له [قال : أتعرفه ؟ قال : نعم]^(٣) ، قال ذلك بمحضر من الناس ، أترى^(٤) لهذا الدلال أن يدفعه [إليه]^(٥) أم لا ؟

قال : فإن قال الذي يزعم^(٦) أن^(٧) له الدابة [أو الثوب]^(٨) : اثبت هاهنا حتى آتيك بيينة^(٩) أله ذلك أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقليل^(١٠) : إذا أتى بيينة الاعتراف فله أن يحبسه حتى يأتي بيينة الاستحقاق ، [و]^(١١) قاله^(١٢) ابن وهب .

و [قال]^(١٣) ابن القاسم ، وابن كنانة ، وابن الماجشون ، وأشهب : ليس للدلال أن يحبس ما ذكرناه إلا إذا^(١٤) تصدق^(١٥) عليه بشيء ، أو وهب له ، أو يرجع إليه بسبب غير الدلالة^(١٦) ، فيكون [حينئذ]^(١٧) أولى بالخصومة في ذلك الأمر^(١٨) .

-
- (١) في (ز) و (ك) : « بداية » .
 (٢) في (ز) و (ك) : « ثوب » .
 (٣) من (م) فقط .
 (٤) في (ز) و (ك) هـ : « ذلك » .
 (٥) سقطت من (ز) .
 (٦) في (ن) فقط هنا : « زعم على الاعتراف خاصة وبيئة الاستحقاق » .
 (٧) في (ز) و (ك) : « أنه » .
 (٨) من (م) و (ن) .
 (٩) في (م) : « بيئتي » .
 (١٠) في (م) و (ن) : « قليل » .
 (١١) من (م) و (ز) و (ك) .
 (١٢) في (ز) و (ك) : « قال » .
 (١٣) سقطت من (ز) و (ك) .
 (١٤) في (م) : « أن » .
 (١٥) في (م) : « يتصدق » .
 (١٦) في (م) و (ز) و (ك) : « الدلال » .
 (١٧) من (م) و (ن) .
 (١٨) في (ن) : « الآخر » .

المسألة [١٧٤]

قلت له : أيقضى بينة الاعتراف على [بينة]^(١) الاستحقاق ؟

قال : [لا]^(٢) ، إنما يقضى بينة الاعتراف [على الاعتراف (خاصة)]^(٣) ،

وبينة الاستحقاق على الاستحقاق ، ولا تجوز شهادة الاستحقاق على الاعتراف .

قلت له : ما^(٤) الاعتراف عندك وما الاستحقاق ؟

قال : أما الاعتراف [به]^(٥) بأن يأتي المدعي بينة تشهد له [على]^(٦) أن

[هذا]^(٧) الشيء الذي اعترف [به]^(٨) المدعي أنه له [وأنه]^(٩) هو هذا بعينه^(١٠) ،

فاعترفه^(١١) عند الدلال فلان بن فلان [أو عند غيره]^(١٢) ، ألا ترى أن المدعي عليه

لا بد [له]^(١٣) أن يقول للمدعي : ما اعترفت^(١٤) عندي ولا اعترفت^(١٥) لك عندي

شيئاً .

وشهادة الاستحقاق : أن يأتي المدعي بشاهد واحد أو بشاهدين [على]^(١٦)

أن هذا الشيء هو الذي نعلمه^(١٧) لفلان [بن فلان]^(١٨) [في]^(١٩) ملكه ، ولا

(١) من (ز) . (٢) من (ز) و (ك) و (ن) .

(٣) من (ن) . (٤) في (ن) : « من » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و (ك) . (٦) من (ن) .

(٧) من (م) و (ن) . (٨) من (ز) و (ك) .

(٩) من (م) و (ن) . (١٠) في (ز) هنا زيادة : « وهو الذي » .

(١١) في (ن) : « فاعترف » . (١٢) سقطت من (ز) .

(١٣) من (ك) . (١٤) في (ز) و (ك) : « اعترفته » .

(١٥) في (ز) و (ك) : « عرفت » . (١٦) من (ك) و (ن) .

(١٧) في (م) : « يعلم » . (١٨) من (ز) و (ك) و (ن) .

(١٩) سقطت من (ز) و (ك) .

نعلمه باعه ولا وهبه ولا نعلم أنه خرج عن^(١) ملكه بوجه [من وجوه الفوت]^(٢) إلى [حين]^(٣) إيقاع^(٤) شهادتنا هذه .

المسألة [١٧٥]

قلت له : فإن قالت البينة : نشهد أن هذا الشيء لفلان بن فلان ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به^(٥) ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه [البتة]^(٦) ولم يقولوا : في علمنا ، بل شهدوا على القطع والبت ، أترى^(٧) هذه الشهادة جائزة أم لا ؟

قال : إن كان الشاهد عالمًا بالسنة والأحاديث والأحكام فشهادته باطلة ؛ لأنها شهادة^(٨) زور^(٩) وغموس ، ولا يُعذر في ذلك ، وإن كان الشاهد جاهلاً بالكتاب^(١٠) والسنة أعذر^(١١) بجهله^(١٢) ويؤمر أن لا يعود لمثل ذلك^(١٣) ؛ لأن الجاهل معذور [وموضوع^(١٤) عنه في الشهادة خاصة]^(١٥) ، قاله مالك ، وعبد العزيز بن أبي سلمة .

(١) في (ز) و(ك) : « من » .

(٢) في (ك) : « من الوجوه البتة » ، وفي (م) : « من الوجوه الفوت » .

(٣) من (م) و(ن) . (٤) في (ن) : « وقوع » .

(٥) في (م) و(ن) : « ما باع ، ولا وهب ، ولا تصدق » .

(٦) من (ك) . (٧) في (ز) و(ك) : « هل » .

(٨) في (م) : « لأن شهادته » . (٩) في (ن) : « الزور » .

(١٠) في (ز) و(ك) : « بالعلم » . (١١) في (ن) : « عذر » .

(١٢) في (م) : « بجهالته » .

(١٣) في (ز) و(ك) : « لذلك » ، وفي (ن) : « بمثل ذلك » .

(١٤) في (ك) : « وما وضع » . (١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) .

المسألة [١٧٦]

قلت : فإن وهب لرجل ناقة ليحمل^(١) عليها طعامًا ، فأتى [إليه]^(٢) رجل آخر فزعم [أنها]^(٣) له ، فدعا الموهوب له إلى الحاكم ، فقال الموهوب [له]^(٤) : الناقة لفلان ، وهي عارية عندي إن كنت تزعم أنها لك فأنا أردتها إليه ، فإن شئت دعوته و[إن شئت]^(٥) تركته ، أله ذلك أم لا ؟

قال : قد أخبرتك قبل هذا إذا أتى [عليه]^(٦) بينة الاعتراف^(٧) وشهدت عليه عند الحاكم فله ذلك ، فإن ردها [المستعير إلى]^(٨) الواهب لزمته قيمتها ، وإن [لم يأت]^(٩) بينة فليس ذلك مما يمنع المستعير من ردها إلى ربها .

مسألة

قلت له : فإن أتى المدعي بينة فشهدت على الاعتراف إلا أنهم لم يؤدوا بشهادتهم عند القاضي ، و[لا]^(١٠) عند شهود القاضي .

[قال : لا تجوز^(١١) شهادتهم إلا عند القاضي]^(١٢) ؛ لأن الشهادة لا بد أن تقيد بكتابة عند الحاكم خيفة أن [يزداد]^(١٣) فيها أو [ينقص]^(١٤) .

- | | |
|---|--|
| (١) في (ز) و(ك) : « فحمل » . | (٢) من (م) و(ك) و(ز) . |
| (٣) في (ز) : « أنه » . | (٤) سقطت من (ك) . |
| (٥) سقطت من (ن) . | (٦) سقطت من (ن) . |
| (٧) في (م) : « أو باعتراف » . | (٨) سقطت من (ن) . |
| (٩) في (ز) : « أتى » . | (١٠) من (م) و(ن) . |
| (١١) في (م) : « تجزئ » . | (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . |
| (١٣) في (ك) : « يزيدوا » ، وفي (ز) : « يزيد » . | |
| (١٤) في (ك) : « ينقصوا » . | |

المسألة [١٧٧]

قلت له : فمن اشترى من رجل ثورًا فذبحه المبتاع فوجده كبيرًا شارفًا أو هزيلًا فأراد أن يرده على البائع ، أله ذلك [أم لا] ^(١) ؟
قال : لا .

قلت : فإن باعه منه وهو مريض ، والمبتاع لا يعلم بالمرض [فوجد لحمه فاسدًا يرجع عليه (بالعيب) ^(٢)] ؟
قال : نعم يرجع عليه بقيمة ما دلسه ^(٣) به .

قلت : ولو علم المبتاع بالمرض ^(٤) فأراد رده بذلك المرض بعد [ذلك] ^(٥) .

قال : [ليس] ^(٦) له ذلك ، قال : [فكل من] ^(٧) دخل على مرض أو غيره من العيوب [وهو عالم بها] ^(٨) وعرف غايته ومنتهاه فلا رجوع له [به] ^(٩) بعد ذلك .

قلت له : ولو اشتراه وهو عالم بمرضه وأراد أن يستنجيه فمات من ذلك المرض أله في ذلك ؟ فقال ^(١٠) : لا حجة له .

(١) من (ز) و(ك) . (٢) من (ن) .

(٣) في (ن) : « دسه » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .

(٥) من (م) و(ن) . (٦) سقطت من (ز) .

(٧) في (ز) : « وأما إن » . (٨) من (ز) .

(٩) من (ز) و(ن) . (١٠) في (ز) و(ك) هنا : « قال » .

المسألة [١٧٨]

قلت : وقد سمعنا من بعض مشايخنا أن المعيب^(١) لا يجوز بيعه ولا شراؤه .

قال : ليس الأمر على ظاهره ، وإنما ذلك مثل^(٢) أن يقول البائع : خذ مني هذه السلعة بكذا وكذا على أن تسقط [عني]^(٣) المطالبة بهذا العيب بعينه وفي كل عيب يكون [فيه]^(٤) بعد [هذا]^(٥) اليوم [أو قبل]^(٦) هذا ، أو يقول البائع : أنا أحط عنك من الثمن كذا وكذا على أن تبريني^(٧) من هذا العيب ومن كل عيب يحدث بعد ذلك^(٨) .

فهذا^(٩) بيع حرام لا شك فيه ، و[أما]^(١٠) كل شيء استوى فيه معرفة البائع والمبتاع جميعاً مثل المرض في الحيوان ، وكل نقص وعيب ظاهر لا يخفى عنهما فهو لازم للمبتاع ... قاله مالك ، وابن القاسم ، وعبد العزيز بن أبي سلمة .

المسألة [١٧٩]

قلت له : فمن كان له قِبَل رجل ميراث فساومه [في الموضع الذي له فيه الميراث]^(١١) ، أو اشتراه ثم قام بعد المساومة أو بعد البيع يطلب^(١٢) حقه من

(١) في (ن) : « العيوب » . (٢) في (ن) : « مثال ذلك » .

(٣) سقطت من (ن) . (٤) من (ن) .

(٥) من (ك) . (٦) في (ك) : « إن قيل هذا » .

(٧) في (م) : « تبرأ » . (٨) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) .

(٩) في (ز) : « قال : فهذا » . (١٠) من (م) و(ن) .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) . (١٢) في (ز) و(ك) : « فطلب » .

الميراث أله ذلك أم لا ؟

قال : فالمساومة^(١) والبيع [يطلان]^(٢) حقه [من الميراث]^(٣) ؛ لأنه حين اشترى ذلك أو ساومه فقد أسقط كل حق له في ذلك إذا كان عالمًا بميراثه^(٤) ، وأما إن كان جاهلاً به فله [أخذ ميراثه]^(٥) بعد^(٦) البيع وغيره .
و [أما]^(٧) لو ادعى الذي بيده الميراث أن القائم كان عالمًا^(٨) بنصيبه حين ساومه ، [أو اشتراه وادعى القائم أنه جاهل بنصيبه .
قال : القول قول من ادعى الجهل مع يمينه]^(٩) ، وإن كان ممن يظن به علم ذلك ؛ لأن الأصل الجهل حتى يثبت العلم .

المسألة [١٨٠]

قلت له : ولو ادعى الحائز أنه اشترى ذلك من الموروث وبقي في يده زمانًا طويلاً يستغله بحضرة القائم وعلمه ، فساومه واشتراه منه ، ثم تبين أنه كان رهناً في يد الحائز .

قال^(١٠) : له القيام^(١١) في موروثه^(١٢) بعد البيع أو بعد القسمة والصدقة

-
- (١) في (ن) : « المساومة » ، وفي (ز) و(ك) : « في المساومة » .
(٢) في (ز) : « يطل » ، وفي (ك) و(ن) : « يطلب » .
(٣) من (م) و(ن) .
(٤) في (م) : « بإرثه » ، وفي (ن) : « بموروثه » .
(٥) في (ز) و(ك) : « القيام » ، وفي (ن) : « أخذ موروثه » .
(٦) في (ن) : « من » .
(٧) من (م) و(ن) .
(٨) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و(ك) .
(٩) في (ن) : « كان » .
(١٠) في (ن) : « كان » .
(١١) في (ز) و(ك) : « الحائز » .
(١٢) في (ز) و(ك) : « مورثه » .

والعتق ولا يضره حضوره ، وعلمه بالبيع وغيره إذا كان جاهلاً بموروثه^(١) كما قلنا ،
[وهو قول مالك وأصحابه .

المسألة [١٨١]

قلت له : ما تقول في بساتين من نخيل أو^(٢) رمان أو^(٣) عنب ، ولكل
إنسان من ذلك المنزل جنان أو فدان ، (وكان لواحد)^(٤) منهم^(٥) جنان أو
فدان^(٦) [يسقي جنانه أو فدانه] متى احتاج إلى السقي ، حتى مات وترك ابناً
صغيراً فلما كبر الابن أراد أن يسقي جنانه وفدانه^(٧) [من ماء أهل] ذلك^(٨)
المنزل ، [فمنعه أهل المنزل]^(٩) ، فقالوا له : ما لك بيننا من نصيب [من
الماء]^(١٠) ، [فقال الابن : أين ذهب نصيب أبي من الماء ؟ فقالوا : لا علم لنا
بذلك]^(١١) ، فقال [لهم]^(١٢) : أتعلمون أن أبي إنما غرس جنانه وحرث فدانه
على الماء ؟ [قالوا : نعم ، قال : وأين نصيبه ؟]^(١٣) قالوا : لا علم لنا ، [ثم قال
الابن : وهل تعلمون أن أبي كان يسقي جنانه وفدانه إذا حرث بذلك الماء ؟
قالوا : نعم ، قال : وأين نصيب الجنان والفدان ؟ قالوا : لا علم لنا]^(١٤) ،

-
- (١) في (م) و(ز) و(ك) : « بمورثه » . (٢) في (ز) و(ك) : « و » .
(٣) في (ز) و(ك) : « و » . (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .
(٥) في (ز) و(ك) : « منهما » . (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) . (٨) من (ز) و(ك) .
(٩) من (م) و(ن) . (١٠) من (ز) و(ك) .
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) . (١٢) من (ز) و(ك) .
(١٣) ما بين المعقوفتين من (م) و(ن) . (١٤) ما بين المعقوفتين من (م) فقط .

[ولعل] ^(١) أباك ^(٢) [إن] ^(٣) كان له نصيب من الماء قد ^(٤) باعه أو وهبه أو تصدق به ، فلا حق لك بيننا في الماء فتنازعا ^(٥) في ذلك ، ما الحكم فيه ؟ فقال ^(٦) : ينظر إلى الجنان ، فإن ^(٧) كانت ^(٨) فيه بقية من الأصول التي ^(٩) ذكر أخذ [له] ^(١٠) نصيبه من الماء مئونة [ما يكفي] ^(١١) الجنان .

قلت : فإن لم يبق في الجنان بقية إلا التافه اليسير ، أو لم يبق منه شيء أصلاً ، فكيف العمل في ذلك ؟

قال : يؤخذ ^(١٢) للجنان أو الفدان بقدر ما يكفيهما من الماء ، ولا أبالي كانت الأرض بيضاً أو فيها سواد ، والبينة على أهل المنزل ^(١٣) أن هذا الجنان [والفدان] ^(١٤) [ليس لهما دؤلة ولا] ^(١٥) لهما من الماء لا قليل و [لا] ^(١٦) كثير .

المسألة [١٨٢]

قلت له : في رجل له أرض في وسط أرضين [فكان] ^(١٧) يسير ^(١٨) إلى

-
- | | |
|--|---------------------------------------|
| (١) في (ك) : « وهل » . | (٢) في (م) : « أن أباك » . |
| (٣) من (م) و (ز) و (ك) . | (٤) في (م) : « فقد » . |
| (٥) في (ن) : « فتنازعا » . | (٦) في (م) و (ن) : « قال » . |
| (٧) في (م) و (ن) : « إن » . | (٨) في (م) : « كان » . |
| (٩) في (م) : « الذي » . | (١٠) سقطت من (ز) ، وفي (ك) : « به » . |
| (١١) من (م) فقط . | (١٢) في (ز) و (ك) : « يأخذ » . |
| (١٣) في (ز) هنا : « على » . | |
| (١٤) في (ز) : « أو هذا الفدان » وما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . | |
| (١٥) في (ز) و (ك) : « وما » . | (١٦) من (م) و (ك) و (ز) . |
| (١٧) سقطت من (ز) . | (١٨) في (ن) : « يمر » . |

أرضه للحرث والحصاد [تارة] ^(١) من هذه الأرض ، وتارة من هذه ، ثم غلق كل واحد [منهم] ^(٢) على أرضه [بالبنيان والأزراب ، فلم يجد صاحب الأرض المتوسطة طريقاً إلى أرضه] ^(٣) ، فكل ^(٤) واحد من أصحاب ^(٥) الأرضين [يقول] ^(٦) : لا طريق لك علي [في] ^(٧) أرضي ، كيف العمل في ذلك ؟
قال : إن لم تكن له بينة ^(٨) على طريقه حلف كل واحد من أصحاب الأرضين [أنه] ^(٩) ما يعلم له في أرضه ^(١٠) طريقاً فيلزمهم كلهم طريقه ^(١١) ، ويحتالون فيه ^(١٢) حتى يجوز إلى أرضه كما كان يمر ^(١٣) قبل الغلق ، إما بالشراء ^(١٤) [أو بالكرء] ^(١٥) يشرونه أو يكترونه [له] ^(١٦) .

المسألة [١٨٣]

قلت له : إذا تنازع المتبايعان ^(١٧) في ^(١٨) عيوب الحيوان فكم من عيب

-
- (١) سقطت من (ز) .
(٢) من (ن) .
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .
(٤) في (ز) و(ك) : « وقال كل » .
(٥) في (م) و(ك) و(ز) : « صاحب » .
(٦) من (م) و(ن) .
(٧) سقطت من (ز) .
(٨) في (م) و(ن) : « البينة » .
(٩) من (ز) .
(١٠) في (ن) : « أرضهم » .
(١١) في (م) : « طريقاً » ، وفي (ن) : « طريقة » .
(١٢) في (م) : « عليها » .
(١٣) في (ز) و(ك) : « يجري » .
(١٤) في (ز) و(ك) : « بشراء » .
(١٥) من (ن) .
(١٦) من (ن) .
(١٧) في (ز) و(ك) : « المتبايعون » ، وفي (م) : « البائعان » .
(١٨) في (ز) و(ك) : « على » .

ترد به الدواب ، وما صفاتها^(١) وما أسماؤها^(٢) ؟

قال : منها [الرِّخْص]^(٣) والجَرْد^(٤) ، والتَّغْسِيل^(٥) ، والبياض في العين إن لم يكن على الناظر منه شيء ، والاعتضاض^(٦) ، والشُّمُوسَة^(٧) ، والحَرْنُ^(٨) ، وضعف الأكل ، [وأكل الأشكَلَة]^(٩) ^(١٠) ، والقيود ، والحبال ، والمخالي ، والبراذع^(١١) ، [والتلايس]^(١٢) ^(١٣) ، وما^(١٤) يأكل من أرواث الدواب ، و [كثرة]^(١٥) المهولة^(١٦) ، والتكيف ، والرَّجَة [وهو إذا شرب الماء خرج من مناخره ،

(١) في (ز) و (ك) و (م) : « صفتها » . (٢) في (م) : « أسواقها » .

(٣) كذا في (ز) ، وفي (ك) : « الرخص » ، وفي (م) : « الرخم » ، وفي (ن) : « الرخيس » ، والرخص : للبدن إذا نعم ولأن ملمسه فهو رخص ، والرخم : من الفرس الأرخم ، والشاة الرخماء ، وهو الذي ابيض رأسه كله فقط ، ولعله من الرخمة : وهو الذي يأكل العذرة .
(٤) الجرد : هو انعدام الشعر في الحيوان ، يقال : رجل أجرد ، لا شعر له ، وفرس أجرد : قصير الشعر رقيقه .

(٥) في (م) و (ن) : « التغسيل » ، والتغسيل : هو اضطراب الفرس في العدو وكثرة هزه لرأسه .

(٦) في (ز) و (ك) : « والاعتراض » ، والاعتضاض : كثرة العض .

(٧) والشُمُوسَة في الفرس : أن يستعصي على صاحبه فيعزب عليه ركوبه يقال : فرس شُمُوس وشاميس : أي : منع ظهره ، ويقال : شَمَسَ الفرس شُمُوسًا وشِمَاسًا : منع ظهره .

(٨) في (ز) و (ك) : « الحروق » . والحرن : هو الركض بالرجلين .

(٩) الأشكلة : جمع شكال ، وهي الحبال التي يشد بها قوائم الدابة ، وفي الفرس : تكون ثلاثة قوائم محجلة ، وقيل : الأشكلة هي اللبس .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . (١١) في (ز) و (ك) : « والمزارع » .

(١٢) التلايس : جمع تليسة : وهي وعاء يُسَوَّى من الخوص شبه قَفْعة .

(١٣) من (م) و (ن) . (١٤) في (م) و (ك) و (ز) : « ومن » .

(١٥) من (م) و (ن) .

(١٦) في (ز) و (ك) : « المهونة » ، والمهولة في الغنم : من مهلت الغنم إذا رعت بالليل أو بالنهار

على مهلها ، وفي البعير من المَهَل : القيح والصديد .

واهراق العلف ، ومنع الركوب إذا سمع الصياح والرجفة^(١) ، والهروب^(٢) من اللجام^(٣) ، والثقل^(٤) في السير ، و[الذي]^(٥) تقرر بطنه^(٦) ، فهذه من العيوب التي ترد بها الدواب إذا دلس بها البائع ، وكذلك الذي^(٧) تدمع عيناه^(٨) ، والرقاد بحمله إذا حمل عليه .

المسألة [١٨٤]

وسأله : عن عيوب [البقر] التي ترد بها .

[قال]^(١٠) : منها^(١١) الرقاد في الحرث ، والنفور^(١٢) عند الحلاب للبقرة ، والنطاح^(١٣) للبهائم ، والآدميين .

[قلت له : إن أقوامًا عندنا^(١٤) يدرسون ويحملون على البقر ، أترى أن ترد

بذلك إذا هي لم تدرس ولم تحمل ؟

[قال : يحمل]^(١٥) الناس على سنتهم وعاداتهم وعرف بلادهم^(١٦) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . (٢) في (ن) : « والهاب » .

(٣) في (ز) و(ك) : « اللجوم » . (٤) في (ن) : « والثقل » .

(٥) سقطت من (ز) و(ك) ، وفي (م) : « والتي » .

(٦) في (ز) و(ك) : « في بطنها » . (٧) في (ك) : « التي » .

(٨) في (ك) : « عينها » ، وفي (م) : « عينيه » .

(٩) سقطت من (م) . (١٠) سقطت من (ن) .

(١١) في (م) و(ن) : « فمها » . (١٢) في (ز) و(ك) : « النفر » .

(١٣) في (ز) و(ك) : « والنطح » . (١٤) في (ز) و(ك) : « عندي » .

(١٥) في (ز) : « وهذا عند » ، وما بين المعقوفتين ساقط من (ك) و(م) .

(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

المسألة [١٨٥]

قلت له : [فما عيوب ^(١) الغنم التي ترد بها ؟

[قال : ^(٢) فمنها : العور ، ونقصان الضرع ^(٣) ، والنفور الخارج [عن ^(٤)] المعتاد عند الحلاب ، والتي [لا ^(٥)] يتم حملها وتسقطه قبل [أوان ^(٦)] الوضع ، والتي [تلد ^(٧)] بلا ضرع ولا لبن ، وكذلك سقوط الأسنان [من غير ^(٨)] هرم ^(٩) ، وكذلك الجرب ، والفحل [إذا لم ^(١٠)] يطرق الإناث [عيب ^(١١)] يرد به .

المسألة [١٨٦]

قلت له : فمن أولى بمال الغائب حتى يقدم ، أو يستحقه ^(١٢) من هو أحق

به ؟

قال : اختلف في ذلك الآثار ؛ قال ابن القاسم ، [وابن كنانة ^(١٣)] : مال الغائب القاضي العدل أولى به حتى يضعه [على يد ^(١٤)] عدل يحفظه حتى يتبين أمره في حياته أو موته بالبينة أو [بالتعمير ^(١٥)] .

-
- | | |
|---------------------------------|--|
| (١) في (ن) : « فعيوب » . | (٢) سقطت من (ز) . |
| (٣) في (ن) : « الزرع » . | (٤) في (ك) : « على » . |
| (٥) سقطت من (ز) و (ك) . | (٦) من (م) و (ن) . |
| (٧) سقطت من (ز) . | (٨) في (ز) : « بلا » . |
| (٩) في (م) : « هم » . | (١٠) في (ز) : « لا » ، وفي (م) : « التي لم » . |
| (١١) من (ك) و (ز) و (ن) . | (١٢) في (ز) و (ك) : « واستحقه » . |
| (١٣) من (م) فقط . | (١٤) في (ز) : « بيد » . |
| (١٥) في (ز) : « بالتعديل » . | |

وقال عبد الملك بن الماجشون : مال الغائب الورثة أولى [بالقيام ^(١)] به حتى يقدم أو يتبين موته بعد أن يقيموا البيئة على ما استغلوا ^(٢) من ماله ، فيكون موقوفاً على يد عدل ^(٣) [من ^(٤)] الورثة .

قال محمد : ولا يعجبني قول عبد الملك هذا ، [قول ^(٥)] ابن القاسم ، [وابن كنانة ^(٦)] أيّن وأثبت ؛ لأن الورثة إذا رجع المال ^(٧) بأيديهم كأنهم ورثوه ، والميراث لا يكون بالشك ، وإنما [يكون ^(٨)] بعد تحقق ^(٩) الموت .

المسألة [١٨٧]

قلت له : فمن كان له على رجل غائب دين ، هل له أن يأخذه من ماله أو حتى يقدم الغائب ؟

[قال ^(١٠)] : قال بعض شيوخنا ^(١١) المتقدمين : إن كان صاحب الدين [ملياً استأتى به الإمام ^(١٢)] حتى ينظر ما حال الغائب ، وإن كان (صاحب) ^(١٣) الدين ^(١٤) معسراً عجل بحقه .

(١) من (ن) .

(٢) كلمة غير مقروءة في (م) و(ن) ، وهي كذا في (ز) و(ك) على ما أثبتنا .

(٣) في (ز) و(ك) : «أحد» ، وهي غير واضحة في (م) .

(٤) سقطت من (ز) . (٥) من (ز) و(ك) و(ن) .

(٦) سقطت من (ز) . (٧) في (م) : «الميراث» .

(٨) سقطت من (ن) . (٩) في (م) و(ن) : «تحقيق» .

(١٠) سقطت من (م) . (١١) في (م) و(ن) : «أشياخنا» .

(١٢) في (م) : «الأيام» . (١٣) سقطت من (ن) .

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .

وقال ابن القاسم : يعجل له بحقه معسرًا كان أو موسرًا بعد أن يحلف صاحب الدين ما قبض من الغائب دينه ولا بعضه ، ولا أحاله [به]^(١) على أحد ، ولا تركه [له]^(٢) ، وأنه لباقي عليه إلى الآن فيأخذ حقه ملكًا كان أو معسرًا .

المسألة [١٨٨]

قلت له : فمن كان له على رجل [دين]^(٣) فجحده ، وليس [له]^(٤) عليه بينة ، أو كانت [بينة]^(٥) غائبة أو حاضرة يتعسر^(٦) عليه تقريبها للقاضي^(٧) في التزكية والتجريح ، أيجوز له أن يأخذ [بالسرقة]^(٨) مقدار دينه من مال الذي جحده أم لا ؟

قال : إن أمكنه ذلك ولم يخف على نفسه [من]^(٩) القطع فله أن يأخذ مقدار^(١٠) دينه من غير زيادة ولا نقصان ، وهو قول مالك و [جميع]^(١١) أصحابه . قلت : فإن لم يمكنه أخذ^(١٢) حقه بنفسه وامتنع المديان من الإنصاف فأتاه صاحب الدين بالحرس^(١٣) أو برجل يقهره^(١٤) فأخذ منه أكثر من الدين هل يغرم [صاحب الدين]^(١٥) ما أغرمه الجندي زائدًا على دينه أم لا ؟

-
- | | |
|---------------------------------|----------------------------------|
| (١) من (م) و(ك) و(ز) . | (٢) من (م) و(ك) و(ز) . |
| (٣) سقطت من (ز) . | (٤) من (م) و(ن) . |
| (٥) من (ن) . | (٦) في (م) و(ن) : « يعسر » . |
| (٧) في (م) : « إلى القاضي » . | (٨) من (م) و(ن) . |
| (٩) سقطت من (ن) . | (١٠) في (م) و(ن) : « قدر » . |
| (١١) من (م) و(ك) و(ز) . | (١٢) في (ز) و(ك) : « أن يأخذ » . |
| (١٣) في (ز) و(ك) : « بالحرص » . | (١٤) في (ك) : « ينهره » . |
| (١٥) في (ك) : « صاحبه » . | |

قال : إن كان [المُديان] ^(١) [يمكن أن] ^(٢) ينتصف [منه] ^(٣) من غير حرس ^(٤) ، فما أخذه [منه] ^(٥) الحرس ^(٦) زائدًا على الدين يغرمه [صاحب الدين] ^(٧) ؛ لأنه هو السبب في غرمه ، وإن كان المديان ^(٨) ممن لا ينتصف [منه] ^(٩) إلا بالجندي ، فما أغرمه [الجندي] ^(١٠) زائدًا على الدين فهو هدر ؛ لأن المديان هو الذي تسبب فيه ، فالظالم [أحق] ^(١١) [أن يحمل] ^(١٢) عليه .
وقيل : ينظر إلى القدر الذي يُعطى لرجال ^(١٣) القاضي لو بعثهم ^(١٤) في أخذ الحق من المديان ، فلا يؤخذ من الجندي ولا من صاحب [الدين] ^(١٥) ، والزائد [على ذلك] ^(١٦) يغرمه صاحب الدين ؛ لأنه تسبب فيه .

المسألة [١٨٩]

[قلت] ^(١٧) : ولو أعطى صاحب الدين أجرة لمن ^(١٨) يأخذ [له] ^(١٩) حقه جنديًا ^(٢٠)

- | | |
|--|-------------------------------|
| (١) سقطت من (ك) . | (٢) من (ك) . |
| (٣) سقطت من (ز) . | (٤) في (ز) و(ك) : « حرص » . |
| (٥) من (ك) . | (٦) في (ز) و(ك) : « الحرص » . |
| (٧) في (ز) و(ك) : « صاحبه » . | (٨) في (ن) : « الدين » . |
| (٩) من (ن) . | (١٠) سقطت من (ن) . |
| (١١) سقطت من (ن) . | (١٢) في (ك) : « بالحمل » . |
| (١٣) في (ز) : « يأخذه رجال » ، وفي (ن) : « يعطى لرجل » . | |
| (١٤) في (ن) : « بعثه » . | (١٥) في (ز) : « الحق » . |
| (١٦) سقطت من (ن) . | (١٧) سقطت من (ن) . |
| (١٨) في (ن) : « لم » . | (١٩) من (م) و(ن) . |
| (٢٠) في (ز) : « في جندي » ، وفي (ك) : « جندي » . | |

[كان ^(١) أو غيره ، فأخذ ^(٢) له حقه من غير زيادة ولا نقصان هل يرجع صاحب الدين [على المديان] ^(٣) بما أعطى من الأجرة [أم لا] ^(٤) ؟

قال : إن كان صاحب الدين يمكنه أخذ دينه بنفسه بالسرقة أو غيرها فلا يرجع ^(٥) على المديان بشيء مما أعطى [من الأجرة] ^(٦) [لمن ^(٧) أخذ] ^(٨) له حقه ، وإن كان لا يمكنه أخذ حقه إلا بما فعل من إعطاء الأجرة ^(٩) فإنه يرجع على المديان بأجرة المثل ، والزائد عليها ^(١٠) يكون في ماله ، وما ذكرت لك في هذه المسألة هو قول مالك وأصحابه رضي الله عنهم .

المسألة [١٩٠]

وسأله ^(١١) : عن امرأة ادعت جنائاً أو فداناً قَبِلَ رجل في صداقها فأنت برسم [صداقها] ^(١٢) فإذا فيه ما تدعيه ، إلا أن شهود ^(١٣) رسمها [لا تعرف لهم تأدية الشهادة و] ^(١٤) لا تعرف حالتهم في السخطة ^(١٥) والعدالة ، [إلا من جهة كاتب رسمها ، وقد أخبر بصحة ذلك الرسم وعرف خط كاتب الرسم أو جهل ،

(١) من (م) و(ن) .

(٢) في (ز) و(ك) : « فيأخذ » .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) من (ز) و(ك) و(ن) .

(٥) في (ز) و(ك) : « رجوع » .

(٦) سقطت من (ن) .

(٧) في (ن) : « للذي » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٩) في (ن) : « الإجارة » .

(١٠) في (م) : « عليهما » ، وفي (ز) و(ك) : « عليه » .

(١١) هذه المسألة بتمامها لا ذكر لها في النسخة (ك) .

(١٢) من (ن) .

(١٣) في (ز) و(ك) : « الشهود » .

(١٤) ما بين المعقوفتين من (م) فقط .

(١٥) في (ز) هنا زيادة : « والغضب » .

ما الحكم في ذلك ؟ ^(١) ، هل يعمل برسم المرأة وتستحق ما ادعت أم لا ؟

قال : اختلف العلماء في ذلك ، فمنهم من قال : هذا من باب نقل الشهادة ، ومنهم من قال : [هذا] ^(٢) من باب نقل الخبر .

فأما من قال : [من باب نقل الشهادة] ^(٣) ، قال : لا يعمل بهذا الرسم إلا إذا كان كاتب ^(٤) الوثيقة الذي كتب ^(٥) أسماء الشهود ناقلًا عمن كتب شهادته ، وكان هو عدلًا مرضيًا ، ناقدًا ^(٦) عالمًا بشروط ^(٧) نقل الشهادة ولا يخدع في شهادته ولا يُستمال بالطمع ^(٨) ، وكان [معه] ^(٩) مثله في النقل ، فقد تم النقل وصحت الشهادة ، وعمل ^(١٠) بالرسم ، [وإن لم يكن مع كاتب الوثيقة غيره في النقل فلا يعمل بالرسم ويطرح ؛ لأن كاتب الوثيقة ناقل] ^(١١) عمن كتب ^(١٢) شهادته ، ونقل الواحد لا يجزئ وحده ، ولو كان في العدالة والتبريز مثل عمر بن عبد العزيز ، وهو قول مالك رحمته الله وجميع أصحابه ، وبه [جرى] ^(١٣) العمل عند حكام [العدل] ^(١٤) . وأما من قال : [هذا من باب نقل الخبر] ^(١٥) ، قال : إن [كان] ^(١٦) كاتب الوثيقة ^(١٧) معلومًا في إقليمه ^(١٨) ،

(١) ما بين المعقوفتين من (ن) و (م) .

(٢) من (م) و (ن) .

(٣) في (ز) : « بالأول » .

(٤) في (ز) : « كتب فيه » .

(٥) في (م) : « نافذًا » ، وفي (ز) : « ناقلًا » .

(٦) في (ن) : « برسوم » .

(٧) في (ن) : « بالطمع » .

(٨) من (ز) و (ن) .

(٩) في (ز) : « بالثاني » .

(١٠) في (ن) : « الرسم » .

(١١) في (ز) : « مع قيامه » ، وفي (ن) : « في أقلامه » .

(١٢) من (ن) و (م) .

(١٣) في (ز) : « سقطت من (ز) و (ن) » .

(١٤) في (ز) : « سقطت من (ز) و (ن) » .

معروفًا في عمره^(١) بالعدالة والرضى مثل الفقيه والقاضي إذا أخبر بصحة الرسم وقبوله [عنده]^(٢) صح إخباره وحده وعمل يرسمه ، سواء أخبر بذلك بلفظه مشافهة أو شهد^(٣) عدلان على خط يده^(٤) .

كما أجاز العلماء [قاطبة]^(٥) نقل سحنون وروايته وحده [عن ابن القاسم (ورواية ابن القاسم)^(٦) وحده عن مالك ، (ورواية مالك)^(٧) وحده عن ابن شهاب ، ورواية ابن شهاب وحده]^(٨) عن أبي هريرة ، ورواية أبي هريرة وحده عن النبي ﷺ .

وكذلك نقل الواحد وخبره عن شهود الأصل إذا كان عدلاً مرضئاً عارفاً بوجوه^(٩) النقل وشروطه نافذاً^(١٠) فاطناً^(١١) يقظاً غير مغفل ، وهذا القول [أيضاً]^(١٢) صحيح ثابت يعمل به عند الضرورة وعند [عدم]^(١٣) نقل اثنين فأكثر .

المسألة [١٩١]

قلت : فالرجل إذا كان معروفًا بكثرة الخصومات^(١٤) واللدن ، و[كثرة]^(١٥) الجدل^(١٦) ، لا يدرك معه الحق عند القاضي لشدة لدنه^(١٧)

-
- | | |
|---|-------------------------------------|
| (١) في (ن) : «عصره» . | (٢) من (م) و(ن) . |
| (٣) في (ز) : «شاهدان» . | (٤) في (م) و(ن) : «على خطه بيده» . |
| (٥) من (م) ، وفي (ز) : «قضية» . | (٦) سقطت من (ن) . |
| (٧) في (ن) : «ورويته» . | (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . |
| (٩) في (ز) : «بوجه» . | |
| (١٠) في (م) : «نافذاً» ، وفي (ز) : «ناقلًا» . | |
| (١١) في (ن) : «فطيئًا» . | (١٢) من (م) و(ن) . |
| (١٣) سقطت من (م) . | (١٤) في (م) : «الخصومة» . |
| (١٥) من (م) و(ن) . | (١٦) في (ن) : «والحلية» . |
| (١٧) في (م) : «تردده» . | |

وخصوماته ، [كما ذكرنا]^(١) إذا حاز مال الرجل العشرة أو العشرين سنة بحضرته وعلمه بملكه^(٢) وتصرفه فيه ومنعه من القيام [عليه ما ذكرناه]^(٣) ، حتى مات [فقام صاحب الحق]^(٤) (على ورثة حائز الملك)^(٥) فادعوا بحيازة الملك المدة المذكورة []^(٦) ، فقال صاحب الحق : ما منعي من القيام عليه إلا ما عرفتموه^(٧) وعرفه^(٨) الناس [من]^(٩) أني لا أقدر [أن]^(١٠) أنتصف منه لشدة خصوماته وكثرة لدده ، أله ذلك أم لا ؟

قال : إن كان [معروفاً]^(١١) مشهوراً بالخصومات [وكان]^(١٢) ممن يتوكل للأيتام^(١٣) وغيرهم من الناس للخصومات^(١٤) ، أو كان معروفاً بصحبة القضاة ممن يخافه الناس ، فلا تنفع حيازته لمن حاز [عنه]^(١٥) ، وإن طالت [فيجوز القيام على ورثته]^(١٦) من بعد موته في جميع ما حاز عن أربابها ، ولا تقطع حيازته حجبتهم^(١٧) ، ألا ترى أن ابن أبي عطاء كان مصاحباً لسحنون من بعد ما ولي

-
- (١) من (م) و (ن) و (ك) .
 (٢) في (ز) و (ك) : « بهلكته » .
 (٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ز) ، وفي (ك) : « فيه ما ذكرناه » .
 (٤) في (ن) : « الملك » .
 (٥) من (م) و (ز) .
 (٦) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) .
 (٧) في (ن) : « منعي من القيام عليه ما عرفتموه » .
 (٨) في (ز) و (ك) : « عرفه » .
 (٩) من (ن) .
 (١٠) من (ك) فقط .
 (١١) من (م) و (ن) .
 (١٢) من (م) و (ك) و (ز) .
 (١٣) في (ن) : « لليتامى » .
 (١٤) في (ز) و (ك) : « بخصوماته » .
 (١٥) من (ز) و (ك) .
 (١٦) في (ز) : « فقيام الورثة » ، وفي (ك) : « فالقيام لورثته » ، وفي (م) : « فيقام على ورثته » .
 (١٧) في (ن) : « حجة » .

القضاء كَتَبَهُ ، وما علمت أحدًا قام على^(١) ابن [أبي] عطاء^(٢) [في حُجَّة] ^(٣) ؛
[في حياته] ^(٤) لكثرة خصوماته^(٥) وخوف الناس منه لصحبته لسحنون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
وكان ابن [أبي] عطاء^(٦) [لا يدرك معه^(٧) الحق ولا ينتصف منه .

قال محمد^(٨) : وقد حضرت ورثته (من بعد موته)^(٩) قِيَمَ عليهم في ربايع ،
وكان (ابن)^(١٠) أبي عطاء^(١١) قد حازها الخمسة [عشر]^(١٢) والعشرين^(١٣)
[سنة]^(١٤) فأكثر ، فقيل : للقائم : ما منعك أن تذكر هذا أو تقوم عليه^(١٥) في
حيازته ؟ قال : ما منعني [منه]^(١٦) إلا ما عرفه الناس^(١٧) من^(١٨) أنه [كان]^(١٩) لا
يدرك معه الحق ولا ينتصف منه ، فقبل قوله ، وحكم له برباعه .

قلت له : أهكذا كل حيازة ؟

قال : لا^(٢٠) فالحيازة قاطعة لكل حجة إذا كان المحوز عنه^(٢١) عالمًا حاضراً

-
- (١) في (ز) و(ك) : « عن » . (٢) سقطت من (ز) و(ك) .
(٣) في (ن) : « بحجة » . (٤) من (م) و(ن) .
(٥) في (ن) : « خصوماته » . (٦) سقطت من (م) .
(٧) في (ز) : « منه » .
(٨) بداية من قول محمد هذا وحتى بداية المسألة التالية لا ذكر له في النسخة [ك] ، وعلق
الناسخ عند هذا الموضع قائلاً : « تأمل فياني لم أفهم » .
(٩) من (ز) و(ك) . (١٠) سقطت من (ن) .
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (١٢) من (م) .
(١٣) في (ن) : « بخمس وعشرين » . (١٤) سقطت من (م) .
(١٥) في (م) و(ن) : « فيه » . (١٦) من (ن) .
(١٧) في (م) : « منعني ما عرفه الناس » ، وفي (ن) : « منعني منه ما عرفه الناس » .
(١٨) في (ز) و(ك) : « و » . (١٩) من (م) .
(٢٠) في (ن) : « لي » . (٢١) في (م) و(ن) : « عليه » .

بالغا رشيداً لم يمنعه من القيام مانع إلا [ما كان]^(١) من مثل^(٢) ما ذكرناه من أصحاب الخصومات ، ومن كان له سطوة^(٣) ، ويخاف من شره في حيازته ، فلا حيازة [له]^(٤) .

المسألة [١٩٢]

قلت له : فأهل البلد إذا تنازعوا واختلفوا في قسمة المغارم التي تكلف [لهم]^(٥) ، [هل]^(٦) على [الجماعم]^(٧) أو على أموالهم ؟
قال : اختلف قول مالك فيه ، فمرة^(٨) يقول : هذه نازلة نزلت بهم فسييلها^(٩) سبيل الجزية فهي على الرعوس ، ثم رجع وقال : هي على أموالهم في القلة والكثرة .
[قال سحنون : إن كان للقوم في ذلك]^(١٠) عادة وعرف متقدم^(١١) بينهم حُملوا على عرفهم و(على)^(١٢) عاداتهم ، وإن^(١٣) لم يكن لهم عرف فعلى قدر أموالهم في القلة والكثرة]^(١٤) .
وقال [محمد]^(١٥) : فعلى^(١٦) قدر المال أحسن وأصوب .

- | | |
|--|--------------------------------------|
| (١) سقطت من (ن) . | (٢) في (م) و(ن) : « أمثال » . |
| (٣) في (م) : « سوطه » . | (٤) من (م) و(ن) . |
| (٥) في (ن) : « عليهم » ، وهي ساقطة من (ز) و(ك) . | (٦) ساقطة من (ز) و(ك) . |
| (٧) في (ك) : « الجماعة » . | (٨) في (ز) و(ك) : « مرة » . |
| (٩) في (ن) : « فسييلهم » . | (١٠) في (ن) : « بذلك » . |
| (١١) في (ز) و(ك) : « معروفة متقدمة » . | (١٢) من (ن) . |
| (١٣) في (ز) و(ك) : « فإن » . | (١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . |
| (١٥) سقطت من (ز) و(ك) . | (١٦) في (ز) و(ك) : « ففي » . |

قلت له : أيجل لي أن آخذ^(١) من ذلك المال على وجه السرقة بقدر ما أخذ مني ؟
قال : لا بأس بذلك .

المسألة [١٩٣]

وسأله : عمن استخرج جنيئاً من بطن ميتة^(٢) كانت له أو لغيره ؟
قال محمد : سألت عن ذلك سحنوناً ، فقلت له : الرجل تموت له الدابة أو
البقرة أو الناقة ، فيطرحها خلف داره ، فيأتي إليها رجل فيشق بطنها ، ويستخرج^(٣)
منها جنيئاً حيّاً لمن تراه ؟ [هل]^(٤) هو لصاحب الميتة أو للذي استخرج
الجنين^(٥) ؟

فقال : اختلف في ذلك ، والذي ثبت عليه سحنون أن الجنين لصاحب
الميتة ، وأما ابن القاسم فقد اختلف قوله فيه ، فمرة قال : لصاحب [الميتة]^(٦) ،
ومرة قال : للذي استخرجه .

وقال محمد : والذي أرى أن لا يكون لواحد منهما ، ويكرى على تربيته من
بيت المال ، [فإذا كبر]^(٧) يبيع^(٨) ويصرف ثمنه [للفقراء]^(٩) والمساكين^(١٠) ،
وقال ابن عبدوس^(١١) :

(١) في (م) : « نأخذ » .

(٢) في (ز) و(ك) : « الميتة » .

(٣) في (م) : « واستخرج » .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) في (ز) و(ك) : « استخرجه » .

(٦) في (ك) : « الفروة » ، وفي (م) : « الفرسية » .

(٧) سقطت من (ن) .

(٨) في (ن) : « يباع » .

(٩) من (م) و(ن) .

(١٠) في (ز) و(ك) : « للمساكين » .

(١١) ابن عبدوس : هو فقيه المغرب ، أبو محمد محمد بن إبراهيم بن عبدوس تلمذ لسحنون ،

وكان ثقة ورعاً ذا تواضع وبذاذة ، كان أشبه شيء بأحوال شيخه سحنون ، وكان حسن =

يجعل في بيت [المال] ^(١).

المسألة [١٩٤]

وسألته : عمن له على رجل دين ^(٢) فطلبه به مرة بعد مرة فمأطله ^(٣) به ، فغضب صاحب الدين وقال بمحضر الناس : [اشهدوا] ^(٤) أن [الدين] ^(٥) الذي [لي] ^(٦) على فلان قد تصدقت [به] ^(٧) عليه ، وهو في حال الغضب أيلزمه [ذلك] ^(٨) أم لا ؟

قال : اختلف أصحابنا في ذلك ، فقال ابن القاسم : الصدقة ^(٩) في مثل ذلك لازمة له .

وقال ابن الماجشون ، [وأشهب] ^(١٠) ، وابن [عبد] ^(١١) الحكم : لا تجوز تلك الصدقة ، ولا تلزم ؛ لقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى » ^(١٢) ، وهذه صدقة في حال الغضب ولم [يرد بها] ^(١٣) سبيل

= الكتاب حسن التقيد ، مات سنة ستين ومئتين ٢٦٠ هـ ، أو قريباً منها .

(١) سقطت من (ز) . (٢) في (ز) و (ك) : « ديناً » .

(٣) في (ز) و (ك) : « فمأطله » ، وفي (م) : « فما طلبه » .

(٤) سقطت من (ن) . (٥) من (ن) .

(٦) سقطت من (ز) . (٧) سقطت من (ز) .

(٨) من (م) و (ن) . (٩) في (ن) : « التصدق » .

(١٠) سقطت من (ن) . (١١) سقطت من (ن) .

(١٢) أخرجه البخاري في الصحيح [كتاب بدء الوحي - باب كيف كان بدء الوحي - حديث رقم

(١)] ، ومسلم في الصحيح [كتاب الإمارة - باب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » -

رقم (١٩٠٧)] ، وغيرهما .

(١٣) في (ز) : « ولم ينو بها » .

الصدقة، ورووه^(١) عن مالك .

قال محمد: وأنا أقول: إن كان المتصدق مليًا، [فالصدقة]^(٢) لازمة^(٣) [له]^(٤)، وإن كان معسرًا فلا تلزمه، وهو أحسن [ما سمعته]^(٥).

المسألة [١٩٥]

قلت له: فرجل ادّعى قبل رجل^(٦) حقًا فجحده فأتى المدعي بيينة على ثبوت دينه فشهدت بمحضر المدعى عليه، فسكت^(٧) ولم يطلب تزكية البيينة، ثم بعد يومين أو ثلاثة^(٨) أتى المدعى عليه بشاهد^(٩) على التبرئة^(١٠)، فقال [له]^(١١) المدعي: هات من يزكي شاهدك^(١٢)، وقال المدعى عليه: هات [أنت]^(١٣) من يزكي بيتك، فقال [المدعي]^(١٤): قد سكت أنت حين شهدوا عليك، فلم تذكر تزكيتهم حتى ذكرت أنا تزكية شاهدك^(١٥)،^(١٦) ما الحكم في ذلك؟

(١) في (ز) و(ك): «وروايته»، وفي (ن): «ورواه».

(٢) من (م) و(ن). (٣) في (ز) و(ك): «لزمته».

(٤) من (م) و(ن). (٥) سقطت من (ن).

(٦) في (ن): «من ادعى على رجل». (٧) في (م): «فجحده».

(٨) في (ز) و(ك): «اليومين أو الثلاثة»، وفي (م): «اليومين أو ثلاثة».

(٩) في (ز) و(ك): «بشهود». (١٠) في (م): «التزكية».

(١١) من (ز) و(م) و(ن). (١٢) في (ز) و(ك): «بيتك».

(١٣) من (ك) و(م) و(ن). (١٤) من (ز).

(١٥) في (ز): «شاهدك». (١٦) في (م) هنا زيادة: «قال».

قال : لا يصح [طلب] ^(١) تزكية الشهود إلا [إذا كان] ^(٢) مقرونًا بالشهادة ، فسكوت ^(٣) المدعى عليه حين شهد عليه الشهود يقطع دعواه في طلب التزكية بعد يومين أو ثلاثة ، ويلزمه هو تزكية شاهده ^(٤) حين طلبها المدعي مقرونة بالشهادة فاعلم ^(٥) ذلك .

قلت له : وهل للمدعى عليه أن يطلب تجريح من شهد عليه بعد طول أم لا ؟ قال : نعم ، له ذلك ما لم يعجزه القاضي ، ويحكم عليه .

المسألة [١٩٦]

وسألته : عن نفر خرجوا للصيادة ، فسبق أحدهم ^(٦) بالرؤية ^(٧) إلى وكر طائر وقال : أنا أولى منكم بذلك العش ، فنظروا إليه [فرأوه] ^(٨) وتسابقوا ^(٩) إليه ، فسبق إليه غير الذي رآه أولاً ، فأخذه ، لمن تراه ؟ هل للذي سبق إليه بالنظر ، أو للذي سبق إليه بالأخذ ؟

[قال : اختلف في ذلك ^(١٠) العلماء ، فقال ابن القاسم : للذي سبق إليه بالأخذ] ^(١١) ، [دون الذي سبق إليه بالرؤية ^(١٢)] ^(١٣) . وقال الليث بن سعد : هو للذي سبق إليه بالرؤية .

- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) سقطت من (ك) . | (٢) من (م) و«ن» . |
| (٣) في (ن) : « فسكت » . | (٤) في (ز) و(ك) : « شاهديه » . |
| (٥) في (م) : « فلم » . | (٦) في (ن) : « وسبق واحد منهم » . |
| (٧) في (ز) و(ك) : « بالدابة » . | (٨) من (م) و(ن) . |
| (٩) في (م) : « فتسابقوا » ، وفي (ن) : « وسابقوا » . | |
| (١٠) في (ن) : « فيه » . | (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . |
| (١٢) في (م) : « بالنظر » . | (١٣) ما بين المعقوفتين ساقط في (ن) . |

وقال محمد: والذي [أرى أن] ^(١) ينظر إلى الوكر، فإن كان ^(٢) في عود طويل، أو في جرف ^(٣) أو ما فيه [تكلف] ^(٤) ومثونة فهو لمن ^(٥) سبق إليه بالأخذ دون الذي رآه [أولاً] ^(٦)، وإن كان العش ^(٧) في سهولة من ^(٨) الأرض ولا ^(٩) مثونة [فيه] ^(١٠) ولا تكلف؛ كالثوب أو المتاع أو الماء يراه في الطريق، فهو لمن سبق إليه بالرؤية دون الذي سبق إليه بالأخذ، وهو قول مالك، وابن شهاب، وعبد العزيز بن أبي سلمة.

وأما إذا رأوا كلهم وكر الطير أو الماء أو الثوب أو المتاع، وتسابقوا إليه وحبس بعضهم بعضاً، فقليل في هذه المسألة والتي قبلها إنهم [كلهم] ^(١١) [يكونون] ^(١٢) فيه شركاء، وهو قول حسن.

وهذا بخلاف من سبق إلى أرض، وقال: هذه لي ^(١٣)، وقد ^(١٤) سبقت إليها، وأنا أحرثها أو ^(١٥) أغرسها، أو [أبني فيها بنياناً، فأتى غيره فسبق] ^(١٦) إليها بالحرث [أو] ^(١٧) الغرس أو ^(١٨) البنيان ^(١٩)، فهذه لمن سبق إليها بالحرث [أو] ^(٢٠) دون الذي قال: هذه الأرض لي، ولم يعمل ^(٢١) فيها بسبب ^(٢٢) من أسباب الإحياء، وهو قول

-
- | | |
|------------------------------------|--|
| (١) ما بين المعقوفتين ساقط في (ن). | (٢) في (م): «فيه». |
| (٣) في (ز) و(ك): «الجرف». | (٤) في (ك): «تلف». |
| (٥) في (ز) و(ك): «للذي». | (٦) سقطت من (ز). |
| (٧) في (م) هنا زيادة: «يراه». | (٨) في (م): «في». |
| (٩) في (م) و(ك) و(ز): «ومالاً». | (١٠) سقطت من (ز). |
| (١١) من (م) و(ن). | (١٢) في (ز) و(ك): «يكونوا». |
| (١٣) في (ن): «التي». | (١٤) في (ن): «قد». |
| (١٥) في (ن): «و». | (١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). |
| (١٧) في (م): «و». | (١٨) في (م): «و». |
| (١٩) في (ز) و(ك): «الحيازة». | (٢٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). |
| (٢١) في (ز) و(ك): «يعلم له». | (٢٢) في (ن): «سبباً»، وفي (ز) و(ك): «سبب». |

مالك وجميع أصحابه .

وكذلك من انتجع [إلى] ^(١) الأرض يرعاها بيهائمه وماشيته ونزل فيها فأتاه قوم آخرون فأرادوا النزول معه ومشاركته في الرعي ، فهذه أيضًا اتفق العلماء فيها أنها للأول الذي سبق إليها بالنزول والرعي ، فله أن يمنع من ^(٢) حوله وما تبلغه ماشيته في الرعي ، ولا يدخل فيه غيره إلا برضاه وإذنه .

المسألة [١٩٧]

وسأله : عن رجل بيده أرض يعتمرها ^(٣) حتى مات ، وتركها لورثته ، فصاروا يعتمرونها ^(٤) بالبناء والحرث والغرس أزيد من عشرين سنة ، ثم قدم رجل غائب فادعى [أن] ^(٥) تلك الأرض ^(٦) ملك ^(٧) له ، وقال ^(٨) الورثة : لا علم لنا بما تقول ، نحن ورثناها من آبائنا ^(٩) [وحُزناها] ^(١٠) مدة طويلة ، ما الحكم في ذلك ؟

قال : يكلف الغائب القائم ^(١١) بالبينة ^(١٢) على ثبوت ما يدعيه ، فإن شهدوا أن هذه [الأرض ملك] ^(١٣) لفلان الغائب ما نعلمه باع ولا تصدق ولا وهب ولا خرجت عن ملكه بوجه من الوجوه ، ولا بسبب من الأسباب إلى حين غيبته ،

(١) من (ن) .

(٢) في (ن) : « ما » .

(٣) في (م) : « يعمرها » .

(٤) في (ن) : « يعتمرها » .

(٥) سقطت من (ن) .

(٦) في (م) : « الورثة » .

(٧) في (ن) و(م) : « ملكًا » .

(٨) في (م) و(ن) : « فقال » .

(٩) في (ن) : « أئينا » .

(١٠) في (ك) : « وفي حوزنا » .

(١١) في (ك) : « القيام » .

(١٢) في (ن) : « البينة » ، وفي (م) : « البينتين » .

(١٣) في (م) : « الملك » .

وبقيت بيد^(١) فلان الهالك يعتمرها حتى مات ، وتركها بيد ورثته هؤلاء
 [يعتمرونها]^(٢) على ملك [الغائب]^(٣) القائم^(٤) [إلى]^(٥) الآن ، فإن شهدوا
 بهذا^(٦) [فقد]^(٧) صحت شهادتهم ، وثبت ملك القادم مع يمينه ما باع ولا وهب ،
 ثم تكلف البينة^(٨) [على]^(٩) الورثة على الوجه [الذي دخلوا به]^(١٠) في هذه
 الأرض ، فإن لم تكن لهم حجة [إلا مجرد]^(١١) الحيازة والميراث عن^(١٢)
 أبيهم^(١٣) ، فحجتهم داحضة باطلة ؛ إذ لا حيازة على الغائب^(١٤) ، فإن أتى الورثة
 بالبينة^(١٥) على أن أباهم أو^(١٦) جدتهم اشترى تلك الأرض من القائم أو من
 [أحد]^(١٧) [من]^(١٨) [آبائهم]^(١٩) تسقط^(٢٠) دعوى القائم ، وإن لم يجدوا بينة
 ناطقة^(٢١) إلا الإسماع^(٢٢) بالبيع ممن^(٢٣) ذكرناه ، ثبتت الأرض للحائزين^(٢٤) مع

-
- (١) في (ن) : « في يد » .
 (٢) سقطت من (ك) .
 (٣) من (م) و(ن) .
 (٤) في (ز) و(ك) : « القادم » .
 (٥) من (ز) .
 (٦) في (ز) : « هكذا » ، وفي (ك) : « بها » .
 (٧) من (ز) و(ك) .
 (٨) في (ز) و(ك) : « بينة » .
 (٩) من (م) و(ن) .
 (١٠) في (ز) : « المذكور » ، وفي (ك) : « الذي خلده » ، وفي (م) : « الذي دخلوا » .
 (١١) في (ز) و(ك) : « سوى » .
 (١٢) في (م) : « على » .
 (١٣) في (ز) و(ك) : « آبائهم » .
 (١٤) في (ن) : « غائب » .
 (١٥) في (ن) : « بينة » .
 (١٦) في (م) : « و » .
 (١٧) سقطت من (ز) ، في (ز) و(ك) هنا زيادة : « غيره أو » .
 (١٨) من (ز) و(ك) و(ن) .
 (١٩) في (ك) : « آبائهم » .
 (٢٠) في (ن) : « سقطت » .
 (٢١) في (ز) و(ك) : « قائمة » ، وفي (م) : « قاطعة » .
 (٢٢) في (ز) و(ك) : « السماع » .
 (٢٣) في (ز) و(ك) : « لما » .
 (٢٤) في (م) : « للحيازة » ، وفي (ك) و(ن) : « للحائز » .

أيمانهم ما علموا فيها حقًا للقائم المذكور ، وكذلك إن قاموا البينة الناطقة^(١) أو بالسماع على^(٢) ثبوت الصدقة أو الهبة [فهي]^(٣) كالبيع سواء .

فإن^(٤) قال^(٥) الورثة لبينة الغائب على ثبوت الملك : ما يمنعكم^(٦) [من]^(٧) أن تخبرونا^(٨) أن هذه [الأرض للغائب وأنتم حاضرون عالمون باعتمارنا بالبناء (والغرس)^(٩) والحرث والاستغلال ، وإصداق^(١٠) نسائنا منها ، ولم تخبرونا أن الأرض]^(١١) للغائب .

فإن^(١٢) قالت البينة : أنتم^(١٣) عالمون بما أنتم فيه من حلال أو حرام ، وقال^(١٤) الورثة^(١٥) : لا علم لنا ، [بأكثر من]^(١٦) ميراثنا من آبائنا^(١٧) ، وحيازتنا [هذه]^(١٨) طويلة .

فإن^(١٩) قالت البينة : قد أعلمناكم وأنكر الورثة ، فالقول قول الورثة ، ولا يقبل [قول]^(٢٠) البينة [إلا]^(٢١) إذا أعلموهم بمحضر^(٢٢) شهود^(٢٣) سواهم .

فإن لم تخبرهم البينة [بذلك]^(٢٤)

-
- | | |
|--------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) في (ز) و(ك) : «بينة ناطقة» . | (٢) في (م) : «أو» . |
| (٣) سقطت من (ن) . | (٤) في (م) و(ن) : «وإن» . |
| (٥) في (ز) و(ك) : «قالوا» . | (٦) في (م) و(ن) : «منعكم» . |
| (٧) من (ز) . | (٨) في (ز) و(ك) هنا زيادة : «على» . |
| (٩) من (ن) . | (١٠) في (ن) : «ونصدق» . |
| (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . | (١٢) في (ز) و(ك) : «وإن» . |
| (١٣) في (ز) و(ك) : «إنهم» . | (١٤) في (م) : «فإن قال» . |
| (١٥) في (م) : «الوارث» . | (١٦) في (ز) و(ك) : «وأكثر» . |
| (١٧) في (ن) : «أبين» . | (١٨) من (ز) و(ك) و(ن) . |
| (١٩) في (ز) و(ك) : «وإن» . | (٢٠) سقطت من (ن) . |
| (٢١) سقطت من (م) . | (٢٢) في (ز) و(ك) : «بحضرة» . |
| (٢٣) في (ز) و(ك) : «البينة بينة» . | (٢٤) من (م) و(ك) و(ز) . |

فهو^(١) جرحه في شهادتهم ؛ لأن من رأى فرجاً يوطأ بغير وجه جائز حلال ، أو رأى حرّاً يستخدم^(٢) بالعبودية ، أو رأى مِلْكًا يُعْتَمَر^(٣) على غير وجه مستقيم^(٤) ، ولم يرفع ذلك إلى القاضي أو [إلى]^(٥) الشهود ، أو يخبر [بذلك]^(٦) صاحب الحق فشهادته [وإمامته]^(٧) [داحضة]^(٨) ساقطة^(٩) .

وإن قالت البينة : إنما منعنا من الإخبار [بذلك]^(١٠) خيفة ممن^(١١) كان الملك بيده ، و[كان]^(١٢) ممن يخاف من شره وسطوته ، وهو معروف عند الناس [بذلك]^(١٣) ، فذلك عذر صحيح ، يعذرون به ، وإلا فشهادتهم ساقطة .
فلو كان القائم حاضرًا عالمًا باعتمار^(١٤) الورثة ثم ادعى الرهن ، وأنكره الورثة فالبينة^(١٥) على مدعي الرهن ، فإن أثبتته^(١٦) [فذاك]^(١٧) وإلا فالملك للحائزين مع^(١٨) أيما نهم على نفي الرهن ، وهذا [كله]^(١٩) قول مالك وأصحابه .

المسألة [١٩٨]

قلت له : فالرجل له على رجل آخر^(٢٠)

-
- (١) في (ز) و(ك) : « فهي » .
(٢) في (ك) : « يستعمل » ، وفي (ز) : « يستعمل » .
(٣) في (م) : « على وجه غير مستقيم » . (٥) من (ن) .
(٦) من (م) و(ن) .
(٧) من (م) و(ن) .
(٨) من (ز) و(ك) .
(٩) في (م) : « من ذلك » ، وهي ساقطة من (ز) .
(١٠) في (م) و(ن) : « من » .
(١١) في (ز) و(ك) : « فاعمرها » .
(١٢) في (ن) : « بالبينة » .
(١٣) في (ز) و(ك) : « أثبت » .
(١٤) من (ز) .
(١٥) في (ز) و(ك) : « بعد » .
(١٦) من (ز) و(ك) و(ن) .
(١٧) في (م) و(ن) : « فالرجل له دين على رجل » .

[دين]^(١) فطالبه [به]^(٢) ، فقال^(٣) [له]^(٤) : قد قضيت [لك]^(٥) دينك ، فلا شيء لك قبلي^(٦) ، وعندي البينة بالبراءة [من دينك]^(٧) ، وهو فلان وفلان ، فخاف صاحب الدين أن تشهد عليه [البينة]^(٨) بالبراءة فصالحه ببعض^(٩) دينه ، ثم لقي^(١٠) بعد الصلح [بعض]^(١١) البينة فسألهم عما أخبر به المديان عنهم من تبرئته [من الدين]^(١٢) ، فقالوا : كذب علينا ، ولا علم لنا بذلك^(١٣) ، فرجع إلى المديان فطالبه^(١٤) بما بقي من دينه ، فقال [له]^(١٥) : [قد]^(١٦) صالححتي برضاك ، فلا كلام لك بعد الصلح ، فهل ترى [هذا]^(١٧) الصلح لازماً أم لا ؟ قال : لا .

فقلت : وسواء في ذلك الصلح في^(١٨) العين و^(١٩) العروض و^(٢٠) الرباع^(٢١) .
قال : نعم ، ولا يجوز صلح ، [يكون]^(٢٢) بتهديد^(٢٣) من البينة وهو فيها

-
- (١) في (ز) و (ك) : « ديناً » .
(٢) من (ن) .
(٣) في (ز) و (ك) : « وقال » .
(٤) من (ز) و (ك) و (ن) .
(٥) من (ز) .
(٦) في (ن) : « عندي » .
(٧) من (م) و (ن) .
(٨) من (ن) .
(٩) في (م) : « في بعض » .
(١٠) في (ن) : « بقي » .
(١١) من (م) ، وفي (ن) : « فأتى » .
(١٢) سقطت من (ن) .
(١٣) في (ن) : « فقالوا : لا علم بذلك إنما كذب علينا » .
(١٤) في (ز) و (ك) : « فطلبه » .
(١٥) من (م) .
(١٦) من (ز) و (ك) و (ن) .
(١٧) من (ن) .
(١٨) في (ز) و (ك) : « بغير » .
(١٩) في (ز) و (ك) : « أو » .
(٢٠) في (ز) و (ك) : « أو » .
(٢١) في (ز) و (ك) : « الزرع » .
(٢٢) سقطت من (ك) .
(٢٣) كذا في (ز) و (ك) و (م) ، وفي (ن) : « بتهديد » .

كاذب ، وكذلك إذا قال رجل^(١) : اشتريت من فلان جنانه بكذا وكذا بمحضرة
فلان وفلان من الشهود ، وهو في ذلك كاذب ، فسمعه^(٢) صاحب الجنان ،
فخاف^(٣) أن يشهد عليه [من سمع^(٤)]^(٥) [من الشهود]^(٦) فصالحه ثم تبين
[أنه]^(٧) في ذلك كله^(٨) كاذب ، فإنه يرجع عليه بما صالحه [به]^(٩) ؛ لأن ذلك
[صلح]^(١٠) أحل حراماً .

المسألة [١٩٩]

قلت له : فإن أتى المدعي بيينة ، وزعم أنها تشهد^(١١) له على دعواه ،
وقال^(١٢) : ليس [لي]^(١٣) بيينة إلا هؤلاء ، فقالوا : ما لك عندنا شهادة^(١٤) ولا
علم لنا بما ذكرت ، [ثم قال : أنا آتٍ بشهود غير هؤلاء ، أله ذلك] أم
لا^(١٥) ؟

قال : لا ؛ لأنه^(١٦) كذب كل بيينة تشهد^(١٧) له حين [^(١٨) قال^(١٩) : ليس

-
- | | |
|-------------------------------------|--------------------------------------|
| (١) في (ن) : « لرجل » . | (٢) في (ز) و(ك) : « فصالحه » . |
| (٣) في (ز) و(ك) : « مخافة » . | (٤) في (ز) و(ك) : « من سماه » . |
| (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . | (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . |
| (٧) من (م) و(ن) . | (٨) في (ز) و(ك) : « أنه » . |
| (٩) من (ز) . | (١٠) في (ز) و(ك) : « صلحاً » . |
| (١١) في (ز) و(ك) : « شهدت » . | (١٢) في (م) و(ن) : « فقال » . |
| (١٣) سقطت من (ز) . | (١٤) في (ن) : « بشهادتنا » . |
| (١٥) من (ز) و(ك) . | (١٦) في (م) : « كله » . |
| (١٧) في (ز) : « شهدت » . | (١٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . |
| (١٩) في (ن) : « فقال » . | |

[لي] ^(١) بينة ^(٢) غير هؤلاء .

وقيل : لا يضره ^(٣) ذلك ، وإنما [هي] ^(٤) كذبة كذبها ^(٥) ، فإن أتى ببينة عادلة قبلت منه ، والقول الأول أثبت .

المسألة [٢٠٠]

قلت له : فرجل ^(٦) ادعى قبل رجل حقاً فأتى [عليه] ^(٧) بشاهد واحد [فشهد الشاهد] ^(٨) بثبوت الحق ^(٩) ، فقال المدعى عليه : احلف مع شاهدك وخذ ^(١٠) حقتك ، فأبى ونكل عن اليمين ، ثم وجد ^(١١) شاهداً ^(١٢) آخر فأضافه [إلى الأول] ^(١٣) ، وأراد القيام [بهما ، هل له ذلك أم لا ؟

قال : اختلف العلماء في ذلك ، قال ^(١٤) ابن القاسم : ليس له ذلك ، وقال غيره : له (ذلك) ^(١٥) إذا لم يعلم بالشاهد الآخر .

وقال محمد : وأنا أقول : له [^(١٦) القيام بذلك] ^(١٧) مطلقاً ^(١٨) علم [به] ^(١٩) أو

(١) من (ك) و(ن) .

(٢) في (م) : « لا بينة » .

(٣) في (ن) : « يحضره » .

(٤) سقطت من (ك) .

(٥) في (ز) و(ك) : « أكذبها » .

(٦) في (ك) : « في رجل » ، وسقطت « رجل » من (ز) .

(٧) في (ز) : « له » .

(٨) من (ن) .

(٩) في (ن) : « بثبوته » .

(١٠) في (ز) و(ك) : « فخذ » .

(١١) في (ز) : « أتى » .

(١٢) في (ز) : « بشاهد » .

(١٣) في (ن) و(ز) : « للأول » .

(١٤) في (م) : « فقال » .

(١٥) سقطت من (ز) .

(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(١٧) في (م) : « به » .

(١٨) في (م) و(ن) : « أبرأ » .

(١٩) من (م) و(ن) .

لم يعلم ، حلف مع الشاهد الأول أو لم يحلف ، سواء رد اليمين على المدعى عليه وحلف أو لم يحلف ، وقد بلغني عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « البينة العادلة خير من اليمين [الفاجرة] ^(١) » .

المسألة [٢٠١]

قلت له : [ما تقول] ^(٢) في امرأة ادعت على رجل [حقًا] ^(٣) من ميراث أو غيره ، ثم أراد المدعى عليه أن يصلحها ، [فصالحها] ^(٤) ثم مكثت [مدة] ^(٥) فأرادت فسخ الصلح [وادعت الجهالة] ^(٦) [فيما صالحته] ^(٧) [به] ^(٨) ألها ذلك أم لا ؟

قال : لا يجوز صلح المرأة و [لا] ^(٩) غيرها حتى تكون عالمة [بقدر ميراثها] ^(١٠) إما ربعا وإما ثمنا ، وتكون عالمة بقدر ^(١١) التركة ، وتقف على [حدودها و] ^(١٢) أعيانها [وأنواعها] ^(١٣) ؛ من الرباع ^(١٤) والعقار والحيوان والعروض والأرض ^(١٥) ، [فإن] ^(١٦) جهلت ذلك كله أو بعضه ، فالصلح باطل ؛ لأن ذلك من [الغش] ^(١٧) والخلابة .

(١) سقطت من (م) . (٢) في (ك) : « فالقول » .

(٣) في (م) و(ن) : « في ذكر حق لها » . (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . (٦) في (ك) هنا زيادة : « في الصلح » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . (٨) من (م) و(ك) و(ز) .

(٩) سقطت من (م) .

(١٠) في (ز) : « بميراثها » ، وفي (م) و(ن) : « بقدر مورثها » .

(١١) في (م) : « بمقدار » . (١٢) من (ز) .

(١٣) من (م) و(ن) . (١٤) في (م) و(ن) : « والربع » .

(١٥) في (ز) و(ك) : « والناض » . (١٦) سقطت من (م) .

(١٧) سقطت من (ز) .

المسألة [٢٠٢]

وسألته : عن رجل أراد أن يتزوج امرأة فبعث إليها الشهود يسألونها من تُولّيه من أوليائها على عقد النكاح [عليها] ^(١) فأتوها ، فوقفوا قريباً منها فسألوها ، فقالت لهم : [قد] ^(٢) وكُلْتُ على عقد نكاحي فلان [بن فلان] ^(٣) ، فأخبر الشهود بما سمعوا ، فعقد ^(٤) الولي الذي [ذكروا] ^(٥) [لعقد] ^(٦) نكاحها لرجل ^(٧) ، فسمعت ^(٨) به المرأة فأنكرت ^(٩) ذلك ، وقالت : ما وكلت أحداً ولا رضيت بالزوج ، أيقبل قولها في ذلك أم ^(١٠) قول الشهود ؟ لأنهم قالوا : [قد] ^(١١) سمعنا صوتاً ولم نر ^(١٢) شخصاً ، وظننا أنه صوت المرأة المخطوبة . قال : لا [تجوز] ^(١٣) الشهادة على [المرأة في] ^(١٤) مثل هذا حتى يعاينها ^(١٥) الشهود ويسألوا ^(١٦) عنها من يعرفها ^(١٧) من الرجال والنساء ، حتى تحصل ^(١٨) عندهم معرفتها بالاسم والعين ، ثم يسألونها عن توليه وتوكله على

- | | |
|---|--|
| (١) من (م) و(ك) و(ز) . | (٢) سقطت من (ز) . |
| (٣) من (ز) و(ك) و(ن) . | (٤) في (ز) و(ك) : « فعدوا » . |
| (٥) في (ز) : « ذكرت » . | (٦) سقطت من (ك) . |
| (٧) في (ز) هنا زيادة : « آخر » . | (٨) في (ز) : « فلما سمعت » . |
| (٩) في (ز) : « أنكرت » . | (١٠) في (ز) و(ك) : « أم لا أو يقبل » . |
| (١١) من (ز) . | (١٢) في (ن) : « نروا » . |
| (١٣) في (ز) : « تجزئ » . | |
| (١٤) من (م) ، وفي (ن) : « لا تجوز شهادة المرأة في مثل هذا » . | |
| (١٥) في (ز) و(ك) : « يعاينوها » . | (١٦) في الأصول جميعها « ويسألون » . |
| (١٧) في (م) و(ن) : « عرفها » . | (١٨) في (م) : « تعرف » . |

عقد نكاحها ، ويسألونها عن رضاها بالزوج والصداق ، فإن لم يكن [شيء من]^(١) ذلك ، فشهادة الشهود على^(٢) الصوت دون معاينة المرأة ومعرفتها باطلة ، فلا يلزمها النكاح إلا برضاها ، فإن وقع ونزل ودخل بها على الصفة المتقدمة^(٣) في الشهادة^(٤) على الصوت دون معرفة المرأة باسمها وعينها فالنكاح فاسد ، ويفسخ ، ويلزم الزوج الصداق كاملاً بالمسيس ويؤديه للمرأة ، ويرجع [به]^(٥) على الشهود الذين غروه ، ولم [يثبتوا]^(٦) في شهادتهم ، وهذا كله قول ابن القاسم .

وقال^(٧) ابن كنانة : على^(٨) الزوج غرم المسمى [بالمسيس ، فإن كان صداق المثل أكثر من المسمى ، فالزائد على المسمى يغرمه الشهود (الغارون)]^(٩) للزوج [^(١٠)] .

المسألة [٢٠٣]

قلت : فإن ادعت المرأة في المسألة المتقدمة في الصلح أنها جاهلة بقدر ميراثها^(١١) ، وجاهلة بمقدار التركة ، وادعى الذي صالحتها أنها عالمة بذلك كله ، [وإنما ندمت]^(١٢) على الصلح ، وادعت الجهل فلمن ترى

-
- (١) سقطت من (م) .
 (٢) في (ز) و(ك) : « عن » .
 (٣) في (ز) و(ك) : « المذكورة » .
 (٤) في (ز) و(ك) : « بالشهادة » .
 (٥) من (م) و(ن) .
 (٦) في (م) : « يثبتا » ، وفي (ك) : « يستوثقوا » .
 (٧) في (ن) : « وقول » .
 (٨) في (ز) و(ك) : « إن علم » .
 (٩) في (ك) : « الغارين » .
 (١٠) ما بين المعقوفين ساقط من (ن) .
 (١١) في (م) و(ن) : « موروثها » .
 (١٢) في (م) : « واندمت » .

القول [في ذلك ؟]^(١) .

قال : اختلف العلماء في ذلك ، فقال ابن القاسم : البينة على المرأة ؛ [لأنها أقرت بالصلح وادعت ما ينقضه^(٢) ، فهي مدعية .

وقال ابن كنانة : القول قول مدعي^(٣) الأصل ، وهي المرأة^(٤) ؛ لأن الأصل

الجهل ، فعلى [الذي صالحها]^(٥) إثبات علم^(٦) المرأة ، [وإلا حلفت المرأة]^(٧) لقد [جهلت]^(٨) ذلك ونقضت الصلح ورجعت إلى مورثها .



(١) في (ز) و(ك) : « قوله أم لا » ، وفي (ن) : « قوله » .

(٢) في (ز) و(ك) : « ينقضه » . (٣) في (ن) : « من ادعى » .

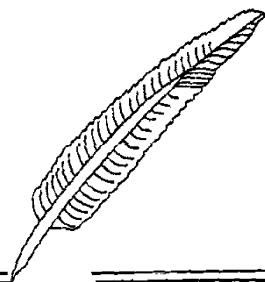
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٥) في (ن) : « الرجل » .

(٦) في (ن) : « على » . (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .

(٨) في (ز) : « علمت » .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُهُ اللهُ الفزوي
www.moswarat.com

الفصل الثامن في مسائل السرقة والحراية



فصل [في]^(١) السرقة والحراية

المسألة [٢٠٤]

قال محمد بن سالم : سألت محمد بن سحنون^(٢) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٣) : قلت له : كيف تُقَوِّم السرقة على السارق ، وهل تغلظ عليه القيمة أم لا ؟
قال : إن كان السارق وقع [منه]^(٤) ذلك فلتة [وغفلة]^(٥) ، فإنها تقوم عليه قيمة عدل ، وإن كان معروفاً مشهوراً^(٦) عند الناس بالسرقة ، [فإنها]^(٧) تقوم عليه بالتضعيف والتغليظ ، وبه جرت السنة^(٨) من [عهد]^(٩) عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حين جاءه أعرابي برجل ادعى أنه سرق منه ناقة فسأل عمر عن حاله ، ف قيل له : معروف يا أمير المؤمنين بالسرقة ، فقال للأعرابي : كم قيمة ناقتك ؟ قال : قيمتها عندي أربعمائة درهم ، فحكم عمر على السارق [بغرم]^(١٠) ثمانمائة^(١١) [درهم]^(١٢) ، وكان ذلك السارق [عبداً]^(١٣) من بني مُرة .

(١) من (ز) .

(٢) في (ن) : « قال محمد بن سحنون وسألت » .

(٣) في (ز) و (ك) : « رَضِيَ اللهُ عَنْهُ » . (٤) سقطت من (ز) .

(٥) من (م) و (ن) . (٦) في (م) : « معلوم مشهور » .

(٧) في (ز) : « فإنه » . (٨) في (ز) : « في » .

(٩) في (ز) : « خلافة » . (١٠) من (ن) .

(١١) في (م) و (ك) و (ز) : « بثمانمائة » . (١٢) من (ز) و (ك) و (ن) .

(١٣) من (م) و (ن) .

المسألة [٢٠٥]

قلت : فعلى من تكون صفة الشيء المسروق ؟

قال : إن كان السارق معروفاً^(١) مشهوراً [بالسرقة]^(٢) فعلى صاحب الشيء المسروق قدره ونعته وصفته ، ويصدق بغير^(٣) يمين ، وإذا وقع ذلك منه فلتة وزلة وما أشبه ذلك فعلى السارق صفته ونعته مع يمينه .

المسألة [٢٠٦]

قلت : فيما ذا^(٤) يعرف السارق المشهور وغير ذلك ؟

قال : اختلف [فيه]^(٥) العلماء ؛ [فقليل]^(٦) : إذا كثر طلابه بالسرقة^(٧) وقويت فيه التهمة فهو المشهور ، وإن لم [تظهر عليه السرقة] (ولو مرة واحدة)^(٨) .
وقيل : لا يكون مشهوراً حتى يحبس في السرقة ويجحدّها ويحلف ، ثم [ثم]^(٩) تظهر عليه بيينة أو بإقرار (بعد)^(١٠) اليمين [اليمين]^(١١) .
[وقيل : لا يكون مشهوراً وإن كثر طلابه حتى تظهر عليه السرقة]^(١٢) ولو مرة واحدة .

-
- (١) في (ز) و (ك) : « معلوماً » . (٢) سقطت من (ز) و (ك) .
(٣) في (ن) : « من غير » . (٤) في (ك) : « وبماذا » .
(٥) من (م) و (ن) . (٦) سقطت من (ك) .
(٧) في (ن) : « في السرقة » . (٨) من (م) .
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . (١٠) في (ك) : « بغير » .
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) و (ز) و (ك) .

وقيل : لا يكون مشهوراً حتى تتكرر منه^(١) السرقة ، وتظهر عليه [مرتين]^(٢) أو ثلاثاً فصار^(٣) يقصد إليه في السرقة ، فهو المشهور سواء قطع في ذلك أو لم يقطع ، وأما إذا قطع فلا خلاف أنه معلوم مشهور .

المسألة [٢٠٧]

قلت له : أتقبل شهادة غير العدول على السارق أم لا ؟

قال : نعم ، كل مسلم بالغ من الرجال والنساء تجوز^(٤) شهادته على السارق ، ولو لم يغرم السارق حتى يشهد عليه العدول ما^(٥) غرم^(٦) السارق أبداً ؛ لأن المواضع التي يسرق^(٧) منها السارق لا يحضرها العدول [غالباً و(لا سيما)^(٨) (وقد كان)^(٩) (أكثر)^(١٠) سرقته بالليل^(١١) وفي أوقات الغفلة التي لا يحضرها العدول ، ولا غيرهم^(١٢)]^(١٣) .

المسألة [٢٠٨]

قلت : فلو شهد عليه [شاهد]^(١٤) واحد أيحلف^(١٥) معه صاحب السرقة

-
- | | |
|---|---|
| (١) في (ز) و(ك) : « عليه » . | (٢) في (ز) : « مرة » . |
| (٣) في (ز) و(ك) : « وما » . | (٤) في (ز) و(ك) : « تقبل » . |
| (٥) في (ن) : « لم » . | (٦) في (ن) : « يغرم » . |
| (٧) في (ز) و(ك) هنا زيادة : « ويغرم » . | (٨) من (م) و(ز) و(ك) . |
| (٩) في (ز) و(ك) : « إذا كانت » . | (١٠) من (م) و(ن) . |
| (١١) في (م) و(ن) : « في الليل » . | (١٢) في (م) و(ن) : « ولا غير العدول » . |
| (١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . | (١٤) من (م) و(ن) . |
| (١٥) في (م) و(ن) : « يحلف » . | |

ويستحقها^(١) أم لا ؟

قال : إن كان معروفاً مشهوراً [بالسرقة]^(٢) كما وصفت لك فلا يمين [عليه]^(٣) ، فهي موضوعة عنه^(٤) في إثبات السرقة [فكل من ادعى السرقة]^(٥) على السارق المشهور [بالسرقة]^(٦) فإنه يلزمه اليمين على شيئين : يحلف أنه لقد ضاع أو تلف^(٧) [له]^(٨) ما ادعاه على السارق ، ويحلف أيضاً لقد اتهمه بذلك ويغرم ما ادعاه [عليه]^(٩) بغير بينة ؛ لأن اشتهاره بالسرقة هو شاهد العرف ، والعرف^(١٠) أقوى من البينة الناطقة .

وكذلك^(١١) كل [موضع]^(١٢) ، [وكل]^(١٣) نازلة لا يمكن فيها شهادة العدول ، فالشهادة على التوسم^(١٤) بظاهر الإسلام جائزة احتياطاً لأموال الناس ، فكلما قدرت [عليه]^(١٥) [أن]^(١٦) تنقذ^(١٧) به مال مسلم وتخلصه من الهلاك ، فواجب عليك أن تفعله .

ألا ترى أن مالكا رحمته الله وأصحابه وأكثر العلماء أجازوا شهادة [الصبيان في

(١) في (م) : « مستحقها » . (٢) سقطت من (ز) .

(٣) من (ن) . (٤) في (ز) و(ك) : « عليه » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) ، وفي (ن) : « قيل ما ادعى صاحب السرقة » .

(٦) من (م) و(ك) و(ز) . (٧) في (ن) : « ويحلف » .

(٨) من (م) و(ن) . (٩) من (ز) .

(١٠) في (ن) : « وهو » .

(١١) في (ز) : « وكذا في » ، وفي (ك) : « وكذا » .

(١٢) سقطت من (ك) . (١٣) سقطت من (ز) و(ك) .

(١٤) في (ز) و(ك) : « التوشح » ، وفي (ن) : « التوهم » .

(١٥) من (ن) ، وفي (ز) و(ك) : « عليها » .

(١٦) من (م) و(ن) . (١٧) في (ن) : « تفك » .

الجراح ، وشهادة اللبيب من ^(١) الصبيان والنساء والعبيد في اللوث بالقسامة ؛ لئلا تضيع الدماء ، و [أجازوا] ^(٢) شهادة امرأتين فقط [في] ^(٣) ما لا [يطلع عليه] ^(٤) الرجال من الولادة والاستهلال ، وهي بعض الشهادة ؛ لئلا تضيع الحقوق ، وكذلك السارق المشهور بالسرقة [فشهرته] ^(٥) تقوم مقام الشاهد ؛ لئلا تضيع الأموال ^(٦) ، فاعلم ذلك .

المسألة [٢٠٩]

قلت له : فالسارق ^(٧) يأتي إلى المنزل فيسرق منه متاعاً أو حيواناً وترك ^(٨) باب المنزل مفتوحاً ، وخرجت المواشي فضاعت ^(٩) أو دخل سارق آخر فسرق ، [هل] ^(١٠) على السارق الأول غرم ما فسد [أو ضاع] ^(١١) بحله للمنزل أم لا ؟ قال : اختلف في ذلك علماء المدينة ، قال بعضهم : إن كانت الدار عامرة وهي في جزر من أصحابها فلا ضمان عليه إلا فيما أخذ بنفسه ، وإن كانت ^(١٢) الدار دار غنم وبهائم وكان ^(١٣) من شأنها ^(١٤) إذا أتوا أهلها بمواشيهم غلّقوا ^(١٥) عليها

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .

(٢) من (م) و(ن) . (٣) سقطت من (ك) .

(٤) في (ك) : « يقطع » .

(٥) في (ن) : « فشهادته » ، وفي (ك) : « فتهمته » .

(٦) في (ن) : « أموال الناس » . (٧) في (م) : « في السارق » .

(٨) في (ز) و(ك) : « ويترك » .

(٩) في (ز) و(ك) : « وتخرج المواشي فتضيع » .

(١٠) سقطت من (ك) . (١١) سقطت من (ن) .

(١٢) في (م) : « وإذا كان » . (١٣) في (ز) و(ك) : « وكان » .

(١٤) في (م) و(ك) و(ز) : « شأنهم » . (١٥) في (ن) : « أغلقوا » ، وفي (م) : « فغلّقوا » .

الباب ، وانصرفوا ولم يبت معها أحد فأتى هذا السارق وحل^(١) الباب وأخذ ما أخذ وترك الباب^(٢) مفتوحًا ، فتخرج البهائم فتضيع فهو ضامن لها^(٣) .

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة : فالسارق ضامن بجميع ما^(٤) هلك ، وفسد من الدار بسبب حله للباب ، سواء كان في الدار أحد أو لم يكن .

وقال ابن أبي ذئب^(٥) : لا ضمان عليه على كل حال ، [كان]^(٦) في المنزل أحد أو لم يكن ، [ولا يلزمه]^(٧) إلا ما يسرق [هو]^(٨) بنفسه .

[قال]^(٩) : وكذلك حكم المطامير إذا فتح مطمورة وسرق [منها]^(١٠) وتركها مفتوحة وهلك ما بقي فيها لا يلزمه ، إلا ما حمل [منها]^(١١) كذلك حكم النبي ﷺ على السارق والسارقة حكم عليهما بما أقرأ به مع^(١٢) أيماهما ، وأسقط عنهما ما ادعى [به]^(١٣) صاحب السرقة . والخلاف في المطمورة كالخلاف في الدار ، فابن القاسم قال بقول عبد العزيز : يلزم الضمان^(١٤) على كل حال ، وأشهب قال بقول ابن أبي ذئب^(١٥) : بنفي^(١٦) الضمان ، إلا فيما^(١٧) تعدى [فيه]^(١٨) .

(١) في (ن) : « فحل » ، وفي (م) : « فيحل » .

(٢) في (م) : « باب الدار » . (٣) في (ز) و(ك) : « له » .

(٤) في (م) : « من » .

(٥) في (م) و(ز) و(ك) : ابن أبي ذؤيب ، وقد سبقت ترجمة ابن أبي ذئب .

(٦) من (ز) و(ك) . (٧) من (م) و(ن) .

(٨) من (م) و(ز) و(ك) . (٩) من (م) و(ز) و(ك) .

(١٠) سقطت من (ز) . (١١) من (م) و(ن) .

(١٢) في (ز) و(ك) : « بعد » . (١٣) من (م) .

(١٤) في (ز) و(ك) : « بال ضمان » . (١٥) في (م) و(ز) و(ك) : « ذؤيب » .

(١٦) في (ز) و(ك) : « في نفي » . (١٧) في (م) و(ز) و(ك) : « ما » .

(١٨) في (ز) : « عليه بنفسه » .

المسألة [٢١٠]

وسألته : عن رجلين ^(١) خزنا ^(٢) زرعًا في مطمورة [واحدة] ^(٣) ، فجعل أحدهما زرعه في أسفل المطمورة ، وجعل الآخر [زرع] ^(٤) في أعلاها ، وجعلا بينهما حاجزًا ^(٥) من تبن أو حصى ^(٦) ، واتفقا على أن لا يرفع ^(٧) أحدهما زرعه إلا بمحضر [صاحبه] ^(٨) ، ثم جاء أحدهما ورفع زرع [في غيبة صاحبه وهو صاحب الزرع الأعلى ، وترك (زرع صاحبه)] ^(٩) في المطمورة ، فلما قدم إلى منزله ^(١٠) أخبر صاحبه بأنه رفع زرع [^(١١) فجاء صاحبه فوجد زرع قد ذهب ، وتلف أتراه ضامناً] أم لا ؟ ^(١٢) .

قال : [قد] ^(١٣) اختلف فيه [قول] ^(١٤) ابن القاسم ، وأشهب كمسألة السارق ، فابن ^(١٥) القاسم ضمّن ^(١٦) الذي رفع زرعه أولاً ^(١٧) ، ولم يعلم صاحبه [ما هلك من زرع] ^(١٨) .

-
- | | |
|--|--------------------------------------|
| (١) في (ز) و (ك) : « الرجلين » . | (٢) في (ز) و (ك) : « يخزنان » . |
| (٣) سقطت من (ن) . | (٤) من (م) . |
| (٥) في (ز) و (ك) : « حائلًا » . | (٦) في (ن) : « حصير » . |
| (٧) في (ن) : « يرجع » . | (٨) في (ز) : « الآخر » . |
| (٩) في (ز) : « ما لصاحبه » . | (١٠) في (ز) و (ك) : « لمنزله » . |
| (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . | (١٢) من (ن) و (ز) و (ك) . |
| (١٣) من (ز) و (ك) . | (١٤) من (ك) . |
| (١٥) في (ن) : « فإن ابن » . | (١٦) في (ز) و (ك) : « يضمن » . |
| (١٧) في (ز) هنا زيادة : « حيث » . | |
| (١٨) في (ز) : « حتى هلك زرع » ، وفي (ك) : « وأهلك من زرع » . | |

وقال أشهب : لا ضمان عليه ، [وعليه اليمين ما]^(١) أخذ من زرع صاحبه شيئاً ولا استهلك^(٢) .

المسألة [٢١١]^(٣)

قلت : فرجل سرق متاعاً^(٤) فأتاه صاحب المتاع فقال له : قد اتهمتك بسرقة متاعي ، وقال^(٥) السارق : أنا منه^(٦) بريء ، فقال صاحب المتاع^(٧) : أنا أعطى الجعل عليك أو على غيرك^(٨) حتى يخرج متاعي ، فقال السارق : أشهدكم يا من حضر إذا خرجت عليّ [السرقة]^(٩) فأنا أغرمها وأغرم [معها]^(١٠) [كل]^(١١) ما أعطى هذا الرجل من الجعل [عليّ]^(١٢) ، فأتاه^(١٣) صاحب السرقة جعلاً فخرجت السرقة [من السارق]^(١٤) الذي أشهد بغرم الجعل ، فهل ترى كل ما أعطى صاحب السرقة من الجعل يلزم السارق أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، قال مالك وعبد العزيز : يلزم السارق كل ما أعطى على خروج السرقة عليه ؛ لأنه هو الذي تسبب في ذلك ، وقال غيرهما^(١٥) : لا يلزم السارق إلا غرم السرقة فقط .

(١) في (ك) : « وعليه ما » ، وفي (ز) : « فيما » .

(٢) في (ز) و(ك) : « من زرع صاحبه إذا هلك » .

(٣) هذه المسألة من (م) و(ن) .

(٤) في (ن) : « فرجل سرق له متاع » . (٥) في (ن) : « فقال » .

(٦) في (ن) : « منها » . (٧) في (م) : « المال » .

(٨) في (م) : « غيره » . (٩) من (م) .

(١٠) من (ن) . (١١) من (م) .

(١٢) من (ن) . (١٣) في (ن) : « فأعطا » .

(١٤) في (ن) : « عند الذي » . (١٥) في (ن) : « غيره » .

وقال محمد : وأنا أرى أن يحكم على السارق بأشد^(١) الحكم تنكيلاً له وعقوبة [له]^(٢) ، وقول مالك وعبد العزيز هو الصواب .

المسألة [٢١٢]^(٣)

وسأله : عن رجل ذهب له شيء [من ماله]^(٤) إما على سبيل السرقة أو على سبيل الضالة أو اللقطة ، فأتاه رجل فقال له : أتعطيني كذا وكذا ، فأنا أدلك على ملكك^(٥) ، فقال : نعم ، هل يحل ذلك [الجعل]^(٦) أم لا ؟
قال : إن علم أين هو متاعه فطلب الجعل عليه فلا يحل له ذلك ، فإن أخذه رده ، وإن لم يعلم موضعه وإنما طلب ما طلب على البحث والتفتيش والسؤال عنه فذلك جائز .

[قلت :] وإن قال صاحب المتاع : قد علمت موضعه فأتيت إليّ تطلب^(٧) الجعل ، فقال الطالب : ما علمت موضعه ، لمن ترى القول قوله ؟
قال : البينة على رب المتاع ، واليمين على الطالب ما علم موضعه حين طلب الجعل ، ولو شهدت عليه البينة أو أقر أنه قد علم موضعه ، وطلب^(٨) الجعل يلزمه ردُّ ما أخذ ، [سواء]^(٩) حلف أو لم يحلف .

-
- (١) في (ن) : « بأشهد » .
(٢) هذه المسألة من (م) و(ن) .
(٣) في (ن) : « مالك » .
(٤) من (م) .
(٥) من (م) .
(٦) من (م) .
(٧) في (ن) : « فأتيت على طلب » .
(٨) في (م) : « حتى طلب » .
(٩) من (ن) .

المسألة [٢١٣]

قلت له : ولو سرقه ثم أتى يطلب الجعل فأعطى له ثم خرجت^(١) السرقة أو الضالة من عنده^(٢) .

[قال :]^(٣) فهذا يرد ما أخذ من غير خلاف .

المسألة [٢١٤]

قلت له : فإن ادعى رجل على آخر^(٤) سرقة [فأنكره]^(٥) فصالحه [على الإنكار ثم خرجت^(٦)] السرقة^(٧) من عنده ، فأراد نقض الصلح وأخذ سرقته^(٨) هل له ذلك أم لا ؟

قال : اختلف العلماء في ذلك ، فقليل : الصلح جائز [على الإقرار]^(٩) ولازم فلا سبيل إلى فسخه ؛ إذ لو شاء [لتثبت وتأنى حتى تظهر سرقته]^(١٠) .

وقيل : الصلح باطل ؛ لأنه صلح أحل حراماً فله نقضه وأخذ^(١١) سرقته كاملة ، وقيل : إن استدعى قبل الصلح وقال للشهود : أشهدكم [على]^(١٢) أني [إذا]^(١٣)

(١) في (ز) و (ك) : « أخرجت » . (٢) في (ز) : « داره » .

(٣) سقطت من (م) و (ن) . (٤) في (م) و (ن) : « رجل » .

(٥) سقطت من (م) و (ز) . (٦) في (ز) و (ك) : « أخرجت » .

(٧) من (ن) . (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٩) من (ن) فقط .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و (ك) .

(١١) في (م) : « ويأخذ » . (١٢) من (ز) و (ك) .

(١٣) من (م) و (ن) .

صالحه فلائاً [فإنما صالحه]^(١) لكي تظهر سرقة^(٢) ، فصالحه^(٣) ثم ظهرت^(٤) عليه ، فله نقض الصلح وأخذ متاعه [كاملاً]^(٥) .

قال محمد : وهذا قول سحنون^(٦) ، والقول بنقض الصلح أحبُّ إليَّ على كل حال ؛ لأن الظالم^(٧) أحقُّ أن يحمل عليه ، وهو قول مالك رحمه الله تعالى .



(١) من (م) و(ك) و(ن) .

(٢) في (ن) : « سرقتي » .

(٣) في (ن) : « فصالحه » .

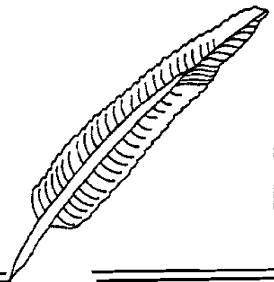
(٤) في (م) : « ظهر » .

(٥) من (ز) و(ك) .

(٦) في (م) و(ن) : « حسن » .

(٧) في (ز) و(ك) : « الضامن » .

الفصل التاسع في مسائل الأطعمة



فصل في^(١) السؤال عن الأطعمة

المسألة [٢١٥]

قال محمد بن سحنون رحمته الله : وقد سألته^(٢) عن طعام الجنائز ما حكمه ؟
 قال : حلال وحرام ومكروه ، إذا أوصى [به]^(٣) الميت فهو حلال ، وكذلك إذا
 [صنعه]^(٤) رجل من غير الورثة^(٥) من ماله طوعاً منه ورأفة^(٦) بأهل الميت فهو حلال .
 فإن كان [من]^(٧) مال الورثة وفيهم يتامى وأرامل فهو حرام .
 والمكروه إذا صنعه غير الورثة أحد من أولياء الميت^(٨) وقد [قصد]^(٩) بذلك
 دفع العار من^(١٠) القادمين عليهم [للتعزية]^(١١) ، ولا سيما إذا كانت هناك^(١٢)
 نوائح ، قيل : في هذا الوجه مكروه وقيل : حرام ؛ لأن فيه^(١٣) إغانة على معصية الله
 تعالى وهو النياح^(١٤) والصراخ ، وحلق الشعر ، وخرق الجيوب ، وخمش^(١٥)
 الوجه ، ولبس القلايس ، وقد حرم النبي ﷺ ذلك^(١٦) في قوله : « ليس منا من

(١) في (ز) : « عن » ، وليست في (ن) .

(٢) في (م) و(ن) : « قال وسألت محمد بن سحنون » .

(٣) سقطت من (ز) و(ك) . (٤) في (ك) : « دفعه » .

(٥) في (ن) : « الوارث » . (٦) في (ن) : « ورفقاً » .

(٧) سقطت من (م) . (٨) في (ز) : « إذا صنعه أحد من الورثة » .

(٩) ما بين المعقوفين سقط من (ز) و(ك) . (١٠) في (ز) و(ك) : « العارفين » .

(١١) سقطت من (ن) . (١٢) في (م) : « في ذلك » .

(١٣) في (ن) : « فيها » . (١٤) في (م) : « النواح » .

(١٥) في (ز) و(ك) و(ن) : « وخبش » . (١٦) في (م) : « في ذلك » .

حلق ، ولا من سلق ، ولا من دلق ، ولا من خرق»^(١).

المسألة [٢١٦]

وسألته : عن طعام الشاربين للخمر .

فقال : أما ما يتناولونه^(٢) في حال الشرب [فلا خير فيه .

قلت : فإن وجدت طعاماً^(٣) يصنع لهم^(٤) في غير البيت الذي [هم^(٥)

فيه أيحل لي ؟

قال : لا بأس بذلك ما لم [يمسوه^(٦) بأيديهم فينجسونه فيؤكل على [وجه

الفقه^(٧) ، وأما [على^(٨) وجه الورع [والزهد^(٩) والنزاهة [عنه^(١٠) فلا أحب

ذلك .

المسألة [٢١٧]

قلت له : فاللحم ؟

قال : إذا كان [اللحم^(١١) ذبح

(١) أخرجه مسلم في « الصحيح » [كتاب الإيمان - باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية حديث رقم (١٠٤)] ، والبخاري تعليقا (١٢٩٦) ، وابن ماجه (١٥٨٦) ، والنسائي (١٨٦٢) ، وأبو داود (٣١٣٠) .

(٢) في (ز) و (ك) هنا زيادة : « عليه » . (٣) في (م) و (ن) : « وجد الطعام » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) . (٥) في (ز) : « وقع » .

(٦) في (م) : « يصنعنه » ، وفي (ك) : « يهمه » .

(٧) في (ز) : « غير وجه الورع » ، وفي (ك) : « وجه » .

(٨) سقطت من (ك) . (٩) من (ن) .

(١٠) من (م) و (ن) . (١١) من (م) و (ن) و (ك) .

لأجلهم^(١) فلا خير فيه^(٢) ، وإن كانوا دخلوا على [لحم]^(٣) مذبح^(٤) لغيرهم فلا بأس [بأكله]^(٥) معهم أو مع غيرهم ، وإنما يتقى [من]^(٦) ذلك كله [نجاسة أيديهم]^(٧) وما ذُبِح لأجلهم^(٨) ؛ لأن ذلك داخل في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ يَدْعُ ﴾ [المائدة : ٣] .

المسألة [٢١٨]

قلت : فهل ينتفع بجلود الذبائح التي [تذبح]^(٩) لهم قبل الدباغ وبعده^(١٠) ؟ قال : [قد]^(١١) اختلف [في ذلك]^(١٢) أصحابنا المالكية ، فذهب طائفة منهم إلى أن سبيلها^(١٣) سبيل جلود الضحايا . وذهب آخرون [إلى]^(١٤) أن سبيلها^(١٥) سبيل [جلود]^(١٦) الميتة ينتفع بها بعد الدباغ .

وقيل [أيضاً]^(١٧) : تباع ، وقيل : لا تباع . وقال ابن القاسم : تباع ، وعليه أكثر أصحاب مالك .

(١) في (ز) و(ك) : «لهم» . (٢) في (م) : «فيهم» .

(٣) من (ن) ، وفي (ز) ، و(ك) : «اللحم» .

(٤) في (ز) و(ك) : «مذبحاً» . (٥) في (ز) : «فيه وأكله» .

(٦) من (م) و(ز) و(ك) . (٧) في (ك) : «نجاسته» .

(٨) في (م) و(ن) : «من أجلهم» .

(٩) في (ك) : «ذبحت» ، وفي (ز) : «ذبح» .

(١٠) في (م) و(ن) : «وبعد الدباغ» . (١١) من (م) .

(١٢) في (م) : «فيه» ، وليس في (ن) . (١٣) في (ز) : «سبيله» .

(١٤) سقطت من (ن) . (١٥) في (ز) : «سبيله» .

(١٦) من (ز) و(ك) . (١٧) من (ن) .

المسألة [٢١٩]

قلت له : ما تقول في الاستماع إلى لهوهم^(١) ؟

قال : حرام ، فمن استمع إليه^(٢) فهو جرحه في شهادته وإمامته إلا إذا لم يجد عن سماع لهوهم^(٣) بُدٌّ ، [مثل أن تكون دارهم على طريقه^(٤)] إلى المسجد^(٥) أو تكون مجاورة لداره فلا إثم عليه في ذلك ، وهو قول ابن القاسم .

المسألة [٢٢٠]^(٦)

وسألته : عما يدخل عليهم من الجوز^(٧) والرمان والتفاح ، [والسفرجل^(٨)] والبيض .

قال : كل ما [لا]^(٩) تصل إليه نجاسة أيديهم [فلا بأس به]^(١٠) ، وكذلك ما تصل إليه نجاسة الخمر ويمكن غسله (كالجزر والرمان والتفاح والبيض)^(١١) فلا بأس به وبأكله^(١٢) .

(١) في (ن) : « إليهم ولهوهم » .

(٢) في (ز) و(ك) : « إليهم » ، وليست في (ن) .

(٣) في (ز) و(ك) : « سماعهم » .

(٤) في (ز) : « إلا أن تكون دارهم مجاورة » ، وفي (ك) : « مثل أن دارهم على دارهم » .

(٥) في (ز) و(ك) : « للمسجد » . (٦) هذه المسألة من (ز) و(ك) و(ن) .

(٧) في (ز) و(ك) : « الجزر » . (٨) من (ز) و(ن) .

(٩) سقطت من (ز) و(ك) . (١٠) سقطت من (ز) و(ك) .

(١١) سقطت من (ز) . (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

المسألة [٢٢١]

وسأله : عن رجل اشترى عنباً ليعصره خمراً .

قال : اختلف في ذلك ، قال ابن القاسم : لا خير في أكله ، وقال غيره : لا بأس بشرابه وأكله والشرب من عصيره ما لم [تدخله] ^(١) الشدة ^(٢) [عند غليانه] ^(٣) ، [وهو في ذلك مأجور] ^(٤) .
وقال محمد : وبه ^(٥) أقول .

المسألة [٢٢٢]

وسأله : عن شارب الخمر [إذا] ^(٦) مر بشاة ^(٧) أو بقرة قد ذبحها صاحبها فرش لحمها بخمر .

قال : ينجس ^(٨) اللحم وعليه ^(٩) غرم قيمته ^(١٠) .
[قلت : أيحرم على الخمار ^(١١) أكله إذا غرم قيمته] ^(١٢) ؟
[قال ^(١٣) : يُغسل ويؤكل كما يُغسل من سائر ^(١٤) النجاسات .

(١) في (ز) : « تدخل عليه » . (٢) في (ز) و(ك) : « الحشرة » .

(٣) في (ك) : « على أنه » ، وليست في (ز) .

(٤) ما بين المعقوفتين في (ن) : « وهو في ماء جارٍ » .

(٥) في (م) : « وبذلك » . (٦) سقطت من (ك) .

(٧) في (ز) و(ك) : « جزر شاة » .

(٨) في (م) : « قد انتجس » ، وفي (ن) : « قد استنجس » .

(٩) في (م) و(ن) : « فعليه » . (١٠) في (ز) و(ك) : « قيمتها » .

(١١) في (م) : « أيجوز أكله للخمار » . (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(١٣) في (ن) : « وقيل » . (١٤) في (ز) و(ك) : « كما تغسل سائر » .

وقيل: ليس الخمر كغيره من النجاسات، ولا تزول^(١) نجاسته بالغسل^(٢) ويترك حرامًا.

وقيل: يترك مكروهًا من^(٣) غير تحريم^(٤).

المسألة [٢٢٣]^(٥)

وسألته: عن قوم لهم عادة فيما يرد عليهم [من الضياف]^(٦) فيجمعون لهم طعامًا ويجعلونه بينهم مناوبة، فمن بلغته^(٧) نوبته أطعم^(٨)، ولا يجد عن ذلك محيصًا، فإن لم يفعل ارتحل^(٩) عنهم، هل يحل^(١٠) ذلك الطعام للضياف وأهل المنزل [أم لا ؟

قال: إن كان هؤلاء الذين عملوا الطعام^(١١) بالغين راشدين مالكين لأموالهم^(١٢)، وفعلوا ذلك بطيب أنفسهم فهو حلال لمن أكله من الضياف وأهل المنزل^(١٣)، [وإن كان فيهم اليتامى^(١٤) والأرامل والضعفاء فلا يحل أكله لأهل المنزل^(١٥)]، وأما الضياف فقد أكلوا ما وجب^(١٦) لهم في^(١٧) ضيافتهم، وقال

(١) في (م): «تزيل»، وفي (ن): «تزال». (٢) في (م): «بغسل».

(٣) في (ن): «و». (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك).

(٥) هذه المسألة من (ز) و(م) و(ن). (٦) من (ن).

(٧) في (ن): «أبلغته». (٨) في (م): «طعم».

(٩) في (م): «ارتحلوه»، وفي (ن): «أن تحوله».

(١٠) في (ز): «فهل يجوز».

(١١) في (ن): «إن كان أهل الطعام الذين عملوا ذلك».

(١٢) في (ز): «لأمرهم». (١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م).

(١٤) في (م): «اليتامى». (١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز).

(١٦) في (ز): «أوجب». (١٧) في (ن): «من».

رسول الله ﷺ : « الضيافة على أهل الوبر وليست على أهل المدر^(١) »^(٢) ،
 ويعني بأهل الوبر أهل العمود^(٣) والمنازل التي لا توجد فيها الأسواق ولا يوجد^(٤)
 فيها الطعام المطبوخ^(٥) للشراء ، وأراد بأهل المدر^(٦) [أهل]^(٧) المدائن والقرى التي
 يوجد فيها الفنادق للمبيت^(٨) والطعام والعلف للشراء ، فلا حرج على الضيف [في
 أخذ ما فرض الله ورسوله ، وإنما الإثم على أهل المنزل^(٩)] ^(١٠) إذ أطعموا
 الضيف^(١١) ما لا ينبغي في ضيافته^(١٢) .

(١) في (ز) : « المدن » .

(٢) أخرجه الشهاب في مسنده (١/١٩٠ - رقم ٢٠٢) ، وابن عدي في الكامل (٧/٢٧٣)
 وقال : « وهذه الأحاديث مناكير مع سائر ما يروي ابن أخي عبد الرزاق » ، وقد ساق
 الحديث في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن همام ابن أخي عبد الرزاق ، وقال المحدث الشيخ
 الألباني في « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة » (٢/٢٠٧) : « قلت : والضيافة واجبة
 شرعاً على كل مستطيع ، سواء كان بدوياً أو مدنياً ؛ لعموم الأحاديث ولا يجوز تخصيصها
 بمثل هذا الحديث الموضوع ، ومدتها ثلاثة أيام حق لازم ، فما زاد عليها فهو صدقة » .

(٣) في (ز) : « العمد » . (٤) في (م) : « يجد » .

(٥) في (ز) : « طعام مطبوخ » . (٦) في (ز) : « المدن » .

(٧) من (ن) . (٨) في (ز) : « والمبيت » .

(٩) في (ز) : « الضيف » . (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

(١١) في (ز) : « إذ أطعموه » ، وفي (م) : « الذين أطعموا الضيف » .

(١٢) والأصل في ذلك ما قال رسول الله ﷺ حينما قيل له : يا رسول الله إنك تبعثنا فننزل بقوم
 فما يقرئوننا فما ترى ؟ فقال ﷺ : « إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا ، فإن
 لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم » أخرجه البخاري في « صحيحه »
 [كتاب الأدب - باب إكرام الضيف وخدمته بإياه بنفسه - رقم (٦١٣٧)] ومسلم في
 « صحيحه » [كتاب اللقطة - باب الضيافة ونحوها - رقم (١٧٢٧)] وأبو داود في « سننه »
 (٣٧٥٢) ، وقال أبو داود : وهذه حجة للرجل يأخذ الشيء إذا كان له حقاً .

وقيل : إذا علم الضيف أن أهل المنزل يجعلون^(١) ضيافتهم على الأرامل والأيتام^(٢) والضعفاء ، فلا ينبغي له أن يأكل ذلك^(٣) الطعام إلا لضرورة فيباح [له]^(٤) حينئذ .

المسألة [٢٢٤]^(٥)

قلت له : فالرجل^(٦) [إذا قدم]^(٧) على أهل منزل^(٨) مسافرًا فاستضافهم فأبوا أن يضيفوه ، أيحل له أن يأخذ ضيافته منهم بالسرقة أو بغيرها ؟
قال : نعم له أن يأخذها من أموالهم بالقهر والغلبة إن قدر على ذلك ، وإن لم يقدر إلا على [وجه]^(٩) السرقة سرقهم ولا^(١٠) إثم عليه في الوجهين ، قال الله سبحانه : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ ﴾ [النساء : ١٤٨] قال أهل التفسير : نزلت فيمن منعت له ضيافته .

المسألة [٢٢٥]

وسأله : عن رجل طلب جماعة [من الناس]^(١١) للحصاد^(١٢) أو لجني الثمار [بأجرة]^(١٣) أو بغير [أجرة]^(١٤) وصنع لهم طعامًا ، هل يحل ذلك الطعام لغيرهم أن يأكل^(١٥) معهم [أو بعدهم]^(١٦) أم لا ؟

(١) في (م) : « يجمعون » .

(٢) في (ن) : « واليتامى » .

(٣) في (م) : « هذا » .

(٤) من (م) .

(٥) هذه المسألة من (ز) و(م) و(ن) .

(٦) في (ن) : « وسأله عن رجل » .

(٧) في (ز) : « يقدم » .

(٨) في (ز) : « المنزل » .

(٩) من (ز) .

(١٠) في (م) : « فلا » ، وفي (ز) : « بلا » .

(١١) من (م) و(ن) .

(١٢) في (م) : « إلى الحصاد » .

(١٣) سقطت من (ن) .

(١٤) سقطت من (ن) .

(١٥) في (ز) : « بأن يأكلوا » .

(١٦) من (ز) و(ن) .

قال : أما الذين جنوا الثمار أو حصدوا [الزراع] ^(١) بأجرة فإن ^(٢) لم يشترطوا الطعام في أجرتهم وإنما صنع ^(٣) لهم [ذلك] ^(٤) تفضُّلاً [منه] ^(٥) وتكرماً ، فأذن ^(٦) لغيرهم فلا بأس أن يأكل معهم ^(٧) أو بعدهم ، فإن اشترطوه في أجرتهم أو كانوا يحصدون بغير أجرة فصنع لهم الطعام ^(٨) على ما جرت به العادة فالطعام ^(٩) أجرة لعملهم ، فلا يحل لأحد أن يأكل معهم إلا بإذنهم جميعاً ، وأما إذا أذن بعضهم ^(١٠) وسكت البعض ^(١١) ، أو أذن [له] ^(١٢) صاحب الطعام في الأكل معهم فلا يحل له ذلك ؛ لأن [الخدماء] ^(١٣) كلهم فيه شركاء ، فلا يصح إذن بعضهم دون بعض إلا باجتماعهم ، وأما صاحب الطعام فليس له حكم إلا فيما يفضل عنهم ، فمن أذن له أن يأكل من الفضلة فلا بأس [به] ^(١٤) .

المسألة [٢٢٦]

وسألته عن طعام الحجاج أو أجرته ؟

قال : حرام ؛ لقول رسول الله ﷺ : « أجرة الحجاج خبيثة ، ومهر البغي » ^(١٥)

(١) من (ز) . (٢) في (ز) : « فلم » .

(٣) في (م) و(ك) : « صنعه » ، وفي (ن) : « منهم » .

(٤) من (م) و(ك) و(ن) . (٥) من (ز) و(ن) .

(٦) في (ز) : « فإذا أذن » . (٧) في (ز) : « يأكلوا » .

(٨) في (ز) : « طعاماً » . (٩) في (ز) : « في الطعام » .

(١٠) في (ز) : « البعض » . (١١) في (م) : « بعض » .

(١٢) في (م) : « لهم » ، وليست في (ز) .

(١٣) في (ن) : « الخدماء » ، وليست في (م) .

(١٤) من (م) و(ن) . (١٥) في (ز) : « الباغية » .

خبيث»^(١) فقرنه^(٢) النبي ﷺ بمهر البغي^(٣) وهو الذي تأخذه الزانية^(٤) على فرجها .

المسألة [٢٢٧]

قلت له : أليس [أن]^(٥) النبي ﷺ قد احتجم ، واحتجم الصحابة [ﷺ]^(٦) ، وأعطوا للحجام أجراً^(٧) ؟^(٨) .

قال : نعم ، لكن الحجامين^(٩) في عهد رسول الله ﷺ وفي عصر الصحابة كان الإسلام جديداً ، ولا يعملون إلا الوجه الجائر^(١٠) في إجارتهم [ويباعتهم]^(١١) وسائر أعمالهم ، وأن الحجام يحجم^(١٢) عندهم بأجرة معلومة^(١٣) على استخراج

(١) أخرجه مسلم في « صحيحه » [كتاب المساقاة - باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع السنور - رقم (١٥٦٧)] وأبو داود (٣٤٢١) ، والترمذي (١٢٧٥) ، والنسائي (٤٣٠٥) .

(٢) في (ز) : « فقارنه » . (٣) في (ز) : « الباغية » .

(٤) في (م) : « المرأة » . (٥) من (م) و(ن) .

(٦) من (ز) . (٧) في (ز) : « أجرته » .

(٨) كما في « صحيح البخاري » [كتاب الإجارة - باب خراج الحجام - حديث رقم

(٢٢٧٩)] ، ومسلم [كتاب المساقاة - باب حل أجرة الحجام - رقم (١٢٠٢)

و(١٥٧٧)] ، وأبي داود في « السنن » (٣٤٢٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : « احتجم

رسول الله ﷺ وأعطى الحجام أجره ، ولو علمه خبيثاً لم يعطه » .

(٩) في (ن) : « الحجامون » .

(١٠) وقعت هذه العبارة في (ز) هكذا : « ولا يعلمون جائز » .

(١١) في (م) : « وبيع عادتهم » وليست في (ز) .

(١٢) في (ز) : « يعمل » . (١٣) في (ن) : « بأجر معلوم » .

قوارير معلومة من الدم [وهو عارف]^(١) بمقدار ما يصلح لكل واحد ، فيخرج منهم^(٢) ، وأما اليوم فالجهل^(٣) في الحجامين [كثير]^(٤) ، والجهل [أيضًا]^(٥) في القدر الذي يخرج من المحتجم ، ولذلك حرمه [من حرمه]^(٦) العلماء لأجل الجهالة^(٧) .

وقيل : طعام الحجام وكسبه وأجرته حلال [جائز]^(٨) ، والقول [الأول]^(٩) أصح وأثبت .

المسألة [٢٢٨]^(١٠)

وسألته : عن طعام الحداد الذي يصنع آلة الحرب من السيوف والرماح والسكاكين والنبل .

قال : لا بأس بذلك إن [كان]^(١١) يعمل ذلك ويبيعه [في]^(١٢) بلد [الحرب بين]^(١٣) المسلمين [والكفار ، وإن كان يحمل سلاحه إلى مواضع الفتنة التي تقع بين المسلمين فقد فعل حرامًا ؛ لأن في ذلك إغانة على سفك دماء المسلمين ، فالواجب على من ولي شيئًا من أمر المسلمين مثل]^(١٤) القاضي أو

(١) في (ز) : « عارفًا » . (٢) في (ز) : « وما يخرج منه » .

(٣) في (م) : « الجهل » . (٤) سقطت من (ن) .

(٥) من (م) و(ن) .

(٦) في (ز) : « بعض » ، وفي (م) : « من حرمه بعض » .

(٧) في (ن) : « الجهل » . (٨) من (ن) .

(٩) سقطت من (ز) . (١٠) هذه المسألة من (م) و(ن) و(ز) .

(١١) سقطت من (م) . (١٢) سقطت من (ز) .

(١٣) سقطت من (ز) .

(١٤) ما بين المعقوفتين وقع في (ز) : « وأما إن كانوا يحملونه لبلد الكفار فلا فعلى » .

الولي أن ينهأه^(١) عن [فعل]^(٢) ذلك ، فإن لم ينته ضُرب وسجن وجعل ماله^(٣) وكسبه^(٤) [صدقة]^(٥) في بيت [مال]^(٦) المسلمين ، [أو يفرق على الفقراء والمساكين ، قال : هذا كله (قول) سعيد بن المسيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قال محمد : وإن كان في موضع لا والي فيه ولا قاضي يزجره من ضرب آلة الحرب ويبيعه في فتوة المسلمين^(٧) ، فلا أرى أن يؤكل^(٨) طعامه^(٩) ؛ لأنه خبيث حرام .

المسألة [٢٢٩]^(١٠)

وسألته : عن طعام الأمراء الجائرين والظالمين المعروفين بالظلم والعدوان على أموال المسلمين يأخذون أموال الناس بغير حق [ويضيعونه في غير حق]^(١١) إذا بعثت القبيلة رجلاً أو رجلاً منهم يدفعون إليهم^(١٢) ما كلفوهم^(١٣) من المغارم ، أو يشتكون إليهم^(١٤) ظلم عمالهم^(١٥) ويستغيثون^(١٦) إليهم من جورهم ويمكثون عندهم مدة ، هل يحل لهم أن يأكلوا من طعامهم أم لا ؟

(١) من (ز) . (٢) في (ز) : « ينهأهم » .

(٣) في (ز) : « وإن لم ينتهوا ضربوا وسجنوا وجعل ماله » .

(٤) في (م) : « كله به » ، وفي (ز) : « وكسبهم » .

(٥) من (م) . (٦) سقطت من (ز) .

(٧) ما بين المعفوتين ساقط من (ز) . (٨) في (ن) : « فلا يؤكل » .

(٩) في (ز) : « طعامهم » . (١٠) هذه المسألة من (م) و(ن) و(ز) .

(١١) من (م) و(ن) . (١٢) في (ز) : « لهم » .

(١٣) في (م) : « كلفوه » . (١٤) في (ز) : « إياهم » .

(١٥) في (ز) : « سواهم » . (١٦) في (م) : « أو يشتكون » .

[قال] ^(١) : اختلف العلماء في ذلك ، فقال بعضهم ^(٢) : طعامهم حلال لهم ما داموا عندهم في قضاء أوطارهم .

وقال آخرون ^(٣) : لا يحل فوق ثلاث ^(٤) [ليالٍ] ^(٥) ، فما زاد ^(٦) [عليها فهو حرام ؛ لأن الضيافة ثلاث ليالٍ] ^(٧) ، [فما زاد فهو صدقة] ^(٨) .

وقال آخرون : إن كان هؤلاء القادمون على الأمير ممن يؤدي ^(٩) الخراج والمغارم فله أن يأكل ^(١٠) [بقدر ما أدى من الخراج قل أو كثر] ^(١١) ، طال مقامهم عنده أو قصر ، وإن كان [ممن] ^(١٢) لا يؤدي له خراجاً ^(١٣) ولا تباعة له قبّل الأمير ، فلا يحل له أن يأكل من طعامه قليلاً ولا ^(١٤) كثيراً ، فلينفق من ماله إن شاء السلامة لدينه ^(١٥) ، وهذا ^(١٦) قول حسن ينحى منحي ^(١٧) الفقه والورع .

وقال محمد : وأنا أقول : إذا جاء هؤلاء [القوم] ^(١٨) في مصلحتهم أو مصلحة جماعتهم في المدافعة عنهم والمداراة عن أنفسهم ، فلهم أن يأكلوا [من] ^(١٩) طعام الأمير ما داموا ينتظرون كلامه وجوابه فيما يرجعون به إلى أهلهم ، وإن ^(٢٠) طال

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (م) : « العلماء » .

(٣) في (م) : « الآخرون » .

(٤) في (ن) : « يحل ثلاثة ليال » .

(٥) من (ن) و(ز) .

(٦) في (ز) : « زادوا » .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ن) .

(٨) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) .

(٩) في (م) : « يؤدي لهم » .

(١٠) في (ز) : « فلهم أن يأكلوا » .

(١١) ما بين المعقوفتين سقط من (ز) .

(١٢) من (ز) .

(١٣) في (ز) : « الخراج » .

(١٤) في (ز) : « أو » .

(١٥) في (ن) : « له في دينه » .

(١٦) في (ز) : « وهو » .

(١٧) في (ز) : « نتج منتج » ، وفي (ن) : « تنجى منجى » .

(١٨) من (ز) و(ن) .

(١٩) من (م) و(ن) .

(٢٠) سقطت من (ن) .

بهم المقام السنة والسنتين ، وإن جاءوا للظلم [والفساد] ^(١) أو ^(٢) [جاءوا] ^(٣) في غير منفعة لهم ولا لغيرهم ، فمكتهم معه ^(٤) ومقامهم عنده وأكل طعامه حرام [محض] ^(٥) .

المسألة [٢٣٠] ^(٦)

قلت له : فما حكم جوائز هؤلاء ^(٧) السلاطين إذا أهدوا لرجل صالح أو عالم هدية ؟

قال : اختلف في ذلك ؛ [منع ذلك] ^(٨) ابن أبي ذئب ، وابن القاسم ، وجماعة من العلماء ، قالوا : لا يحل ذلك لأحد على [كل] ^(٩) حال .

وقيل : أخذه جائز حلال ، وهو قول ابن كنانة ، وأشهب ، وأصبغ ، وعيسى بن دينار ، والقاضي ابن يسار ^(١٠) وغيرهم .

وتوقف في ذلك [الإمام] ^(١١) مالك رحمته الله ، وكان يأخذها ولا يفتي بجوازها ، واحتج من أجازها بفعل مالك ^(١٢) ، وكان [يأخذ] ^(١٣) جوائز أبي جعفر المنصور ^(١٤) ،

(١) من (ز) و(ن) .

(٢) من (ن) : « وإن » .

(٣) من (ز) و(ن) .

(٤) في (م) : « عنده » وليست في (ن) .

(٥) من (م) و(ن) .

(٦) هذه المسألة واللذان تليها من (م) و(ز) و(ن) .

(٧) في (ز) : « هذه » .

(٨) من (م) و(ن) .

(٩) من (ز) .

(١٠) في (ن) : « ابن شعبان » ، وفي (ز) : « ابن سمعان » وابن يسار : هو سليمان بن يسار ، وقد سبقت ترجمته .

(١١) من (ز) .

(١٢) إلى هنا ما وجدناه في النسخة (ن) .

(١٣) سقطت من (م) .

(١٤) أبو جعفر المنصور : هو الخليفة أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي ، =

وهو [الثاني من ملوك العباسيين ، ومالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]^(١) من أئمة الهدى ، ومن منع قال : لا حجة في قبول مالك جوائز أبي جعفر [المنصور]^(٢) ؛ لأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يأخذها تقية على نفسه ولا يأكلها ، وكان يتصدق [بها]^(٣) [سرّاً]^(٤) على الفقراء والمساكين .

المسألة [٢٣١]

قلت : فما حال هذا المال إذا مات الأمير الجائر وتركه لورثته ، ولم يعين^(٥) من ذلك [المال]^(٦) شيئاً [لأحد]^(٧) من الناس ؟
قال : قد قال^(٨) جماعة كثيرة من أهل العلم : هو حلال لورثته ، فإثمه على جاييه .

المسألة [٢٣٢]

قلت له : فإن مات هذا الأمير وترك مالا في البلد الذي أخذه منها^(٩) بحاله^(١٠) ، وعينه إلا أنه مختلط ولم^(١١) يتعين^(١٢) منه [شيء]^(١٣) لأحد ، أو تعين بعضه وعرفه أربابه فهل يسوغ لهم أخذه [أم لا]^(١٤) ؟

= المنصور ، ولد سنة ٩٥ هـ ، ضربت شهرته في الآفاق ، وطاف البلاد وطلب العلوم ، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائة ١٥٨ هـ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ز) . (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) .

(٣) من (ز) . (٤) من (م) .

(٥) في (ز) : « يبغي » . (٦) من (م) .

(٧) من (ز) . (٨) في (ز) : « قالت » .

(٩) في (م) : « منهم » . (١٠) في (ز) : « مجاناً » .

(١١) في (ز) : « لا » . (١٢) في (ز) : « يغير » .

(١٣) سقطت من (م) ، وفي (ز) : « شيئاً » . (١٤) من (ز) .

قال : نعم يقتسمونه فهو حلال لهم .

قلت^(١) : كيف يقتسمونه ؟

قال : أما من عرف شيئًا بعينه له أن يأخذ متاعه قل أو كثر ، وإن^(٢) اختلط وجهلت أربابه ، قيل : يقتسمونه [على الرعوس ، وقيل]^(٣) : على قدر مغارمهم ، وكيف أدوه للأمير ، وهذا^(٤) أحسن ، وهذا كله قول^(٥) مالك [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]^(٦) وأصحابه .

المسألة [٢٣٣]^(٧)

قلت له : هؤلاء الأمراء الجائرون الذين يأخذون أموال الناس ظلماً وعدواناً^(٨) ، أترى لمن صار إليهم^(٩) من أهل القرآن والسنة أن يعلمهم القرآن ، و[يعلم أولادهم]^(١٠) السنة ، ويأخذ^(١١) أجرة^(١٢) من ذلك المال أم لا ؟

قال : [قد]^(١٣) اختلف في ذلك ، فقليل : ذلك جائز حلال ، وقيل : لا يجوز ذلك على [كل]^(١٤) حال ، ولا يحل المكث معهم^(١٥) ولا المقام عندهم^(١٦) ولا إعانتهم بكتابة^(١٧) ولا حساب ولا عاملاً لهم ، ولو على أخذ الزكاة و^(١٨) إمامة

(١) في (م) : « قلت لهم » .

(٢) ما بين المعقوفتين من (ز) .

(٣) في (م) : « أحسن الأقوال كلها ، قاله » . (٤) في (م) : « وهو » .

(٥) في (م) : « أحسن الأقوال كلها ، قاله » . (٦) من (ز) .

(٧) هذه المسألة من (م) و(ز) .

(٨) في (م) : « عندهم » .

(٩) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١٠) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١١) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١٢) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١٣) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١٤) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١٥) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١٦) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١٧) في (م) : « سقط من (ز) » .

(١٨) في (م) : « سقط من (ز) » .

الصلاة ، ولا يأخذ الأجرة^(١) منهم على تعليم القرآن ولا غيره .

وقيل : تجوز مصاحبتهم والمكث معهم^(٢) ، وتعليمهم القرآن والسنة ، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر قدر قوته^(٣) [وطاقته]^(٤) ، ويتجنب^(٥) الحرام من^(٦) أموالهم ، لا في الأجرة^(٧) ولا بالهدية^(٨) ، [ويأخذ الحلال]^(٩) من أموالهم أجرة^(١٠) على تعليم القرآن دون غيره من العلوم .

قال محمد : [وأنا أقول]^(١١) : يسوغ لهذا العالم أن يعلم القرآن والشريعة [ولا يبالي من أكل شيء]^(١٢) ، ويأخذ أجرته إن كان المال حلالاً ، وإن كان المال خبيثاً أخذ أجرته منه حلالاً [وطمأنة]^(١٣) ، وإثمه على جاييه ، [نفوس واحدة]^(١٤) إذا علمه القرآن والسنة وعرفه حقيقة دينه أكرم عند الله من ذهب الدنيا كلها ، وفضتها ، وإذا انقطع العلم والفضل على الأمراء فبأي شيء^(١٥) يقتدون ، وبأي شيء ينتهون عما حرم الله عليهم وما يحلون مما أحل الله لهم من أمر دينهم ودنياهم]^(١٦) ، وإثم الظلم على فاعله^(١٧) وكسب الحرام على جاييه ، [قال الله سبحانه : ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام : ١٦٤] .

(١) في (م) : «الإجارة» . (٢) في (م) : «عندهم» .

(٣) في (ز) : «قوتهم» . (٤) من (م) .

(٥) في (ز) : «وليجنبوا» . (٦) في (ز) : «في» .

(٧) في (ز) : «الإجارة» . (٨) في (ز) : «في الهدية» .

(٩) في (ز) : «ولا يأخذ الحرام» . (١٠) في (م) : «إجارة» .

(١١) من (م) . (١٢) كذا من (م) .

(١٣) سقطت من (ز) . (١٤) سقطت من (ز) .

(١٥) سقطت من (ز) .

(١٦) ما بين المعقوفتين وقع في (ز) : «به ويعرفون ما أحل الله عما حرمه» .

(١٧) في (ز) : «جاييه» . (١٨) من (م) .

المسألة [٢٣٤]

وسألته : عن الطعام الذي تجري به^(١) العادة بين القرابة والأصحاب في الأعراس ، [وكذلك]^(٢) إذا^(٣) ولد لرجل مولود أو أراد أن يختنه ، أو أراد النكاح ويصنع وليمة ، [فيواسيه]^(٤) قرابته وأهله وأصحابه بطعام وإدام^(٥) ودقيق ، أو طعام مصنوع مطبوخ^(٦) ، ويرد له [مثل ذلك]^(٧) إن كان عنده مثل ما ذكرناه من العرس ، فهل ترى تلك الهدايا جائزة لأربابها أو ممنوعة ؟ قال : [قد]^(٨) اختلف في ذلك ، فقليل : إن ذلك ممنوع لما فيه من التفاضل والتأخير بين الطعامين ، وهو قول شاذ ، والذي ذهب إليه أكثر^(٩) العلماء وجمهورهم أن ذلك جائز ، وسبيله سبيل السلف و^(١٠) المواساة والمكارمة لا^(١١) سبيل البيوع ، وأما البيوع فقد نصبت لها^(١٢) الأسواق والسماسر .

المسألة [٢٣٥]

قلت : فهل يقضي بالرد على من امتنع [بالرد]^(١٣) ؟

-
- (١) في (ز) و(ك) : « تجريه » . (٢) سقطت من (م) و(ك) .
 (٣) في (م) : « لو » . (٤) في (ز) : « فواسيه » .
 (٥) في (م) هنا كلمة غير واضحة رسمها كذا : « أو أجفا » .
 (٦) في (م) : « أو دقيقاً أو طعاماً مصنوعاً مطبوخاً » .
 (٧) سقطت من (ز) . (٨) من (م) .
 (٩) في (م) : « أكابر » . (١٠) في (ز) و(ك) : « أو » .
 (١١) في (ز) : « لا على » . (١٢) في (م) : « له » .
 (١٣) من (م) .

قال : نعم ، يقضي له بالمثل فيما له مثل ، وبالقيمة فيما لا مثل له من الحيوان والثياب .

المسألة [٢٣٦]

قلت : وما معنى قول مالك : والهبة لصلة رحم أو لفقير^(١) كالصدقة لا رجوع فيها ؟

قال : قول مالك رحمته صحيح ، لكن ذلك في [الهدية و]^(٢) الهبة ، وأما هذا فقد أخبرتك^(٣) أن سبيله [عند العلماء]^(٤) سبيل السلف ، وإن كان فيه المكارمة [والمواساة]^(٥) فيقضي فيه^(٦) بالرد على الأقارب والأجانب .

المسألة [٢٣٧]

قلت : فالرجل ينزل على قوم بالارتحال بأهله ، فيذبحون له شاة أو بقرة أو يصنعون له طعامًا من غير ذبح ، ثم يصنع [لهم]^(٧) [أيضًا]^(٨) طعامًا فيرد إليهم [حينئذ أو]^(٩) عند [ارتحاله]^(١٠) عنهم .
قال : لا بأس بذلك .

قلت : فهل يقضي بالرد على النازل^(١١) إذا امتنع من الرد إذا طلبه صاحب

(١) في (ز) و (ك) : « الرحم أو الفقير » . (٢) من (م) .

(٣) في (ز) هنا زيادة : « من » . (٤) من (م) و (ك) .

(٥) من (م) و (ك) . (٦) في (ز) و (ك) : « بها » .

(٧) في (ك) : « هو » . (٨) من (م) .

(٩) من (م) . (١٠) في (ك) : « الارتحال » .

(١١) في (م) هنا زيادة : « برده » .

الطعام [الأول]^(١) ؟

[قال : لا]^(٢) ؛ لأنه ضيافة ومكارمة وليست على سبيل السلف .

المسألة [٢٣٨]

قلت له : فيما يجري من [الظرف و]^(٣) الهدايا بين الجيران مثل ما إذا طبخ^(٤) رجل لحمًا أو حدثت^(٥) عنده فاكهة من تمر أو تين أو عنب [أو خضرة]^(٦) أو غير ذلك من الظرف ، فأهدى من ذلك هدية لجاره ، ثم إذا طرأ عند المهدى له^(٧) مثل ذلك ، رد لجاره أيضًا ما أمكنه ، فهل ترى تلك الهدايا^(٨) حلالًا ولا يقضى^(٩) فيها بالرد أم لا ؟

قال : تلك الهدايا جائزة^(١٠) من مكارم الأخلاق ، ولا يقضى فيها بالرد على [من أخذ]^(١١) ، [فإن ردها فقد]^(١٢) أحسن ، ومن منع مع القدرة واليسر فقد أساء ، ولا يقضى عليه بالرد .

المسألة [٢٣٩]

قلت : فما قولك في طعام الأعياد [وقد كان قوم جرت عادتهم في

-
- | | |
|---|--------------------------------|
| (١) سقطت من (ز) . | (٢) سقطت من (ك) . |
| (٣) سقطت من (ز) . | (٤) في (ز) : « أن يطبخ » . |
| (٥) في (ز) و(ك) : « تحدث » . | (٦) من (م) و(ك) . |
| (٧) من (م) : « المهدي » . | (٨) في (ز) و(ك) : « الهدية » . |
| (٩) في (م) : « يقضى » . | (١٠) في (ز) و(ك) : « جارية » . |
| (١١) في (ك) : « الأخذ » وليست في (م) . | |
| (١٢) في (ك) : « فهو ردها أحسن » وفي (م) : « فمن ردها فقد أحسن » . | |

الأعياد^(١) و[في]^(٢) المواسم المعظمة^(٣) [أن يصنع]^(٤) كل واحد [منهم]^(٥) [طعامًا]^(٦) [في بيت واحد فجمعوا عليه أهل الطعام، فيأكلون كلهم من كل قصعة]^(٧)، فيأكل هذا من طعام [صاحبه]^(٨)، وهذا من طعام الآخر^(٩).

قال : [هذا]^(١٠) اختلف فيه العلماء، قال [بعضهم]^(١١) : هذا الفعل لا يحل حضوره، ولا ينبغي لأهل الفضل والصلاح أن يأكلوا من ذلك الطعام من وجهين^(١٢)، [أحدهما]^(١٣) : [لما فيه من]^(١٤) التفاضل بين الطعامين ؛ لأن كل واحد [منهم]^(١٥) يقول لصاحبه : كُلْ من طعامي، و[أنا]^(١٦) آكل من طعامك فذلك ربا، [ولما يقع في ذلك من الغيبة والنميمة بين الرجال والنساء في ذم الطعام ومدحه]^(١٧).

قال محمد : وهذا الاعتلال بعيد، أما الربا إنما يعتبر^(١٨) في البيوع، [وهذا

(١) ما بين المعقوفتين من (ز) و(ك) . (٢) من (م) و(ك) .

(٣) في (ك) : « العظيمة »، وفي (م) : « المطعمة » .

(٤) في (ز) : « فيصنع » . (٥) من (م) .

(٦) سقطت من (ك) . (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) .

(٨) في (ز) : « هنا » . (٩) في (م) : « يأكل الآخر من طعامه » .

(١٠) من (م) . (١١) سقطت من (ز) .

(١٢) في (م) : « في الوجهين » . (١٣) في (ك) : « من » .

(١٤) من (م) . (١٥) من (م) و(ك) .

(١٦) من (م) و(ز) .

(١٧) في (ز) : « لما يقع من المدح والذم في الطعام بين الرجال والنساء » .

(١٨) في (ز) و(ك) : « يتعين » .

ليس سبيله سبيل البيوع^(١)، وأما الغيبة والنميمة فهي محرمة في نفسها^(٢) ولا يُتَبَيَّن لها في تحريم الطعام [أثر]^(٣) إذا كان أصله حلالاً، وترك الغيبة لا يُحل طعاماً إذا كان أصله حراماً.

والذي أقول به : أن طعام الأعياد والمواسم المعظمة في الشريعة^(٤) مأذونة [من]^(٥) الله تعالى لخلقه، فلا بأس بصنعه وأكله مجتمعين ومتفرقين^(٦)، قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [الثور: ٦١] أي : مجتمعين أو متفرقين .

المسألة [٢٤٠]^(٧)

وسأله : عن رجلين تفاخرا وتعاليا^(٨) فيما بينهما، فقال أحدهما للآخر : أنا أكرم منك وأسخى [وقال الآخر : أنا أكرم منك وأسخى]^(٩)، فقال له : هات^(١٠) أنا وأنت نطعم [أهل]^(١١) هذا المنزل عشرة أيام أو [أقل أو]^(١٢) أكثر، فأخذا في إطعام الناس على وجه التفاخر والمباهاة، فهل يجوز أكل هذا الطعام أم لا ؟

قال : لا يحل ذلك لأحد من الناس، وقيل : يكره ولا يبلغ [به]^(١٣) مبلغ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) . (٢) في (ك) : « بنفسها » .

(٣) سقطت من (ك)، والعبارة في (م) : « ولا تأثير لها في تحريم الطعام » .

(٤) في (م) : « الشرع » . (٥) سقطت من (م) .

(٦) في (م) و(ك) : « مجتمعاً ومفترقاً » . (٧) هذه المسألة من (م) و(ز) .

(٨) في (م) : « وسأله عن رجل يتفاخرا ويتعاليا » .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من (م) . (١٠) في (م) : « تعلم » .

(١١) من (م) . (١٢) من (م) .

(١٣) من (م) .

التحريم ، والأول أصح [وأثبت] ^(١) ^(٢) .

المسألة [٢٤١]

وسألته : عن فضلة الظلمة والأكل معهم ، وذلك إذا نزل برجل أهل الظلم والعدوان ، فطلبوا أن يصنع لهم الطعام ^(٣) بالقهر والغلبة ، فربما اشترطوا عليه ذبح [شاة] ^(٤) أو غيرها ، فيفعل ^(٥) ذلك كله [بغير طيب نفسه] ^(٦) ثم يدعو رجلاً ^(٧) من جيرانه أو [من] ^(٨) قرابته من أهل الفضل والتعفف ^(٩) ليأكل ^(١٠) معهم أو من فضلتهم بعدهم ، فهل ترى ذلك الطعام حلالاً لمن أذن له صاحب الطعام في أكله [أم لا] ^(١١) ؟

قال : لا بأس بذلك ^(١٢) ، وإنما يحرم ذلك على ^(١٣) الظلمة خاصة ، وينبغي لأهل الفضل والصلاح أن يتورعوا عن ^(١٤) الأكل مع الظلمة الفسقة ^(١٥) ؛ لما في ذلك من إهانة أنفسهم [بالأكل] ^(١٦) معهم ، وأما [أكل] ^(١٧) الفضلة بعدهم فلا بأس بذلك .

(١) من (ز) .

(٢) والأصل في ذلك ما رواه أبو داود في سننه [كتاب الأطعمة - باب في طعام المتبارئين - حديث (٣٧٥٤)] أنه ﷺ نهى عن طعام المتبارئين أن يؤكل .

(٣) في (ك) : « طعاماً » . (٤) سقطت من (ز) .

(٥) في (م) : « فيعمل » . (٦) في (م) : « على رغم أنفه » .

(٧) في (ز) : « ثم يدعون رجلاً » . (٨) من (م) .

(٩) في (م) : « والعفاف » . (١٠) في (ز) و(ك) : « ليأكلوا » .

(١١) من (م) . (١٢) في (ز) و(ك) : « في ذلك » .

(١٣) في (م) : « من » . (١٤) في (ز) و(ك) : « على » .

(١٥) في (م) : « الفساق » ، وفي (ز) : « الفاسقة » . (١٦) في (ك) : « لا يأكل » .

(١٧) من (م) .

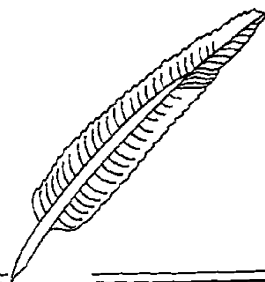
المسألة [٢٤٢]

وسألت محمد [بن إبراهيم]^(١) بن عبدوس عن هؤلاء الولاة الجائرين إذا كلفوا أهل المنزل خمراً ، وفي سائر ما [يطلبونهم به]^(٢) من المغارم ، وهل يسوغ لأهل الفضل والصلاح أن [يشتروه أو يعصروه]^(٣) [بأيديهم]^(٤) ويتولون^(٥) ذلك [بأنفسهم]^(٦) مداراة [عن أنفسهم]^(٧) وعن حريمهم ؟
قال : لا بأس بذلك إذا أكرهوا عليه ، وقال الرسول ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، وهذا من الإكراه الذي لا إثم عليه .



-
- (١) من (م) و(ز) .
 (٢) في (م) و(ك) و(ز) : « يشترونه أو يعصرونه » .
 (٣) في (م) و(ك) و(ز) : « يشترونه أو يعصرونه » .
 (٤) من (ز) و(ك) .
 (٥) في (ز) و(ك) : « ويتولون » .
 (٦) من (م) و(ك) .
 (٧) في (ز) : « لأنفسهم » ، وفي (ك) : « على أنفسهم » .

الفصل العاشر في مسائل الإيمان



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل [في]^(١) السؤال عن الأيمان

المسألة [٢٤٣]

قال محمد بن سالم :

سألت محمد بن سحنون رحمته الله عن الرجل^(٢) يمر بنهر فيغرف [منه]^(٣) غرفة واحدة ، فقال له رجل^(٤) : لقد قضيت النهر ، فقال له : امرأتي طالق لقد قضيته ، أترأه حائثاً ؟
[قال : لا حث عليه .

المسألة [٢٤٤]

قلت : ولو شرب من البحر غرفة وحلف بطلاق امرأته^(٥) ثلاثاً لقد قضيته أترأه حائثاً [^(٦) ؟
قال : نعم ؛ لأن البحر بخلاف النهر ، والنهر يزيد وينقص ، والبحر بخلاف ذلك ، قاله سعيد بن المسيب .

المسألة [٢٤٥]

[قلت : ^(٧) وسألته عن رجل ناول امرأته^(٨) قطعة من لحم] ثم

-
- | | |
|----------------------------|---------------------------------------|
| (١) من (ز) . | (٢) في (ز) : « رجل » . |
| (٣) من (م) . | (٤) في (ز) و (ك) : « الرجل » . |
| (٥) في (ز) : « زوجته » . | (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . |
| (٧) من (ز) و (ك) . | (٨) في (ز) و (ك) : « لامرأته » . |

قال [(١) لها : أنت طالق] مني [(٢) إن لم تأكلها ثم أخذتها منه فوضعها بإزائها فجاءت هرة فهربت] بها [(٣) وأكلتها ، أتراه حائثاً ؟
قال : إن توانت المرأة عنها (٤) أو تراخت وغفلت عن أكلها فهو حائث ، وإن [لم] (٥) يكن معها تفريط فلا حنث عليه ، وصفة التفريط وغيره قد تقدم .

المسألة [٢٤٦] (٦)

وسألته (٧) : عن رجل يعارض رجلاً للمبيت (٨) ، فقال [له] (٩) : امرأتي (١٠) طالق لتدخلن (١١) ، وقال الآخر : امرأتي (١٢) طالق إن دخلت ، فعلى ، من ترى الحنث منهما ؟

[قال] : قال سحنون : أراهما جميعاً حائثين .

قال محمد : وأنا أقول : [إن كان] (١٣) أحدهما سفيهاً (١٤) والآخر تقياً (١٥) ، إنه يجبر السفية منهما على الحنث ؛ لأنه إن لم يحنث قبل ذلك فسيحنث في المستقبل .

-
- | | |
|-------------------------------|---|
| (١) في (م) : « فقال » . | (٢) من (م) . |
| (٣) من (ز) و(ك) . | (٤) في (م) : « إن كانت المرأة توانت » . |
| (٥) سقطت من (ك) . | (٦) هذه المسألة من (م) و(ز) . |
| (٧) في (م) : « وسئل سحنون » . | (٨) في (ز) : « يعارض لرجل في المبيت » . |
| (٩) من (م) . | (١٠) في (ز) : « امرأته » |
| (١١) في (ز) : « لتدخل » . | (١٢) في (ز) : « امرأته » . |
| (١٣) سقطت من (ز) . | (١٤) في (ز) : « سفيه » . |
| (١٥) في (ز) : « تقي » . | |

المسألة [٢٤٧]

وسألته : عن رجل يقول : [عليّ] ^(١) صيام سنة إن فعلت كذا ^(٢) ، ثم فعله أتراه حائثاً ؟

[قال] ^(٣) : قال ابن القاسم : ينظر في ^(٤) نيته ، فإن نوى بذلك الصوم للزوم حنث وصام اثني ^(٥) عشر شهراً ، فإن ^(٦) لم تكن له نية رجوع إلى عرف البلد ، فإن كان العرف عندهم للزوم في مثل ذلك حنث ، وإن لم تكن له نية ولا عرف فلا شيء عليه ، وقال غيره : تلزم مع عدم النية والعرف كفارة اليمين بالله تعالى .

المسألة [٢٤٨]

وسألته : عن رجل تحاسب مع الأمير الجائر في مغرم قومه وقد دفعه ^(٧) له فغلبه الرجل في الحساب وحط [عنه] ^(٨) [الأمير] ^(٩) ما لا كثيراً فاتهمه في ذلك الأمير ، فقال له : قد بقي عليك من مغرمي كذا وكذا ، فقال الرجل : قد أديته لك ^(١٠) [كله فما بقي علي منه شيء] ^(١١) ، فاستحلفه الوالي [فحلف له] ^(١٢) [على أنه] ^(١٣) ما بقي علي ولا على قومي من مغرمك شيء ، فهل تراه حائثاً أم لا ؟

-
- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) سقطت من (م) و(ز) . | (٢) في (م) : « و » . |
| (٣) سقطت من (ز) . | (٤) في (م) : « إلى » . |
| (٥) في (ز) : « اثنا » ، وفي (م) : « ثلاثة » . | (٦) في (م) : « أو إن » . |
| (٧) في (م) : « وقد صفه » . | (٨) من (ز) و(ك) . |
| (٩) من (م) . | (١٠) في (ز) و(ك) : « قد أديت ذلك » . |
| (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) . | (١٢) سقط من (ز) . |
| (١٣) من (ز) . | |

قال : قد اختلف العلماء في ذلك ، فقليل : إن تبرع باليمين ، وبادر [به]^(١) من غير إكراه [الأمير]^(٢) [على ذلك]^(٣) ، [فإنه]^(٤) يلزمه الحنث ، فإن طالبه الأمير باليمين فحلف تقية على نفسه ومداراة على قومه فلا حنث عليه ؛ لأن ذلك من الإكراه الذي لا تلزم اليمين معه .

قلت : سواء علم^(٥) الرجل بما بقي من المال [أو لم يعلم]^(٦) .

[قال : نعم ، قال : أو لم يعلم]^(٧) ، وقد بلغني أن أبا بكر بن بشير قال : [قد]^(٨) جاءني الحجاج [بن يوسف]^(٩) فسألني عن حماد^(١٠) بن زيد^(١١) ليقتله ويأخذ ماله ، فقال : [يا أبا بكر]^(١٢) أتعلم [مكان]^(١٣) حماد بن زيد [وماله]^(١٤) ، فقلت [له]^(١٥) : لا ، فقال : أتحلف [أنك]^(١٦) ما علمت له مكاناً ولا مالاً ؟ قلت له : [نعم]^(١٧) ، قال : تحلف لي^(١٨) بالطلاق ، والمشى إلى مكة ،

(١) في (ز) : « إليه » ، وفي (ك) : « بها » . (٢) من (ز) و(ك) .

(٣) من (م) و(ك) . (٤) في (ز) : « فهو حانث » وليست في (ك) .

(٥) في (م) : « على » . (٦) سقطت من (م) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ز) و(ك) . (٨) من (ز) .

(٩) من (م) و(ك) والحجاج بن يوسف : هو الثقفى المعروف ، قال عنه الذهبي : له حسنات مغمورة في بحر ذنوبه ، وأمره إلى الله ، وله توحيد في الجملة توفي سنة ٩٥ هـ .

(١٠) في (م) : « يوسف » .

(١١) في (ز) و(ك) : « زياد » . وحماد : هو ابن زيد بن درهم ، الحافظ الثبت ، أبو إسماعيل الأزدي الضرير ، كان إمام أهل البصرة ، من أثبت الناس وأعلمهم بالسنة ، توفي سنة ١٧٩ هـ .

(١٢) في (ك) : « أبو بكر » . (١٣) في (م) : « أين » ، وفي (ك) : « ابن » .

(١٤) من (ز) و(ك) . (١٥) من (ز) و(ك) .

(١٦) من (م) . (١٧) في (ك) : « لا نعلم » .

(١٨) في (م) : « تحلفني على ذلك » .

والصدقة بمالك وعتق رقيقك ، فحلفت بذلك^(١) [كله]^(٢) [سترًا]^(٣) ومداواة [عن]^(٤) جاري وماله وحريمه ، وأنا عالم [بماله ومكانه]^(٥) ، وكان أبو بكر بن بشير ممن لا يعرف السنة^(٦) ، فأتى إلى سعيد بن المسيب ، والأسود بن يزيد ، فأعلمهما بقضيته ، وما كان بينه وبين الحجاج ، وما أحلف به ، فقالا له : سترت [على]^(٧) أخيك المسلم ، ستر الله عليك في الدنيا والآخرة [اذهب]^(٨) فلا حنث عليك ، وقاله له أيضًا الحسن بن [أبي]^(٩) الحسن البصري وهو إمام الزاهدين ، وقاله^(١٠) كثير من أصحاب مالك ، وبلغني عن ابن عباس ، ومعاذ بن جبل ، وأبي هريرة ، وجابر بن عبد الله أنهم قالوا : كل ما أحلفك عليه السلطان إذا أراد أخذ مالك أو مال أخيك المسلم أو عقوبته فلا حنث عليك فيه ولو^(١١) كنت كاذبًا .

وقال^(١٢) علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وعثمان بن عفان ، وأبان^(١٣) بن عثمان^(١٤)

(١) في (م) : « بمالي وعتق رقيقي فحلف بذلك » .

(٢) من (ز) و(ك) . (٣) في (ك) : « لستر » ، وليست في (ز) .

(٤) في (ك) : « على » . (٥) في (م) : « بمكانه » .

(٦) في (م) و(ك) : « لستر » .

(٧) من (م) . (٨) من (م) .

(٩) سقطت من (ز) و(ك) . (١٠) في (ز) و(ك) : « وقال له » .

(١١) في (م) : « وإن » . (١٢) في (م) : « وقاله » .

(١٣) في (ز) : « وأبان يزيد » ، وفي (ك) : « وابن زياد » .

(١٤) وأبان بن عثمان : هو ابن عفان ، الإمام الفقيه ، الأمير ، أبو سعد بن أمير المؤمنين ، أبي عمرو

الأموي ، المدني ، ثقة له أحاديث عن أبيه ، ولي المدينة سبع سنين ، وهو من فقهاء

العشرة ، توفي سنة ١٠٥ هـ .

رضي الله عنهم أجمعين [هذا كله]^(١) .

المسألة [٢٤٩]^(٢)

وسألته : عن رجل حلف أن لا يأكل الحنطة^(٣) ، أله أن يأكل من ثمنها ؟
قال : [قد]^(٤) اختلف في ذلك ، فقال ابن المواز : لا يأكل من ثمنها ، فإن
فعل حنث ، وقال سحنون : لا بأس أن يأكل من ثمنها^(٥) لاختلاف العلماء في
ذلك .

المسألة [٢٥٠]^(٦)

قلت : ومن حلف أن لا يأكل شحمًا فأكل لحمًا [أو حلف أن لا يأكل
لحمًا فأكل شحمًا]^(٧) ، أو حلف أن لا يأكل تمرًا ، [فشرب نبيذه]^(٨) ، وما
أشبه ذلك]^(٩) .

قال : اختلف في ذلك ، أما ابن القاسم فرأى أن^(١٠) من حلف على
[أكل]^(١١) شيء بعينه فخرج منه شيء^(١٢) لم يحلف عليه فأكله فهو حانث ، ومن
حلف على الأمهات فأكل البنات [حنث]^(١٣) ، ومن حلف^(١٤) أن لا يأكل لحمًا

(٢) هذه المسألة من (م) و(ز) .

(١) من (ز) .

(٤) من (م) .

(٣) في (ز) : « الضأن » .

(٦) هذه المسألة من (م) و(ز) .

(٥) في (ز) : « من ذلك » .

(٨) في (ز) : « أو يشرب » .

(٧) في (ز) : « والعكس » .

(١٠) في (م) : « فيرى أكل » .

(٩) من (ز) .

(١٢) في (م) : « ما » .

(١١) من (م) .

(١٤) في (م) : « مثل أن يحلف » .

(١٣) من (م) .

فأكل ما تولد منه من الشحم حنث ، أو^(١) اللبن فأكل الزبدة وما أشبه ذلك [فهو حانث]^(٢) .

وقال أشهب ، وابن المسيب ، وابن المنكدر^(٣) ، وابن غانم^(٤) ، والليث بن سعد ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عباس : لا بأس بذلك إلا أن يقول : لا أكلت من هذا ، [فحينئذ]^(٥) يكون حانثاً إن أكل مما يخرج منه وإن حلف أن لا يأكل دجاجة فأكل بيضها^(٦) لا بأس بذلك^(٧) ، ومن حلف أن لا يأكل بيضة^(٨) فجعلها تحت دجاجة أخرى فحضنتها فلا بأس أن يأكل [من]^(٩) فراخها وما أشبه^(١٠) هذا [كثير]^(١١) . والاختيار أن^(١٢) يأكله ؛ لأن الله سبحانه لم يضيق على^(١٣) هذه الأمة ، وإن حلف أن لا يشرب لبناً^(١٤) فلا بأس أن يأكل زبده^(١٥) .

قال محمد : وأنا أقول : لا حنث عليه إلا فيما حلف عليه [أن لا يأكله]^(١٦) بعينه^(١٧) ، وما خرج منه فلا بأس بأكله ، وعليه عامة الناس ، وأما القول الأول فليس

(١) في (م) : « وعن » . (٢) سقطت من (ز) .

(٣) ابن المنكدر : هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن عبد العزى بن عامر بن الحارث ، الإمام الحافظ ، أبو عبد الله القرشي التيمي المدني ، ولد سنة بضع وثلاثين ، وتوفي سنة ١٣٠ هـ .

(٤) هو القاضي عبد الله بن عمر بن غانم ، أبو عبد الرحمن ، الفقيه الثبت الثقة ، صاحب مالك ، كان كاملاً فقيهاً فصيحاً . ولي قضاء إفريقية ، وتوفي سنة ١٩٠ هـ .

(٥) من (م) . (٦) في (ز) : « بيضة » .

(٧) في (م) : « به » . (٨) في (م) : « بيضاً » .

(٩) من (م) . (١٠) في (ز) هنا زيادة : « ذلك » .

(١١) من (ز) . (١٢) في (ز) : « ألا » .

(١٣) في (ز) : « عن » . (١٤) في (م) : « اللبن » .

(١٥) في (م) : « الزبد » . (١٦) سقطت من (ز) .

(١٧) في (ز) : « بنفسه » .

عليه إلا الخاصة^(١) من الناس ، والله الموفق [للصواب]^(٢) .

المسألة [٢٥١]^(٣)

وسألته : عن رجل قال : الحلال عليّ حرام ، ماذا يجب عليه ؟

قال : [قد]^(٤) اختلف العلماء في ذلك ، فقال ابن القاسم : لا شيء عليه إلا في زوجته ، فإنها تحرم عليه إلا أن يحاشيها بقلبه^(٥) .

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة : لا شيء عليه في زوجته ولا [في]^(٦) غيرها ، إلا أن يدخلها^(٧) في قلبه [في يمينه]^(٨) .

وقال ابن نافع ، وابن شهاب : لا شيء عليه في زوجته حاشاها أو لم يحاشها .

وقال الليث بن سعد : تحرم عليه [الزوجة]^(٩) بالبتات حاشاها أو لم يحاشها .

وقال ابن مزين^(١٠) ، وابن عبد الحكم : لا شيء عليه في الزوجة أدخلها أو لم

يدخلها ، وقال [علي]^(١١) بن زياد : إنما تجب الأيمان وتلزم بما^(١٢) أمر الله به

ومن عصى الله في يمينه فليس عليه إلا الاستغفار .

قال محمد : وهذه المسألة مقررة في كتاب الشاكر .

قال [محمد]^(١٣) : لا شيء عليه .

-
- | | |
|---------------------------------|------------------------------|
| (١) في (ز) : « فعليه الخاصة » . | (٢) من (م) . |
| (٣) هذه المسألة من (م) و(ز) . | (٤) من (ز) . |
| (٥) في (م) : « في قلبه » . | (٦) من (م) . |
| (٧) في (م) : « يدخل زوجته » . | (٨) من (م) . |
| (٩) من (م) . | (١٠) في (ز) : « ابن يزيد » . |
| (١١) من (ز) . | (١٢) في (ز) : « فيما » . |
| (١٣) من (م) . | |

المسألة [٢٥٢]

وسألته : عمن حلف بطلاق امرأته ليقضين فلاناً حقه [إلى] ^(١) أجل كذا ،
فلما قرب الأجل ولم يجد شيئاً ^(٢) وخاف الحنث ، فخالع زوجته ، فلما حضر ^(٣)
الأجل [نكحها بنكاح جديد] ^(٤) ، أترى عليه [الحنث] ^(٥) ؟
قال : قال ابن القاسم : في المجموعة لا حنث عليه ، وقال أشهب : هو حانث
وقال محمد : [وأنا أقول] ^(٦) : يؤمر أن يتنحى عنها ^(٧) فيما بينه وبين الله
تعالى فإن لم يفعل فلا حنث عليه .



(٢) إلى هنا ما وجدناه من النسخة (ز) .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٦) من (ك) .

(١) في (ز) : « في » .

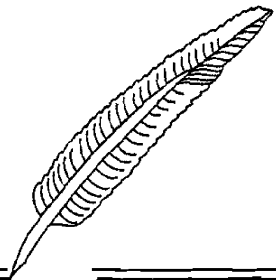
(٣) في (ك) : « قضى » .

(٥) سقطت من (م) .

(٧) في (ك) : « عليه » .

رَفْعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الحادي عشر
في مسائل
العداء والجناية والضمانات



فصل السؤال عن العَدَاء والجَنَائِيَّات^(١)

المسألة [٢٥٣]

قال محمد بن سالم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

سألت محمد بن سحنون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن قطع نخلة أو شجرة [مثمرة]^(٢) [هل عليه]^(٣) شيء غير غرم قيمتها ؟
قال : نعم ، ويلزمه عتق رقبة [مؤمنة]^(٤) كفارة لما فعل ، كذلك وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من قطع نخلة كاملة مثمرة فعليه كفارة »^(٥) عتق رقبة^(٦) . هكذا معناه .

قال محمد : وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [٢٥٤]^(٧)

وسألته : عن الراعي تهرب له شاة مما رعى من غنم أو بقر أو إبل ، فتبعها

(١) في (ك) : « والخيانة » . (٢) من (ك) .

(٣) في (م) : « أعليه » . (٤) من (م) .

(٥) في (ك) : « كفارته » .

(٦) في مسند أحمد (٢٢٣٦٨) من حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :

« من قتل صغيراً أو كبيراً ، أو أحرق نخلاً ، أو قطع شجرة مثمرة ، أو ذبح شاة لإهابها

لم يرجع كفافاً » وفيه ابن لهيعة .

(٧) هذه المسألة من (م) .

ليردها ، فقال لرجل عنده^(١) : يا فلان اردد علي شاتي ، فأراد ردها فاستعصت عليه ، فقال له الراعي : اضربها ، فضربها فقتلها أو كسرهما ، فهل على من ترى الضمان ، فهل الراعي الذي أمر بالضرب أم على المأمور ؟

قال : قد اختلف علماؤنا في ذلك ، فقال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : على الراعي الأمر ، فلولاً أمره [لما]^(٢) ضربها الضارب ولا حبس على ضرب شاة غيره .

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة : الضمان على الضارب ؛ لأنه جناية يده .
وقال غيرهما : إن كان الأمر مما يملك الإجبار على المأمور كالسيد لعبده ، والسلطان لأعوانه ، والرجل لولده ، فالضمان على الأمر ، وإن كان ممن لا يملك عليه الإجبار ، فالضمان على المأمور ، وروي هذا عن ابن القاسم .

المسألة [٢٥٥]^(٣)

وسأله : عن رجل أراد أن يحرق أرضه ، وفي أرض جاره زرع أخضر يقطعه إذا حرق أرضه ، فقال الجار : لا سبيل لك إلى حرق ما تضرني به في فلاح زرع ، فقال الحرث : إن منعتني من حرق أرضي فذلك أيضاً ضرر علي ، فأى الضررين يغلب عندك هل يحرق الحرث وإن قلع زرع جاره ، أم يمنع من قلع الزرع ؟

قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »^(٤) ، ولا يفعل ما يضر

(١) في (م) : « عندك » .

(٢) كلمة غير واضحة في (م) .

(٣) هذه المسألة من (م) .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٢١٧١) كتاب القضاء - باب القضاء في المرفق ، والدارقطني في

سننه (٤/ ٢٢٧) ، وأحمد في مسنده (٢٨٦٥) ، وابن ماجه في سننه (٢٣٤١) ، =

بجاره ، وللسابق حق السبقية ، فيحرق الحراث كيف لا يضر بجاره الذي سبقه للحرق أو الغرس ، فإن كان في أرض جاره زرع صغير لا يضره ، وطء البقر بأرجلها ترك حرق أرضه ، وإن كان يمر بالبقر في زرع جاره يتنحى زمن قلع زرع جاره في حرثه ، وإن كان زرع جاره قد تخصب أو تحبب وبلغ حد ما يفسده البقر بأرجلهم ، أو كان في أرض جاره مجيرة مخرصة مغروسة بالبصل والأكرنب أو غير ذلك من الخضار مما يفسده وطء البقر فإنه يحرق أرضه كيف لا يضر بجاره ، ويرد البقر دون أرض جاره ، ويرد ما بقى بالفأس والمساحي .

وقيل : يتكاثرون مع صاحب الزرع والخضرة في تركيب ما لا يمكن حرثه إلا بضرر الزرع وضرر الخضرة ، وهو قول سحنون .

المسألة [٢٥٦] (١)

وسألته : عن البقر والغنم تخرجها أربابها من الديار ، أو خرجت بنفسها إلى مراحيها التي تجتمع فيها حتى يخرج راعيها فوقعت في زرع أو حائط فأفسدته ، فعلى من ترى ضمان ما أفسدت ؟ هل على الراعي أم على أربابها ؟

قال : ينظر في ذلك إلى عادة أهل المنزل إن كانت عاداتهم يخرج الراعي إلى المراح ويحفظها أو ينتظر اجتماعها وإحلابها ، فالضمان على الراعي ، وإن كانت عاداتهم لا يخرج الراعي حتى تجتمع وتحلب فلا ضمان على الراعي ولا على أرباب الماشية ؛ لأن النبي ﷺ حكم في ناقة البراء بن عازب بالغرم على أرباب المواشي

= والحاكم في المستدرک (٥٧/٢) ، وهو حديث حسن بمجموع طرقه ، وهو من الأخبار

التي تنبني عليها قواعد كبرى تشهد لها أصول الشريعة .

(١) هذه المسألة من (م) .

فيما أفسد بالليل ، وحكم بالحفظ على أرباب الحوائط بالنهار^(١) .
وقيل : إذا كانت الماشية ضارية للزرع والحوائط إذا رأتها بادرت وأسرعت إليها ، سواء كان معها ذائد يردّها أم لا ، فالضمان على أرباب الماشية ، وإن كانت غير ضارية فلا ضمان على أحد ، وكان ما أفسدته هدر ؛ لأن التفريط من أرباب الحوائط .

المسألة [٢٥٧]

قلت : فراعي الدولة بمنزلة الراعي المستأجر أم لا ؟
قال : نعم مثله .

المسألة [٢٥٨]^(٢)

وسألته : عن الراعي ينام نهارًا وضلت^(٣) الماشية ، هل عليه الضمان أم لا ؟
قال : اختلف في ذلك ، قال ابن القاسم : إن نام في موضع [أخاف من]^(٤) اللصوص والسباع فأخذها اللصوص والسباع فهو ضامن .
وقال غيره : لا ضمان عليه في النوم إذا غلبه ؛ لأن^(٥) ذلك من شأن الرعاة ، والنوم [أمر]^(٦) غالب من قبل الله تعالى ، وهو قول ابن وهب ، وقال : قال الرسول

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢١٧٧) ، وأبو داود في «السنن» (٣٥٧٠) ، وابن ماجه في «السنن» (٢٣٣٢) ، والدارقطني في «السنن» (١٥٦ / ٣) وغيرهم ، والحديث وإن كان مرسلًا فهو مشهور حدث به الثقات كما قال ابن عبد البر .

(٢) هذه المسألة والتي قبلها من (م) . (٣) في (م) : «وضاعت» .

(٤) من (م) . (٥) في (ك) : «و» .

(٦) من (م) .

عليه السلام: « لا ضمان على الأجير ، ولا على المكترى ، ولا على الراعي ، ولا على مؤتمن إلا إذا تعدوا أو فرطوا »^(١) «^(٢) ... والنوم ليس من التعدي ولا من التفريط . وقال محمد : وأنا أقول : إن نام في مثل ما تبليغه المواشي فلا ضمان عليه ، وإن نام خارجاً من العمارة »^(٣) ، فهو ضامن .

المسألة [٢٥٩]

قلت : فإن وجد الرجل دابة في زرع ، فأخرجها منه ثم [تركها فتلفت]^(٤) ، أترأه ضامناً ؟

قال : إن^(٥) أخرجها من زرع [في عمارة]^(٦) أو قرب العمارة فضلت ، أو سُرقت أو أكلها السباع فلا ضمان عليه ، وإن أبعداها عن العمارة حتى خرجت من مسرح البلد فهلكت ، فهو ضامن .

المسألة [٢٦٠]

قلت له : فلو أخرجها من زرع أو جناحه فسقطت وانكسرت أو ماتت ، فهل ترى عليه^(٧) الضمان أم لا ؟

(١) في (ك) : « إلا أن يتعدى أو يفرط » .

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى (١١٦٦٥) ، (١١٦٧١) ، وأبو داود (٣٥٦١) ، والترمذي (١٢٦٦) ، والدارقطني (٣ / ٤١) ، والحديث موقوف على شريح ، وهو مروى بألفاظ مختلفة ومن عدة طرق في بعضها مقال .

(٣) في (م) : « العادة » . (٤) في (م) : « تلفت » .

(٥) في (م) : « فإن » . (٦) من (ك) .

(٧) في (م) : « هل عليه » .

قال : إن أخرجها من زرعه بالرفق والسهولة فَعَطَبْتُ^(١) فلا ضمان عليه ، وإن أخرجها بالعنف والشدة والصياح عليها وأشدد عليها [كلا بآ]^(٢) حتى سقطت ، أو رماها بالحجارة ، أو تحامل عليها بالقضيب والعصا ، وخوفها حتى سقطت وانكسرت أو ماتت فهو ضامن لها ، وهو قول^(٣) مالك ، وابن القاسم .

وقال جماعة من أصحاب مالك : لا يلزمه شيء سواء أخرجها بعنف أو صياح^(٤) عليها ، أو رماها حتى تشهد البيئة بخروج الرمية من يده ، وعانوها حتى وقعت في الدابة فانكسرت^(٥) أو ماتت ، فحينئذ يلزمه الضمان ، وإلا فلا ضمان عليه .

المسألة [٢٦١]

قلت : فإن أشار إلى^(٦) البقر بالضرب وتحامل بعضها على بعض خوفاً من الضرب ، فضرب بعضها بعضاً [في حال]^(٧) المزاحمة من الخوف وانكسرت^(٨)

قال : الحكم [في ذلك]^(٩) كما أخبرتك ، يلزمه الضمان ؛ لأن ذلك كله من سببه وقع ، وقيل : لا ضمان عليه^(١٠) إلا فيما فعل بيده .

(١) عطب الشيء : هلك ، وعطب البعير والفرس : انكسر .

(٢) من (م) . (٣) في (م) : « وقاله » .

(٤) في (م) : « صيح » . (٥) في (م) : « وانكسر » .

(٦) في (ك) : « على » . (٧) في (م) : « حين » .

(٨) في (م) : « وانكسر » . (٩) من (م) .

(١٠) في (ك) : « بالسبب » .

المسألة [٢٦٢]

قلت : فإن أقر بالرمي ، وأنكر وصول الضربة [ووقعها] ^(١) في البهيمة .
 قال : قد اختلف في ذلك أيضًا ، قيل : لا ضمان عليه مع يمينه ، وقيل : يلزمه
 الضمان ؛ لأنه أقر بما يوجب عليه الضمان وهو الضرب ، وإذا ادعى ^(٢) نفي الضمان
 فلا يصدق في ذلك ^(٣) .

المسألة [٢٦٣]

قلت له : فعلى من تكون قيمة ما أفسدته الماشية ؟
 قال : على رب الماشية ، يقوم الزرع والحوائط على الرجاء والخوف ويغرم
 القيمة بلغت ما بلغت ، سواء كانت أكثر من قيمة الماشية أو أقل منها ، وليس لرب
 الماشية أن يقول : [أنا] ^(٤) أسلم الماشية فيما أفسدت ، ولا يلزمني غير ذلك ، ولا
 يكون له ذلك ، إلا في جناية العبد ، وأما الماشية فقيمة ما أفسدت ولو كانت أكثر
 من قيمتها بأضعاف كثيرة .

المسألة [٢٦٤]

قلت : فإن أغرم القيمة ثم استخلف ^(٥) الزرع لمن تراه ؟
 قال : لمن غرم قيمته .

(٢) في (ك) : « والمدعي » .

(٤) من (ك) .

(١) من (ك) .

(٣) في (ك) : « بذلك » .

(٥) في (م) : « أخلف » .

المسألة [٢٦٥]

قلت : فحكم النبي ﷺ في ناقة البراء بن عازب بالغرم على أرباب المواشي^(١) ما أفسدت بالليل من الزرع والحوائط ، وحكم بحفظ^(٢) الزراعة^(٣) والأجنة على أربابها بالنهار^(٤) ، وهل [يحكم]^(٥) ذلك على ظاهره في كل بلد أم لا ؟

قال : ذلك على تفصيل ذكره العلماء ، وذلك على ثلاثة أوجه :

- إما أن يكون البلد كله مسارح^(٦) ، أو يكون البلد كله مزارع .
- أو يكون البلد فيه^(٧) مسارح ومزارع ، فإن كان البلد كله^(٨) مسارح فغرس فيها أو حُرث^(٩) شيء قليل فلا ضمان على أرباب المواشي فيما أفسدت من ذلك لا في ليل ولا في نهار ، فعلى أرباب الزرع والحوائط حفظها ؛ لأنهم حين حرثوا أو غرسوا في بلد ليس فيها إلا المسارح ، فقد عرضوها للفساد .

(١) في (ك) : « الماشية » . (٢) في (ك) : « بحكم » .

(٣) في (م) : « الزراعات » .

(٤) قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (٥/ ٣٤٤ ، ٣٤٥) : « وقد استدل بذلك من قال : إنه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته بالنهار ، ويضمن ما جنته بالليل ، وهو مالك والشافعي ... وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً ... وذهب الليث وبعض المالكية إلى أنه يضمن مالکها ما جنته ليلاً أو نهاراً ... » . وقد سبق تخريج الحديث قريباً .

(٥) من (ك) . (٦) والمسارح : جمع مسرح ، وهو المرعى .

(٧) في (م) : « فيها » . (٨) في (م) : « كلها » .

(٩) في (ك) : « زرع » .

وإن كان البلد فيها مزارع كلها أو أجنة ، فما أفسدت الماشية في الليل أو في النهار فعلى أربابها غرمه ، سواء كان [معها] ^(١) ذائد يذودها أو لا ^(٢) ؛ لأنهم حين كسبوا المواشي في بلد ليس فيها مسارح [فقد تعرضوا لفساد أموال المسلمين .

وإن كان البلد فيها مسارح] ^(٣) ومزارع فما أفسدت الماشية بالليل فعلى أربابها ، وما أفسدت بالنهار ففيه تفصيل ، فإن كان مع الماشية ذائد يذودها ، فعلى الراعي غرم ما أفسدت ، ولا شيء على أرباب الماشية إذا كان بالغاً رشيداً ، سواء رعاها ^(٤) بأجرة أو بغير أجرة ، وإن كان سفيهاً [أو] ^(٥) صغيراً غير بالغ ، فالضمان على أرباب المواشي ^(٦) .

وإن لم يكن معماراع فأخرجها ^(٧) [صاحبها] ^(٨) من داره وأبعدها عن ^(٩) المزارع ، وقيدها وربطها فانفلتت ورجعت إلى المزارع فلا شيء على أرباب المواشي [فيما أفسدت ، وعلى أرباب الماشية] ^(١٠) حفظها إلا إذا كانت [الماشية] ^(١١) من الغنم والبقر أو الخيل والبغال والحمير ضارية للزرع ^(١٢) ، لا تفتأ ^(١٣) عنها على ^(١٤)

(١) سقطت من (م) .

(٢) أشار الشوكاني إلى أن بعض المالكية ذهب إلى أنه بضمن مالك الماشية ما جتته ليلاً أو نهاراً ثم قال إثر ذلك : « وهو إهدار للدليل العام والخاص » يقصد بالدليل العام قوله ﷺ : « العجماء جرحها جبار » ، وبالدليل الخاص الذي ذكره السائل هنا في هذا الكتاب .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . (٤) في (ك) : « رعى » .

(٥) من (م) . (٦) في (م) : « الماشية » .

(٧) في (ك) : « فأخرجها » . (٨) سقط من (ك) .

(٩) في (م) و(ك) : « على » . (١٠) من (م) .

(١١) من (م) . (١٢) في (ك) : « دارية بالزرع » .

(١٣) في (ك) : « تعرى » . (١٤) في (م) : « عن » .

[كل]^(١) حال ، فإذا رأت الزرع أو الخضرة أسرع إليها ، فإن أربابها يلزمهم الغرم سواء أبعدها عن المزارع أم لا ، وسواء قيدوها أم لا ... واختلف في الماشية الضارية ، هل تغرب إلى بلد لا مزارع فيها أم [لا]^(٢) ؟ قولان .

المسألة [٢٦٦]

قلت له : فالدجاج والأوز [والحمام]^(٣) والنحل والطير التي^(٤) تتخذ في الأبراج^(٥) على اختلاف أنواعها إذا كانت تؤذي وتفسد الحوائط والبحائر والزرعات^(٦) ، ولا يمكن حراسة^(٧) ذلك ، أو يمكن حفظه^(٨) مع المشقة الكثيرة ، فهل يمنع أربابها من كسبها ، أو يلزمهم الغرم^(٩) فيما أفسدت أم لا ؟ قال : اختلف في ذلك أصحابنا ، قال ابن القاسم وجماعة : يمنع أربابها من كسبها واتخاذها في المواضع التي تفسد على الناس أموالهم ، فإن لم يفعلوا فعليهم غرم ما أفسدت^(١٠) [في]^(١١) ذلك كله .

وقال أصبغ ، وجماعة من أصحاب مالك : لا يمنع الناس من اتخاذ ذلك وكسبه وعلى أرباب الحوائط والبحائر والزرعات^(١٢) [حفظ أموالهم وحراستها ؛ إذ لا ضرر أولى من ضرر ، فإن كان الضرر على أرباب الحوائط والزرعات]^(١٣) في اتخاذ

(٢) سقطت من (م) .

(١) من (م) .

(٤) في (ك) : « الذي » .

(٣) من (ك) .

(٦) في (ك) : « والزرعات » .

(٥) في (ك) : « الأفراخ » .

(٨) في (م) : « بعضها » .

(٧) في (م) : « إحراس » .

(١٠) في (م) : « أفسد » .

(٩) في (ك) : « الضمان » .

(١٢) في (ك) : « والزرعات » .

(١١) في (م) .

(١٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

الدجاج والحمام والنحل وغيرها ، فالضرر في منع الناس من كسبها أعظم وأشد .

المسألة [٢٦٧] (١)

وسألته : عن رجل تعدى على فدان رجل فحرثه بغير إذنه ، ماذا عليه ؟
 قال : إن كان في إبان الزراعة ، أو كانت الأرض تزرع في كل فصل من فصول السنة ، إذا لم يكن فيها حَبٌّ تعمل خضرًا كأرض السقي ، فإن الأرض لصاحبها بما فيها ، ولا يلزم المتعدي كراء الأرض ولا زريعة إذا كان البذر غير نابت وأنبت ولم يبلغ حدًّا ينتفع به ، فإن بلغ حدَّ الانتفاع فَرُبُّ الأرض مخير بين أن يدفع قيمته قصبًا ويبقى له ، أو يأمر المتعدي بقلعه ، وإن خرج إبان الزراعة ، اختلف فيه العلماء ، فقال ابن القاسم : ليس لرب المال إلا كراء أرضه ، والزرع للزارع .
 وقال بعض أصحاب مالك : الزرع لصاحب الأرض وإن أدخله المتعدي في مخزنه ، وقاله الليث ، وسعيد بن المسيب ، وابن جريح (٢) .

المسألة [٢٦٨]

وسألته : عن رجل أتى إلى زرع فحصده بغير أمر مكرهه ، وقلبه بالقياس فأتى يطلب أجرته ، هل له ذلك أم لا ؟
 قال : اختلف العلماء في هذه المسألة ، فقليل : له أجرته في التقلب والحصاد .
 وقيل : لا أجره له ، إلا إذا فعل ذلك بإذن ربه .
 وقيل : إن كان صاحب الزرع والجنان ممن يتولى خدمة ذلك بنفسه فلا أجر

(١) هذه المسألة والتي تليها من (م) .

(٢) ابن جريح : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، الإمام ، الحافظ ، شيخ الحرم ، أبو الوليد القرشي الأموي المكي ، أول من دون العلم بمكة ، توفي سنة ١٥٠ هـ .

للعامل ، وإن كان ممن يؤاجر غيره على عمل ذلك ، فللعامل أجره مثله في التكريب^(١) والحصاد .

والقول الرابع : إن كان العامل ممن انتصب لخدمة الناس بأجرة ، كالحداد ، والنجار ، والبناء وما أشبه ذلك فله أجرته في الحصاد والقليب ، وإن كان لا يعرف ذلك ، وإنما وقع منه ذلك فلتة فلا أجر له .

وقال محمد : وأنا أقول : أجرته على كل حال سواء علم صاحب الجنان والقدان بذلك أو لم يعلم ، وسواء كان ممن يتولى عمل ذلك بنفسه أم لا ، وسواء كان ممن ينتصب لعمل الناس بالكراء أم لا ، وهو الصواب وبه أقول ؛ لأن من فعل منفعة لرجل في ماله فله أجره ، أمره أو لم يأمر ؛ مثل من قضى دينًا واجبًا على رجل بغير أمره ، فأتاه فقال له : هات ما أديت عنك من الدين ، فقال : متى أمرتك بقضائه والأدية عني ، أنه يلزمه ما أدى عنه من الدين باتفاق من العلماء .

المسألة [٢٦٩]

وسألته : عن رجل سقى فداناه أو جناه ثم أطلق الماء إلى أرض جاره ففرقت^(٢) فهل عليه الغرم أم لا ؟

قال : نعم ، وكذلك إذا ترك المصرف من الساقية مفتوحًا إلى أرض جاره وفيه قليل من الماء ، أو لا ماء فيه ، ثم جاء الماء ليلاً أو نهارًا ، فحملت الساقية إلى أرض جاره فأفسد فيها شيئًا : أنه ضامن .

واختُلف إذا ترك المصرف مفتوحًا إلى أرض جاره ، وفيه قليل من الماء ، أو لا ماء فيه ، وأخبر جاره وقال له : إني تركت المصرف مفتوحًا إلى أرضك ، فاذهب إليه ، فإن كنت^(٣) تحتاج إلى السقي وإلا فاصرفه عنك ، فترك جاره ذلك غفلة منه ،

(١) التكريب : هو تقليب الأرض بالحفر . (٢) في (م) : « فأغرقت » . (٣) في (ك) : « كانت » .

أو نسيانًا ، فتزايد الماء فأفسد أرض جاره فقال ابن القاسم ، وأشهد : لا غرم عليه حين أعلم جاره .

وقال ابن كنانة ، وابن الماجشون : يلزمه الضمان حين ترك المصرف مفتوحًا إلى أرض جاره أعلمه أو لم يعلمه . وقال ابن وهب ، وسحنون : إن أفسد الماء [أرضه و]^(١) أرض جاره جميعًا فلا ضمان عليه ، وإن لم يفسد إلا أرض جاره ضمن .

قال محمد : والذي أقول به : أنه^(٢) إذا أعلمه بالقرب من فراغه من السقي^(٣) فلا ضمان عليه ، وإن لم يعلمه إلا بعد تراخ ، أو لم يخبره أصلًا فعليه الضمان .

قال : وكذلك النار إذا أوقدها في وقت لا ریح فيه ، ثم جاءت الریح فتحملت^(٤) النار فأحرقت [الأجنة و]^(٥) الزرع والمواشي فلا ضمان عليه ، فإن أوقدها في موضع لا يأمن فيه الوصول إلى غيره أو في وقت [فيه]^(٦) الریح ، فإنه يكون ضامنًا لما أفسدته ، وإن قال الواقد للنار^(٧) : صاحب الجنان وصاحب الفدان أمرني^(٨) بإيقادها^(٩) لمنفعة في هذا الموضع أو في هذا الوقت^(١٠) ، وأنكر صاحب الجنان ، وقال : ما أمرتك بشيء .

قال : [هذا]^(١١) اختلف فيه ، فقيل : القول قول الواقد مع يمينه ؛ لأن الحكم في العرف لصاحب [الجنان]^(١٢) .

[وقيل : القول قول صاحب الجنان]^(١٣) ؛ لأن الواقد أمر بوقود النار وادعى بما

(١) سقطت من (م) . (٢) في (ك) : « والذي أقول بضمانه » .

(٣) في (م) : « سقي أرضه » . (٤) في (م) : « فحملت » .

(٥) من (م) . (٦) من (ك) .

(٧) في (م) : « لواقد النار » . (٨) في (ك) : « أمروا » .

(٩) في (م) : « بوقودها » . (١٠) في (م) : « الحرث » .

(١١) من (م) . (١٢) سقطت من (م) .

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

ينفي عنه^(١) الضمان .

وقيل : إن كان الواقد ممن [يمثل أمر]^(٢) صاحب الجنان غالباً أو عرفاً مثل [أجيره و]^(٣) شريكه أو امرأته أو عبده أو ابنه أو أخيه السفية في عياله ، فالقول قوله مع يمينه ، وإن كان ممن لا يملك عليه صاحب الجنان [الإيجار]^(٤) فالقول قول صاحب الجنان .

المسألة [٢٧٠]

قلت : فإذا ثبت غرم ما أفسدت النار على^(٥) من وجب [عليه]^(٦) واختلف هو وصاحب الزرع في قدره ، لمن ترى القول قوله^(٧) ؟

قال : اختلف في ذلك ، قيل : القول قول الغارم بخرصه^(٨) ، كان الزرع في الأغمار أو في الفشاح^(٩) كما^(١٠) قدره وخرصه ، حلف عليه وغرمه^(١١) .

وقيل : يخرصه ويقدره صاحب الزرع ويحلف عليه ويأخذه .

وقال ابن القاسم : لا يكون هذا إلا فيما عدا الزرع من المتاع ، وأما الزرع إنما يُقَوَّم الحصيد ، يخرصه أهل العدل والمعرفة بالتخريض ، فما خرصوا به حصيد الزرع غرمه من استهلكه بالنار^(١٢) .

(١) في (ك) : « عليه » .

(٢) ساقطة من (ك) .

(٣) ساقطة من (ك) .

(٤) ساقطة من (ك) .

(٥) في (ك) : « عن » .

(٦) من (م) .

(٧) في (ك) زيادة : « أم لا » .

(٨) الخرص : الحرز والتقدير والخراصة بالكسر : الإصلاح .

(٩) يقصد : سواء كان الزرع في مكان ضيق أو منفرج متسع .

(١٠) في (م) : « فربما » .

(١١) في (م) : « ويخرصه » .

(١٢) في (ك) : « في النار » .

[قال: ^(١)] واختلف أيضًا إذا خرص الزرع صاحبه، [أو خرصه الذي استهلكه] ^(٢) أو خرصه غيرهما من أهل المعرفة على قول ابن القاسم هل يغرم المثل أو القيمة بما خرصه [به] ^(٣) ؟ قولان لأهل المذهب .

المسألة [٢٧١]

وسألته : عن رجل مثل ^(٤) بدابة غيره وقطع ^(٥) أذنيها أو ذنبها ، [أو جزَّ عرفها] ^(٦) ، أو شق أنفها وما أشبه ذلك من المثلة ، فماذا يلزمه في ذلك ؟
قال : اختلف في ذلك ، فقال ابن القاسم : إن كانت الدابة متخذة للركوب مثل بغلة القاضي أو الوالي أو الشاهد أو غيرهم من الأكابر والأشراف ، فعليه [قيمتها بلغت ما بلغت ، وإن كانت بخلاف ذلك لسائر العامة ، أو كانت لا تتخذ للركوب ، وإنما هي للمثونة والحرث والدراس فعليه] ^(٧) قيمة ما نقص ذلك من قيمتها .

وقال أشهب ، وابن وهب : يلزمه قيمتها كلها ، كانت تتخذ للركوب أو للحمولة ^(٨) أو لغيرها ، كانت للأشراف أو للعامة .
وقال ابن المسيب ، وابن هرمز : ففي قطع الأذنين من الرأس وقطع الذنب من أصله قيمتها كاملة ، [كانت للعامة أو للأشراف ، وفي جز العرف والذيل غرم ما

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(١) من (م) .

(٣) من (م) .

(٤) مثل بالشيء مثله : نكل به ضربًا ، وجعله مثلاً يمثل به .

(٦) من (م) .

(٥) في (ك) : « مثلة في » .

(٨) في (ك) : « للمثونة » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

نقص قيمتها ، كانت تتخذ للركوب أو للحمولة ، كانت ^(١) [للعامة أو للخاصة ؛ لأن الشعر يعود ، وقطع الأذنين [والذنب] ^(٢) لا يعود .

المسألة [٢٧٢]

قلت له : فرجل طلب ^(٣) دابة ليدرّس بها ^(٤) ، فربطها في الدّراس فرفع يده بالسّوط ليضربها فنفرت وسقطت فماتت أو انكسرت ، أتراه ضامناً أم لا ؟
قال : في ذلك خلاف ، قال ابن القاسم : يلزمه الضمان .
وقال ابن وهب : لا ضمان عليه ؛ لأن الضرب والصياح لا بد [للناس] ^(٥) منه عند الدّراس .

قال محمد : وأنا أقول : إن ضربها ضرباً عنيفاً خارجاً عن ^(٦) المعتاد فأراه ضامناً ؛ لأن ذلك جناية يده ، والعمد والخطأ في أموال الناس سواء ، وإن [كان] ^(٧) يضربها ^(٨) مثل ما يضرب الناس دوابهم في الدّراس فلا ضمان [عليه] ^(٩) ؛ لأنه على ذلك دخل ربها ^(١٠) .

المسألة [٢٧٣]

قلت : فإن اختلف صاحب الدابة والضارب ، فقال صاحب الدابة : ضربتها

-
- | | |
|------------------------------------|------------------------|
| (١) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) . | (٢) سقطت من (ك) . |
| (٣) في (ك) : «عنده» . | (٤) في (ك) : «عليها» . |
| (٥) من (م) . | (٦) في (ك) : «على» . |
| (٧) من (م) . | (٨) في (ك) : «ضربها» . |
| (٩) من (م) . | (١٠) في (ك) : «ربه» . |

ضرباً عنيفاً ، وقال الضارب : [بل إنما ^(١) ضربتها] ضرباً ^(٢) بالرفق ، فنفرت ، لمن ترى القول [قوله] ^(٣) ؟

قال : القول قول صاحب الدابة ؛ لأن الضارب على الضمان حتى يأتي بأمر يبرئه ^(٤) ، وقاله الليث بن سعد .

وقال محمد : والذي أرى أن ينظر إلى حال الدابة وطبعها [فإن كان قد عرف في طبعها] ^(٥) النفور ^(٦) والشموسة [إن كانت] ^(٧) تنفر عند الضرب الخفيف ، فالقول قول الضارب ، وإن كان قد عرف [من] ^(٨) طبع الدابة الحلم والسهولة [قال] ^(٩) : فالقول قول رب الدابة ، قال : وكذلك الثور يستعار ^(١٠) للحرث فتزل به أمر فذبحه الحرث ، فإنه يلزمه ضمانه حتى يأتي بأمر يستدل به على صدقه ، وعلى هذا أكثر أصحابنا المالكية .

المسألة [٢٧٤]

قلت له : فإن ^(١١) ترك الدابة [بعد الدراس] ^(١٢) تأكل الزرع في الأندر حتى امتلأ بطنها وانتفخت وماتت [من ذلك] ^(١٣) أترأه ضامناً أم لا ؟ قال : ينظر إلى الزرع فإن كان مما يعلم الناس به إذابة البهائم إذا أكثروا منه و

- | | |
|--------------------------|---------------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) من (ك) . |
| (٣) من (م) . | (٤) في (ك) : « بتبيين الصنف » . |
| (٥) في (ك) : « من » . | (٦) في (ك) : « النفرة » . |
| (٧) من (ك) . | (٨) من (م) . |
| (٩) من (ك) . | (١٠) في (ك) : « يستعيره » . |
| (١١) في (ك) : « فيمن » . | (١٢) من (م) . |
| (١٣) من (م) . | |

[هو] ^(١) تركها ^(٢) حتى امتلأت [بطنها] ^(٣) فماتت فهو ضامن ، وإن أكلت ^(٤) القدر الذي تأكله البهائم فماتت منه فلا ضمان [عليه] ^(٥) ، إلا أن [يكون] ^(٦) الزرع مما ^(٧) يتأذى [به] ^(٨) البهائم من قليله وكثيره فهو ضامن أيضًا ، مثل الذرة وما أشبهها .

المسألة [٢٧٥]

قلت له : فإن استعار رجل دابة ليحمل عليها فوهبها لغيره فهلكت .

قال : اختلف في ذلك ، قال عبد الرحيم بن نعيم ^(٩) الأشعري ، وجنادة بن أبي أمية الأزدي ^(١٠) ، والحاترث بن الرشيد ^(١١) وجماعة من العلماء : إذا عرف الآخر أن الأول قد استعارها ليحمل عليها فتجاسر فطلبها منه فهلكت ^(١٢) ، فأراه ضامنًا مع الأول ، فيخير صاحب الدابة [بأخذ] ^(١٣) أيهما شاء [بالغرم] ^(١٤) ، وإن لم يُعلم الآخر الأول [أنه] قد استعارها ، فالضمان على الذي وهبها ، إلا أن يتعدى الثاني في حملها ، فيضمن للأول الذي يغرم ^(١٥) قيمتها ، وقاله سعيد بن المسيب .

(١) من (ك) . (٢) في (ك) زيادة : « وتركها » .

(٣) من (ك) . (٤) في (ك) : « كان » .

(٥) من (ك) . (٦) سقطت من (م) .

(٧) في (م) : « ممن » . (٨) من (ك) .

(٩) في (م) : « عقيم » .

(١٠) هو جنادة بن أبي أمية الأزدي الدوسي ، من كبراء التابعين ، لأبيه أمية صحبة ، ولي جنادة غزو البحر لمعاوية وشهد فتح مصر ، توفي سنة ٨٠ هـ ، وقيل غير ذلك .

(١١) كذا في (ك) ، وفي (م) : « والحاترث بن عبيد والراشد » .

(١٢) في (ك) : « فهلك » . (١٣) من (م) .

(١٤) من (ك) . (١٥) في (ك) : « الذي يغرم للأول » .

المسألة [٢٧٦]

قلت له : فإن حمل عليها المستعير الأول فعطبت ، فقال رب الدابة : حملت عليها حملاً ثقيلاً ، وقال المستعير : بل حملتُ عليها ما يحمل مثلها ، فهلكت بأمر من الله ، وهو لم يبين^(١) القدر الذي استعارها له ، ولا ذكر أنواعه^(٢) ، لمن ترى القول [قوله]^(٣) ؟

قال : اختلف في ذلك أيضًا ، أما ابن القاسم ، وابن نافع ، وابن وهب فيرون [أن]^(٤) القول قول المستعير مع يمينه ، وأما ابن كنانة ، وأشهب ، وابن حبيب ، [وابن مزين]^(٥) وعبد الله بن عبد الحكم فقالوا : إذا لم يذكر المستعير النوع الذي يحمل ، والقدر الذي يحمل عليها ، فهو ضامن .

قال محمد : وأنا أقول : ينظر إلى ما حمل عليها ، و [إلى]^(٦) القدر الذي حملت ، فيُدعى إليه^(٧) أهل المعرفة بأحمال الدواب والمسافات^(٨) ، فإن قالوا : مثل هذه الدابة لا تحمل هذا الحمل ، ولا تطبيقه [إلى]^(٩) مثل هذه المسافة ، فالمستعير ضامن ، وإن قالوا بعكس ذلك ، وأن هذه الدابة لا يضرها مثل هذا الحمل من هذا النوع أو أي نوع كان إلى^(١٠) مثل هذه المسافة ، فلا ضمان عليه إذا هلك ، قاله [عبد الله]^(١١) بن مسعود ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وقاله

(١) في (م) : « وهما لم يبينا » . (٢) في (ك) : « نوعها » .

(٣) من (م) . (٤) من (ك) .

(٥) من (م) . (٦) من (م) .

(٧) في (م) : « إلى » . (٨) في (ك) : « والمسافة » .

(٩) من (م) . (١٠) في (ك) : « في » .

(١١) من (م) .

أيضاً عبد الرحمن بن القاسم ، وقاله عبد الله بن وهب ورواه عن مالك رحمته الله .

المسألة [٢٧٧]

قلت : فإن فات ^(١) الحمل وغاب .

قال : فالقول قول المستعير مع يمينه ، وهو أحسن ما سمعت وعليه عامة الناس .

المسألة [٢٧٨]

قلت له : فرجل تؤذيه المواشي في زرعه ، فحفر حول الزرع ^(٢) حفرة ، فسقطت فيها فهلكت ، هل يلزمه ما هلك بذلك ^(٣) أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ؛ [قيل : ^(٤)] إذا تقدم لأرباب المواشي ونهاهم عن زرعه ، فلا ضمان عليه ، وقيل : يلزمه ضمان ما هلك تقدم إليهم أم لا .

قال محمد : والذي أقول به أنه لا ضمان عليه على كل حال ، تقدم إليهم في ذلك أو لم يتقدم ، وقاله عثمان بن عيسى ، وابن كنانة ، وابن دينار ، وبه أخذ سحنون .

المسألة [٢٧٩]

قلت : فالبناء إذا أفسد شيئاً في بنائه بالاعوجاج ^(٥) وغيره ، هل يلزمه هدم

ذلك وإعادته على وجه معتدل مستقيم أم لا ؟

(٢) في (م) : « حوله » .

(٤) من (م) .

(١) في (م) : « ضاع » .

(٣) في (م) : « في ذلك » .

(٥) في (م) : « بالاعوجاج » .

قال : اختلف أهل العلم في ذلك ، قيل : إن كان بنيانه بأجرة فعليه هدمه وإعادة^(١) بنيانه على الصواب والاستقامة ، وإن كان بغير أجرة فلا يلزمه إعادته ، قاله ابن حبيب .

وأنا أقول : إن كان البناء معروفاً بالبنيان وهو صنعته وبناءه بلا أجرة فلا أراه أن يعيده تارة^(٢) أخرى ، وإن كان متجاسراً على البناء لا معرفة له به ، فإنه يلزمه إعادته^(٣) بأجر أو بغيره^(٤) ، قاله ابن عباس^(٥) .

المسألة [٢٨٠]

قلت : فإن سقط الحائط في حال بنائه على إنسان فقتله .

قال : إن كان معروفاً بصناعة البنيان كما قدمناه فلا أرى عليه شيئاً ، قدمه هدر ، وإن كان متجاسراً لا معرفة له بذلك^(٦) ، اختلف فيه^(٧) العلماء ، قال مالك رحمه الله : لا أرى عليه القود ، والدية^(٨) على العاقلة .

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة : إن كان متجاسراً فأرى عليه القود ، وليس [هذا]^(٩) من الخطأ ، (وقال ابن شعبان مثل قول مالك)^(١٠) .

المسألة [٢٨١]

وسأله : عمن وجد الماشية والدواب في زرعه ، فساقها إلى داره ،

(١) في (ك) : « وإعادته و » . (٢) في (ك) : « مرة » .

(٣) في (ك) زيادة : « عمله » . (٤) في (م) : « أو بغير أجر » .

(٥) كذا في الأصول ، وتحتمل : ابن عبدوس . (٦) في (م) : « في ذلك » .

(٧) في (ك) : « في ذلك » . (٨) في (ك) : « فالدية » .

(٩) من (م) .

(١٠) لعل هذه العبارة من إضافة الناسخ ، فابن شعبان متأخر بكثير عن ابن سحنون ، فكيف ينقل عنه

ابن سحنون .

فحبسها فيها ، فخرجت ليلاً أو نهاراً ؛ فهلكت أو تلفت ، أو عطبت في الدار .
قال : هو ضامن لها بالسُّوق إلى داره ، وإن ربطها وقيدها حول زرعه أو غير ذلك فهلكت بسبب ربطه فهو ضامن .

المسألة [٢٨٢]

وسألته : عن رجل ركب دابة فتبعها [فَلَوْهَا ^(١)] أو [^(٢) فصيلها ^(٣)] فوطئ على إنسان فقتله أو على مال فأفسده .

قال : اختلف [في ذلك] ^(٤) ، قال ابن القاسم : لا ضمان عليه [فليس] ^(٥) مثل السارق والقائد والراكب .

وقيل : يلزمه الضمان ؛ لأنه بسببه هلك ذلك ، ولولا ركوبه للدابة وسيره في الطريق لما هلك ^(٦) الفصيل في تلك الطريق ، ولما ^(٧) أفسد ما أفسد .
قال محمد : وبه أقول ، وعليه أكثر أصحاب مالك .

المسألة [٢٨٣]

وسألته : عن ثلاثة نفر ركبوا دابة [فركضوها] ^(٨) فأهلك مالاً ، أو قتلت نفساً فعلى من ترى الضمان ، هل على الأول ، أو على الآخر أو الوسط ؟

-
- (١) الفيلو : بالكسر ، الجحش والمُهر إذا فطما ، أو بلغا السنة ، والجمع : أفلاء ، وفلاوى .
(٢) من (ك) .
(٣) الفصيل : هو ولد الناقة إذا فصل عن أمه ، والجمع : فُصلان وفُصلان ، بالضم والكسر .
(٤) سقطت من (م) .
(٥) من (م) .
(٦) في (ك) : « أهلك » .
(٧) في (ك) : « ولا » .
(٨) من (م) .

قال : اختلف أصحابنا في ذلك ، فقال ابن وهب : هم في ضمان ما أفسدت شركاء ، وقال ابن الماجشون : الضمان على الأول الذي بيده اللجام أو الخطام^(١) ، وقال أشهب : على الذي ركضها وهمزها منهم .

وقال محمد : وأنا أقول : [الضمان]^(٢) على من^(٣) كانت المهاز^(٤) برجله ، والقضيب بيده ، كان أولاً ، أو آخرًا ، أو متوسطًا ، وإن كانوا كلهم كذلك^(٥) ، أو ليس بأيديهم آلة الركض ، وأنكر^(٦) كل واحد منهم أن يكون همزها أو ضربها ، فالضمان عليهم كلهم ، كما قاله ابن وهب .

المسألة [٢٨٤]

وسألته : عن الكلب العقور إذا عقر بهيمة أو إنسانًا .

[فقال]^(٧) : قال ابن القاسم : إذا كان ممن يجوز اتخاذه مثل كلب الزرع أو الصيد ، فإن تقدم [لصاحبه]^(٨) فهو ضامن لما أفسد^(٩) وإن لم يتقدم لصاحبه فلا شيء عليه ، وإن [كان]^(١٠) الكلب غير مأذون في اتخاذه فصاحبه ضامن لما استهلك ، تقدم إلى ربه أم لا .

وأما غير ابن القاسم فيرى صاحب الكلب العقور

(١) الخطام : هو وتر القوس ، وكل ما وضع في أنف البعير ليقاده به .

(٢) من (م) . (٣) في (م) : « الذي » .

(٤) في (ك) : « المهاز » ، والمهاز : الحديدية توضع في مؤخر خف الرائي الذي يركب الدابة ، ليهمزها فتتحرك .

(٥) في (ك) : « على ذلك » . (٦) في (م) : « وأنكرها » .

(٧) سقطت من (ك) . (٨) من (م) .

(٩) في (م) : « فسد » . (١٠) سقطت من (ك) .

ضامناً^(١) لما أصاب سواء تقدم إليه أم لا ، وسواء كان مأذوناً [في اتخاذه]^(٢) أم لا^(٣) ، وهو قول أكثر أصحاب مالك .

المسألة [٢٨٥]

قلت له : فرجل ضرب رجلاً^(٤) آخر فقلع^(٥) سنه ثم رده وثبت^(٦) .
[فقال]^(٧) : قال ابن القاسم [رَحِمَهُ اللهُ]^(٨) : سمعت^(٩) رجلاً سأل^(١٠) مالكا رَحِمَهُ اللهُ عن هذه المسألة فلم يردَّ [فيها]^(١١) جواباً .
وقال سحنون : بلغني عمن أثق به أن في السن القود في العمد وإن ثبت ، وهو رأيي .

المسألة [٢٨٦]

قلت له : فالرجل أتى إلى فرس رجل فأنزاه على رمكته^(١٢) بغير إذنه ما يجب عليه ؟
قال : ينظر إليه ، فإن كان الفرس^(١٣) محلاً للإنزاء أو الركوب ، فإنه يلزمه

-
- (١) في (م) و(ك) : « ضامن » .
(٢) من (ك) .
(٣) في (م) : « أو غير مأذون » .
(٤) في (م) : « إنسان » .
(٥) في (ك) : « فقطع » .
(٦) في (م) : « ثم ردها فثبتت » ، ويقصد : أن المضروب رد السن إلى موضعه فثبت واستقر .
(٧) سقطت من (ك) .
(٨) من (ك) .
(٩) في (ك) : « رأيت » .
(١٠) في (م) : « رجلاً سألوا » .
(١١) من (م) .
(١٢) أي : جعل فرسه يطاء الرمكة ، من التزو وهو الوثب .
(١٣) في (م) : « الحصان » .

أجرة مثله ، قاله ابن القاسم ، وإن كان لغير الإنزاء وكان للركوب إما أن يكون عتيقًا أو معربًا هجينًا ، فالهجين يلزم فيه أجرة المثل ، والعتيق فيه ثلاثة أقوال :

قال ابن القاسم : [يلزم ^(١) فيه] قيمة ^(٢) نزوه ^(٣) في عتاقته .

وقال ابن كنانة : يغرم المتعدي ما نقصه النزو ، ويكون الفرس ^(٤) لصاحبه .

وقال أشهب : يغرم [المتعدي] ^(٥) قيمة الفرس ^(٦) كله ، ويسلمه صاحبه

للذي ^(٧) أنزاه بغير إذنه ؛ لأن النزو يفسد ^(٨) الفرس العتيق ، وهو عيب يفسد به ^(٩) ؛

لأنه ينقص قوته ، ويورثه الصهولة ، والشموسة ، ويزيل منه الرياضة ، فإن أبى

صاحب الحصان من [أخذ] ^(١٠) قيمته فليس له شيء ، وقاله سحنون أيضًا .

المسألة [٢٨٧]

قلت له : ولو وجد رجل رمكة لغيره والحصان ^(١١) لغيره ، فأنزاه الحصان على

الرمكة فانكسرت أو ماتت ، أو انكسر الحصان ، أو مات ماذا يلزمه ^(١٢) في ذلك ؟

قال : هو ضامن لما هلك منهما ، [وإن سلما] ^(١٣) معًا ، فعليه [من] ^(١٤)

القيمة والأجرة على ما [تقدم من] ^(١٥) الخلاف . والتفصيل المتقدم .

(٢) من (ك) .

(١) من (م) .

(٤) في (م) : « الحصان » .

(٣) في (م) : « نزوته » .

(٦) في (م) : « الحصان » .

(٥) من (م) .

(٨) في (م) : « يلزم » .

(٧) في (ك) : « الذي » .

(١٠) من (م) .

(٩) في (م) : « فيه » .

(١٢) في (ك) : « يغرم » .

(١١) في (ك) : « والفرس » .

(١٤) ساقطة من (ك) .

(١٣) ساقطة من (ك) .

(١٥) كلمة غير واضحة في (م) .

المسألة [٢٨٨]

قلت له : فإن وجد رمكة غيره أو بقرة [غيره ^(١)] ، أو شاة أو ناقة [في ^(٢)] حال خروج الولد عند الولادة فجلس إليها ينتظر ولادتها ، فخرج رجلُ الفصيل أو رأسه من أمه ، فجذبه ^(٣) بالعنف والشدة فمات .
قال : يلزمه في ذلك نصف عشر [قيمة ^(٤)] أمه .

المسألة [٢٨٩]

وسأله : عمن أصاب الثور النطاح ، والجمل الصُّؤُول ^(٥) من الدماء ^(٦) والأموال .
قال : فإن تقدم إلى أربابها فما أصاب من الأموال فعلى أربابها [ضمانه ^(٧)] ، وما أصاب من الدماء دون النفس وشهدت البينة على ذلك ، فذلك على أربابها ، وأما في النفس فشهد عليها ^(٨) شاهد واحد ، فقال ابن القاسم : [يحلف أولياء الميتة يمينًا واحدًا ويستحقون ديتهم في مال صاحب الثور والجمل ، ولا يكون على العاقلة من ذلك شيء .

وقال أشهب : لا خير في قول ابن القاسم ^(٩) ، هذا لأن دية الحر المسلم لا

(١) من (ك) . (٢) من (م) .

(٣) في (م) : « فجذبه » . (٤) من (ك) .

(٥) الصُّؤُول : من صال الفحل على الإبل صولًا وصيالًا ، وصؤولًا ، وصولًا : قاتلها ، ويقال : صال عليه صؤولًا وصولة : وثب .

(٦) في (م) : « الدم » . (٧) من (ك) .

(٨) في (ك) : « على فعلها » . (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

تستحق بيمين^(١) واحدة ، والقسامة في هذا^(٢) ثابتة وإن كان في العجماء .
وقال محمد [بقول]^(٣) ابن القاسم^(٤) ، وقال^(٥) غيره : في هذا أحوط .

المسألة [٢٩٠]

وسأله : عن رجل أنزا فحلاً [حراماً]^(٦) على رمكة ، أترى هذا النتاج
حراماً أو حلالاً ؟

قال : لا يحل ذلك لأحد من الناس ، ولو جاز ذلك لغضب الناس أموال قوم آخرين .

المسألة [٢٩١]

قلت : وقد ذكر بعض أهل العلم [أنه]^(٧) لا يلزمه إلا قيمة النزوة خاصة .
قال : ذلك إذا نزا الفرس على الرمكة ولم يعلم بذلك صاحب الرمكة ، ولا أقر
بذلك ولا رضي به ، فإنه لا يلزمه إلا قيمة النزوة ، وأما إن تعدى صاحب الرمكة على
فرس غيره فأنزاه على رمكته ، فلا يحل هذا^(٨) النتاج ، وأراه حبساً يجاهد [عليه]^(٩)
في سبيل الله .

وقيل : يلزمه قيمة الفرس كله ؛ لأنه^(١٠) أدخل فيه العيب لصاحبه إلا إن أبى^(١١)
صاحب الفرس من أخذ قيمته ، وقد قدمنا هذا الخلاف فيما سلف^(١٢) ، وقال

(١) في (ك) : « يميناً » .

(٣) سقطت من (ك) .

(٥) في (ك) : « وقول » .

(٧) من (م) .

(٩) من (م) .

(١١) في (ك) : « أن يأبى » .

(٢) في (م) : « فيها » .

(٤) في (ك) هنا : « في هذا وهم » .

(٦) من (م) .

(٨) في (ك) : « ذلك » .

(١٠) في (ك) : « فإنه » .

(١٢) في (ك) : « سبق » .

عطاء^(١) : ليس عليه إلا أجره مثله على كل حال .

المسألة [٢٩٢]

قلت : فإن كان رجل يجاورني ويخالطني في الغنم^(٢) والإبل والبقر وعنده فحل حرام يطرق ماشيتي ، وتلد منه^(٣) ، [وإذا علم بذلك]^(٤) هل يحرم النسل بذلك أم لا ؟

قال : نعم ، ولا يرخص [في مثل]^(٥) ذلك لأحد من الناس .
وقيل : لا يحرم وإنما يحرم الفعل ابتداءً ، فإن وقع ونزل [فإنما]^(٦) يلزمه كراء الفعل ولا يحرم النسل ، وهو قول ابن القاسم .

المسألة [٢٩٣]

وسألته : عن رجل قتل^(٧) خنزيراً^(٨) في الأندر ، وذبح فيها شاة أو بقرة فاختلط دم المسفوح من الشاة أو البقرة [أو دم الخنزير بالزرع]^(٩) اختلاطاً كلياً^(١٠) ، ما الحكم في ذلك ؟

(١) هو عطاء بن أبي رباح ، أبو محمد القرشي ، مولا هم المكي ، الإمام ، شيخ الإسلام مفتي الحرم حدث عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وأبي هريرة ، كان أعلم الناس بمناسك الحج ، مات سنة ١١٤ هـ ، وقيل : ١١٥ هـ .

(٢) في (ك) : « النعم » . (٣) في (م) : « معه » .

(٤) من (م) . (٥) من (ك) .

(٦) من (ك) . (٧) في (م) : « ذبح » .

(٨) في (ك) : « خنازير » . (٩) سقطت من (م) .

(١٠) في (ك) : « فاختلط كله » .

قال : اختلف العلماء في ذلك قيل : يحرم الزرع على كل حال [ولا ينتفع به]^(١) .
وقيل : يُغسل بالماء الطاهر ، كسائر^(٢) النجاسات فالماء يطهرها ، ويحل أكله
وبيعه [وزريعته]^(٣) إذا لم يطل مكثه ومقامه في الدم ، حتى ينفذ إلى داخل الزرع ،
فإن علم أنه وصل [الدم]^(٤) إلى داخل الزرع ، فإنه يغسل ظاهره بالماء الطاهر ، ثم
يطبخ^(٥) [في الماء الطاهر]^(٦) أيضًا ، ويهرق^(٧) الماء الذي طبخ فيه ، ويغسل بماء
[آخر]^(٨) ، ويحل للبيع والأكل^(٩) والزريعة .

والقول الثالث : لا يحل بيعه ولا أكله ، [ويجوز]^(١٠) أن يعلفه الدواب^(١١) ويزرع .

المسألة [٢٩٤]

وسأله : عن رجل مسلم وكان له جار نصراني وعنده خنزير يحلبها ثم
رضعها عجل أو شاة المسلم ما الحكم في ذلك ؟

قال : سبيل [ذلك سبيل]^(١٢) [الجلالة من]^(١٣) الأنعام التي تأكل الأنجاس
والجيف ، قيل : يحرم [لحمها]^(١٤) ولبنها وسمنها ، وعرقها ، وبولها ، وروثها ،
وهذا القول شاذ .

وقيل : روثها وبولها نجسان ، وما سواهما طاهر^(١٥) حلال .

(١) من (ك) .

(٢) في (ك) : « وسائر » .

(٣) من (م) .

(٤) من (م) .

(٥) من (م) .

(٦) في (ك) : « يطبخها » .

(٧) سقطت من (ك) .

(٨) في (ك) : « وليرق » .

(٩) في (م) : « ويحل له أكله والبيع » .

(١٠) بياض في (م) .

(١١) من (م) .

(١٢) في (ك) : « يعلف للدواب » .

(١٣) من (ك) .

(١٤) من (ك) .

(١٥) في (ك) : « طاهران » .

والقول الثالث : أن الروث والبول واللبن نجس وما سوى ذلك [غير مكروه .
وقيل : الكل مكروه ^(١) غير حرام .

المسألة [٢٩٥]

وسألته : عن رجل استعار دابة إلى موضع سماه ليحمل عليها قدرًا سماه ثم
ذهب إلى غير الموضع المسمى ^(٢) أولاً فسرقت منه مع أنه زاد على حملها
المسمى كثيرًا ، ما الحكم في ذلك ؟ وقد وجدها ربها بيد سارق ولا قدرة له
على ردها من يده إلا بفداء فأعطاه إياه ؟

قال : صاحب الدابة مخير إن شاء ضمَّنه قيمتها يوم التعدي ولا شيء له سوى
ذلك ، وإن شاء أخذها بنفسها وكراء الزيادة مع كرائها [الأول ولا شيء له ^(٣) مما
أعطى من الفداء ؛ لأنه بسبب التعدي وداه ، وهو قول مالك .

المسألة [٢٩٦]

وسألته : عن رجل أتى بالدقيق إلى رجل يعجنه له ويخبزه ^(٤) ، فجعل
صاحب الدقيق يصب الماء من خاوية الذي يعجن [منه ^(٥)] الدقيق ^(٦) ، فلما
فرغ منه وجد فأرة ميتة في الخاوية ، فهل ترى مصيبة العجين على ^(٧) صاحبه أو
على ^(٨) الذي يعجنه ؟

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٢) في (ك) : « الذي سماه » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٤) في (ك) : « ويخبزه له » .

(٥) من (م) . (٦) من (ك) .

(٧) في (ك) : « من » . (٨) في (ك) : « من » .

قال : [اختلف في ذلك ، فقليل : الفأرة غليسة فمصيبة العجين من صاحبه]^(١) .
 وقيل : مصيبته من الذي يعجنه ؛ لأنه فرط حين^(٢) لم يحفظ خاييته من الفئران .
 وقيل : مصيبته منهما [معاً]^(٣) .

المسألة [٢٩٧]

وسألته : عن رجل عنده متاع [وديعة]^(٤) في بيته ثم قامت النار في البيت وأخذ صاحب البيت يخرج متاعه ومتاع [صاحب]^(٥) الوديعة إلى وسط الدار ، ثم صعد رجل آخر على سطح البيت وأراد هدم سقفه لئلا تعم النار سائر الدار ، وكان بيده حصير يتقي به النار على نفسه فغلبت عليه النار واشتعلت الحصير فرمى به في وسط الدار ، فوقع^(٦) على متاع الوديعة فاحترق^(٧) ، فعلى من ترى ضمانه ؟ قال : قال أشهب : ضمانه من الذي رمى عليه الحصير فاحترق ؛ لأن ذلك جناية يده .

وقال ابن القاسم : إن سلمت الدار ولم يحترق [إلا البيت الذي قامت فيه النار أولاً ، فالضمان على الذي رمى عليه الحصير ، وإن احترقت كلها فلا ضمان عليه إذ لم يحترق]^(٨) بسببه وحده ، فإنه يحترق مع الدار .

المسألة [٢٩٨]

وسألته : عن رجل بيده عواري^(٩)

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . (٢) في (ك) : « حيث » .
 (٣) من (م) . (٤) في (ك) : « له » .
 (٥) من (ك) . (٦) في (ك) : « فوقعت » .
 (٧) في (ك) : « فاحترقت » . (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .
 (٩) العواري : جمع عارية ، وهي الشيء الذي يعار ويستعار .

استعارها^(١) من الناس ، وهي مما يغاب عليه ، ثم كابده^(٢) هو وأهل منزله قوم ، فغاروا عليهم ، ونهبوا أموالهم ، وقتلوا الرجال ، وسلبوا النساء والذراري ، فادعى الذي كانت الودائع والعواري بيده أن القوم [قد]^(٣) ذهبوا بجميع^(٤) [ذلك مع]^(٥) ماله هل يصدق في دعواه أم لا ؟

قال : القول قوله في ذهاب العارية والوديعة [في]^(٦) مثل هذه الوقائع العظام^(٧) من غير يمين يلزمه .

وقيل : يحلف أنه [قد]^(٨) أدرك القوم ذلك في داره ويبرأ ؛ إذ لعله استهلكه قبل هجوم القوم^(٩) عليهم .

المسألة [٢٩٩]

قلت : وإذا هرب بالعارية أو الوديعة مع بعض متاعه عند ورود القوم عليهم فأخفى ذلك في بعض المواضع ، رجاء لنجاته^(١٠) [وسلامته]^(١١) ، فسرقه [قوم]^(١٢) آخرون أو صادفه القوم الذي غلبوا^(١٣) عليهم فأخذوه ، فقال صاحب الوديعة أو العارية : أنت استهلكته ، ولو تركت ذلك في دارك لسلم ، فهل ترى عليه الضمان لنقله العارية أو الوديعة من داره أم لا ؟

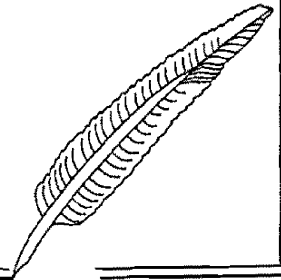
-
- | | |
|-------------------------------|----------------------------------|
| (١) في (ك) : « استعارهم » . | (٢) كابده : قاساه وداهمه . |
| (٣) من (م) . | (٤) في (ك) : « ذهبوا بالجميع » . |
| (٥) في (ك) : « من » . | (٦) من (ك) . |
| (٧) في (ك) : « المعظمة » . | (٨) من (م) . |
| (٩) في (ك) : « قبل السحوم » . | (١٠) في (ك) : « وجاء للجنبات » . |
| (١١) من (م) . | (١٢) من (م) . |
| (١٣) في (ك) : « يرغبوا » . | |

قال : إن نُهيت داره وعلم أنه لو ترك ذلك في داره لهلك وأُخذ فلا ضمان عليه ، وإن سلمت داره فقولان ، قيل : يلزمه الضمان بالنقل ، وقيل : لا ضمان عليه ؛ لأنه قصد بنقلها من داره السلامة والنجاة ، ولا سيما إذا كان معها شيء من متاعه [وصلّى الله على محمد وآله وصحبه] ^(١) .



(١) من (ك) .

الفصل الثاني عشر
في مسائل
الأوقاف والصدقات والهبات



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل (١)

في الأحباس والصدقات والهبات

المسألة [٣٠٠]

قال محمد بن سالم : سألت محمد بن سحنون رحمته الله عن ^(٢) بقعة حُبست لبناء مسجد ^(٣) فبني ^(٤) فيها المسجد فصار تصلى فيه [الجمعة و] ^(٥) الخطبة ، فإذا كان رمضان أمر الوالي بصنع ^(٦) الطعام في ناحية منه للمساكين والأيتام يفطرون عليه وأمر بنار توقد في ناحية المسجد في دواخله ^(٧) ، أترى ذلك مباحاً أم لا ؟

قال : أعوذ بالله من هذا [الفعل ؛ لأن هذا] ^(٨) مما ينهى عنه ويتحرز منه ، قال الله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكُرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾ [التور : ٣٦] والبيوت التي ^(٩) أراد الله تبارك وتعالى في هذه الآية ، هي ^(١٠) : المساجد [بإجماع] ^(١١) وباتفاق ^(١٢) بين أهل العلم ، ومعنى قوله تعالى : ﴿ أُذِنَ لِلَّهِ ﴾ أي : أعلم وأمر ، والأمر

(١) هذا الفصل في النسخة (م) وقع بعد فصل : مسائل الرعاة .

(٢) في (ك) و(م) : « على » . (٣) في (م) : « المسجد » .

(٤) في (م) : « فبنا » . (٥) سقطت من (م) .

(٦) في (م) : « أن يصنع » . (٧) في (م) : « داخله » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٩) في (ك) : « والبيت الذي » .

(١٠) في (ك) : « يعني » . (١١) من (م) .

(١٢) في (ك) : « باتفاق » .

على الوجوب، ومعنى قوله سبحانه: ﴿أَنْ تُرْفَعَ﴾، أي: تعظم وتوقر وتكرم باجتنابها الأقدار والأنجاس والأوساخ، وقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ﴾ [الثور: ٣٦] أي: أمر الله سبحانه أن يذكر فيها اسمه بأنواع العبادات.

وقال مالك رَحِمَهُ اللهُ وغيره من أئمة الهدى من الصحابة والتابعين: إن بيوت الله، المساجد [بنيت] ^(١) لعبادة الله من الصلوات والذكر وقراءة القرآن، ومذاكرة ^(٢) العلم لا غير ذلك، ولا يجوز رفع الصوت [في المسجد ولو كان بذكر الله وقراءة القرآن ومذاكرة العلم، وأن يكون فيه الذكر وقراءة القرآن بأن يخفض الصوت] ^(٣) مع الخوف والخشوع لله تعالى مع اعتقاد التعظيم والتوقير للمسجد، وقد أمر الله سبحانه [عباده بالذكر في جميع حالاتهم، في القيام والقعود والاضطجاع، قال الله سبحانه] ^(٤) ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]، ثم قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ^(٥) اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا [الأحزاب: ٤١]، ثم وصفه سبحانه وتعالى وصفًا جليلاً ^(٦) [مبنيًا، وقال سبحانه وتعالى] ^(٧) ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْفُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] فرفع الصوت بالذكر في الاجتماع والافتراق من أكبر البدائع ويخالف كتاب الله وسنة رسوله، ووقود النار في المسجد يورث [فيه] ^(٨) [الرماد و] ^(٩) الدخان، وذلك مما ينزه عنه ^(١٠) المساجد، فمن

(١) من (م). (٢) في (م): «وتذاكرة».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك). (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك). (٦) في (ك): «جليلاً».

(٧) من (ك). (٨) من (ك).

(٩) من (م). (١٠) في (ك): «وكذلك مما يورث».

عمل^(١) [فيه]^(٢) [ذلك]^(٣) وأوقد فيه نارًا ، أو علم فيه الصبيان الصغار الذين لا يضبطون فيه أنفسهم من خروج حدث الريح والبول كان ذلك جرحه في شهادته وإمامته مع لزوم العقوبة والأدب له على فعل ذلك ، ولا يجوز في المسجد كثرة الحديث والضحك ، وقال النبي ﷺ : « جنبوا صبيانكم ومجانينكم [من مساجدكم]^(٤) ، ولا [تسلُّوا]^(٥) فيها سيوفكم »^(٦) ، و« لا تنشدوا فيها الضوال فإذا سمعتم من ينشد فيها [ضالة]^(٧) فقولوا [له]^(٨) لا أجمع الله عليك »^(٩) ، « وإذا رأيتم من يبيع^(١٠) فيها أو يشتري فقولوا : لا أربح الله تجارتك »^(١١) .

(١) في (ك) : « فعل » .

(٢) من (ك) .

(٣) من (م) .

(٤) في (م) : « المساجد » .

(٥) سقطت من (ك) .

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه [كتاب المساجد والجماعات - باب ما يكره في المساجد - حديث رقم ٧٥٠] بلفظ : « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ، وشراركم ، وبيعكم وخصوماتكم ، ورفع أصواتكم ، وإقامة حدودكم ، وسل سيوفكم ، واتخذوا على أبوابها المطاهر ، وجمروها في الجمع » وفي إسناده ضعف ، وانظر : ضعيف سنن ابن ماجه للألباني ص (٦٣) رقم (١٤٨) .

(٧) من (ك) .

(٨) من (ك) .

(٩) أخرجه مسلم في صحيحه [كتاب المساجد - باب النهي عن نشد الضالة في المسجد - حديث (٥٦٨ ، ٥٦٩) ، وأبو داود (٤٧٣) ، وابن ماجه (٧٦٥) و (٧٦٦) و (٧٦٧) .

(١٠) في (م) : « يبيعوا » .

(١١) أخرجه الترمذي (١٣٢١) ، والدارمي (١٤٠١) ، والحاكم في المستدرک (٥٦/٢) وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي ، قال الترمذي : حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم كرهوا البيع والشراء في المسجد وهو قول أحمد وإسحاق ، وقد رخص فيه بعض أهل العلم في البيع والشراء في المسجد .

ولا ينبغي أن يؤكل فيها لحم ولا فاكهة ، ولا سائر الأطعمة ، وحكي [عن]^(١) ابن القاسم جواز السوق ، والذي عليه العلماء منع السوق وغيره من سائر الأطعمة في المسجد ورخص مالك النوم فيه في القايلة نهائياً^(٢) ، ولا تجوز [الصنعة]^(٣) في المسجد ، ولا يدخل [فيه]^(٤) شيء من حوائج الدنيا من آلة [الحرث]^(٥) والقفاق ، ولا يجوز فيه الزرع والفواكه ، ولا ينجر فيه مغزل ولا يرى فيه قلم^(٦) ، ولا يخاط فيه ثوب ، ولا يعمل في المسجد سوى الصلاة والذكر وقراءة القرآن ومذاكرة العلم ودرسه مع خفض الصوت [في ذلك]^(٧) كله بحسب ما لا يضر بغيره ممن كان معه في المسجد من الملائكة والإنس والجن ، وما سوى ذلك^(٨) فهو بدعة عظيمة يوجب تغييره وإنكاره^(٩) ، والنهي عنه [على]^(١٠) كل مؤمن بالله ورسوله .

المسألة [٣٠١]

وسألته : عمن كانت أرضه مجاورة لمقبرة قديمة دثرت^(١١) ، هل يجوز أن يغرس فيها شجراً أو يحرث فيها [زرعاً]^(١٢) أم لا ؟
قال : أما الغرس فلا يجوز ذلك ؛ لأن فيه إذاية الموتى^(١٣) في قبورهم بتسجيل^(١٤)

(١) من (م) .

(٢) في (م) : « ورخص مالك في القايلة فيه النوم نهائياً » .

(٣) سقطت من (م) . (٤) سقطت من (ك) .

(٥) سقطت من (م) . (٦) في (م) : « نبل » .

(٧) في (م) : « بذلك » . (٨) في (م) : « هذا » .

(٩) في (ك) : « تغييرها وإنكارها » . (١٠) من (م) .

(١١) في (ك) : « دائرة » . (١٢) من (ك) .

(١٣) في (م) : « الأموات » . (١٤) في (ك) : « تسيل » .

الماء، وهدم قبورهم، وقال الرسول ﷺ : « كل ما يؤذي الحي يؤذي الميت »^(١)، وأما الحرث من غير سقي الزرع فقد أرخص فيه العلماء لخفته، وأجازوا فيها الصلاة، وقد صلى فيها النبي ﷺ والخلفاء بعد.

المسألة [٣٠٢]^(٢)

قلت له : ولو كانت المقبرة مقبرة الجاهلية ، هل يباح غرسها ؟
قال : لا ، والكف عن ذلك أسلم وأحسن ، وهو قول مالك رضي الله عنه.

المسألة [٣٠٣]

قلت : فإن وقع ونزل وغرسها رجل^(٣) عمداً أو جهلاً .
قال : أما ابن القاسم فيرى الانسلاخ عن ذلك أسلم^(٤) وأصوب .
وأما ابن كنانة فقال : تكون الأشجار حبساً ، واختلف في أكلها ، فقال ابن وهب : الغني والفقير فيها^(٥) سواء ؛ لأنه حبس لسائر المسلمين .
وقال أشهب : هو لأهل المسكنة دون غيرهم .
وقال عيسى بن دينار : تقطع تلك الأشجار^(٦) كلها .
وقال محمد : وأنا أقول : لا تقطع تلك الأشجار^(٧) بعد غرسها ، وتترك حبساً للمسلمين .

(١) وهو معنى حديث : « كسر عظم الميت ككسره حيّاً » أخرجه أبو داود (٣٢٠٧) ، وابن ماجه (١٦١٦) وغيرهما .

(٢) هذه المسألة من (ك) . (٣) في (م) هنا زيادة : « شجراً » .

(٤) في (ك) : « أحسن » . (٥) في (ك) : « فيه » .

(٦) في (م) : « الشجرة » . (٧) في (م) : « الشجرة » .

وسئل ابن القاسم عمن تصدق بشجرة في جنانه على الفقراء والمساكين ، فلم يجدوا في بلده^(١) من يأكلها من الفقراء هل يجوز بيعها ويتصدق بثمنها على المساكين أم لا ؟

قال : لا تباع أصلاً ، إنما يباع ثمارها^(٢) ، ويصرف^(٣) ثمنها على المساكين أو تفرق الثمرة على المساكين ، وإنما^(٤) الخلاف فيمن تصدق بشجرة على المساكين ، وكانت في وسط جنانه ، فإذا [دخل إليها]^(٥) المساكين أضروا^(٦) بصاحب الجنان في تطرقهم^(٧) إلى شجرتهم ، فقل : يجوز بدلها ويعطيهم مثلها في موضع لا يضررون^(٨) به .

وقيل : يجوز بيعها ويفرق ثمنها على المساكين .

وقيل : لا يجوز بيعها ولا بدلها ، وإنما يجوز بقاؤها في جنانه^(٩) ، فإذا طابت ثمارها^(١٠) خرصها^(١١) أهل المعرفة بالتخريض ، فيأكلها صاحبها ويعطي للمساكين خرصها ثمرًا يابسًا^(١٢) عند الجذاذ [بمثابة الصدريّة العارية]^(١٣) .

المسألة [٣٠٤]

قلت : فالرجل يهب هبة [أو هدية]^(١٤) أو عطية للقاضي أو للعالم أو للعابد

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| (١) في (ك) : « بلاده » . | (٢) في (م) : « ثمراتها » . |
| (٣) في (ك) : « ويفرق » . | (٤) في (ك) : « وأما » . |
| (٥) في (م) : « دخلوا » . | (٦) في (ك) : « أضر » . |
| (٧) في (ك) : « تصرفاتهم » . | (٨) في (م) : « يضر » . |
| (٩) في (م) : « جنانها » . | (١٠) في (ك) : « ثمرتها » . |
| (١١) في (م) : « خصرها » . | (١٢) في (ك) : « ثم يوبسها » . |
| (١٣) في (م) : « العرية » . | (١٤) من (ك) . |

على وجه المثوبة وطلب الثواب و[أراد] ^(١) استرجاع هبته هل له ذلك أم لا ؟
 قال : لا ثواب [لأحد فيما] ^(٢) وهب للقاضي أو المفتي ، أو العالم أو العابد
 ولا رجوع له في شيء ^(٣) ، ولو كان قائماً ، ولو أعطى ملء الأرض ذهباً ، وأي مثوبة
 تكون في مثل هذا ، وقد وجب على المسلمين مواساة من كان بهذا الوصف ،
 لما ^(٤) فيهم من منفعة المسلمين [فالقاضي] ^(٥) والمفتي ، والقارئ ، والعابد ،
 والمؤذن ، والإمام ، ومن فيه منفعة للمسلمين له حق واجب في بيت مال
 المسلمين ، فإن لم يكن بيت مال المسلمين ^(٦) فعلى جماعة المسلمين مواساتهم .
 قال محمد : [وقد] ^(٧) كان مالك رحمته الله يأخذ جوائز [أبي جعفر المنصور ،
 وهو الثاني من خلفاء العباسيين ، وقد كان محمد بن شهاب (الزهري) ^(٨) رحمته الله
 يأخذ جوائز] ^(٩) الحجاج بن يوسف ، وحال الحجاج معلوم ، والزهري ومالك
 [رحمتهما الله] ^(١٠) من أئمة الهدى [ممن] ^(١١) يقتدى بهم .

المسألة [٣٠٥]

قلت له : فالفاضل ^(١٢) [من] ^(١٣) حبس ^(١٤) المسجد من الجدار ^(١٥)

-
- (١) ليست في (م) و(ك) والسياق يقتضيها . (٢) في (ك) : « لمن » .
 (٣) في (م) : « في غير شيعة » . (٤) في (ك) : « له » .
 (٥) من (م) . (٦) في (ك) : « بيت المال » .
 (٧) من (م) . (٨) تحرفت في (ك) إلى : « الهروي » .
 (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (١٠) في (م) : « رحمهما الله » .
 (١١) من (ك) . (١٢) في (م) : « القاضي » .
 (١٣) من (ك) . (١٤) في (ك) : « جسد » .
 (١٥) في (ك) : « العيدان » .

والسقف وخشبه إذا صلح المسجد وبقي ، قد استغنى عنه [المسجد]^(١) ، هل
 [يجوز أن]^(٢) يصلح به^(٣) مسجدًا آخر أم لا ؟
 قال : [قد]^(٤) اختلف في ذلك ، فمن ابن القاسم في ذلك قولان : الجواز
 والمنع .

وقال سحنون : يبقى هنالك حتى تدمره^(٥) الرياح .
 وقال أصبغ وغيره : يجوز ذلك ، ولا بأس به ، ما كان لله يجوز أن يصرف
 بعضه [في بعض]^(٦) .

المسألة [٣٠٦]

قلت : أيجوز أن يوقد به^(٧) النار في المسجد ؟
 قال : أعوذ بالله من فعل السوء ، وكذلك من أكبر الكبائر وأقبح القبائح أن
 يُعمد إلى أحباس^(٨) الله تعالى فتحرق بالنار .

المسألة [٣٠٧]

قلت : [فمن يعمل ذلك]^(٩) هل يكون ذلك جرحة في شهادته ؟
 قال : نعم إلا أن يعتذر بالجهل^(١٠) .

-
- | | |
|-----------------------------|----------------------------|
| (١) من (ك) . | (٢) من (م) . |
| (٣) في (ك) : « بهذا » . | (٤) من (م) . |
| (٥) في (م) : « تدمره » . | (٦) من (م) . |
| (٧) في (ك) : « يوقع فيه » . | (٨) في (ك) : « حبس » . |
| (٩) من (م) . | (١٠) في (م) : « في جهل » . |

المسألة [٣٠٨]

قلت له : فهل يباح للمعلم أن يعلم الصبيان في المسجد ؟
 قال : لا ، وعليه كراء بيت^(١) للتعليم^(٢) ، وكذلك كان يفعل سحنون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
 يكرري بيتًا ويعلم فيه الصبيان [بأجر]^(٣) ، وقيل : [إنما]^(٤) يلزم كراء البيت [لتعليم
 الصبيان]^(٥) آباءهم .

المسألة [٣٠٩]

قلت : فإن جهل المعلم وأدب الصبيان في المسجد^(٦) أيكون ذلك جرحه
 في شهادته ؟
 قال : يخبر بذلك وينهى عنه ، فإن انتهى أعذر بالجهل^(٧) ، وإن لم ينته
 زجر^(٨) وأدب ، وكان ذلك جرحه في شهادته وإمامته ، ومن هنا سقطت^(٩) شهادة
 كثير من المعلمين للصبيان ، وهذا كله قول ابن القاسم وروايته عن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

المسألة [٣١٠]

قلت : فالرجل يغرس [الغرس و]^(١٠) الشجر في

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) في (م) : « البيت » . | (٢) في (ك) : « التعليم » . |
| (٣) من (م) . | (٤) من (م) . |
| (٥) من (ك) : « التعليم » . | (٦) في (ك) : « المساجد » . |
| (٧) في (م) : « بجهل » . | (٨) في (ك) : « عزر » . |
| (٩) في (ك) : « سقط » . | (١٠) من (م) . |

جسد^(١) المسجد [إما في صحن المسجد ، أو بإزائه ، ونوى بذلك أن ينتفع به المسجد في وقوده وتحصيره أو غير ذلك مما يحتاج إليه المسجد]^(٢) .

قال : أجاز ذلك الأوزاعي^(٣) رَحِمَهُ اللهُ ، ومالك رَحِمَهُ اللهُ منع [من]^(٤) الغرس في صحن المسجد ورحابه ، فإن وقع ونزل وغفل عن الغرس حتى كبر [وأثمر]^(٥) ، فالمسلمون في الانتفاع^(٦) [به]^(٧) وأكله سواء ، كما استؤوا^(٨) في الصلاة في المسجد .



(١) في (م) : « حبس » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (م) .

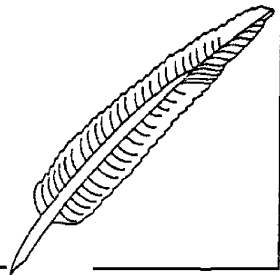
(٣) الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمر بن محمد ، أبو عمرو الأوزاعي ، شيخ الإسلام وعلم أهل الشام وعالمهم ، ولد في حياة الصحابة سنة ٨٨ هـ ، وكان واسع العلم والدراية ، توفي سنة ١٥٧ هـ .

(٤) من (م) . (٥) من (م) .

(٦) في (م) : « بالانتفاع » . (٧) من (م) .

(٨) في (م) : « استوى » .

الفصل الثالث عشر في مسائل الصيد والذكاة



رَفَعُ
عبد الرحمن البغدادي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل [في]^(١) الصيد والذكاة

المسألة [٣١١]

وسألت محمد بن سحنون رضي الله تعالى عنه عمن رمى صيداً أو أراد أن يذبح ، ونسي التسمية^(٢) ، أتؤكل الذبيحة والصيد أم لا ؟
قال : [قد]^(٣) اختلف في ذلك ، فقال ابن القاسم : لا بأس بذلك ما لم يعتمد ترك التسمية ، فلا تؤكل .

وقال غيره : لا تؤكل إذا ترك التسمية سواء تركها عامداً أو ناسياً ؛ لظاهر قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام : ١٢١] .
والقول الثالث : مكروه في النسيان ، حرام في العمد ، وقول ابن القاسم أثبت وأصح .

المسألة [٣١٢]

قلت له : فرجل^(٤) يذبح بهيمة الأنعام فرفع يده ظناً^(٥) منه أنه أكمل^(٦) الذبح ، فإذا بعض الحلقوم والودج^(٧) لم يقطع ، ثم أعاد يده فاستكمل الذبح لما^(٨) بقي ، أتؤكل هذه الذبيحة أم لا ؟

(١) من (ك) . (٢) من (م) : « بسم الله والله أكبر » .

(٣) من (م) . (٤) في (ك) : « فالرجل » .

(٥) في (م) : « ظناً » . (٦) في (ك) : « كمل » .

(٧) في (م) : « والأوداج » . (٨) في (م) : « بالذبح ما » .

قال : اختلف في ذلك أصحاب مالك ، فقال ابن القاسم : لا تؤكل ، حرام ، وقال ابن وهب : لا بأس بأكلها ، وبه أخذ سحنون ، وبه أقول أنا .

المسألة [٣١٣]

وسأله : عن الفحل إذا قطعت أنثيه ، وخصي بالحديد أترى أن يجوز في الأضحية أم لا ؟

قال : قال ابن القاسم : لا يجوز ؛ [لأن] ^(١) ذلك من النقص الذي نهى عنه الصلوات في الضحايا والهدايا .

وقال ابن وهب : لا بأس بذلك ، وهو بمنزلة فحول الإبل التي لا تخصى إلا بالحديد وهو قول ابن القاسم أيضًا ، وتوفي رحمته الله ولم يُدر على [أي] ^(٢) قول ثبت . وقال محمد : وترك ^(٣) ذلك أفضل إلا أن يكون معسرًا فلا بأس به .

المسألة [٣١٤]

قلت : ما الحكم فيما وقع من الأنعام في بئر أو في موضع لا يمكن ذبحه في موضع الذبح ، ما الحكم فيه ؟

قال : اختلف في ذلك أصحابنا ، قال ابن القاسم : [ما بين] ^(٤) اللبة ^(٥) والمنحر [منحر ومذبح] ^(٦) .

(١) من (ك) .

(٢) ليست في (م) و(ك) أضفناها لاقتضاء السياق .

(٣) في (ك) : « نرى » . (٤) ساقطة من (ك) .

(٥) في (ك) : « اللبت » واللبة : موضع القلادة من الصدر .

(٦) في (ك) : « منه والمذبح » .

وقال ابن حبيب : لا بأس أن يطعن في جنب أو كتف حيث أمكنه حتى يموت كالصيد .

وقال محمد : وقول ابن حبيب [هو] ^(١) قول العراق ^(٢) ، وقول ابن القاسم أحب إليّ في ذلك ، وبه أخذ أكابر أصحاب مالك رحمهم الله .

المسألة [٣١٥]

وسأله : عن رجل يصطاد نحلاً ، [فأتى إلى أرض رجل فحفر فيها حفرة ، وبني فيها مباني للنحل في ذلك] ^(٣) ، فأتى صاحب الأرض فوجد النحل بتلك المباني ^(٤) والحفر ، فأراد أخذها ، لمن تراه هل ^(٥) هي للذي حفر ، أو لصاحب الأرض ؟

قال : النحل لصاحب الأرض ، ولا يكون لغيره فيه شيء [سواء] ^(٦) بنى [فيها] ^(٧) أو لم يبن ، حفر أو لم يحفر ^(٨) [فيها] ^(٩) شيئاً ^(١٠) .

المسألة [٣١٦]

قلت له : فلو كانت شعاباً وآباراً ^(١١) ، أو جبل بين قريتين ^(١٢) أو ثلاث أو أكثر ،

(١) من (م) . (٢) في (ك) : « من العراق » .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٤) في (ك) : « فوجد تلك النحل في المباني » .

(٥) في (م) : « قال » . (٦) من (م) .

(٧) في (ك) : « فيه » ، وليست في (م) .

(٨) في (م) : « سواء بنى فيها أو حفر ، ولم يبن ولا حفر » .

(٩) في (ك) : « فيه » ، وليست في (م) . (١٠) في (ك) : « شيء » .

(١١) في (م) : « ولو كان الشعرا أو الورا » .

(١٢) في (ك) : « قرنين » .

فوجد^(١) النحل في تلك المواضع ثم ادعى^(٢) رجل أنه سبقه لوجوده لمن تراه ؟
 قال : حكم الشعاب^(٣) وبطون^(٤) الأودية والجبال وقفر بلاد المسلمين
 إنما^(٥) هي^(٦) للسلطان ، فمن أعطاه إياه [فهو له]^(٧) ، وإن لم يكن في البلاد حكم
 السلطان من والٍ ولا قاضٍ ، فقد اختلف في ذلك ، فقل : للذي وجدها أولاً إذا
 وضع عليها علامة للسبقية ، وأخبر به^(٨) الناس .

وقال : إنني سبقت إلى وجود النحل ، وهو موضع كذا وجعلت عليه علامة كذا .
 وقيل : لمن وجدها آخرًا وحملها^(٩) ، فإن لم يحملها ووجدها آخر فهي [له
 إن]^(١٠) حملها .

وقيل : هم فيها^(١١) شركاء^(١٢) ، ولا تأثير للسبقية للوجود ؛ لأنها إذا ملكها
 الأول بالوجود ، فقد حصل^(١٣) الوجود من الثاني والثالث ولم يستبد^(١٤) الأول
 بأخذها وحملها إلى حرزه .

وأما من نصب أجباخه في الجبل^(١٥) أو موضع غير متملك فما وقع فيها^(١٦)
 من النحل فهو له ؛ [لملكه]^(١٧) أصل الأجباح خاصة^(١٨) .

(١) في (ك) : « فيوجد » .

(٢) في (م) : « أعاد » .

(٣) في (م) : « الشاعري » .

(٤) في (م) : « وبين » .

(٥) في (ك) : « إذ » .

(٦) في (م) : « هو » .

(٧) في (م) : « فله » .

(٨) في (م) : « وأخبرته » .

(٩) في (ك) : « فحملها » .

(١٠) في (م) : « لمن »

(١١) في (م) : « فيه » .

(١٢) في (ك) هنا : « ولا وجد أولاً » ، وفي (م) : « وأما وجود الأول من وجود » ، والسياق

مستقيم بدونها .

(١٣) في (ك) : « حل » .

(١٤) في (م) : « يستدم » .

(١٥) في (ك) : « الجبال » .

(١٦) في (ك) : « غير متملك فيه ووقع فيه » .

(١٧) سقطت من (ك) .

(١٨) في (ك) : « وخاصة » .

وأما الفيافي^(١) والقفار^(٢) فالمسلمون^(٣) فيها سواء ، فحكمها^(٤) للإمام كما قدمنا .

المسألة [٣١٧]

قلت : فمن ذبح ذبيحة فرد الغُلْصَمَةِ^(٥) إلى البدن .

قال : قال [ابن]^(٦) القاسم : مكروهة ، وقال غيره : لا تؤكل ، وقال أشهب ، وابن نافع وجماعة من أصحاب مالك : لا بأس بأكلها .

المسألة [٣١٨]

وسألته : عن [الموقوذة]^(٧) والمرتدية والنطيحة وأكيلة^(٨) السبع وأخوانها من ذوات الأسباب ، أتؤكل أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك الأثر ، أما ابن عمر فقال : لا بأس بأكل هؤلاء ، وإن نفذت^(٩) مقاتلها إذا أدركت^(١٠) ذكاتها فلم يستثن شيئاً ؛ لقول الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْنِمُ ﴾ [المائدة : ٣] ، وبه قال الليث بن سعد ، وسعيد بن المسيب ، وابن هرمز ،

(١) الفيافي : جمع فَيْفٍ ، وهو المكان المستوي ، أو المفازة التي لا ماء فيها .

(٢) الْقِفَارُ : جمع قفر وقفرة : الخلاء من الأرض ، وأقفر المكان : خلا .

(٣) في (ك) : « أمم المسلمين » .

(٤) في (ك) : « فحكمه » .

(٥) الغلصمة : اللحم الذي بين الرأس والعنق ، أو العُجْرة التي على ملتقى اللهاة والمريء أو رأس الحلقوم بشواربه وحرقدته ، أو أصل اللسان .

(٦) سقطت من (ك) . (٧) في (ك) : « المنقوذة » .

(٨) في (ك) : « وأكلة » . (٩) في (ك) : « أنفذت » .

(١٠) في (ك) : « أدرك » .

ومالك بن دينار، وعبد العزيز بن حازم^(١)، والدراوردي^(٢)،^(٣).
وقال مالك، وابن القاسم: معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذُكِّتُمْ﴾ [المائدة: ٣] من
غير هؤلاء مما^(٤) لم تنفذ [فيه]^(٥) مقاتله، وأما [المنفوعة]^(٦) المقاتل والمأبوسة
من حياتها فلا تعمل فيها الزكاة، وهي ملحقة بالميتة، وإن ذبحت وتحركت.

المسألة [٣١٩]

وسألته: عن جلد الخنزير هل ينتفع به أم لا؟
قال: [أما]^(٧) على حكم القرآن [لا يحرم؛ لأن الله تعالى لم يحرم إلا
لحمه، وقال ابن القاسم: لا ينتفع به]^(٨) وكرهه.
قلت: هل علمت أحدًا من العلماء كرهه غيره أم لا؟
قال: [لا].

قلت^(٩): فجلود الميتة [ما ترى]^(١٠) في بيعها والصلاة عليها؟

-
- (١) لعله عبد العزيز بن أبي حازم، وهو عبد العزيز بن أبي حازم - سلمة - ابن دينار الإمام الفقيه،
أبو تمام المدني، كان من أئمة العلم بالمدينة، قال عنه الإمام أحمد: لم يكن بالمدينة بعد
مالك أفقه من عبد العزيز بن أبي حازم، توفي سنة ١٨٤ هـ.
- (٢) في (ك): «الدارقطني» وهو تحريف، والدراوردي: هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد،
الإمام المحدث أبو محمد الجهني مولاهم المدني، حديثه في دواوين الإسلام الستة،
وحديثه وحديث ابن أبي حازم لا ينحط عن مرتبة الحسن، توفي سنة ١٨٧ هـ.
- (٣) في (ك) هنا: «والسهرودي». (٤) في (م): «من».
- (٥) من (ك). (٦) في (م): «المنفوعة».
- (٧) من (م).
- (٨) ما بين المعقوفتين في (ك): «فلا بأس».
- (٩) سقطت من (ك). (١٠) سقطت من (ك).

[قال]^(١) : [أما]^(٢) ابن القاسم فلا يرى بيعها ولا الصلاة عليها [بصواب]^(٣) ، وإن^(٤) دبغت [وأما ابن وهب ، وأشهب فلا يريان في بيعها والصلاة عليها بأشأ إن دبغت]^(٥) حتى تطيب .

المسألة [٣٢٠]

وسألته : عمن اشترى أضحية فلما صلى العيد ضحوة فوجدها عوراء أو عمياء أو مكسورة ، أو ما أشبه ذلك من العيوب .
قال : إن كان صاحبها معسرًا فلا بأس بذبحها^(٦) ، وإن كان موسرًا فأرى^(٧) أن يبدلها بما هو أحسن .

المسألة [٣٢١]

قلت : أيحرم أحد من أهل العلم شيئًا من ذلك ؟
قال : ما علمت [أحدًا]^(٨) ممن مضى يحرمه ، ولكن يستحب أن يُتقى فيها العيب كله .

قلت : دعني من الاستحباب ، إنما سألتك عن الحلال والحرام .
قال : لم أعلم^(٩) أحدًا يوجب التحريم في ذلك بوجه ؛ لأنه سنة مضت عن رسول الله ﷺ .

- | | |
|-------------------------------------|-------------------------|
| (١) سقطت من (م) . | (٢) من (م) . |
| (٣) من (م) . | (٤) في (ك) : « إذا » . |
| (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . | (٦) في (م) : « بذلك » . |
| (٧) في (م) : « فلا أرى » . | (٨) سقطت من (ك) . |
| (٩) في (م) : « نعلم » . | |

المسألة [٣٢٢]

قلت له : فما يجرئ في^(١) الضحايا من الأسنان ؟
قال : الجذع من الضأن والثني مما سواه .

المسألة [٣٢٣]

قلت له : وهل يجرئ الجذع من المعز^(٢) ؟
قال : اختلف في ذلك [فقال ابن القاسم : لا يجرئ إلا من الضأن .
قلت : وما الجذع من الضأن ؟
قال : اختلف في ذلك]^(٣) أيضًا ، أما ابن هرمز ، فقال : ابن ستة أشهر .
وأما سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد : فيرون الجذع ابن سنة .
وقال ابن [أبي سلمة]^(٤) : هو ابن تسعة أشهر .
وقال مالك^(٥) بن أنس ، وإبراهيم النخعي^(٦) : إن الذي يجرئ من الضأن
يجزئ من المعز ، ألا ترى أن كل [واحد]^(٧) منهما يجرئ عن^(٨) صاحبه في
الزكاة .

(٢) في (ك) : « الضأن » .

(١) في (ك) : « من » .
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٥) في (م) : « محمد » .

(٤) يياض في (ك) .

(٧) من (ك) .

(٦) في (ك) : « التجيبي » .

(٨) في (م) : « على » .

المسألة [٣٢٤]

قلت : فإن وجدت^(١) مسألة اختلف فيها العلماء فبأيهم آخذ وبأي قول أحكم ؟

قال : اختلف الأئمة في ذلك ، فقال مالك ، وابن القاسم : يحكم بقول من هو أرفع درجة من غيره في العلم والحلم والعقل والمروءة .

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة ، وابن يسار : الحكم بما^(٢) هو آيين وأثبت [وأعدل]^(٣) ، وقال ابن كنانة ، وابن عبد الحكم ، وأصبغ ، وابن الماجشون ، ومطرف : إن الحكم بما^(٤) هو أحب إليه وبأي وجه أراد ، ولا يخرج عن السنة والجماعة من أهل العلم ، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ قال^(٥) : « مثل أصحابي مثل النجوم^(٦) في السماء يهتدى بهم في البر والبحر فبأيهم اقتديتم اهتديتم^(٧) »^(٨) ، [أي : بأي]^(٩) قول أخذتم من أصحابي اهتديتم ، وإنما كان اختلاف

(١) في (م) : « وجد » . (٢) في (ك) : « فيما » .

(٣) من (م) . (٤) في (ك) : « فيما » .

(٥) في (م) : « أنه قال » .

(٦) في (م) : « إنما مثل أصحابي كالنجوم » .

(٧) في (م) : « بأيهم اهتديتم اقتديتم » .

(٨) هذا الحديث روي عن جماعة من الصحابة ولكن بأسانيد كلها لا يخلو من مقال ، وانظر :

الكفاية للخطيب البغدادي (٤٨) ، المدخل للبيهقي رقم (١٥٢) ، والديلمى في مسنده (٢) /

١٩٠ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١ / ٢٨٣) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم

(٢ / ٩١) ، وابن حزم في الإحكام (٦ / ٨٢) ، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١ / ١٧٧) ،

والألباني في السلسلة الضعيفة رقم (٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١) فالحديث لا يثبت .

(٩) في (م) : « فبأي » .

التابعين^(١) من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ .

المسألة [٣٢٥]

قلت له : فالأمير يأمر بعض أعوانه بذبح الضحية ، أذلك سائغ أم لا ؟
قال : اختلف في ذلك ، فقليل : [ذلك]^(٢) جائز إذا كان [ذلك]^(٣) ممن يكفيه مؤنته^(٤) مثل أجيره ، أو عبده ، وما أشبه ذلك ، ويستخلفه .
وقيل : لا ينبغي له ذلك .

وقال محمد : وأنا أقول : لا ينبغي لأحد من الناس أميراً كان أو غيره أن يستنكف عن ذبح أضحيته بيده ، كما فعل رسول الله ﷺ [وهل كان من ولد آدم أعلا وأرفع درجة وأكرم على الله من رسول الله ﷺ]^(٥) وقد تولى ذبح أضحيته^(٦) بيده ، فيجب اتباعه والاقتداء به .

المسألة [٣٢٦]

قلت : فهل يُجزّ صوفها قبل الذبح ؟

قال : اختلف في ذلك ، قيل : إذا جز صوفها بثمانية أيام أو عشرة قبل الذبح فلا بأس بذلك .

وقيل : لا يجوز جز^(٧) صوفها إذا سميت للأضحية حتى تذبح .
والذي به أقول : [أنه]^(٨) لا بأس بذلك فيما قرب أو بعد .

(١) في (ك) : « الاختلاف بين المتبايعين » . (٢) من (م) .

(٣) من (م) . (٤) في (م) : « مؤنتهما » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . (٦) في (م) : « وقد ولي أضحيته » .

(٧) في (ك) : « أن يجز » . (٨) من (ك) .

المسألة [٣٢٧]

قلت له : فالجبع يُنصب في جبل فيدخل فيه النحل فيجده رجل هل يحل^(١) له أن يأكل منه [أم لا]^(٢) ؟
 قال : النحل لمن نصب الأُجْبَاح ، وعُرف^(٣) أنه له ، فلا يحل^(٤) [لأحد]^(٥) أن يأكل [منه]^(٦) عسلًا إلا بإذنه .

المسألة [٣٢٨]

قلت : فإن وجد جبجًا قديمًا فيه نحل لا يدري^(٧) لمن هو ؟
 قال : ذلك حلال وإن كان جديدًا ، فلا سبيل لك [إليه]^(٨) كما ذكرت لك .

المسألة [٣٢٩]

قلت : فبم يعرف الجديد من القديم ؟
 قال : [إنه]^(٩) إن كان^(١٠) نبت عليه العشب والتراب ولم تظهر عليه أثر العمارة لمالكه مثل الستين والثلاثة ، وقد عرف^(١١) ذلك أهل المعرفة بالنحل ، ولا

-
- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) في (ك) : « يجوز » . | (٢) من (ك) . |
| (٣) في (م) : « ممن عرف » . | (٤) في (م) : « فلا يجوز » . |
| (٥) في (م) : « له » . | (٦) من (ك) . |
| (٧) في (ك) : « فلا يرى » . | (٨) من (م) . |
| (٩) من (م) . | (١٠) في (ك) : « كانت » . |
| (١١) في (ك) : « يعرف » . | |

يخفى عليهم^(١) القديم والجديد ، وكان في فلاة من الأرض ، فهو لك حلال .

المسألة [٣٣٠]

قلت له : فإن وجدته فيما^(٢) تبلغه المواشي وهو في المسرح إلا أنه قديم كما وصفت .

قال : هو لك وإن كان في المسرح ؛ لأن النحل تسكن حيث أصابت ، وفيما يواتيها .

المسألة [٣٣١]

قلت : فما يوجد [منها]^(٣) في خربة أو [في]^(٤) خشبة من عود أو قبر أو حجر أو [تحت]^(٥) صخرة ، وذلك كله في مسرح قرية بعينها^(٦) ، وحيث تبلغه المواشي لمن تراه ، هل هي لواجدها ، أو لأهل القرية ؟

قال : ينظر إلى ذلك ، فإن كان عليه ببيان [جديد فهي لمن نصبها هناك ، كان ذلك في المسرح أو في غير المسرح ، وإن كان لم يجد عليها بنياناً]^(٧) لأحد ، فهي لمن وجدها^(٨) ؛ لأن المسرح لعامة أهل القرية ، [فالحكم فيه للإمام ، فإن لم يكن إمام يحكم فيه ، فهو لعامة أهل القرية]^(٩) ، كما قدمت لك ، قاله^(١٠) ابن وهب .

(١) في (ك) : « عنهم » .

(٢) في (ك) : « بما » .

(٣) من (م) .

(٤) من (م) .

(٥) من (م) .

(٦) في (ك) : « في المسرح قرية منا » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٨) في (ك) : « فهو لواجده » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(١٠) في (م) : « وقال » .

وقيل : أصل النحل التوحش ، والوحش لمن أصابه ، وقدر عليه ، والنحل أتاها^(١) الوحي من قبل الله تعالى في قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل : ٦٨] فهي على أصل التوحش والإباحة [لجميع الناس]^(٢) ، فلا يحاز^(٣) شيء منها بنيان أو نصب أجباح ، فمن وجد منها شيئاً [مما]^(٤) قرب من العمران أو بعد عنه ، سواء كان [ذلك]^(٥) في جبح أو [في]^(٦) غير جبح فهو له حلال إلا ما نصب من الأجباح مثل اليومين والثلاثة فهو لناصبه ، [وأما ما عدا ذلك]^(٧) فهو لواجدته ، إلا ما اتخذ في البلد^(٨) ، والأجنة المحروزة .

قال محمد : وهذا القول هو الصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [٣٣٢]

قلت : فما ترى في نحل خرج من جبح ودخل في جبح آخر ، [لمن تراه ؟ قال : في ذلك تفصيل ، إذا خرج النحل من جبح فرحاً كان أو غيره فدخل في جبح آخر]^(٩) لا نحل فيه ، [قال]^(١٠) : فالنحل لصاحبه ولا شيء لصاحب الجبح إلا إذا أقرها فيه صاحب الجبح^(١١) ، فيكون له كراء جبحه إن شاء ، وإن خرج النحل

(١) في (ك) : « أتاها » .

(٢) من (م) .

(٣) في (ك) : « يباح » .

(٤) من (م) .

(٥) من (ك) .

(٦) من (م) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٨) في (ك) : « دياره » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(١٠) من (م) .

(١١) في (ك) : « النحل » .

ودخل في جبح آخر [فيه نحل] ^(١)، فإن أمكن استخراجها ^(٢) من الجبح الذي دخلت فيه، فهي لصاحبها، وإن لم يمكن استخراجها فهي لمن دخلت في جبحه على نحلته.

وقيل: يشتركان فيها، [وهو] ^(٣) شاذ، والأول أصح [وأثبت] ^(٤).
والوجه ^(٥) الثالث: إذا خرج النحل ونزل في موضع وخرج فرخ ونزل عليه، فاختلفا في الأرض، قيل: كل منهما ^(٦) لصاحب الفرخ الأول، وهو قول ابن القاسم. وقال غيره من أصحاب مالك: يشتركان فيهما على قدر كثرتهم وقتلتهما، فإن تشاحا اقتسماها ^(٧) نصفين.

والوجه الرابع: إذا خرج من هذا ومن هذا فاختلفا في السماء اتفق العلماء أنهما يشتركان فيهما كما تقدم.

المسألة [٣٣٣]

قلت: فالرجل يذبح أضحيته ولم يجد من يسلخها له، فهل يستأجر بلحمها أو جلدها من يسلخها له، ويكفيه مؤنته ^(٨) [منهما] ^(٩) أم لا؟
قال: اختلف الآثار في ذلك، قال ابن القاسم: لا [يجوز أن] ^(١٠) يستأجر بلحمها أو جلدها لا على سلخها ولا على غيره، والإجارة بيع ولا يباع شيء من الأضحية جلد ولا غيره.

-
- | | |
|---------------------------|----------------------------|
| (١) في (ك): « بنحلته ». | (٢) في (م): « استخراجها ». |
| (٣) ساقطة من (ك). | (٤) من (ك). |
| (٥) في (م): « والقول ». | (٦) في (م): « كليهما ». |
| (٧) في (ك): « اقتسموها ». | (٨) في (م): « مؤنتها ». |
| (٩) من (ك). | (١٠) من (م). |

وقال ابن وهب : لا بأس بالاستئجار [على سلخها]^(١) بلحمها أو جلدها .
قال [محمد]^(٢) : وأنا أقول : إن كان قليل ذات اليد معسراً^(٣) ولا يعرف
وجه السلخ ، ولا يقدر عليه ، فلا بأس أن يستأجر من لحمها من يسلخها له على
وجه الضرورة خيفة الفساد عليها ؛ لأنها إذا ذبحت وتركت بلا^(٤) سلخ انتفخت
وتنتن جوفها ، وفسدت ، وإن كان صاحبها موسراً فلا يجوز أن يؤاجر بشيء^(٥) من
لحمها ، أو جلدها .

المسألة [٣٣٤]

قلت لسحنون : فرجل طرد صيداً أو رماه بسهمه أو رمحه أو أرسل إليه
جوارحه من البَيَزان^(٦) أو الكلاب فاتبعه حتى دخل دار رجل فبادر بأخذه^(٧) ،
لمن تراه ، للصائد ، أو لصاحب الدار ؟
قال : إن كان الصائد قد أوهنه وأضعفه وقهره بالجوارح فهو للصائد ، إن كان
الصيد^(٨) لا ضعف فيه ، ولا وهن ، وهو قوي على الهروب ، فهو لصاحب الدار .
قال محمد : وأنا أقول : إن كان الصائد كسره أو أوهنه الجوارح ، وفعل فيه ما
لا ترجى [له]^(٩) الحياة بعده ، فهو للصائد قرب من الدار أو بعد ، وهو الصواب إن
شاء الله تعالى .

(١) من (م) .

(٢) من (م) .

(٣) في (ك) : « المعسرة » .

(٤) في (م) : « من غير » .

(٥) في (ك) : « يؤجر شيئاً » .

(٦) في (م) : « البزات » ، والبيزان : جمع باز ، وبازي ، والباز هو نوع من الصقور التي تستخدم
في الاصطياد .

(٧) في (ك) : « لأخذه » .

(٨) في (ك) : « الصائد » .

(٩) من (م) .

المسألة [٣٣٥]

وسألته : عن أكل النحل للتداوي من الأمراض ؟

قال : اختلف فيه ، فقال أشهب ، وابن وهب : أكلها حرام لنهي النبي ﷺ عن قتل النحل^(١) ؛ لأنها من دواب الجنة ؛ لأنها إذا حملت حملت طيبًا ، وإذا وضعت وضعت طيبًا ؛ لأنها [لا]^(٢) تكسر الكلاء^(٣) ولا تؤذي في رزقها [أحدًا]^(٤) .

وقال مطرف ، وابن الماجشون ، وابن القاسم : لا بأس بأكلها ، وهي حلال .
وقال محمد : وأنا أقول بقول ابن القاسم ومن ذكر معه أنه لا بأس بأكلها ، ألا ترى أن العسل إذا أخذ وقطع^(٥) من الجبح فلا بد^(٦) ضرورة من موت النحل ، فلو كان النحل [حرامًا]^(٧) لتنجس العسل بموت النحل فيه ، وكان حرامًا ، وقد أجمعت^(٨) الأئمة كافة على أن العسل الذي تموت فيه النحل حلال ، وإنما نهى النبي ﷺ عن قتلها لعظم حرمتها ، وقد جاء عن^(٩) النبي ﷺ أنه قال : « النحل »^(١٠) ، والنحل أكثر الحيوان تسبيحًا

(١) في الحديث الذي رواه أبو داود (٢٥٦٧) ، وابن ماجه (٣٢٢٤) ، والدارمي (١٢١ / ٢) - رقم (١٩٩٩) عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربعة من الدواب : النملة ، والنحلة ، والهدهد ، والصرذ . والحديث رجاله رجال الصحيح .

(٢) سقطت من (ك) .

(٣) في (ك) : « الكلام » .

(٤) في (م) : « أخذه وقطعه » .

(٥) في (م) : « حرام » .

(٦) في (ك) : « أن » .

(٧) في (م) : « أن » . ولعل المراد : « الذباب كله في النار إلا النحل » من حديث

ابن عمر رضي الله عنهما ، وسيأتي تخريجه .

[وتعظيمًا] ^(١) لله تعالى ، قاله [ابن عبد الحكم] ^(٢) ، وربيعة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب .

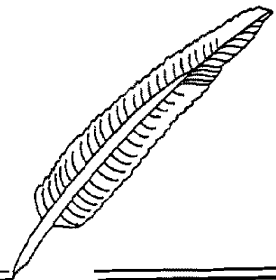
قلت له : ما أعلمك برجال ^(٣) أهل العلم ، وما أحفظك في الخلاف ^(٤) .
فقال : تالله ما أظلت الخضراء ولا ^(٥) أقلت الغبراء على أحد ^(٦) من أهل العلم
ممن كان مضى في عهد رسول الله ﷺ ، وفي عهد الخلفاء بعده إلى عصرنا هذا
ممن لا ^(٧) أعرفه وأعرف قوله ومن خالفه ، وكأني أنظر إليهم ، وكأني أسمع كل
واحد منهم ، وكأنهم كلهم بإزائي حضورًا ، واختلاف العلماء رحمة من الله .



-
- | | |
|--------------------------|-----------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) في (ك) : « عبد الله » . |
| (٣) في (م) : « برجل » . | (٤) في (ك) : « بالخلاف » . |
| (٥) في (ك) : « وما » . | (٦) في (م) : « أمم » . |
| (٧) في (م) : « من لم » . | |

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الرابع عشر في مسائل الرعاية



فصل السؤال عن الرعاة

المسألة [٣٣٦]

قال محمد بن سالم :

سألت محمد بن سحنون رحمته الله ، قلت له : ما تقول في أجير استأجرته على رعاية غنم^(١) سنة معينة ، فرعاها^(٢) ستة أشهر أو أقل أو أكثر ، ثم أراد الانصراف وامتنع من الرعاية وطلب أجره ما رعى ، هل له ذلك أم لا ؟
قال : [قد]^(٣) اختلف في ذلك أصحاب مالك ، قال ابن القاسم : له بحساب ما رعى .

وقال غيره من أكابر أصحاب مالك : ليس له شيء إلا بتمام السنة .
قال محمد : وأنا أقول : إن وقعت الإجارة بينهما فاسدة ، فله أجره مثله فيما رعى ، وإن كانت صحيحة واستأجره على سنة معينة فليس [له]^(٤) شيء ، إلا بتمام السنة ، وهو قول من أرضى به [من]^(٥) علماء المدينة .

المسألة [٣٣٧]

وسأله : عن الراعي للغنم أو البقر ، وجاز عليه وقت الصلاة وهو بين

(١) في (ك) : « الغنم » .

(٢) في (م) : « ثم رعاها » ، وفي (ك) : « فرعاها » .

(٣) من (م) . (٤) سقطت من (م) .

(٥) سقطت من (ك) .

فدادين الزرع ، إذا أخذ في الصلاة أفسدت الماشية الزرع ، وإن اشتغل برعاية الغنم^(١) فاتته الصلاة المفروضة عليه [و]^(٢) عصى ربه ، كيف يصنع ؟ قال : اختلف في ذلك ، فقيل : يصلي ويركع ويسجد ويذود ماشيته عن الزرع . وقيل : يطرد ماشيته إلى موضع يأمن فيه [من]^(٣) وصولها إلى الزرع ، ويصلي ويحتال على ذلك ، ويعمل عليه قبل خروج وقت الصلاة .

المسألة [٣٣٨]

وسألته : عن الراعي ولدت عنده شاة لصاحب الغنم توأمين فأعطى واحداً منهما لراعٍ آخر فجعله تحت شاته ، فربته^(٤) بلبنها فلمن تراه ، هل لصاحب الذي ولدت شاته أو للذي ربته شاته ؟

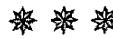
قال : الخروف للذي ولدته شاته ؛ لأن الراعي تعدى في هبته ما ليس له ، وتعدى الذي قبضه على أخذ ما ليس له ، وقد علم أن الراعي لا شيء له^(٥) في الخروف ، فكلاهما متعدي^(٦) ، ولا^(٧) شيء للذي ربته شاته من قيمة اللبن ؛ لأنه غاصب ، ولا شيء للغاصب في مثل هذا ، وإنما يكون لصاحب الشاة التي^(٨) ربته ، قيمة اللبن على الراعيين الذين تعديا على ما ليس لهما .

وأما من قال : الخروف لصاحب الشاة التي^(٩) ربته ، وتكون عليه قيمة الخروف حين الولادة ، فهو قول فاسد باطل ولا وجه له ، ولا أصل في المذهب .

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| (١) في (م) : « الماشية » . | (٢) من (ك) . |
| (٣) من (ك) . | (٤) في (ك) : « فرابته » . |
| (٥) في (ك) : « ليس له » . | (٦) في (م) : « متعديان » . |
| (٧) في (ك) : « فلا » . | (٨) في (م) : « الذي » . |
| (٩) في (م) : « الذي » . | |

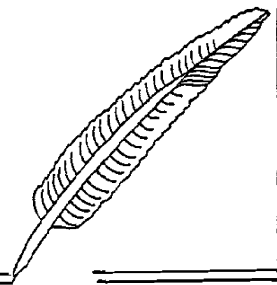
المسألة [٣٣٩]

قلت : ما التفريط الذي يضمن به^(١) الراعي ما هلك من غنم الرعاية ؟
 [قال : ^(٢) اشتغاله بغير ما رعى ، أي شيء شغله إما بالحديث مع غيره حتى
 وقع] فيه ^(٣) السارق ، أو الذئب ، وبالرقاد^(٤) في غير وقته وفي غير موضعه ، أو
 الجلوس حتى تتوارى عنه الغنم أو يشتغل بصيد أو لهو ، أو يخلط معها غيرها بغير
 إذن أربابها ، ويضمن^(٥) أيضًا إذا خالف [أمر]^(٦) صاحب الغنم في المسرح ، ونهاه
 عن موضع فخالفه ورعى فيه ، فهلكت الغنم فهو ضامن [في]^(٧) ذلك كله ، وهو
 مصدق فيما ذبح ؛ لأنه أمين إلا أن يكون متهمًا ، أو يكون^(٨) في سنين المجاعات ،
 أو كانت عادة الرعاة إذا ذبحوا شاة يشقون^(٩) فوادها^(١٠) ، أو غير ذلك منها ، فإن
 ذلك تهمة في الراعي أن يكون ذبحها [لأجل ذلك]^(١١) .



-
- | | |
|-----------------------------------|---|
| (١) في (م) : « يضمن الغرم فيه » . | (٢) سقطت من (م) . |
| (٣) من « م » . | (٤) في (ك) : « والرقاد » . |
| (٥) في (م) : « ويغرم » . | (٦) من (ك) . |
| (٧) من (ك) . | (٨) في (م) : « كان » . |
| (٩) في (ك) : « يشربون » . | (١٠) كذا في (م) و(ك) ، والفواد : الفؤاد . |
| (١١) في (ك) : « لذلك » . | |

الفصل الخامس عشر
في مسائل
أصول إحياء الموات والحرث



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل السؤال في الأصول في إحياء الموات والحرث وحریم البئر وغير ذلك

المسألة [٣٤٠]

قال محمد بن سالم :

سألت محمد بن سحنون رضي الله عنه عن الرجل ^(١) تكون له شجرة فادعى جاره أن تلك الشجرة [قد] ^(٢) أضرت بظلها في أرضه وطلب ^(٣) قلعها ^(٤) ، هل له ذلك أم لا ؟

قال : قال ابن القاسم ، ومالك : ينظر إلى الشجرة ، فإن كانت معتدلة إلى السماء فبلغ ^(٥) ظلها أرض جاره أو داره ، ومنعته من الشمس والقمر وهبوب الريح ، فلا كلام لصاحب الأرض والدار في ذلك ، وإن كانت الشجرة مائلة عن أرض صاحبها إلى أرض جاره ينظر إلى الشجرة ، فإن تصيرت [إلى صاحبها] ^(٦) بميراث فصارت له بالقسمة في ذلك الجنان ، أو اشتراها في ذلك الجنان فلا تقطع على حال ، سواء امتدت يميناً أو شمالاً أو معتدلة إلى السماء ، ولا كلام لصاحب الأرض ، وإن كان لكل واحد منهما ملك مستبد ^(٧) قد فصلت الحدود بينهما

-
- (١) في (ك) : « رجل » .
(٢) في (ك) : « وطولب » .
(٣) في (م) : « بلغ » .
(٤) في (ك) : « بقلعها » .
(٥) في (ك) : « لصاحبها » .
(٦) في (م) : « ملكاً مستبداً » .
(٧) من (م) .

فأظلت الشجرة على ملك جاره ، وأضرته^(١) بظلمها ، فهذا اختلف فيه ، فقال ابن كنانة : يقطع ما مال^(٢) من الشجرة على [ملك]^(٣) جاره ، كانت الشجرة أقدم أو الأرض أقدم ، [والضرر مرفوع كان قديماً أو حادثاً ، وقال الأوزاعي : لا سبيل إلى قطع الشجرة سواء كانت الشجرة أقدم أو الأرض أقدم]^(٤) ، وذلك أمر من الله نزل على صاحب الأرض فلا محيص له منه^(٥) .

وقال ابن القاسم : ينظر إلى أيهما أقدم من الآخر ، فإن كانت الأرض [أقدم]^(٦) أو هما^(٧) في القدم والحدوث^(٨) سواء أو جهل أيهما أقدم ، فإنه يقطع ما مال^(٩) [من الشجرة]^(١٠) إلى الأرض في وجوهه الثلاثة^(١١) ، وإن كانت الشجرة أقدم [من حدوث الأرض]^(١٢) ، فإنه لا يقطع من الشجرة إلا ما زاد منها بعد حدوث الأرض .

المسألة [٣٤١]

قلت له : فمن قال بالقطع كيف يكون ؟

قال : قال ابن القاسم ، وسفيان بن عيينة^(١٣) ، ومالك بن دينار^(١٤) : يوقف

(١) في (ك) : « وظلته » . (٢) في (م) : « طال » .

(٣) في (ك) : « من » . (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٥) في (ك) : « فيه » . (٦) سقطت من (ك) .

(٧) في (ك) : « ولهما » . (٨) في (م) : « والحدث » .

(٩) في (م) : « طال » . (١٠) من (م) .

(١١) في (م) : « والوجه الثالث » . (١٢) سقطت من (م) .

(١٣) هو الإمام الكبير حافظ عصره المفتي المحدث المجتهد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي ، أبو محمد الكوفي ثم المكي ، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه ، ولد سنة ١٠٧ هـ ، وتوفي سنة ١٩٨ هـ .

(١٤) هو مالك بن دينار ، الإمام الثقة ، ولد في أيام ابن عباس ، وسمع من أنس وغيره ، وهو في عداد كتبة المصحف ، توفي سنة ١٢٧ هـ .

الرمح أو القضيب^(١) في الحد الذي بين صاحب الشجرة وصاحب الأرض ، فما مال من الشجرة عن^(٢) الرمح إلى صاحب الأرض قطع ، وكذلك يفعل في كل عام إذا كانت الشجرة زائدة^(٣) في كل عام ، فما ظهرت^(٤) الزيادة قطعت [من عام]^(٥) أو عامين أو أكثر .

المسألة [٣٤٢]

قلت له : ولو قال صاحب الشجرة لصاحب الأرض : اتركها^(٦) ولا تقطعها فثمر ما مال^(٧) إليك [كله]^(٨) حلال ، أيحل له ذلك [أم لا]^(٩) ؟
قال : نعم .

قلت له : ولو قال : لا تقطعها واطرکها وأنا أعطيك كراء ما استظلت عليه من أرضك ؟
قال : لا بأس بذلك أيضًا .

المسألة [٣٤٣]

وسأله : عن رجل له فدان يحرقه في أسفل الجبل [أو بعضه بجانب الجبل]^(١٠) بورًا أو شعرا^(١١) ، فأتى رجل فأراد أن ينزل فوق الأول في البور أو

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) في (م) : « القصبة » . | (٢) في (ك) : « على » . |
| (٣) في (م) : « زيادة » . | (٤) في (ك) : « ظلت » . |
| (٥) من (م) . | (٦) في (م) : « اكرتها » . |
| (٧) في (ك) : « فثمرها » . | (٨) من (م) . |
| (٩) من (ك) . | (١٠) في (م) : « أو في الجبل » . |
| (١١) في (ك) : « شطرًا » ، والشعر : هو المكان النابت بالزرع . | |

الشعر^(١) الذي فوقه ، وأراد صاحب الفدان أن يمنعه من ذلك ، هل له منعه أو لا ؟

قال : صاحب الفدان الأول أولى بما فوقه إلى ذروة الجبل وهو أعلاه^(٢) .

المسألة [٣٤٤]

قلت : فلو كان لواحد منهما فدان في أسفل الجبل وللآخر فدان في أعلاه ، فأراد صاحب الأعلى النزول إلى ما تحته من البور ، وأراد الأسفل الصعود إلى الأعلى ؟

قال : الأسفل أولى بالصعود ولا سبيل للأعلى للهبوط^(٣) إلى ما تحته .

المسألة [٣٤٥]

قلت : فلو كان لكل واحد منهما فدان في أسفل الجبل إلا^(٤) أن أحدهما

سبق بالحرث صاحبه ، فمن أولى منهما بما فوقه من الجبل ؟

قال : كلاهما^(٥) سواء ، ولا ينظر إلى السبقية ، فيصعد كل واحد منهما مما

يلي أرضه إلى أعلى الجبل ، و[لو]^(٦) كانت أرض وطيفة مستوية ، وبين الفدادين

بورًا أو شعراء ، فإنه [يكون]^(٧) بينهما بالسواء^(٨) لا على قدر كثرة الفدادين^(٩)

وقلته .

(١) في (ك) : « الشعب » .

(٢) في (م) : « أعلى » .

(٣) في (م) : « على الهبوط » .

(٤) في (ك) : « أترى » .

(٥) في (ك) : « كلاها » .

(٦) سقطت من (ك) .

(٧) من (م) .

(٨) في (ك) : « سواء بسواء » .

(٩) في (م) : « الفدان » .

المسألة [٣٤٦]

وسألته عن حريم [البئر و]^(١) النهر كم هو ؟

قال : اختلف في ذلك الأئمة ، قيل : [هي]^(٢) عشرون ذراعًا ، وقيل : ستون ذراعًا ، وقيل : ثمانون ، وهذا إذا كان النهر على وجه الأرض ، وأما إن كان قد حفر مجرة^(٣) في الأرض ، فليس له حريم إلا ضفتاه ، وهما جوانب النهر من طرف الماء إلى الطرف الآخر .

المسألة [٣٤٧]

قلت له : فإذا كان [يجري]^(٤) على وجه الأرض سائحًا وكان حريمه ثمانين^(٥) ذراعًا ، أو ستين^(٦) على ما ذكرت من الاختلاف^(٧) ، لمن يكون هذا الحريم ، ومن ينتفع به من الناس ؟

قال : قد اختلف في ذلك أيضًا ، فعن مالك رحمته الله في ذلك قولان ؛ فمرة قال : للإمام حكمه يعطيه لمن شاء من الناس ، ومرة قال : لمن جاوره^(٨) بأرضه .

وغيره قال : حكمه للإمام على كل حال . وقال ابن القاسم ، وعبد العزيز بن أبي سلمة : حريم الوادي لمن جاوره ، فلكل واحد ممن جاوره^(٩) بأرضه ما يلي أرضه

(١) سقطت من (ك) . (٢) من (ك) .

(٣) المجرة : الترعة التي يجري الماء فيها لسقاية الأرض .

(٤) من (م) . (٥) في (ك) : « ثمانون » .

(٦) في (ك) : « ستون » . (٧) في (م) : « اختلاف الأئمة فيه » .

(٨) في (ك) : « جواره » . (٩) في (م) : « لمن جاره » .

ينتفع به كالبور والشَّعر^(١) إذا كان يجاور القوم ، فلكل واحد منهم ما يقابل أرضه منه .

المسألة [٣٤٨]

قلت : فإن قطع النهر أرض رجل ، ورد جزيرة منها إلى جانب [أرض]^(٢) رجل آخر ، لمن ترى تلك الجزيرة ؟

قال : إن قطعها النهر كما هي بنباتها وشجرها وترابها ولم يغير منها شيئاً فهي لصاحبها الأول ، وإن زال الماء بشجرها ومسح وجهها^(٣) وأزال^(٤) ترابها [وغير أغلالها وخرقها]^(٥) فهي للذي صارت إليه ، وهو قول ابن القاسم ، ومالك . وقال أبو مصعب^(٦) : الجزيرة لربها الأول غَيْر الماء وجهها أو لم يغيره .

المسألة [٣٤٩]^(٧)

قلت له : فإن سال النهر عن مجراه أو بقي مجراه أرضاً تُحرث وتغرس لمن تراه ؟ قال : سبيله سبيل حريم الوادي ، وقد ذكرت لك جوابه ، قيل : حكمه للسلطان ، وقيل : لمن سبق إليه من الناس كالموات . وقال ابن القاسم : لمن جاوره^(٨) بأرضه .

(١) في (ك) : « والشطر » .

(٢) من (ك) .

(٣) في (ك) : « وجهه » .

(٤) في (ك) : « وإن » .

(٥) في (ك) : « لم يغير منها شيئاً » .

(٦) أبو مصعب : هو أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب الزهري ،

المدني ، الفقيه ، قاضي المدينة ، لازم الإمام مالكا وسمع منه وتفقه به وروى موطأه ، ولد

سنة ١٥٠هـ ، وتوفي سنة ٢٤١هـ .

(٧) هذه المسألة من (ك) .

(٨) في (ك) : « جواره » .

المسألة [٣٥٠]

قلت له : فمن اشترى من رجل مجرى السد^(١) في أرضه فأجرى الماء فيه زمانًا ثم جاء السيل فحملة ، فأراد تجديده ، فقال صاحب الأرض : ليس لك ذلك ، إن الأرض التي اشتريت مني قد ذهب بها السيل ، فلا شيء لك ، وقال صاحب السد^(٢) : [بل]^(٣) بقي منها شيء ، أو قال : أنا أولى بمكان سدي [أبني]^(٤) فيه [سدًا آخر]^(٥) .

قال : ينظر إلى أصل السد [إن بقيت منه بقية فلصاحب السد أن يبني عليها]^(٦) ، وإن أذهب^(٧) [السيل وجه الأرض كلها]^(٨) فلا شيء لصاحب السد ؛ لأن^(٩) ما اشترى قد ذهب ، وما بقي فهو لصاحب^(١٠) الأرض [بمجاورته بأرضه لا بأصله]^(١١) ، وهو قول مالك .

وقيل : له أن يجدد سده في الموضع القديم الذي قد ذهب [به]^(١٢) السيل إن أمكنه ، والقول الأول لمالك أصح وأثبت .

المسألة [٣٥١]

قلت له : فإن لم يمكنه رد السد في مكانه ، وأراد أن يبني سدًا آخر يقرب

(١) في (ك) : « السيل » .

(٢) في (ك) : « السيل » .

(٣) من (م) .

(٤) في (ك) : « فيه فبنى » .

(٥) في (م) : « السد » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) في (ك) : « إن ما ذهب » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٩) في (ك) : « ثم لأن » .

(١٠) في (م) : « فلصاحب » .

(١١) في (م) : « وزنه لأرضه بأصلها » .

(١٢) من (م) .

منه ، بأرض^(١) صاحبه ، أله^(٢) ذلك أم لا ؟

قال : أما مالك وأصحابه فقالوا^(٣) : ليس له ذلك إلا برضى صاحب الأرض ، ولا يقضى عليه بذلك ، وكذلك طريق أهل القرية ، إذا حمله السيل ، وأرادوا إحداث طريق [آخر في أرض من جاوره فليس لهم ذلك إلا برضاه ، وقيل : يقضى على صاحب الأرض بإجراء الساقية والسد]^(٤) والطريق بشراء أو كراء ؛ لأن منعه ذلك^(٥) ضرر كثير ، وقال رسول الله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » ، وقال أكثر أهل العلم : معنى الحديث : لا يفعل الرجل ما لا ضرر عليه فيه ، وفيه مضرة على جاره . وقيل : معناه : ألا يفعل الإنسان ما يضر بجاره وإن كان فيه ضرر على نفسه ، والتأويل الأول أصح وأثبت ، والقول الثاني لربيعة بن عبد الرحمن .



(١) في (م) : « في أرض » .

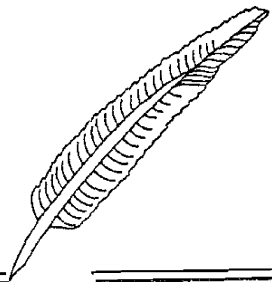
(٢) في (ك) : « فهل » .

(٣) في (م) : « قال » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٥) في (ك) : « في ذلك » .

الفصل السادس عشر
في مسائل
الدماء والديات



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل [السؤال عن الدماء]^(١)

المسألة [٣٥٢]

قال محمد بن سالم رحمته الله :

سألت محمد بن سحنون رحمته الله عن ^(٢) الرجل يقتل رجلاً ، وللمقتول ولد صغير ، [وله] ^(٣) أخ كبير ، فهل للأخ أن يقتل من قتل أخاه ، أو يقتله من أولياء المقتول غير الأخ ، أو ينظر حتى يكبر الولد ^(٤) ، فيقتله أو يعفو عنه ؟
قال : سألت سحنوناً [عن هذا قال] ^(٥) : إن خيف فوات الدم أو بطلانه ، فللأخ أو غيره من أولياء المقتول ^(٦) أن يقتله ، وإن كان لا يخاف فوات الدم ، فإنه ينتظر حتى يكبر الولي ولداً ^(٧) كان أو غيره .

المسألة [٣٥٣]

قلت له : فبم يخاف بطلان الدم وفواته ؟

قال : مثل أن يكون القاتل ليس له أصول تحبسه في البلد ، أو كان معسراً

(١) وقع ما بين المعقوفين في (م) : « فصل السؤال في الأصول في إحياء الموات والحرث وحريم البشر » .

(٢) في (م) : « في » . (٣) من (ك) .
(٤) في (م) : « الابن » . (٥) من (م) .
(٦) في (م) : « القتل » . (٧) في (م) : « ابناً » .

فيخاف عليه الهروب والانجلاء حتى لا يدري موضعه فيضيع دم المقتول ، فإن خيف [ضيع]^(١) ذلك فللأخ أو غيره من الأولياء [أو غيرها]^(٢) أن يقتله ولا ينتظر كبير الصغير^(٣) ، وهو قول القاسم بن محمد^(٤) ، وسالم بن عبد الله ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، وكذلك إذا كان القاتل شيخاً^(٥) هرمًا ، قد فنى عمره ، وخيف عليه ألا يدركه الابن^(٦) إذا كبر ، فهذا^(٧) أيضًا من بطلان الدم ، فيقتله مَنْ حضر من أولياء المقتول ابنًا^(٨) كان أو أختًا أو غيره ، وقاله أبو حازم^(٩) وأبو بكر بن عبد العزيز ، وعطاء بن [أبي]^(١٠) رباح ، وهذا إذا كان القاتل أجنبيًا من المقتول ، وأما إذا كان من عصبته أو من فخذ قرية فلا يقتل حتى يكبر الابن ، واتفق^(١١) أهل العلم على أنه لا عفو فيه^(١٢) لأحد حتى يكبر الابن .

المسألة [٣٥٤]

قلت : فإن هرب القاتل ودخل قرية أخرى ، فطلبه أولياء الدم فمنعه أهل القرية أترى أن يجاهدوا^(١٣) عليه ؟

-
- | | |
|--|---------------------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) من (م) . |
| (٣) في (ك) : « الصبي » . | (٤) في (ك) : « ابن القاسم بن محمد » . |
| (٥) في (ك) : « يخشى » . | (٦) في (ك) : « الأمر » . |
| (٧) في (م) : « فهو » . | (٨) في (ك) : « أبا » . |
| (٩) في (ك) : « ابن حزام » ، وأبو حازم : هو سلمة بن دينار ، الإمام القدوة الواعظ ، شيخ المدينة ، أبو حازم المدني المخزومي ، الزاهد ، ولد في أيام ابن عمر ، كان ثقة لم يكن في زمانه مثله ، توفي سنة ١٤٤ هـ . | |

- | | |
|--------------------------|-----------------------------|
| (١٠) ساقط من (ك) . | (١١) في (م) : « واتفقوا » . |
| (١٢) في (ك) : « عليه » . | (١٣) في (ك) : « يجاهد » . |

قال : إن [كان] ^(١) قتل بغير حق ، فإنه يتبع حيث صار حتى يمكن من أولياء الدم ، فمن منعه [من] ^(٢) الناس ، فإنهم يجاهدون [عليه] ^(٣) بالسيف ويجب على كل مؤمن جهادهم حتى يقيموا حدود الله تعالى في السلامة ^(٤) ، ودفعه لولاة الدم ^(٥) إن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا عفوا عنه ، وهو قول [عمر] ^(٦) بن الخطاب رضي الله عنه .

المسألة [٣٥٥]

قلت له : فرجل ذبحه غيره أو شق جوفه ، وخرج أمعاءه وبقي كذلك ^(٧) حتى مات بعض أولاده ، أيرثه ولده الميت أم لا ؟
قال : سألت عن ذلك سحنوناً [قال] ^(٨) ، أما المذبوح فلا يرث شيئاً ، وأما الذي شُتَّ أمعاءه فيرث .

المسألة [٣٥٦]

قلت له : فإن أجهز عليه إنسان وقتله [الآخر ، أ] ^(٩) يقتل فيه ؟
قال : قال ابن القاسم : يقتل فيه الأول ، ويعاقب الثاني .

المسألة [٣٥٧]

وسأله : عن رجل استُحِقَّ دمه بقسامة فأوتي به للقتل ، فقام رجل آخر

- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) من (م) . |
| (٣) من (ك) . | (٤) في (ك) : « إسلامه » . |
| (٥) في (ك) : « المقتول » . | (٦) من (ك) . |
| (٧) في (م) : « ذلك » . | (٨) سقطت من (ك) . |
| (٩) من (ك) . | |

فقال : أنا قتلته وهذا منه بريء ما الحكم في ذلك ؟

قال محمد : بلغني أن ربيعة بن عبد الرحمن قال : يقتلان جميعًا هذا بالقسامة وهذا بالإقرار .

وقال ابن القاسم : لا يقتل اثنان^(١) بواحد بالقسامة ولا بالإقرار ، ولا يقتل إلا واحد منهما ، يختار أولياء القتل واحدًا منهما ، ويترك الآخر .
وقال محمد : وقول ابن القاسم في هذا أصوب ، وبه آخذ .

المسألة [٣٥٨]

وسألته : عن العبيد والأحرار يقتلون رجلًا خطأ ، فصار على العبيد من ذلك الثلثان ، وعلى الأحرار الثلث فأدنى .

قال : قال ابن القاسم : يكون الثلث الذي وقع على الأحرار [على عواقلهم]^(٢) في ثلاث^(٣) سنين ، [وإن وقع على الأحرار أقل من الثلث فهو أيضًا على العاقلة ، في ثلاث سنين]^(٤) ، وما بقي على العبيد يقسم^(٥) على عددهم لا على قيمتهم ، فمن شاء من ساداتهم أن يفدي^(٦) عبده [بما وقع عليه منها فله ذلك ، ولا يجبر على افتكاكه كانت قيمته أكثر مما وقع عليه أو أقل من ذلك ، وهذا كله قول أشهب وروايته عن مالك .

وقال مالك أيضًا : إن كان^(٧) ما وقع على الأحرار أقل من ثلث الدية ، فهي في أموالهم حالة .

(٢) سقطت من (ك) .

(١) في (م) : « اثنين » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٣) في (ك) : « الثلاث » .

(٦) في (م) : « يفدي » .

(٥) في (م) : « يقسمه » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

المسألة [٣٥٩]

قلت له : فإن نكل ولالة الدم في العمد أترى الأيمان على ولالة القاتل ؟
 قال : نعم ، فإن حلف منهم خمسون^(١) رجلاً خمسين يميناً [برئ]^(٢) ،
 وإن^(٣) لم يكن على المدعى عليه أن يحلف معهم ولا يجبر هؤلاء على الأيمان إن
 لم يتطوعوا بها ، فإن لم يجدوا خمسين رجلاً ووجدوا أقل من ذلك حلفوا خمسين
 يميناً ، إذا أطاعوا^(٤) بحملها [كلها]^(٥) حلفوها حتى يستوفوها .

المسألة [٣٦٠]

قلت : فإن أبوا أن يحملوها كلها ، وقالوا للمدعى عليه : نحمل بعضها
 وتحمل أنت بقيتها .
 قال : ليس لهم ذلك أن يحملوا بعضها ويحمل هو بعضها ، وإنما لهم أن
 يحملوها كلها ، ولا يكون على المدعى عليه منها شيء ، أو يتركها ، ويحلفها
 المدعى عليه كلها ويرأ وإن أبى شجن .

المسألة [٣٦١]

قلت : فكيف تكون أيمان المدعى عليهم ، هل على العلم أو على البت ؟
 [قال : إنما تكون أيمان القسامة على العلم لا على البت]^(٦) ؛ لأنها بمنزلة الشهادة .

(١) في (ك) : « خمسين » .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) في (م) : « ولو » .

(٤) في (ك) : « أبوا » .

(٥) من (م) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

المسألة [٣٦٢]

قلت : فإن نكل^(١) المدعى عليهم فأراد المدعى عليه أن يحلف وحده .
 قال : يحلف وحده خمسين يمينًا ، ويحلف هو على البت ؛ لأنه هو المدعى عليه ، ويقول في يمينه : بالله الذي لا إله إلا هو ما قتلت فلان بن فلان ، وما^(٢) أنا إلا بريء من دمه^(٣) لا يزيد على ذلك ولا ينقص منه .

المسألة [٣٦٣]

قلت : فلو قال أحد ولاة المدعى عليه^(٤) في يمينه [مثل]^(٥) ما ذكرت ؟
 قال : بالله الذي لا إله إلا هو ، واستوفى^(٦) يمينه في النفي أو في الإثبات وقام رجل آخر ، وقال : وأنا بيمينك^(٧) ، وقال بقيتهم كذلك ، هل يجزئ^(٨) ذلك [أم لا ؟]

قال : لا يجزئ ذلك [^(٩) حتى يحلف بالله الذي لا إله إلا هو على النفي أو على]^(١٠) الإثبات ، وكذلك في سائر الحقوق لا في القسامة ولا في غيرها .

(١) في (م) : « نكلوا » . (٢) في (ك) : « ولا » .

(٣) في (ك) : « ديته » .

(٤) في (ك) : « فلو قال من أحضر للمدعى عليه » .

(٥) من (م) . (٦) في (ك) : « واستوفت » .

(٧) في (ك) : « في يمينك » . (٨) في (ك) هنا : « في » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) وحل محله « أو » .

(١٠) من (م) .

المسألة [٣٦٤]

قلت له : فرجل ضرب رجلاً فجرحه ثم ضربته دابة ، فمات ، ولم يُدر^(١)
من أي الأمرين كان حتفه^(٢) ما الحكم في ذلك ؟
قال : أرى نصف الدية على عاقلة الجراح .

المسألة [٣٦٥]

قلت له : فرجل جرح رجلاً فمرض المجروح حتى مات أترى فيه
القسامة^(٣) أم لا ؟
قال : نعم .

المسألة [٣٦٦]

قلت له : فرجل طلب رجلاً [في]^(٤) السير^(٥) معه إلى منزله لعرس عنده أو
[يطلبه]^(٦) للضيافة^(٧) عنده ، فسار معه وبات عنده^(٨) ليلاً فأصبح ميتاً ، فماذا
يلزمه فيه ؟

قال : اختلف الأئمة وأصحابنا في ذلك أيضًا^(٩) ، قال ابن القاسم ، وابن
وهب : تلزم الذي^(١٠) ذهب معه إلى منزله الدية ، وهو قول مالك رحمته الله .

(١) في (ك) : « بين » .

(٢) في (ك) : « موته » .

(٣) في (ك) : « القصاص » .

(٤) من (م) .

(٥) في (ك) : « لسيره » .

(٦) من (م) .

(٧) من (ك) : « الضيافة » .

(٨) في (ك) : « معه » .

(٩) في (م) : « واختلف فيه أصحابنا أيضًا » .

(١٠) في (ك) : « تلزمه الدية » .

وقال ابن كنانة ، وعبد الله بن نافع : يقتل به ، وهو قول عبد العزيز بن أبي سلمة .
وقال المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ، ومحمد بن إبراهيم المواز ،
وعبد العزيز بن [أبي] ^(١) حازم : إذا عُلِمَ بينهما شر ، أو ثائرة وحقد ^(٢) وشحن قديم
إلا أنهما اصطُلِحَا بعد ذلك ، فعليه القود ، وإن لم يكن بينهما شيء من ذلك [فيبراً
و] ^(٣) عليه الدية واجبة .
وقال مطرف ، وابن الماجشون : يلزمه ضمان كالحيوان حتى يأتي بما ^(٤) يبين
صدقه .

المسألة [٣٦٧]

قلت له : فإن أصبح ميتاً بعدما سار معه ولا يدري من قتله إلا أنه في داخل القرية ؟
قال : عليه ^(٥) الدية ، وقال كثير من أهل العلم : يقتل به .
قال محمد : والاختيار عندي الدية ، ولو قتل فيه ، فأُمضي فيه القتل لئلا
يتجاسر الناس على [القتل و] ^(٦) سفك الدماء .

المسألة [٣٦٨]

قلت له : فإن وجده ^(٧) عنده جالساً بعد موته ^(٨) أو وجد عليه أثر الدم أو
رمح أو سكين أو شيء من لباس المقتول أو سلاحه وقال : وجدته ميتاً فأتيتم ^(٩)
بهذه الأشياء .

(٢) في (ك) : « أو ثائراً أو حقد » .

(٤) في (م) : « بأمر » .

(٦) من (م) .

(٨) في (م) : « الموت » .

(١) سقطت من (م) و (ك) .

(٣) في (م) : « فيبراً » .

(٥) في (ك) : « عليهم » .

(٧) في (ك) : « فلو وجد » .

(٩) في (م) : « فأتيتمكم » .

قال محمد : هذا الأثر^(١) [الذي وجد]^(٢) معه مما ذكرت فبمنزلة الموت ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [٣٦٩]

قلت له : فرجل جرح رجلاً عمداً فبرئ المجروح من جرحه^(٣) فأبى الجارح أن يصلحه أو ينصب نفسه للقصاص ، أو جرحه خطأ فامتنع من إعطاء دية الجرح^(٤) ، ثم عدا عليه المجروح فقتله ، فكيف يصنع في جرحه والقصاص الذي عليه ؟

قال : إن كان [الذي جرحه خطأ فدية جرح القاتل ثابتة لازمة في مال المقتول ، وعليه هو القود ، وله أن يمنع نفسه من القود حتى يأخذ]^(٥) جرحه من مال المقتول .

وإن كان قد جرحه عمداً فقد اختلف فيه ، فقليل : لا شيء للقاتل من الدية ؛ لأن الواجب له إنما هو القصاص وهو أن يفعل في الجارح مثل ما فعل فيه ؛ لقوله تعالى : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة : ٤٥] ، وقد فات محل القصاص بالموت فلا شيء له في مال المقتول وهو قول ابن القاسم ، ومحمد بن كنانة .

وقال محمد : أخبرني سحنون عن ابن وهب وأشهب أنهما قالوا : كل جرح دون الموضحة فالمجروح فيه بالخيار ، إن شاء أخذ دية جرحه ، وإن شاء أخذ القصاص ، فإن فات القصاص بالموت فلا يفوت المال ، وله أن يأخذ دية جرحه من مال المقتول ، ويقتل هو ، وبعد ذلك يأخذ الحق ، ويعطي الحق .

(١) في (ك) : « هو الذي » . (٢) من (م) .

(٣) في (م) : « فيبرأ المجروح من جرحه » . (٤) في (ك) : « الدية للمجروح » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

قلت له : ولو قتل القاتل قبل أن يأخذ دية جرحه .
قال : يأخذها ورثته من بعده .

المسألة [٣٧٠]

قلت له : فرجل قتل رجلاً عمداً فطلب أولياء المقتول [دم]^(١) القاتل [أو]^(٢) الصلح^(٣) [بالدية]^(٤) أو أقل منها ، فأبى وقال [لهم : ولو]^(٥) أعطيتكم الدية أو أكثر أو أقل فلا بد لي من الموت من قبل الله تعالى والله لا أترك^(٦) أولادي فقراء في طمع حياة لا طمع لها^(٧) ، وليس لكم علي إلا القصاص فيها أنا ذا^(٨) قد مكنتكم من نفسي إن شئتم قتلتم وإن شئتم عفوتم من غير شيء .

[قال]^(٩) : قال ابن القاسم : القول قوله في امتناعه^(١٠) من الصلح ، وليس عليه إلا القصاص .

[وقال أشهب : الخيار لأولياء المقتول في الصلح والقصاص]^(١١) ؛ فإذا اختاروا الصلح وجب على القاتل إعطاؤها أحب أم كره ؛ لأن حرمة النفس^(١٢) أعظم عند الله تعالى من حرمة المال .

(١) سقطت من (م) .

(٢) ليست في (م) و(ك) ، والسياق يقتضيها .

(٣) في (م) : « للصلح » .

(٤) سقطت من (ك) .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) في (ك) : « نترك » .

(٧) في (ك) : « في طمع حياتي لإبقائها » .

(٨) في (ك) : « فإني » .

(٩) سقطت من (ك) و(م) .

(١٠) في (ك) : « بامتناعه » .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(١٢) في (م) : « النفوس » .

المسألة [٣٧١]

قلت : فلو مات القاتل فقام أولياء المقتول فطلبوا الدية في مال القاتل [بعد موته ، هل لهم ذلك أم لا ؟

[قال] : قال ابن القاسم : لا شيء لهم في مال القاتل ^(١) ، وليس لهم إلا القصاص ، وقد فات محله ، وهو قول مالك .

المسألة [٣٧٢]

وسأله : عن رجل تزوج [صبية ^(٢)] صغيرة لا يوطأ مثلها ، فافتضها زوجها فماتت من جماعه ذلك ، أو أفسدها وأخلط ^(٣) ما بين المسلمين .

قال : قال سحنون : سئل ابن القاسم [عن ذلك] ^(٤) : قال : إن ماتت من جماعه فالدية في ذلك على العاقلة .

وقال أشهب ، وابن عبد الحكم ، وابن الماجشون : الدية في ذلك واجبة إلا أن تلت الدية على الزوج في ماله ، والثلاثان على العاقلة .

المسألة [٣٧٣]

قلت : فإن بلغ قيمة هذا الجرح ^(٥) ثلث الدية ؟

قال : اختلف في ذلك أيضًا ، قيل : هو ^(٦) على العاقلة ، وقيل : هو ^(٧) في مال ^(٨) الزوج .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . (٢) من (م) .

(٣) في (ك) : « وخلط » . (٤) سقطت من (م) .

(٥) في (ك) : « الزوج » . (٦) في (ك) : « هي » .

(٧) في (ك) : « هي » . (٨) في (ك) : « على الزوج » .

قال محمد : وأنا أقول : كلما شأن المرأة من اختلاط المسلكين فهو عيب على الزوج لا على العاقلة .

المسألة [٣٧٤]

وسألته : عن طائفتين اقتتلا ففترقا عن قتيل ، فقال رجل من إحدى الطائفتين : أنا قتله ، والمقتول من غيرهما^(١) ، أترى أن يقتل فيه ؟

[قال]^(٢) : قال سحنون : قال ابن القاسم : فولاة الدم بالخيار إن شاءوا قتلوه ولا دية لهم ، وإن شاءوا تركوه ، [وتلزمه الدية]^(٣) ، وإن قال المقتول : ديتي عند فلان من الطائفة التي نازعتها^(٤) ، أو شهد لهم شاهد عدل بذلك كانت [لهم]^(٥) فيه القسامة مع قوله ، أو مع الشاهد ، وقُتل القاتل .

وقال سحنون : قلت لابن القاسم : وإذا تفرقوا عن^(٦) قتيل ولم يدر من قتله ، قال : قال مالك : الدية على الطائفة التي نازعتهم .

قيل له : على^(٧) عواقلهم أو في أموالهم ؟ قال : بل في أموالهم .

قيل لمالك : فإن كانا يقتتلان على تأويل ، فقتل منهم قتيل^(٨) ، قال : ليس على الذين قتلوا قتل ولا دية ، وليس أهل الأهواء كغيرهم .

فقيل له : فإن كان إحدى الطائفتين باغية والأخرى دافعة ، قال : فما مات^(٩)

(١) في (م) : « من غير طائفة » . (٢) سقطت من (ك) .

(٣) كلمة مبهمة في (ك) وضع عليها الناسخ علامة (خ) .

(٤) في (ك) : « التي من يمانها » . (٥) من (ك) .

(٦) في (م) : « على » . (٧) في (م) : « في » .

(٨) في (ك) : « قتلاً » . (٩) في (ك) : « قال : فمات » .

من الباغية فدمه هدر لا قتل ولا دية ، [وما ^(١) مات من الدافعة ففيه ^(٢) القود .
وقال بعض أصحاب مالك : وما مات من الدافعة وعرف قاتله ففيه القود ، وإن
لم يعرف قاتله ، ففيه الدية على الطائفة الباغية في أموالهم .

المسألة [٣٧٥]

وسألته : عن رجل وقعت المشاجرة والمنازعة بينه وبين رجل آخر فسل عنه
[السيف ^(٣)] [ليضربه ^(٤)] ، فهرب منه وتبعه فسقط منه ومات [الهارب ^(٥)]
من خوف السيف ، ماذا ترى عليه ؟
قال : أرى ^(٦) أن يقتل به ، وبلغني عن المخزومي مثله ، وقيل : لا شيء عليه ،
وليس هذا من جنابة يده ، ألا ترى أن الرجل إذا رمى شاة ليردها إلى غنمها فتفر من
سبب رميته فتموت من ذلك أو انكسرت أنه لا شيء عليه ، و ^(٧) في ذلك أيضًا
خلاف .

المسألة [٣٧٦]

وسألته : عن رجل ^(٨) يرمي رجلًا آخر بحجر فيتقيه المرمي عليه ^(٩) فيرجع
الحجر فيصيب ^(١٠) [رجلًا ^(١١)] آخر فيقتله ، ماذا ترى في ذلك ؟

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| (١) في (ك) : « ولا » . | (٢) في (ك) : « ففيها » . |
| (٣) من (م) . | (٤) من (ك) . |
| (٥) من (م) . | (٦) في (ك) : « نرى » . |
| (٧) في (ك) : « ولا » . | (٨) في (م) : « الرجل » . |
| (٩) في (م) : « به » . | (١٠) في (ك) : « فيضرب » . |
| (١١) من (م) . | |

قال : [إن كان ^(١) اتقاه بيده أو بشيء كان بيده فرده حتى أوقعه ^(٢) على غيره ، فديته على المرمي به ، وليس على الرامي شيء ^(٣) .
 قال محمد : وأنا أقول : ديته على الرامي الأول على [كل حال] ^(٤) ، وقاله ابن كنانة ، وأشهب بن ^(٥) عبد العزيز .

المسألة [٣٧٧]

وسأله : عن رجل ^(٦) قال ^(٧) : قتلني فلان خطأ ، وقال القاتل : [بل] ^(٨) قتلته عمداً [أو قال : قتلني عمداً وقال : بل قتلته خطأ] ^(٩) .
 قال : إذا أقر القاتل بالعمد فالورثة بالخيار بين أن يقسموا ويأخذوا ^(١٠) الدية ، أو يقتلوه ^(١١) بإقراره من غير قسامة .

وقال محمد : وأنا أرى إن [كان] ^(١٢) قال : قتلني عمداً وقال القاتل : بل خطأ فلهم أن يقسموا على العمد فيقتلوه ^(١٣) ؛ لأنه أقر بالقتل وادعى ما ينفي [عنه] ^(١٤) القود .

المسألة [٣٧٨]

وسأله : عن رجلين [جرحا رجلاً] ^(١٥) جرحه أحدهما عمداً ، والآخر

-
- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) في (ك) : « ألقاه » . |
| (٣) في (ك) : « شيئاً » . | (٤) في (م) : « الرجال » . |
| (٥) في (ك) : « وابن » . | (٦) في (ك) : « الرجل » . |
| (٧) في (ك) : « يقول » . | (٨) من (م) . |
| (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . | (١٠) في (ك) : « وليأخذوا في » . |
| (١١) في (ك) : « يقتله » . | (١٢) من (ك) . |
| (١٣) في (ك) : « فيقتله » . | (١٤) من (ك) . |
| (١٥) في (م) : « رجا رجل » . | |

خطأ ، وثبت ذلك بالبينة ما الحكم فيه ؟

قال : يخير أولياؤه ، فإن شاءوا قسموا^(١) على التعمد ، فيقتلوه ، ويأخذوا^(٢) من الذي جرحه خطأ عقل الجرح ، وإن شاءوا قسموا على جرح الخطأ ، وأخذوا الدية كاملة من عاقلته^(٣) أو استقادوا^(٤) من الجراح عمداً وأخذوا^(٥) الدية كاملة من عقل الجراح خطأ ، ولكن يخIRON كما ذكرت لك ، وهو قول ابن القاسم .

المسألة [٣٧٩]

وسأله : عن رجل وجد صبيًا على شاطئ النهر فأخذ بيده وأراد أن يرمي به^(٦) في الوادي^(٧) على وجه اللعب والمزاح ، وانفلت من يده فسقط في الماء ، أترى أن يقتل به ؟
قال : نعم .

المسألة [٣٨٠]

قلت : فإن أمكن من نفسه أولياء^(٨) الصبي فقتلوه^(٩) ثم وجدوا^(١٠) الصبي بعد ذلك حيًا فما ترى في هؤلاء الذين قتلوه ؟
قال : لا شيء عليهم ، ودمه هدر ؛ لأنه هو الذي مكن من نفسه على وجه فعله .

(١) في (ك) : « اقتسموا » .

(٣) في (ك) : « عقلانه » .

(٥) في (م) : « يأخذ » .

(٧) في (م) : « الفواد » .

(٩) في (م) : « قتلوه » .

(٢) في (م) : « يأخذ » .

(٤) في (م) : « يستقادون » .

(٦) في (ك) : « يرميه » .

(٨) في (ك) : « فإن مكن نفسه من أولياء » .

(١٠) في (ك) : « وجد » .

[٣٨١] المسألة

وسأله : عن امرأة تشرب الدواء^(١) عمدًا^(٢) لتلقي ما في بطنها فتقتله [بذلك]^(٣) ، ومثل ذلك الدواء لا تشربه امرأة إلا طرحت^(٤) ما في بطنها فألقت جنيئًا ميتًا .

قال : أراه جرحًا من جراحاتها ، و [أرى]^(٥) الدية على عاقلتها^(٦) .
وقال في المرأة الحامل تشرب الدواء لصلاح بطنها ، فألقت بذلك جنيئًا ميتًا ، قال : لا شيء عليها ، قال : وكذلك الختَّان الذي يختتن الصبيان ، إذا اختتن صبيًا^(٧) فمات الصبي من فعله ذلك ، وكذلك المعلم للصبيان إذا ضربه على وجه الأدب ضربًا [غير مبرح]^(٨) فمات فلا شيء عليهما في ذلك إذا كانا معروفين بصنعتهما ، [وأما إذا]^(٩) كانا متجاسرين ودخلا^(١٠) تلك الصنعة من غير معرفة فيلزمهما^(١١) ذلك ، قيل : الدية على عاقلتهما^(١٢) وهو الصحيح ، وقيل : عليهما القود .

[٣٨٢] المسألة

وسأله : عن رجل له عبدان ، فقال لهما : أحدكما حر ، ولم ينو واحدًا

- | | |
|----------------------------|--------------------------------|
| (١) في (م) : « الدماء » . | (٢) في (م) : « عمدًا » . |
| (٣) من (ك) . | (٤) في (ك) : « ألقت » . |
| (٥) من (م) . | (٦) في (ك) : « عاقلته » . |
| (٧) في (م) : « بصبي » . | (٨) في (ك) : « عنيفًا فطيح » . |
| (٩) في (ك) : « وإن » . | (١٠) في (م) : « دخل » . |
| (١١) في (م) : « فيلزمه » . | (١٢) في (م) : « عواقلهما » . |

منهما ولا عينه ، ثم جنى عليهما رجل فقتلهما^(١) ، ما الحكم في ذلك ؟
 [قال : اختلف في ذلك]^(٢) ، قال ابن القاسم : يغرم للسيد نصف قيمة هذا ،
 ونصف دية هذا ، وكذلك للورثة أيضًا ؛ لأن أحدهما صار حرًا ، فنصف قيمة كل
 واحد منهما للسيد ونصف دية كل واحد منهما لورثته الأحرار .
 وقال ابن وهب خلاف هذا كله ، قال : يخير السيد في أيهما شاء ، ويأخذ
 قيمته ، والآخر حر .
 وقال محمد : وأنا أقول بقول ابن القاسم ، وعليه [عامة]^(٣) [أئمة]^(٤) أصحابنا .

المسألة [٣٨٣]

قلت له : فرجل بعث^(٥) عبده في شغل له ، فوجد مقتولًا ، ف قيل له : من
 قتلك ؟ فقال : فلان بن فلان قتلني ، فرمى بيده^(٦) حرًا ماذا ترى عليه ؟
 قال : يحلف المُرْمى يمينًا واحدة ، ويبرأ من قيمته ، ولا حبس عليه ولا
 ضرب ، فإن نكل غرم القيمة وضُرب مائة^(٧) وحبس^(٨) عامًا .
 وقيل : يقسم السيد على قوله ، ويستحق دمه .
 وقيل : يقبل قوله ، ولا يقسم معه ، ويأخذ قيمته بلا قسامة^(٩) .
 وقيل : دم العبد هدر ، ولا يمين على السيد ولا قيمة على القاتل .
 قلت له : بين^(١٠) لي أصحاب هذه الروايات^(١١) ؟

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٤) من (م) .

(٦) في (م) : « به » .

(٨) في (ك) : « وسجن » .

(١٠) في (ك) : « يبقى » .

(١) في (م) : « فقتله » .

(٣) من (ك) .

(٥) في (ك) : « باعث » .

(٧) في (ك) : « المائة » .

(٩) في (م) : « قسمة » .

(١١) في (ك) : « الرواية » .

قال : الرواية الأولى لابن القاسم ، والثانية لعبد الله بن عبد الحكم ، والثالثة رواية ابن نافع ، والرابعة رواية عبد الملك^(١) بن حبيب ، وفروع هذا كثيرة .

المسألة [٣٨٤]

قال محمد بن سحنون : سألت سحنوناً عن القود بما يثبت على^(٢) الرجل ؟

قال : قال مالك رحمته الله : لا يجب القود على العبد^(٣) المسلم إلا بأحد ثلاثة [أشياء]^(٤) :

إما بيينة عادلة ، أو بإقرار القاتل طائعاً غير مكره^(٥) ، أو بالقسامة ، ولا تجب إلا بأحد سببين^(٦) : إما بقول الميت^(٧) : دمي عند فلان ، ويشهد على قوله ذلك عدلان أو أكثر .

والسبب الثاني : اللوث^(٨) ، قال مطرف : سألت مالكا رحمته الله عن^(٩) اللوث ما هو ؟ قال^(١٠) : اللطخ^(١١) البين^(١٢) مثل اللفيف من السودان^(١٣) والنساء والصبيان مثل الرجل الواحد والنفر غير العدول ، فتجب القسامة بذلك .
وقال مطرف : وقلت لمالك : في الشاهد الواحد العدل ، قال : هو أعلى اللوث

(١) في (م) : « عبد الحكم » .

(٢) في (م) : « عن » .

(٣) في (ك) : « الحر » .

(٤) من (م) .

(٥) في (ك) : « مكروه » .

(٦) في (م) : « السببين » .

(٧) في (ك) : « القاتل » .

(٨) اللوث : الجراحات ، والتلطخ ، والخليط من الناس .

(٩) في (ك) : « على » .

(١٠) في (ك) هنا : « في » .

(١١) اللطخ : مصدر لطحه : لَوَّه فتلطخ ، ويقال : لَطَخَ بَشَرٌ إِذَا رَمَى بِهِ ، والتلطخ : الاختلاط .

(١٢) في (ك) : « اليمين » .

(١٣) في (م) : « السيدان » .

وأحقه وأبينه، [قال] ^(١) : [وفي] ^(٢) بعض الروايات عن مالك أن الرجل الواحد والمرأة الواحدة غير عدل لوث ، وقاله مطرف ، وقال : اللوث هو التباس الأمر واختلاطه .
وقال ربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعيد ^(٣) ، وعبد الملك بن الماجشون : اللوث كل ما ^(٤) شهد العبد والصبيان والنساء واليهود والنصارى والمجوس حيث تكون النائرة ^(٥) بجهته ^(٦) ولا يحضرها ^(٧) غير هؤلاء ، وقالوا : فلان قتل فلانًا فإنه يقسم على قولهم خمسين يمينًا فيثبت ^(٨) القود أو يسقط ، وأول من قضى بالقسامة في الجاهلية الوليد بن المغيرة ، فاستمر الأمر بها كذلك حتى جاء الإسلام فأقرها رسول الله ﷺ وأمضاها وحكم بها .

المسألة [٣٨٥]

قلت : أفيجوز اللوث على الإقرار مثل أن يقول الرجل : أنا قتلت فلانًا الميت ، وشهد على إقراره الرجل الواحد غير العدل أو المرأة الواحدة ، أو اللقيف من الناس [والنساء] ^(٩) والصبيان والعبيد ؟
قال : لا تثبت لها القسامة بهذا حتى يشهد على إقراره عدلان ، واللوث لا

(١) من (م) . (٢) من (ك) .

(٣) هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو ، الإمام ، عالم المدينة في زمانه ، وتلميذ الفقهاء السبعة ، أبو سعيد الأنصاري الخزرجي النجاري المدني ، ولد في زمن ابن الزبير ، كان أثبت الناس فقهاً وعلماً ، توفي سنة ١٤٣ هـ .

(٤) في (ك) : « كما » .

(٥) النائرة : الهائجة ، يقال : نارت نائرة ، هاجت هائجة .

(٦) في (م) : « مجيئة » . (٧) في (ك) : « يضره » .

(٨) في (ك) : « فيكتب » . (٩) من (ك) .

يكون إلا بالشاهد^(١) على الفعل ، يعني القتل ، وأما الإقرار بالقتل فلا يثبت إلا بشهادة العدول^(٢) .

وقيل : تجوز شهادة اللوث على القول والإقرار كالقتل نفسه .

المسألة [٣٨٦]

وسألت محمد بن سحنون رحمته الله عن أمور^(٣) الديات في سائر جراحات^(٤) الجسد وشجاج الرأس ، ونتف الشعر ، والانفكاك وما أشبه ذلك .
قال : أما ما سألت عنه فأبينه لك إن شاء الله تعالى على حسب ما بلغنا من أهل العلم والفضل .

فدية الكف إذا كسر مائة دينار ذهب ، وكذلك القدم والساق مائة دينار ، إلا أن ينكسر^(٥) من الساق عظم واحد ، ويبقى^(٦) الآخر ، فديته خمسون^(٧) ديناراً ، وإن انكسر من الركبة مائة دينار .

وأما الفخذ إذا انكسر فهو من المتالف عند ابن القاسم ، وعند غيره من المالكية فديته مائة دينار ، وعظم الورك إذا كُسر مائة دينار .

فإن صبح الورك وبرئ على^(٨) غير عيب ديته ثمانية عشر ديناراً ، إلا أن يكون الرجل منها أعرج^(٩) ، فديته أربعة وعشرون [ديناراً]^(١٠) على قول [ابن القاسم]^(١١) ، و [ابن]^(١٢) عبد الحكم .

(١) في (م) : « لا يكون شاهداً إلا » . (٢) في (ك) : « بالشاهد العدل » .

(٣) في (م) : « أمر » . (٤) في (ك) : « جراحة » .

(٥) في (ك) : « يقطر » . (٦) في (م) : « وبقي » .

(٧) في (ك) : « خمسين » . (٨) في (ك) : « من » .

(٩) في (م) : « أعوج » . (١٠) من (م) .

(١١) من (ك) . (١٢) سقطت من (ك) .

فإن انفك من المَثْكِبِ ديتَه إذا برئ على غير عيب [اثنا]^(١) عشر دينارًا ، وإن برئ على عيب فديته ثمانية وأربعون دينارًا .

المسألة [٣٨٧]

قلت : فإن انفك بَتَانُ رجل كم فيها ؟

قال : ثمانية وعشرون [ونصف]^(٢) دينار على رواية أشهب .

[قلت له]^(٣) : فالمفاصل إذا انفكت .

[قال] : قال سحنون : سئل ابن القاسم عن ذلك فقال : لا علم لي بذلك إلا

الاجتهاد ، ثم سئل ابن عبد الحكم^(٤) عن ذلك فقال : إذا انفكت الأنملة العليا من

إبهام القدم التي تلي الظفر^(٥) ، فديتها [دينار و]^(٦) نصف ، وإن انفكت الوسطى

فديتها [ديناران]^(٧) ، وإن انفكت من المفصل الذي يلي^(٨) القدم فديته ثمانية

دنانير ، وإن انفكت من الأصبع التي تليها فعلى حساب^(٩) ما في دية الإبهام ، وإن

انقطع الفخذ فديته خمسمائة دينار ، وإن انقطع اليد من الكف ، فمثل ذلك ، وإن

انقطع الرجل^(١٠) [من]^(١١) [المبقان]^(١٢) فخمسمائة^(١٣) دينار .

المسألة [٣٨٨]

قلت : وما حكم شعر الرأس^(١٤) ؟

(١) في (ك) : « اثني » .

(٢) سقطت من (ك) .

(٣) سقطت من (ك) .

(٤) في (م) : « محمد بن عبد الحكم » .

(٥) في (م) : « الظهر » .

(٦) سقطت من (ك) .

(٧) سقطت من (ك) .

(٨) في (م) : « التي تلي » .

(٩) في (ك) : « حسب » .

(١٠) في (ك) : « رجل » .

(١١) سقطت من (ك) .

(١٢) كذا في (م) ، وليست في (ك) .

(١٣) سقطت من (ك) .

(١٤) في (ك) : « الشعر » .

قال : فإن نتف رجل شعر^(١) رأس رجل ، فإن لم ينبت فديته ألف دينار ، فإن [كان]^(٢) الرأس حين نتف شعره^(٣) أبيض ، ونبت أسود فديته عشرون [ديناراً]^(٤) ، وإن نتفه أسود ونبت أبيض فديته تسع وعشرون ديناراً إلا ثلث الدينار ، وإن نبت البعض منه فإنه ينظر إلى حساب^(٥) ما لم ينبت ، فيعطى بحساب ذلك من ألف دينار .

وشعر الحاجبين إذا نتف مثل شعر الرأس على ما ذكرت لك من الخلاف في الأبيض والأسود وسواه .

وأما شعر الشارب فديته مائة دينار ، فإن نتف أبيض ونبت أسود [فديته]^(٦) ديناران^(٧) ، وإن نتف أسود ونبت أبيض^(٨) ، ففيه ثلاثمائة^(٩) إلا ثلث دينار^(١٠) فإن نتف ونبت البعض وبقي البعض غير نابت ، فإنه يعطى له بقدر حساب [ثلاثمائة دينار على قدر الاجتهاد .

وشعر اللحية إذا نتف أبيض ونبت أسود فديته عشرون ديناراً إلا ثلث دينار ، وإن نبت البعض وبقي البعض فيعطى بالاجتهاد على قدر حساب ألف]^(١١) دينار .

المسألة [٣٨٩]

قلت له : ف شعر المرأة إذا نتف ؟

-
- (١) في (ك) : « قال : رجل نتف رأس » . (٢) سقطت من (ك) .
 (٣) في (ك) : « شعرها » . (٤) من (م) .
 (٥) في (ك) : « حسب » . (٦) سقطت من (ك) .
 (٧) في (م) : « دينارين » . (٨) في (ك) : « أسود » .
 (٩) في (ك) : « ثلث المائة » . (١٠) في (ك) : « الدينار » .
 (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

قال : فدية شعر^(١) المرأة بحساب ديتها مثل [ما]^(٢) في شعر الرجل من ديته ، إلا أن [المرأة]^(٣) ديتها مع دية الرجل سواء إلى منتهى دية الموضحة^(٤) ، فإذا بلغت رجعت إلى حكم ديتها على النصف^(٥) من دية الرجل ، ومن أصحابنا من يقول : هي^(٦) دية الرجل فيما بينها وبين ثلث الدية ، فإذا بلغت منها ثلث دية الرجل رجعت إلى عقلها ، وهو نصف دية الرجل .

المسألة [٣٩٠]

قلت : فإذا ضرب الرجل في الأذن فنفذت فما حكمها ؟

قال : النافذة في الأذن إذا برئت على غير شين^(٧) فديتها [خمسون]^(٨) دينارًا ، وإن برئت على شين^(٩) فديتها مائة دينار .

المسألة [٣٩١]

قلت له : فالخرم في الأذن إذا لم يلتئم ؟

قال : ديته مائة دينار ، فإن التأم الخرم خمسون دينارًا ، وحكم النافذة في الأذن والخرم سواء ، فإن انقطعت الأذن من أصلها خمسمائة دينار ، وإن انقطع بعضها^(١٠) وبقي بعضها^(١١) فبحساب ذلك ، وإن انقطعت أذنه ثم صحت وادعى

(١) في (ك) : « رأس » . (٢) من (م) .

(٣) من (م) .

(٤) في (ك) : « الواضحة » ، والواضحة : الأسنان تبدو عند الضحك ، والموضحة : الشجة التي تبدي وضح العظام .

(٥) في (ك) : « نصف » . (٦) في (م) : « في » .

(٧) في (ك) : « شيء » . (٨) في (ك) : « خمسين » .

(٩) في (ك) : « غير شيعين » . (١٠) في (م) : « البعض » .

(١١) في (م) : « البعض » .

أنه لم يسمع شيئاً ، جُرب بضرب طست^(١) وما أشبهه ، فإن سمع شيئاً أعطى بحساب ذلك من دية السمع ، وقيل : يُعطى الحكومة ، فإن لم يسمع شيئاً أعطى [له]^(٢) ألف دينار .

المسألة [٣٩٢]

قلت له : فإن ضُربت^(٣) الأنف فخرجت^(٤) من الناحية^(٥) الأخرى ؟
قال : ديتها مائة دينار إذا لم يلثم فيها شيء^(٦) ، قاله ابن عبد الحكم ، وإن التأم فخمسون ، وإن انخرم المارن^(٧) فديته تسع وتسعون ديناراً إلا ثلث الدينار ، وإن التأم فتلاثة وثلاثون ديناراً .

المسألة [٣٩٣]

قلت : فإن ضرب الرجل في الفخذ فبلغت [العظم و]^(٨) الإخراس^(٩) .
[قال]^(١٠) : فديتها مائة دينار إذا التأم على شين^(١١) ، وإن التأم على غير شين^(١٢) فخمسون ديناراً .

المسألة [٣٩٤]

وسأله : عن قتيل وُجد عند دار رجل أيؤخذ^(١٣) به

-
- | | |
|---|---------------------------|
| (١) في (م) : « سقطت » . | (٢) من (ك) . |
| (٣) في (م) : « ضرب » . | (٤) في (م) : « خرجت » . |
| (٥) في (ك) : « إلى ناحية » . | (٦) في (م) : « شيئاً » . |
| (٧) المارن : هو طرف الأنف ، وما لان منه . | (٨) سقطت من (ك) . |
| (٩) كذا في (ك) ، وفي (م) بياض في بعض الكلمة ، ولعلها تصحفت عن « الإخداش » . | |
| (١٠) ليست في (م) و(ك) . | (١١) في (ك) : « شينين » . |
| (١٢) في (ك) : « شينين » . | (١٣) من (م) : « يأخذ » . |

[صاحب ^(١) الدار؟

قال : لا ، ولو ^(٢) يؤخذ الناس بمثل هذا لفسدت ^(٣) الأرض ^(٤) ومن عليها ،
ألا ترى قتيل بني إسرائيل الذي قتل ورفع إلى دار رجل آخر وطرح ^(٥) أمامها ، فلم
يحكم [فيه] ^(٦) نبي الله موسى صلى الله على نبينا وعليه حتى حكم الله [فيه] ^(٧)
بحكمه ^(٨) العدل في قصة البقرة ، فمن ذلك سقطت الدية والقتل على من وجد
القتيل حذو ^(٩) داره ، أو جناحه ؛ لأن هذا يقع بين الناس كثيراً .

المسألة [٣٩٥]

قلت : ولو وجد قتيل مطروح ^(١٠) في غابة من الأجنة ^(١١) أو في غير غابة ،
إلا أن ذلك في مقربة ^(١٢) من قرية أو دار أو دوار ، فإن أبي ^(١٣) أولياء القتل
مطالبة من هو قريب منه من الناس بدمه ، وأرادوا أن يقتسموا وطلبوا ^(١٤) القسامة
عندهم ، أ يكون لهم ذلك أم لا ؟

قال : لا ، ولا يؤخذ أحد بذلك ، و [قال] ^(١٥) : لا تلزم اليمين عندنا ^(١٦)
المتهمين بالدماء ، وإنما عليهم السجن حتى يقرؤا به أو تتبين براءتهم من ذلك .

- | | |
|-------------------------------|--|
| (١) سقطت من (م) . | (٢) في (ك) : « ولم » . |
| (٣) في (ك) : « إلا انفسدت » . | (٤) في (م) هنا : « السموات والأرض » . |
| (٥) في (ك) : « وخرج » . | (٦) من (م) . |
| (٧) من (م) . | (٨) في (م) : « بحكم » . |
| (٩) في (م) : « حول » . | (١٠) في « م » : « قتيلاً مطروحاً » . |
| (١١) في (ك) : « الجنة » . | (١٢) في (م) : « مقبرة » . |
| (١٣) في (ك) : « أبوا » . | (١٤) في (ك) : « طلب » . |
| (١٥) من (م) . | (١٦) في (ك) : « ولا تلزمه اليمين عند » . |

المسألة [٣٩٦]

قلت : كم مقدار مدة السجن ؟

قال : [قد]^(١) اختلف في ذلك ، قيل : سنة ، قاله الليث بن سعد ، وقال ابن شهاب : ستة أشهر ، وقال ابن القاسم عن مالك : الشهر والشهرين ، ونحوه^(٢) .
قال محمد : والقول الأول أصح عند العلماء .

المسألة [٣٩٧]

قلت : فإن أقر وهو في السجن وتحت الضرب والتهديد [أيؤخذ بذلك الإقرار أم لا ؟

قيل : قد اختلف ، قيل : يؤخذ بكل ما أقر به من السجن وتحت الضرب والتهديد^(٣) وهو قول سحنون ، واختياره ، و[قضى به]^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
وقال غيره : لا يؤخذ أحد بإقراره^(٥) وهو مهدد^(٦) بالسجن والضرب حتى يكون مؤمناً^(٧) مطمئناً .

وقال محمد : وأنا أقول : كلُّ ما أقر به تحت السجن والضرب لزمه إذا كان متهمًا معروفًا عند الناس بالتهمة والشر في قديم الزمان .

المسألة [٣٩٨]

قلت له : فإن لم يقر بشيء ، وخلي سبيله ثم انصرف ، فلما صار في بعض

(١) من (ك) . (٢) في (ك) : « ونحو ذلك » .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م) . (٤) في (م) : « قضاؤه » .

(٥) في (ك) : « بالإقرار » . (٦) في (م) : « مكروه » .

(٧) في (م) : « مأمونا » .

الطريق^(١) نظر إلى بعض الرعاة فكلّمهم وقال لهم : أقرءوا أحاكم السلام فباللّٰه الذي لا إله إلا هو ما قتل قتيلكم إلا أنا ، ثم أخذ^(٢) بعد ذلك ، فقبل له : قد أقررت وقلت كذا [وكذا]^(٣) ، وشهد عليك الرعاة بذلك ، قال : معاذ اللّٰه أن تتكلم بهذا [ما قلت هذا]^(٤) قط ، ولا تجوز عليّ شهادة الرعاة [غير العدول]^(٥) ما الحكم في مثل هذا ؟

قال : فكل ما تجوز عليه شهادة المسخوطين غير العدول على الأفعال فشهادتهم على الإقرار^(٦) جائزة ، مثل [ما]^(٧) إذا [كان]^(٨) رأى صبيّ أو صبيان^(٩) أو امرأة أو عبيد رجلًا يضرب رجلًا آخر حتى قتله ، فذلك لوث عند مالك وأصحابه تجب القسامة على شهادتهم ، وكذلك [إذا]^(١٠) شهد الرعاة غير العدول والنساء والصبيان على إقرار رجل أنه قتل إنسانًا فشهادتهم على إقراره صحيحة ، ويقسم عليها كما يقسم على شهادتهم على معاينة القتل ، وهذا كله رواية سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن نافع عن^(١١) عبد اللّٰه بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قال عبد اللّٰه بن عمر رضي الله عنه : أتيت^(١٢) بقتيل ، فقبل له إن فلانًا قتله ، فقال : من^(١٣) ذلكم بذلك ؟ فقالوا له : صبي من الحي ، فقال : عليّ به ، فأوتي بالصبي ،

(١) في (ك) : « الطرق » . (٢) في (ك) : « أخذوا » .

(٣) من (م) . (٤) من (م) .

(٥) من (ك) . (٦) في (ك) : « إقراره » .

(٧) من (م) . (٨) من (ك) .

(٩) في (م) : « صبيًا أو صبيانًا » . (١٠) سقطت من (م) .

(١١) في (ك) : « بن » . (١٢) في (م) : « فأوتي » .

(١٣) في (ك) : « ما » .

فقال له عبد الله بن عمر: يا غلام ما شهادتك بهذا القتيل؟ فقال الغلام: أنا أقول كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، اللهم ثبت منطقي بهذا القتيل المظلوم، سألتني يا ابن عمر بينما أنا جالس عند ركن المسجد فأتى إلي رجل، فقال لي: اشهد يا غلام أنني قتلت هذا الميت، فأوتني بالقاتل^(١)، فقال له ابن عمر: إن هذا شهد بما^(٢) نطق^(٣) به عليه^(٤) في طريقك أنك قتلت هذا القتيل، فسكت ثم التفت ابن عمر إلى الغلام فقال له: ما اسمك ومن أنت؟ فقال له [الغلام]^(٥): [يا ابن عمر]^(٦) [ألا]^(٧) ما الذي سألتني عنه: أنا عبد الملك بن عبد الله بن رواحة، واسم أمي التي أنا منها: عائشة بنت خالد بن الوليد صاحب رسول الله ﷺ، وبالحق نطق^(٨) وبالصدق شهدت، وأجاز ابن عمر شهادته مع القسامة وأمر بقتل القاتل، فُقُتل.

قال محمد: فهذا هو الدليل على ما ذكرناه، فكل من جازت شهادته على الفعل وهو القتل جازت على القول، وهو الإقرار بالقتل وفيه خلاف قد تقدم، والصحيح ما ذكرناه من [جواز]^(٨) شهادة اللوث على الإقرار [بالقتل]^(٩).

المسألة [٣٩٩]

وسأله: عن رجل جرح رجلاً فاختر المجروح أخذ دية جرحه فأخذها، ثم وهب^(١٠) منها لرجل آخر شيئاً [أيحل له ذلك أم لا؟]

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| (١) في (م): «بالميت». | (٢) في (ك): «فيما». |
| (٣) في (ك): «قطعت». | (٤) في (ك): «عليك». |
| (٥) من (ك). | (٦) من (م). |
| (٧) من (ك). | (٨) سقطت من (م). |
| (٩) من (ك). | (١٠) في (م): «ذهب». |

قال : ذلك حلال له ، ولمن أعطى منها شيئاً ^(١) ؛ لأنها [مال] ^(٢) من ماله أباحه الله تعالى بقوله : ﴿ فَذِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ [النساء : ٩٢] .

قلت له : فإن واجر ^(٣) منها ^(٤) من يأخذها ممن كانت عليه فأخذها له فأعطاه منها على ذلك الوجه ، أيحل ذلك للمعطي والمستأجر ؟

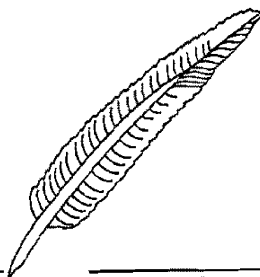
قال : نعم ، ولا بأس بذلك .



(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .
 (٢) من (م) .
 (٣) في (ك) : « وجد » .
 (٤) في (م) : « عنها » .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل السابع عشر في مسائل اللَّقْطَةِ وَالضَّوَالِ



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل السَّوَالُ عَنْ اللَّقْطَةِ وَالضَّوَالِّ

المسألة [٤٠٠]

قال محمد بن سالم رحمته الله :

سألت محمد بن سحنون رحمته الله عن التقط [لقطة حيوان]^(١) في فلاة من الأرض كيف الحكم فيها ؟

قال : إن كانت شاة فلا أرى فيها تعريفاً ؛ لأن النبي ﷺ قال لو وجد الشاة في فلاة من الأرض : « هي لك أو لأخيك أو للذئب »^(٢) .

قلت : ما معنى ذلك ؟

قال : [معناه]^(٣) : [أما الشاة]^(٤) فلك أن تأكلها حلال أو يأخذها الذئب^(٥) ، وأما ضالة البقر ففيها خلاف كثير ، فقيل : مثل ضالة الإبل فلا يتعرض لها ، وقيل : مثل ضالة الغنم .

(١) في (ك) : « حيواناً » .

(٢) متفق عليه : أخرجه البخاري في « صحيحه » [كتاب اللقطة - باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها رقم (٢٤٢٩)] ، ومسلم في « صحيحه » : [كتاب اللقطة - حديث رقم (١٧٢٢)] .

(٣) من (م) . (٤) من (ك) .

(٥) وتمسك مالك بهذا الحديث في أن الملتقط يملك الشاة بالأخذ ولا تلزمه غرامة ولو وجد صاحبها ، واحتج على ذلك بأن النبي ﷺ سوى بين الذئب والملتقط ، والذئب لا غرامة =

المسألة [٤٠١]

قلت : اشرح لي أمرها ، واذكر لي شيئاً من الاختلاف فيها ؟

قال : أما سعيد بن المسيب جعل سبيلها سبيل الغنم ، وقاله أيضاً عامر الشعبي ، وهو عامر بن شراحيل الكوفي ، وأبو طلحة مسلمة بن صبيح الهمداني^(١) ، وقاله عدد كثير من أهل العلم ، واختلف فيه^(٢) قول مالك أيضاً ، مرة جعلها كالإبل ، ومرة جعلها كالغنم .

وقال محمد : وأنا أقول : سبيلها سبيل الغنم ؛ لأنها لا تصبر على ما تصبر عليه الإبل [من العطش]^(٣) ، والإبل ترد الماء بنفسها وتأكل الشجر .

قال محمد : وبلغني أن امرأة وجدت شاة فأنت بها إلى عائشة رضي الله عنها ، فقالت : يا أم المؤمنين ، إني وجدت شاة ، فماذا أصنع بها ؟ فقالت لها عائشة : « عرفي واعلني [واحللي]^(٤) واشربي » ، فذهبت ثم عادت^(٥) مرة ثانية ، فقالت لها عائشة : [مثل ذلك ، فذهبت ثم عادت مرة ثالثة ، فقالت لها عائشة]^(٦) : « أتريدين

= عليه ، فكَذلك الملتقط وأجيب عليه بأن اللام ليست للتملك ؛ لأن الذئب لا يملك ، وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط كان له أخذها ، فدل على أنها باقية على ملك صاحبها ، وانظر « فتح الباري » (٥ / ١٠٢) ، « نيل الأوطار » (٥ / ٣٦٢) .

(١) في (م) : « مسلم بن حبيب الهمداني » ، ولعله : مسلم بن صبيح ، أبو الضُّحى مسلم بن صبيح القرشي الكوفي مولى آل سعيد بن العاص ، سمع من ابن عباس وابن عمر ، والنعمان بن بشير ، وكان من أئمة الفقه والتفسير ، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة ١٠٠ هـ .

(٢) في (م) : « في » . (٣) من (ك) .

(٤) سقطت من (ك) . (٥) في (م) : « جاءت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

[أن] ^(١) أقول لك اذهب ^(٢) وكلي ، لا ، ولكن عرفني ، واعلفني ، واحلبي ، واشربي .
وقال : هذا حكم [ما وجد] ^(٣) في العمارة أو بقرب العمارة ^(٤) ، وأما ما وجد
في فلاة من الأرض [التي] ^(٥) لا عمارة فيها فحكمه ^(٦) ما قال ^(٧) رسول الله ﷺ :
« هي لك أو لأخيك أو للذئب » .

المسألة [٤٠٢]

قلت له : فالحديث الذي جاء عن [علي بن] ^(٨) أبي طالب رضي الله عنه حين
وجد دينارًا ، فأمره النبي ﷺ أن يعرف به ، ففعل ، فلم يجد له طالبًا ثم استنفقه
على نفسه ، فعرفه النبي ﷺ [عنه] ^(٩) .
قال ^(١٠) :

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------------|
| (١) سقطت من (ك) . | (٢) في (ك) هنا زيادة : « واشربي » . |
| (٣) سقطت من (م) . | (٤) في (ك) : « أو أقر بها » . |
| (٥) من (م) . | (٦) في (ك) : « فحكمها » . |
| (٧) في (ك) : « قال فيها » . | (٨) سقطت من (م) . |
| (٩) من (م) . | |

(١٠) قال الشوكاني في « نيل الأوطار » (٥ / ٣٦٤) :

« وحديث علي أخرجه أبو داود عن بلال بن يحيى بن العبيسي عنه أنه « التقط دينارًا فاشترى به
دقيقًا فعرفه صاحب الدقيق فرد عليه الدينار ، فأخذه علي فقطع منه قيراطين فاشترى به لحمًا » .
قال المنذري : في سماع بلال بن يحيى من علي نظر ، وقال الحافظ : إسناده حسن .
ورواه أيضًا أبو داود عن أبي سعيد الخدري « أن علي بن أبي طالب وجد دينارًا فأتى به
فاطمة ، فسألت عنه رسول الله ﷺ ، فقال : هو رزق الله ، فأكل منه رسول الله ﷺ ،
وأكل علي وفاطمة ، فلما كان بعد ذلك أتته امرأة تنشد الدينار فقال رسول الله ﷺ : « يا
علي أد الدينار » وفي إسناده رجل مجهول .
وأخرجه أيضًا أبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد وذكره مطولاً ، وفي إسناده موسى بن =

لم يجده^(١) علي رضي الله عنه في الفيافي ، وإنما وجده في العمارة .

المسألة [٤٠٣]

قلت له : ومن التقط [دينارين]^(٢) أو دنانير ، أو دراهم في فلاة من الأرض ، كيف يعرف بها ؟
قال : ليس فيها تعريف ، فهي لواجدها .

المسألة [٤٠٤]

قلت : فهل ترى فيها خمسًا ؟
قال : لا يخرج الخمس إلا من الركاز^(٣) .

المسألة [٤٠٥]

قلت له : فما الحكم إذا عرف العفاص^(٤) والوكاء^(٥) ؟

= يعقوب الزمعي ، وثقه ابن معين ، وقال ابن عدي : لا بأس به ، وقال النسائي : ليس بالقوي

وراجع « سنن أبي داود » أرقام : « ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ » .

(١) في (م) : « يحطى » .

(٢) سقطت من (م) ، وفي (ك) : « ديناران » .

(٣) في (ك) : « الزكاة » .

(٤) والعفاص : بكسر العين المهملة وتخفيف الفاء ، وبعد الألف صاد مهملة : وهو الوعاء الذي

تكون فيه النفقة جلدًا كان أو غيره ، وقيل له : العفاص أخذًا من العفص : وهو الالتواء والعطف

والثني ؛ لأن الوعاء يثنى على ما فيه ، يقال : شد العفاص على القارورة ، إذا عطفه وثناه عليها .

(٥) والوكاء : بكسر الواو والمد : الخيط الذي يشد به الوعاء الذي تكون فيه النفقة ، يقال :

أوكيته : إيكاء ، فهو موكأ .

قال : إنما ذلك فيما وجد في العمارة ، وما قاربها ، وأما ما وجد في فلاة من الأرض فلا تعريف كما ذكرت لك أولاً .

المسألة [٤٠٦]

قلت له : وكيف وجه التعريف فيما وجد في العمارة ؟

[قال : ^(١)] وذلك أن تأتي أبواب المساجد العظام [التي تجتمع الناس فيها يوم الجمعة أو العيد ، وفي الأسواق ، وفي المواضع] ^(٢) التي يرجى فيها وجود صاحبها ^(٣) ، فيقول ^(٤) بنفسه ، أو يأمر منادياً ينادي على باب المسجد خارجاً منه لا في داخله : أيها الناس ! من ذهبت له دنائير أو دراهم فيأتي ^(٥) ببيانها فهي مردودة عليه [هكذا يفعل] ^(٦) في مدة التعريف ، فإن أتاه ^(٧) من يقول : هي لي فقد ضاع ذلك مني في موضع كذا وكذا ، فيقول ^(٨) له : أتعرف عفاصها ووكاءها ؟ فإن قال : نعم وعرف ذلك فهي له ، وإلا فلا شيء له ، واختلف هل تعطى له يمين أو بغير يمين ؟ [في ذلك] ^(٩) قولان .

المسألة [٤٠٧]

قلت له : فإن وصف رجل عفاصها ووكاءها ثم جاء آخر فوصفها بعفاصها

ووكائها ، ما الحكم في ذلك ؟

- | | |
|-------------------------------|-------------------------------------|
| (١) سقطت من (م) . | (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . |
| (٣) في (ك) : « وجوده فيها » . | (٤) في (ك) : « يقول » . |
| (٥) في (م) : « فليأتوا في » . | (٦) من (ك) . |
| (٧) في (ك) : « أتى » . | (٨) في (ك) : « فقيل » . |
| (٩) من (ك) . | |

قال : [قد ^(١)] اختلف في ذلك أصحاب مالك ، قال ابن القاسم : هي للأول دون الثاني .

وقال ابن وهب : [هي ^(٢)] للآخر منهما .

وقال أصبغ : تقسم بينهما ، وهذا بمنزلة رجل وصف العفاس والوكاء ، ثم جاء آخر فوصف الدنانير بعددها وصفتها ووزنها ، فهي للذي يوصف العفاس والوكاء ، والمستحب أن يقسمها ^(٣) .

قال محمد : وأرى أن تصرف للمساكين ؛ لأنها مشكوك فيها ، وهو أحسن ما سمعت ، وهو قول الحسن البصري ، وابن سيرين .

المسألة [٤٠٨]

قلت له : فإن وجدها [رجل ^(٤)] من أهل الفاقة والحاجة ؟
قال : يعرف ^(٥) بها ، فإن أتى طالبها فهي له ، وإن لم يأت لها طالب ^(٦) فهو أولى بها .

المسألة [٤٠٩]

قلت له : كم يُعرف بها ؟
قال : اختلف في ذلك :
قليل : سنة ، قاله ابن القاسم ^(٧) وغير واحد من أهل المدينة ، وقيل : ستة أشهر .

-
- | | |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) من (ك) . |
| (٣) في (ك) : « يقسموها » . | (٤) من (ك) . |
| (٥) في (م) : « يعرفها » . | (٦) في (ك) : « طالبها » . |
| (٧) في (م) : « وقال » . | |

وإذا عرفها سنة في عامة الناس ولم يأت لها طالب فأكلها ثم أتى بعد ذلك طالبها^(١) وعرف عفاصها ووكاءها، قال : [قد]^(٢) اختلف في ذلك ، فقال عبد الرحمن^(٣) بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وهاشم بن عروة^(٤) ، ومحمد بن المنكدر كلهم قالوا : لا غرم عليه فيها . وقال جعفر بن محمد [بن علي]^(٥) ، وزيد بن أسلم^(٦) وأبو حازم : عليه غرمها .

المسألة [٤١٠]

قلت له : فمن التقط شيئاً من الفواكه مما لا يُدخر وما ليس له بال ، ما الحكم فيه ؟

(١) في (ك) : « دلالتها » . (٢) من (ك) .

(٣) هو عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، الإمام الثقة ، أبو محمد القرشي ، التيمي ، البكري ، المدني ، عداة في صغار التابعين ، كان إماماً فقيهاً ، حجة ورعاً ، توفي سنة ١٢٦ هـ .

(٤) لعله : هشام بن عروة ، وهو ابن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى ، أبو المنذر القرشي الأسدي الزبيري ، المدني ولد سنة ٦١ هـ ، وسمع من أبيه ، وعمه ابن الزبير ، وحدث عنه شعبة ومالك والثوري ، وكان حجة مطلقاً ، توفي سنة ١٤٦ هـ ، وقيل : ١٤٧ هـ .

(٥) من (م) ، وجعفر بن محمد هو : جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ولد سنة ٨٠ هـ ، ورأى أنس بن مالك ، وسهل بن سعد ، وحدث عنه شعبة ومالك وأبو حنيفة وابن عينة ، وهو الملقب بجعفر الصادق ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

(٦) هو أبو عبد الله زيد بن أسلم العدوي العمري المدني الفقيه ، حدث عن ابن عمر ، وجابر ، وأنس ، وحدث عنه مالك والثوري والأوزاعي وابن عينة ، وكان من العلماء العاملين ، توفي سنة ١٣٦ هـ .

قال : يأكله ولا تعريف في مثل هذا ، وقد قيل : يتصدق به ، قليلاً كان أو كثيراً ، فإن أتى صاحبه بعد الصدقة فلا شيء [له] ^(١) عليه ، وإن أكله ^(٢) ثم أتى صاحبه ^(٣) فعليه غرمه ، وإذا [وجد] ^(٤) خارج العمارة ، فلا تباعة عليه [تافهًا] ^(٥) كان أو غير تافه ، وأما ما وجد في السفر ، وحيث لم يمكنه التعريف أو لم يكن ^(٦) معه أحد ، فلا ضمان عليه إذا أكلها ، ثم أتى صاحبها .

قال محمد : وأنا أقول : وكذلك إذا التقط [لحماً وشحمًا] ^(٧) مما ليس له بال ، فله أكله ^(٨) ، وأما ما كان له بال ، فقد اختلف في أكله ، والتعريف به ^(٩) ؛ [فقيل : يعرف به] ^(١٠) ؛ لأنه مما يُدخر ، وقاله ^(١١) [ابن (أبي) حازم] ^(١٢) ، وقيل : لا تعريف فيه ، وهو أصوب ^(١٣) .

المسألة [٤١١]

قلت : فالدواب ما حكمها ؟

قال : سبيلها سبيل الإبل [فقال ابن شهاب : تترك في موضعها ، فمن تعدى عليها فهي له حلال ، ومن ذا سبيلها سبيل الإبل] ^(١٤) وفيها ^(١٥) تنازع كثير .

-
- | | |
|---------------------------|---|
| (١) من (م) . | (٢) في (م) : «أكلها» . |
| (٣) في (م) : «صاحبها» . | (٤) سقطت من (ك) . |
| (٥) سقطت من (ك) . | (٦) في (م) : «يمكنه» . |
| (٧) في (ك) : «شيئًا» . | (٨) في (م) : «فليأكله» . |
| (٩) في (ك) : «وتعريفه» . | (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . |
| (١١) في (ك) : «وقال به» . | (١٢) في (م) : «حازم» ، وفي (ك) : «ابن حازم» . |
| (١٣) في (ك) : «الصواب» . | (١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «م» . |
| (١٥) في (ك) : «فيه» . | |

المسألة [٤١٢]

قلت : فمن التقط شيئاً من الثياب ؟

قال [لي] ^(١) : يعرف بها ثلاثة أشهر ، فإن لم يأت لها طالب أعطيت ^(٢) لأهل المسكنة ، وقد بلغني عن علي بن قيس ، عن يعقوب بن جعفر ، قال : بلغني أن النبي ﷺ سئل عن اللقطة والضوال ، ماذا يصنع فيها ؟ قال : « يعرف بها سنة ، ولا تؤكل ، فإن عرفت أديت ، وإن لم تعرف جعلت في سبيل الله » ^(٣) ، أي للفقراء [والمساكين] ^(٤) وابن السبيل ، فللذي تصدق بها ^(٥) الأجر كله ، فإن الكافر يحسب له ما ضل منه .

المسألة [٤١٣]

قلت له : فالرجل يلتقط مصحفاً ، هل يجوز له أن ينظر فيه حتى يجد صاحبه وهو يعرف به ؟

قال : لا بأس بذلك ، والقراءة فيه أكرم على الله تعالى من حبسه بلا قراءة .

المسألة [٤١٤]

قلت : فكتب الفقه أترى أن ينسخ منها شيئاً ^(٦) ويقرأ فيها ^(٧) إذا التقطت ؟ قال : نعم .

(١) من (ك) . (٢) في (ك) : « أعطيته » .

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٢٦) و (٢٤٣٧) ، ومسلم (٤٤٨١) و (٤٤٨٣) ، وأبو داود (١٧٠١) و (١٧٠٢) و (١٧٠٣) ، والترمذي (١٣٧٤) ، وابن ماجه (٢٥٠٦) مع اختلاف ألفاظ الروايات .

(٤) من (ك) . (٥) في (ك) : « به » .

(٦) في (م) : « شيء » . (٧) في (م) : « منها » .

المسألة [٤١٥]

قلت : فإن وُجدت بيد أناس قد غاروا على قرية من [قرى]^(١) المسلمين ، ونهبوها ، وأخذوا ما فيها فوجدت كتباً مما نهبوه ، فأردت أخذها منه ، لأردها على صاحبها إذا جاء ، فمنعها مني إلا بضمن [فأخذتها منه بضمن]^(٢) ، ونيتي أن أعرف^(٣) بها حتى أجد لها طالباً ، أيحل لي أن أقرأ في^(٤) تلك الكتب وأستنسخها^(٥) أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، فروى ابن القاسم عن مالك أنه قال : لا يحل له ذلك ولا لأحد من المسلمين ، وأما ابن كنانة ، وأشهب فرويا عن مالك أنه قال : لا بأس بذلك .

وقال محمد : وأنا أقول : إن كانت [الكتب]^(٦) كتب شريعة^(٧) وفقه فلا بأس بذلك ، وإن كانت غير كتب الشريعة فلا أرى ذلك جائزاً لأحد من الناس ، وعليه العمل وبه أخذ سحنون ، وبه أخذ أنا^(٨) .

المسألة [٤١٦]

قلت : فعلى^(٩) رواية المنع^(١٠) إذا كانت كتب الشريعة أو النحو أو الشعر

-
- | | |
|------------------------------|----------------------------|
| (١) من (ك) . | (٢) من (م) . |
| (٣) في (ك) : « نعرف » . | (٤) في (م) : « فيها » . |
| (٥) في (ك) : « أو ننسخها » . | (٦) من (م) . |
| (٧) في (ك) : « الشريعة » . | (٨) في (ك) : « أخذت » . |
| (٩) في (م) : « فصل » . | (١٠) في (م) : « المنعم » . |

والتاريخ والأخبار واللغة ، فجهلت الحكم [بكتبها]^(١) ثم جاء صاحبها ، فكيف الحكم في ذلك ؟

قال : فالواجب عليك أن تطلب صاحبها بالتحلل^(٢) [لك]^(٣) ، [فإن أحل ذلك]^(٤) بطيب نفس ، أو شيء تعطيه إياه ، فلا بأس بذلك ، وإن لم تستحله أو استحلتته فأبى ، [فأرى]^(٥) أن تتصدق بثمنها على الفقراء والمساكين ، قاله ابن نافع عن مالك ، وبه أخذ سحنون ، وبه أخذ أنا^(٦) ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [٤١٧]

وسألته : عن امرأة التقطت صبية من النصارى فربتها حتى بلغت على دينها ، ما حالها ؟

قال : إذا التقتطها وردتها إلى الإسلام فهي حرة .

المسألة [٤١٨]

وسألته : عن [العبد اليهودي والأمة اليهودية]^(٧) أيستعملون ويجبرون على العمل [في]^(٨) [يوم]^(٩) السبت ولا إثم في ذلك ؟
قال : نعم يجبرون ولا إثم في ذلك .

-
- | | |
|-------------------------------|-----------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) في (م) : « بالتحليل » . |
| (٣) من (ك) . | (٤) من (م) . |
| (٥) ساقطة من (م) . | (٦) في (ك) : « أخذت » . |
| (٧) في (ك) : « غير اليهود » . | (٨) من (ك) . |
| (٩) من (م) . | |

المسألة [٤١٩]

قلت : والعبد النصراني أيجبر على العمل يوم الأحد ؟
 قال : نعم ؛ لأن تركهم العمل يوم الأحد ليس بدين لهم ، وإنما ^(١) تركوه ^(٢)
 عن طيرة يتطيرون بذلك ؛ لأنهم يزعمون أنهم لا يبارك لهم فيما يعملون فيه .

المسألة [٤٢٠]

قلت له : فالمسلم أيجبر ^(٣) على العمل في يوم الجمعة ؟
 قال : نعم ، وقد كره [أصحاب رسول الله ﷺ ترك العمل يوم الجمعة] ^(٤)
 كفعل اليهود والنصارى في السبت والأحد .

المسألة [٤٢١]

قلت له : يوم الفطر ويوم الأضحى ^(٥) ؟
 قال : أما يوم الفطر و[يوم] ^(٦) الأضحى فلا يجبرون .

المسألة [٤٢٢]

قلت : ولم لا يجبرون في [الفطر والأضحى] ^(٧) على العمل ؟

-
- | | |
|--------------------------|-------------------------------------|
| (١) في (م) : «إن» . | (٢) في (ك) : «تركوا» . |
| (٣) في (م) : «لا يجبر» . | (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . |
| (٥) في (م) : «الأضحية» . | (٦) من (ك) . |
| (٧) في (ك) : «ذلك» . | |

قال : لأنها مأدبة الله لعباده المؤمنين ، أي كرامة الله لهم ، وقال رسول الله ﷺ في أيام الأعياد : « هذه أيام أكل وشرب وفعال وذكر لله تعالى »^(١) والفعال : النكاح والوطء ، وأما اليومان اللذان يليان^(٢) يوم النحر فيكره العمل فيهما [بالبيان]^(٣) ، [والله الموفق للصواب]^(٤) .



(١) أخرجه أبو داود في « السنن » [كتاب الصيام - باب صيام أيام التشريق - حديث

(٢٤١٩) .

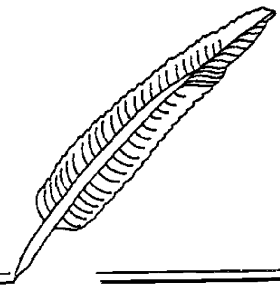
(٣) من (م) .

(٢) في (م) : « بعد » .

(٤) من (ك) .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثامن عشر في مسائل الوضوء والصلاة



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل الوضوء والصلاة

المسألة [٤٢٣]

قال [محمد] ^(١) بن سالم :

سألت محمد بن سحنون رحمته الله عن : المفروض والمسنون من أفعال
الوضوء ^(٢) .

قال ^(٣) [محمد] : أما فرائض الوضوء فقد ^(٤) اختلف العلماء في ذلك ، إلا أن
أصح ما عليه أكابر الأئمة [عشرة] ^(٥) أولها : النية واستصحابها حكماً لا ذكراً .
والماء الطهور ^(٦) ، ونقل الماء إلى الأعضاء ، وتعميم العضو بالماء مع
الدلك ^(٧) ، والفور ، والموالة ، وغسل الوجه ، [وغسل الذراعين] ^(٨) ومسح
الرأس ، وغسل الرجلين ، وباقيه سنة وفضيلة .

المسألة [٤٢٤]

وسأله : عمن وجد ماءً بارداً شديد البرد في يوم بارد أيتوضأ أو يتيمم ؟

(٢) في (م) هنا : « ومسنونة » .

(٤) ما بين المعقوفتين من (م) .

(٦) في (م) : « الطاهر » .

(٨) سقط من (ك) .

(١) من (ك) .

(٣) في (ك) : « فقال » .

(٥) بياض في (ك) .

(٧) في (م) : « التدلك » .

قال : اختلف في ذلك^(١) العلماء ، قيل : يتوضأ وإن خاف الموت ، وإن مات مات شهيداً ، وهذا القول مرغوب عنه^(٢) لقول الله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج : ٧٨] أي من ضيق ، وأي ضيق أكبر من هذا ، وقال تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء : ٢٩] .

وقال قوم : إذا وجد المتوضئ [والمغتسل]^(٣) على أصابعه أدنى ألم من برودة الماء فإنه يتركه^(٤) ويتيمم ، [وهو قول داود بن علي الأصبهاني^(٥) ، وهو قريب من الأول]^(٦) .

وقال مالك رحمته الله : إذا خاف المتوضئ أو المغتسل على نفسه الموت ، أو خاف نزول العلة [فيه]^(٧) من شدة البرد فإنه يترك الماء ، ويتيمم .

وقال جماعة من أصحابه : إذا كان المتوضئ أو المغتسل لا يمكنه إتمام الوضوء^(٨) ، وإكماله بالتدليك في غسل أعضائه في الغسل والوضوء ، إلا بالقلق من شدة البرد ، فإنه يترك الماء^(٩) ويباح له التيمم ، وهي رواية عن مالك .
قال محمد : وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [٤٢٥]

وسألته : عن [إنسان]^(١٠) أقطع اليد أو أشل ، لا يمكنه الاستنجاء بالماء

(١) في (م) : « فيه » . (٢) في (ك) : « مضروب عليه » .

(٣) من (م) . (٤) في (م) : « يترك الماء » .

(٥) هو داود بن علي بن خلف الإمام ، البحر ، الحافظ ، أبو سليمان ، البغدادي المعروف بالأصبهاني ، رئيس أهل الظاهر ، ولد سنة ٢٠٠ هـ ، وكان إماماً ورعاً ناسكاً زاهداً ، توفي سنة ٢٧٠ هـ .

(٦) ما بين المعقوفتين من (ك) . (٧) من (ك) .

(٨) في (م) : « الماء » . (٩) في (م) هنا زيادة : « ويتيمم » .

(١٠) من (م) .

[من الإناء]^(١) إلا بتجيسه إذا رفع الماء من الآنية إلى قبله [أو دبره]^(٢) ، ويفرك النجاسة بيده ، ولم يستكمل [زوالها]^(٣) ، ورد يده إلى الآنية وعليها نجاسة من قبله ودبره^(٤) انتجس^(٥) ما في الإناء ، كيف يصنع ؟
قال : إذا كان أمره كما ذكرت فقد سقط عنه الاستنجاء بالماء ، وانتقل إلى الاستجمار ، [والاستجمار]^(٦) مع وجود الماء [لمن]^(٧) أحسنه وأكمل طهارة [كاملة]^(٨) ، وكيف لمن^(٩) ظهر عذره ، وهو قول مالك وأصحابه .

المسألة [٤٢٦]

قلت : وهل يجوز أن يكون^(١٠) إمامًا ؟
قال : اختلف فيه العلماء ؛ قيل : لا تجوز إمامته ؛ لأنه ناقص ، ومن شروط الإمام أن يكون كاملاً ، وقيل : تجوز إمامته مع عدم غيره ، فإذا وجد غيره فلا يؤم هو .

المسألة [٤٢٧]

وسألته : عن من وجد الماء ولم يمكنه الاستنجاء ، إما لصعوبة موضع^(١١) الماء ، وإما لحضور الناس على الماء فخاف من كشف عورته للناس وستر العورة فرض ، ماذا يصنع ؟

-
- | | |
|--------------------------------|----------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) من (م) . |
| (٣) في (ك) : « ذو المسلكين » . | (٤) في (ك) : « يده » . |
| (٥) في (ك) : « لتجسس » . | (٦) من (ك) . |
| (٧) سقطت من (ك) . | (٨) من (ك) . |
| (٩) في (ك) : « من » . | (١٠) في (م) : « إن كان » . |
| (١١) في (ك) : « وضع » . | |

قال : يتوضأ ويترك الاستنجاء ، ويصلي ، فإذا أمكنه الاستنجاء بعد ذلك احتال عليه كيف لا ينقض الوضوء على نفسه ، ويعيد الصلاة في الوقت ، والوقت [قبل]^(١) غروب الشمس [وهو]^(٢) كمن^(٣) صلى وفي ثوبه أو بدنه نجاسة ، فإذا خرج الوقت [فلا إعادة عليه ، وقيل : لا إعادة عليه في الوقت]^(٤) ولا بعده^(٥) .

المسألة [٤٢٨]

وسأله : عمن شرع^(٦) في وضوئه فعجز ماؤه قبل أن يكمل وضوؤه ، هل يقوم إلى الماء أم [لا]^(٧) ، كيف يصنع ؟
قال : اختلف في ذلك ، قيل : يقوم إلى الماء فيما قرب ، وقيل : لا يقوم إليه ، ويطلب من يناوله إياه .

وقال محمد : وأنا أقول : يجوز أن يقوم في طلب^(٨) الماء قرب أو بعد ما لم يجف [وضوؤه]^(٩) ، وبينى على ما فعل من وضوئه ، وهو قول مالك .

المسألة [٤٢٩]

وسأله : عمن نسي بعض مفروض وضوئه^(١٠)
قال : اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال ، قيل : إن كان بالقرب أعاد ذلك وما

-
- | | |
|------------------------------|--------------------------------------|
| (١) من (ك) . | (٢) من (م) . |
| (٣) في (ك) : « من » . | (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . |
| (٥) في (ك) : « ولا يقصده » . | (٦) في (م) : « أخذ » . |
| (٧) من (ك) . | (٨) في (ك) : « بطلب » . |
| (٩) من (م) . | (١٠) في (ك) : « مفروضه في الوضوء » . |

عليه ، وإن طال^(١) أعاده فقط [وهو قول ابن القاسم .

وقيل : يغسل ما نسي وما يليه قرب أو بعد ، وقيل : يغسل ما نسي فقط وهو قول ابن القاسم .

وقيل : يغسل ما نسي وما يليه قرب أو بعد .

وقيل : يغسل ما نسي فقط^(٢) ولا يعيد ما بعده قرب أو بعد .

المسألة [٤٣٠]

وسألته : عمن مس ذكره [ثم صلى]^(٣) ما حكمه ؟

قال : بلغني عن ابن القاسم أنه اختلف قوله فيه ، فمرة قال : يعيد الوضوء والصلاة أبدًا ، ومرة قال : لا إعادة عليه لاختلاف العلماء في ذلك ، وقال سحنون : أرى أن يعيد الوضوء ولا يعيد الصلاة وإن مسه عامدًا .

المسألة [٤٣١]

قلت له : وإن مسه عامدًا ولم يتلذذ بذلك ، أترى عليه إعادة الوضوء والصلاة ؟

قال : اختلف الآثار في ذلك ، قيل : يعيد في الوقت [استحبابًا]^(٤) ، [وقيل : لا إعادة عليه أبدًا]^(٥) .

قال محمد : وأنا أقول : لا إعادة عليه في الوقت ، ولا بعده^(٦) سواء مسه عامدًا أو ناسيًا ، والتذأم لم يلتذ ، إذا لم يتذكر ولم ينعض ولم ينزل منه ماء ، فلا أرى

(١) في (م) : « تطاول » . (٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) . (٤) من (ك) .

(٥) من (م) . (٦) في (ك) : « يعيد » .

عليه شيئاً من ذلك ، ألا ترى أن المرأة ليس عليها وضوء إن مست فرجها وهي متوضئة ، فما الفرق بين الرجل والمرأة ، والحكم فيه واحد .

المسألة [٤٣٢]

وسألته : عن تارك الصلاة [من غير عذر]^(١) وما حكمه ؟

قال : ذلك على وجهين ؛ إذا جحد وجوبها وقال : ليست بواجبة عليّ ولا على أحد ، أو أنكر وجوب الوضوء أو الصوم أو الزكاة ، أو جحد فرضاً من فرائض الإسلام أي فرض كان فحكمه حكم المرتد يستتاب ثلاثة أيام ، فإن لم يتب وتمادى على جحده قُتل كفراً ، واختلف في ماله ، فقيل : يكون في بيت مال المسلمين إن كان بيت المال صالحاً ، وإن كان ظلوماً غشوماً فيفرق^(٢) بين^(٣) الفقراء والمساكين ، وقيل : ماله لورثته من المسلمين .

وإن ترك الصلاة تهاوناً بها وعجزاً وتفريطاً ، وهو مقرر بوجوبها ، فإنه يؤدب ويعاقب عقوبة شديدة ؛ لأن ترك الصلاة [من]^(٤) أكبر الكبائر وأعظم^(٥) الذنوب عند الله تعالى ، وهذا إذا^(٦) أقر بوجوبها ووعد بفعلها ، وإذا أقر بوجوبها وامتنع من أدائها ، وقال : لا أصلي^(٧) ، فإنه يُنظر^(٨) إلى خروج الوقت الذي أمر فيه بالصلاة فإن لم يصلها قُتل ، واختلف في قتله ، فقيل : يقتل حدّاً ويدفن في مقابر^(٩) المسلمين ويرثه ورثته المسلمون ؛ لأنه مؤمن عاص ، وعليه جمهور العلماء من الصحابة

(٢) في (م) : « فإنه يفرق » .

(٤) من (م) .

(٦) في (ك) : « وهو إذ » .

(٨) في (م) : « ينتظر » .

(١) سقطت من (ك) .

(٣) في (م) : « على » .

(٥) في (م) : « وأكبر » .

(٧) في (ك) : « لا أصل له » .

(٩) في (م) : « مقبرة » .

والتابعين ، وقيل : يقتل كفرًا ولا يدفن في مقابر^(١) المسلمين ، ولا يرثه ورثته [من]^(٢) المسلمين ، ويكون ماله لبيت مال المسلمين ، وهو قول ابن حبيب و[جماعة من]^(٣) التابعين ، وسندهم في ذلك قول النبي ﷺ : « [بين]^(٤) العبد المؤمن والكافر ترك الصلاة »^(٥) ظاهر الحديث على أي وجه تركها ، وقال جمهور العلماء^(٦) : معنى الحديث : إذا تركها جاحدًا^(٧) لوجوبها .

المسألة [٤٣٣]

قلت : فهل يجوز للمصلي أن يفرق قدميه وهو في الصلاة [المكتوبة]^(٨) ويعتمد عليها ؟

قال : قال مالك : لا يفرق قدميه في الصلاة [المكتوبة]^(٩) إلا من عذر ، ولا يعتمد عليها ولا يستند على حائط ولا يتكئ [على]^(١٠) عصا^(١١) ولا على غيره . وقال محمد : وأنا أقول : [له]^(١٢) أن يفرق قدميه ويعتمد عليهما^(١٣) في

(١) في (م) : « مقبرة » . (٢) سقطت من (م) .

(٣) في (ك) : « الصحابة و » . (٤) سقطت من (ك) .

(٥) أخرجه مسلم في « الصحيح » [كتاب الإيمان - باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك

الصلاة - رقم (٨٢)] ، وأبو داود (٤٦٧٨) ، والترمذي (٢٦٢٠) ، وابن ماجه (١٠٧٨) ،

واللفظ فيها : « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » .

(٦) في (م) : « الجمهور » . (٧) في (م) : « جحدًا » .

(٨) من (م) . (٩) من (ك) .

(١٠) سقطت من (ك) . (١١) في (ك) : « عصايا » .

(١٢) سقطت من (ك) .

(١٣) في (م) هنا فصل بين الكلام المتسق بقوله : « ولا يستند إلى حائط » .

الصلاة معًا ، أو يعتمد على واحدة أو يقدم رجلًا ويؤخر الأخرى^(١) ، بل يفعل^(٢) ذلك كله [ما شاء و]^(٣) كيف شاء ، وكيف يجد راحة وقوة على دين الله ، [وما يقوي المسلم على دين الله]^(٤) أولى مما يضعفه .

المسألة [٤٣٤]

قلت : فمن شك في صلاته هل سها أم لا ؟
قال : لا شيء عليه ، وهو قول ابن القاسم .

المسألة [٤٣٥]

وسألته : عن حضرته الصلاة وهو محتزم ، أيجوز له أن يصلي محتزمًا [أم لا]^(٥) ؟

قال : نعم [لا بأس بذلك]^(٦) إذا كان مستور العورة من السرة إلى الركبة ، وكذلك إذا حضرته الصلاة وهو مجموع^(٧) شعر رأسه^(٨) ، أو كان ذلك عادته^(٩) في غير الصلاة فلا بأس بذلك .

المسألة [٤٣٦]

وسألته : عن الصلاة بخاتم الحديد والنحاس والرصاص إذا جعل الرجل أو

(١) في (ك) : « أخرى » .

(٢) في (ك) هنا : « في » .

(٣) من (ك) .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (م) .

(٥) من (م) .

(٦) من (م) .

(٧) في (ك) : « محزوم » .

(٨) في (م) : « الرأس » .

(٩) في (م) : « عادة » .

المرأة شيئاً^(١) من ذلك حلية^(٢) في أذنه أو عنقه^(٣) ، أو رجله أو يديه^(٤) ؟
 قال : اختلف في ذلك ، قيل : إن ذلك^(٥) كله مكروه في الصلاة وفي غير
 الصلاة ؛ لأنه من زي الأعاجم^(٦) ، فقد شدد فيه العلماء الكراهة^(٧) ؛ لأن الحديد
 [من]^(٨) زينة^(٩) [اليهود و]^(١٠) النصارى وحليتهم ، [والصُّفْر والنحاس]^(١١)
 والرصاص من زينة^(١٢) المجوس وحليتهم ، فمن صلى بشيء من ذلك على وجه
 الحلية فهو مكروه ، وقيل : تعاد [فيه الصلاة]^(١٣) في الوقت وبعده ، واختلف في
 الذهب ، فالتحلي به للرجال^(١٤) حرام ، واختلف هل تعاد فيه^(١٥) الصلاة أم لا ؟
 وأما خاتم الفضة فاتخاذها^(١٦) سنة مباح ، وقد كان [النبي]^(١٧) ﷺ والخلفاء
 بعده [يتخذونه]^(١٨) ، فالصلاة به جائزة^(١٩) .

المسألة [٤٣٧]

قلت له : متى يؤذن المؤذن يوم الجمعة ؟

- | | |
|--|------------------------------|
| (١) في (م) : « شيء » . | (٢) في (ك) : « حلياً » . |
| (٣) في (ك) : « عنقياً » . | (٤) في (م) : « يده » . |
| (٥) في (ك) : « إذا كان » . | (٦) في (ك) : « الأعجام » . |
| (٧) في (م) : « الكراهية » . | (٨) من (م) . |
| (٩) في (م) : « زي » . | (١٠) من (ك) . |
| (١١) من (ك) . | (١٢) في (م) : « زي » . |
| (١٣) من (م) . | (١٤) في (ك) : « للرجل » . |
| (١٥) في (ك) : « منه » . | (١٦) في (ك) : « فاتخاذها » . |
| (١٧) من (ك) . | (١٨) سقطت من (ك) . |
| (١٩) انظر : البخاري (٥٨٧٠) ، ومسلماً (٢٠٩٤) ، وأبداً داود (٤٢١٦) و(٤٢١٧) و(٤٢١٨) . | |

قال : حتى يجلس الإمام على المنبر ، فإذا أذن قبل جلوسه على المنبر فبئس ما صنع ولا يعاد^(١) ذلك ، ولكن لا يؤذن حتى يجلس الإمام [على]^(٢) المنبر وعليه العمل .

المسألة [٤٣٨]

قلت : فالكلام يوم الجمعة والإمام يخطب ؟

قال : قال رسول الله ﷺ : « من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب ، فقد لغا ، ومن لغا فلا جمعة له »^(٣) ، وفي بعضها : « فلا صلاة له » ولا يجوز لأحد أن يتكلم ولو [كان]^(٤) بذكر الله وقراءة القرآن ، ولا يقول لغيره : اسكت^(٥) ، ولا يحرك^(٦) شيئاً بأصبعه ، ولا يناول لغيره شيئاً ، فالواجب عليه الإقبال على^(٧) الاستماع إلى الخطبة^(٨) حتى يفرغ [الإمام]^(٩) من خطبته .

قال محمد : وأنا أقول : إن فعل شيئاً مما ذكرت [لك]^(١٠) بعد^(١١) جلوس الإمام على المنبر ، وقبل قيامه [إلى الخطبة]^(١٢) فجمعته باطلة .

(١) في (ك) : « ولا يعود إلى » . (٢) سقطت من (م) .

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٥١) ، وإسناده ضعيف . (٤) من (م) .

(٥) لقوله ﷺ في الحديث الذي رواه الشيخان : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت ،

والإمام يخطب فقد لغوت » انظر : البخاري (٩٣٤) ، ومسلماً (٨٥١) .

(٦) في (ك) : « يجر » . (٧) في (م) : « عن » .

(٨) في (م) : « خطبة الإمام » . (٩) من (ك) .

(١٠) من (م) . (١١) في (م) : « قبل » .

(١٢) من (م) .

المسألة [٤٣٩]

قلت له : ما قولك في إمامة المرأة ؟

قال : اختلف فيها العلماء ، قيل : [جائزة للرجال والنساء ، وقيل]^(١) : جائزة للنساء دون الرجال ، وقال ابن القاسم : لا تؤم رجالاً^(٢) ولا نساء ؛ لأنها ناقصة عقلاً ودينًا^(٣) .

المسألة [٤٤٠]

قلت : وما نقص دينها ؟

قال : ذلك في زمان حيضتها^(٤) تبقى مدة الحيض لا صلاة معها^(٥) ولا صيام ، وأما نقص عقلها وذلك أيضًا على الديات^(٦) والشهادات^(٧) ؛ فديتها على النصف من دية الرجل ، وشهادة المرأة الواحدة نصف شهادة الرجل ، ولا يعادل شهادة الرجل إلا امرأتان ، وقال ﷺ : « أخروهن حيث أخرهن الله »^(٨) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، إلى قوله : ﴿ وَالذَّكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّكِرَاتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] فقدم الله سبحانه

(١) ما بين المعقوفتين سقطت من (ك) . (٢) في (ك) : « رجال » .

(٣) في (م) : « ودين » .

(٤) في (م) : « قال : ذلك نقص دينها ، وكذلك في مدة الحيض » .

(٥) في (م) : « عنها » . (٦) في (ك) : « وديانتها » .

(٧) في (ك) : « والشهادة » .

(٨) أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٩٤٨٤) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٧٠٠) ،

وإسناده صحيح .

الذكورة^(١) وآخر [ذكر]^(٢) الإناث ، فالإمامة لا يستحقها إلا الكامل .

المسألة [٤٤١]

قلت له : [ما]^(٣) التوجه في الصلاة وما حكمها ؟

قال : التوجه ، قول المصلي : إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً وما أنا من المشركين ، ومثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ لا شريك لله وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين^(٤) [الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣] .

وأما حكم ذلك : أن يقول المصلي قبل الإحرام بلا^(٥) خلاف ؛ لأنه ثبت عند مالك رحمه الله تعالى أنه عمل أبي بكر^(٦) وعمر وعثمان وعلي وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ، وأما بعد الإحرام فمنع ذلك مالك وأصحابه وأجاز ذلك غيره^(٧) ، وأجاز [ذلك]^(٨) مالك أيضاً للرجل في خاصة^(٩) نفسه في النوافل دون الفرائض .

(١) في (ك) : «الذاكرين» . (٢) من (ك) .

(٣) من (م) .

(٤) كما في حديث علي رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم (٧٧١) ، وأبو داود (٧٦٠) .

(٥) في (ك) : «من غير» .

(٦) في (م) : «أنه قاله أبو بكر» .

(٧) والأحاديث الواردة في هذا الباب تدل على أن دعاء الاستفتاح (التوجه أو التوجيه) إنما يكون بعد الإحرام بالتكبير ، أي بين التكبير والقراءة ، وخالف في ذلك الإمام مالك في المشهور عنه .

(٨) من (ك) .

(٩) في (ك) : «خاصية» ، وفي (م) هنا زيادة : «في» .

المسألة [٤٤٢]

قلت : فما حكم بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ؟

قال : اختلف في ذلك [علماء المدينة ^(١) وغيرهم ^(٢)] ، فقال عبد العزيز بن أبي سلمة : هي آية من القرآن فمن لم يفتح بها [في] ^(٣) أول الحمد في صلاته فصلاته باطلة ، وبه أخذ الشافعي ، وروي عن مالك إجازة ذلك أيضًا من غير أن يقول بطلان الصلاة لمن تركها ، وقال عبد العزيز مرة [أخرى] ^(٤) : ليس هي من أم القرآن ولا يفتح بها المصلي ، وإنما يفتح بالحمد لله رب العالمين ، وبذلك أخذ مالك رحمته الله ، وهو المعمول ^(٥) عليه من مذهبه ، [وهو المروي عن الخلفاء الأربعة ، أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، رضي الله عنهم أجمعين] ^(٦) . وقال بعض أصحاب مالك : يقوله ^(٧) سراً أحسن ؛ لأنه لا تبطل [به] ^(٨) الصلاة عند مالك إذا قاله ^(٩) المصلي ، وتبطل بتركه ^(١٠) عند الشافعي وغيره ، فقله سراً أحوط وأحسن .

قال محمد : فمن عمل باختلاف علمائنا فقد أصاب حظه من ^(١١) دينه ووافق الصواب إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (م) . (٢) في (م) : « وغيرها » .

(٣) من (ك) . (٤) من (ك) .

(٥) في (م) : « المعمول » . (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) في (ك) : « فقله » . (٨) من (ك) .

(٩) في (ك) : « قالها » . (١٠) في (ك) : « بتركها » .

(١١) في (م) : « في » .

المسألة [٤٤٣]

وسأله : عن سترة المصلي^(١) ما هي وما حكمها ؟

قال : إذا وقف^(٢) المصلي [في]^(٣) قبلته عودًا قدره في الطول شبران فأكثر ، وغلظه قدر غلظ الرمح أجزاءه ، وحكم السترة مستحبة عند العلماء ، فلو صلى المصلي من غير سترة [أو إلى سترة]^(٤) فمر أمامه إنسان طاهر أو امرأة حائض أو كلب أو حمار أو جنب ، فصلاته ماضية ولا يبطلها شيء من ذلك ، وأما المصلي إلى وسادة أو إنسان قائم أو جالس^(٥) ، فذلك [جائز]^(٦) في السترة [كاف]^(٧) ، وإنما تكره الصلاة للنائم خيفة^(٨) خروج الصوت منه فيغلب الضحك [المصلي]^(٩) فتفسد صلاته ، وإذا صلى إلى مستند من غير نوم لضيق المنزل أو ما أشبه ذلك ، فذلك جائز ، وقد [كان]^(١٠) النبي ﷺ في منزله وعائشة بين يديه [قائمة لضيق المنزل]^(١١) ، فإذا أراد السجود غمز رجلها^(١٢) فتقبضها^(١٣) ، فإذا سجد وقام بسطتها^(١٤) .

(١) في (ك) : « الأولاد » .

(٢) في (ك) : « وافق » .

(٣) من (م) .

(٤) من (م) .

(٥) في (ك) : « قائمًا أو جالسًا » .

(٦) من (م) .

(٧) من (ك) .

(٨) في (ك) : « لنائم خوف » .

(٩) من (ك) .

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(١٢) في (م) : « رجلها » .

(١٣) في (م) : « فتضمهما » .

(١٤) كما في البخاري (٣٨٢) ، وأبي داود (٧١٢) .

المسألة [٤٤٤]

قلت له : فالمسافر يخاف [فوات]^(١) وقت الصلاة^(٢) وهو في موضع يخاف فيه^(٣) على نفسه أو على دابته [من]^(٤) اللصوص أو السباع كيف يفعل ؟
[قال]^(٥) : قال ابن القاسم : لا يصلي على دابته إلا النوافل في السفر ، وأما الفرائض فلا يصلي إلا بالأرض .

وقال غيره من أصحاب مالك : إذا اشتد عليه الخوف أخر الصلاة حتى يزول [عنه]^(٦) الخوف ، فإذا خاف فوات الوقت [صلى]^(٧) على قدر طاقته على دابته حيث ما توجهت به إلى القبلة أو إلى غير^(٨) القبلة ، فإذا أمن أعاد في الوقت ، [وقيل : لا إعادة عليه في الوقت]^(٩) ولا بعده^(١٠) .

المسألة [٤٤٥]

وسألته : عن الإمامة و [من]^(١١) هو أولى بها ؟

قال : الأولى^(١٢) بالإمامة من اجتمع فيه الفقه والتقوى ، وإن اجتمع اثنان وتساويا في الفقه والفضل فأسنهما أولى بالإمامة ، فإن استويا^(١٣) في السن فأقدمهما

-
- | | |
|------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) من (ك) . | (٢) في (ك) : « الوقت » . |
| (٣) من (م) . | (٤) من (م) . |
| (٥) ساقطة من (م) ، (ك) . | (٦) من (ك) . |
| (٧) سقطت من (م) . | (٨) في (ك) : « لغير » . |
| (٩) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) . | (١٠) في (م) : « ولا بعد الوقت » . |
| (١١) سقطت من (ك) . | (١٢) في (م) : « أولى بها » . |
| (١٣) في (ك) : « تساويا » . | |

هجرة^(١)، فإن استويا^(٢) فيها فأجلهما خِلْقَةً، فإن استويا^(٣) في ذلك [فأشرفهما نسبًا، فإن استويا في ذلك]^(٤) فأحسنهما لباسًا، فإن استويا فأقرأهما الكتاب، فإن استويا فأحسنهما صوتًا، فإن استويا فصاحب المنزل أولى بالإمامة، فإن استويا فيه تقارعا^(٥) على الإمامة^(٦).

وإن اجتمع الفقيه والعابد^(٧)، فإن كان الفقيه^(٨) لا بأس بحاله مستور الحال^(٩)، فهو أولى بالإمامة؛ لأن شرف [العلم]^(١٠) والفقه مقطوع بمنزلته ومزيته، وعبادة العابد مظنونة لا يدري ما هي، [وإن كان]^(١١) الفقيه^(١٢) قد ظهر [عيبه]^(١٣) وكثر مجونه^(١٤) فالعابد أولى بالإمامة.

وإن اجتمع الفقيه والقارئ لكتاب الله، فالفقيه عند العلماء أولى بالإمامة.

المسألة [٤٤٦]

قلت له : ولم كان الفقيه أولى والنبي ﷺ قال : « يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله »^(١٥) ؟
قال : فالحديث صحيح ، ولكن قال الأئمة : إنما [لعله كان]^(١٦) ذلك في

(١) في (ك) : « في المسجد » .

(٢) في (ك) : « تساويا » .

(٣) في (ك) : « قارعًا » .

(٤) في (ك) : « الفقه والعبادة » .

(٥) في (ك) : « الحالة » .

(٦) سقطت من (ك) .

(٧) سقطت من (ك) .

(٨) في (ك) : « وكثرة محوته » ، ولعل المراد : وكثر لحونه .

(٩) أخرجه مسلم (٦٧٣) ، وأبو داود (٥٨٢) .

(١٠) من (ك) .

(١١) في (ك) : « تساويا » .

(١٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

(١٣) في (ك) : « الأمة » .

(١٤) في (ك) : « الفقه » .

(١٥) سقطت من (ك) .

(١٦) في (ك) : « الفقه » .

صدر الإسلام حيث يتفاوت [الناس] ^(١) في الفقه والعلم بقدر تفاوتهم في معرفة القرآن، وكان القرآن [ينزل] ^(٢) بلغاتهم يفهمون معانيه ويعلمون مقاصده ويتفقهون ^(٣) في أحكامه ولا يخفى عنهم من معانيه شيء، والنبي ﷺ [بين أظهرهم] ^(٤) مفسراً مبيناً، إذ ذاك يكون القارئ أولى بالإمامة؛ لأنه قد جمع الفضل والتقوى والفقه والقراءة، فقد احتوى [على] ^(٥) خصال الأخيار ^(٦) كلها، وأما اليوم صار الناس لا يعلمون إلا القراءة فقط، وقد أصرف القراء همتهم إلى تقويم الحروف وتحديد القراءات ^(٧)، وتصويب ضبطها دون معرفة أحكامها، ولذلك قال إمام دار الهجرة مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ [حين] ^(٨) سئل عن إمامة القارئ قال: [قد] ^(٩) يقرأ من لا يُرضى حاله، وقال ابن القاسم: يعني: من لا ترضى حاله، وقال غير ابن [القاسم] ^(١٠): معنى قول مالك: وقد ^(١١) يقرأ من [لا ترضى حاله و] ^(١٢) لا يفهم ولا يفقه أحكام الصلاة، [ولا يعرف ما يجب عند السهو في الزيادة والنقصان في الصلاة] ^(١٣)، ولا يدري ما يفسد الطهارة وما يصلحها.

قال محمد: وكلا التفسيرين ^(١٤) يمنع من إمامة القارئ غير الفقيه ^(١٥).

(١) من (ك).

(٢) من (ك).

(٣) في (ك): «ويتفهمون».

(٤) سقطت من (م).

(٥) من (م).

(٦) في (م): «الخير».

(٧) في (م): «القرآن».

(٨) سقطت من (م).

(٩) سقطت من (ك).

(١٠) سقطت من (ك).

(١١) في (م): «ومن».

(١٢) من (ك).

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م). (١٤) في (ك): «وكلام المفسرين».

(١٥) وبخصوص الحديث المذكور سابقاً وهو: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» قال الإمام النووي: «فيه دليل لمن يقول بتقديم الأقرأ على الأفقه وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد =

المسألة [٤٤٧]

وسألته : عن إمامة القاتل للنفس ^(١) التي حرم الله هل [هي] ^(٢) جائزة أم

لا ؟

قال : لا تجوز شهادته ولا إمامته حتى يؤدي ما فرض الله تعالى عليه من حقوق الأدميين وحقوق الله تعالى .

= وبعض أصحابنا ، وقال مالك والشافعي وأصحابهما : الأفقه مقدم على الأقرأ ؛ لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط ، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط ، وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه إلا كامل الفقه ، قالوا : ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر ﷺ في الصلاة على الباقيين ، مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه ، وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه ، لكن في قوله : « فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة » دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً ، ولنا وجه اختياره جماعة من أصحابنا : أن الأورع مقدم على الأفقه والأقرأ ؛ لأن مقصود الإمامة يحصل من الأورع أكثر من غيره . « شرح صحيح مسلم » (١١٧/٥) ، ومعه « نيل الأوطار » (١٦٦/٣) .

وفيه : « قال الشافعي : المخاطب بذلك الذين كانوا في عصره كان أقرؤهم أفقهم ، فإنهم كانوا يسلمون كباراً ويتفقهون قبل أن يقرءوا ، فلا يوجد قارئ منهم إلا وهو فقيه ، وقد يوجد الفقيه ، وهو ليس بقارئ ، لكن قال النووي : إن قوله في الحديث : « فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة » دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً ، وبه يندفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث ؛ لأن التفقه في أمور الصلاة لا يكون إلا من السنة ، وقد جعل القارئ مقدماً على العالم بالسنة ، وأما ما قيل من أن الأكثر حفظاً للقرآن من الصحابة أكثرهم فقهاً ، فهو وإن صح باعتبار مطلق الفقه ، لا يصح باعتبار الفقه في أحكام الصلاة ؛ لأنها بأسرها مأخوذة من السنة قولاً وفعلاً وتقريراً ، وليس في القرآن إلا الأمر بها على جهة الإجمال وهو مما يستوي في معرفته القارئ للقرآن وغيره ... » .

(١) في (ك) : « قتل النفس » . (٢) من (ك) .

قلت : وما حقوق الآدميين في ذلك ؟

قال : إن كان القتل خطأ أن تؤدي العاقلة الدية ويعتق هو الرقبة أو يصوم^(١) شهرين متتابعين ، أو تاب إلى الله **وَعَلَيْكَ** ، وإن كان القتل عمداً فالواجب عليه أن يمكن نفسه من القصاص لأولياء المقتول ، فإن قتلوه فأمره إلى الله تعالى [في الدار]^(٢) الآخرة إن شاء عفا عنه أو شفع فيه شفيحاً أو عاقبه مدة وأدخله الجنة .
وقيل : القصاص كفارة لأهلها فلا تباعة^(٣) عليه في الآخرة إذا اقتصر منه في الدنيا ، وإن عفا^(٤) عنه أولياء المقتول على صلح أو عفا عنه بغير^(٥) شيء وضرب مائة سوط وسجن عاماً وكفر كفارة القتل كما قدمنا في الخطأ وتاب إلى الله تعالى [مما]^(٦) فعل ، فهذه [هي]^(٧) الحقوق الواجبة عليه في الدنيا .

المسألة [٤٤٨]

قلت : فإن فعل القاتل ما ذكرت كله وتاب وحسن حاله^(٨) هل تجوز شهادته وإمامته [أم لا ؟]^(٩) ؟

قال : أما القاتل خطأ فقد اختلف فيه ، فقال سليمان الأعمش^(١٠) ، والمغيرة

-
- | | |
|---------------------------|--------------------------------------|
| (١) في (م) : « صيام » . | (٢) في (م) : « في حقه في ذلك إلا » . |
| (٣) في (ك) : « تبعات » . | (٤) في (ك) : « أو عفى » . |
| (٥) في (م) : « من غير » . | (٦) سقطت من (ك) . |
| (٧) من (ك) . | (٨) في (م) : « وحسنت حالته » . |
| (٩) من (م) . | |

(١٠) هو سليمان بن مهران ، الإمام ، شيخ المقرئين والمحدثين ، أبو محمد ، الأسدي ، الكاهلي ، الكوفي ، الحافظ ، الأعمش ، ولد سنة ٦١ هـ ، كان محدث الكوفة في زمانه ، توفي سنة

ابن عبد الرحمن^(١) ، ومحمد بن إبراهيم : لا تجوز شهادته ولا إمامته .
 وقال مطرف ، وابن الماجشون ، وابن كنانة : شهادته جائزة وإمامته إذا كان
 القتل خطأ وتاب وحسن حاله^(٢) .
 [وإن كان القتل عمداً ، فقال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لا تجوز شهادته ولا إمامته ولو تاب
 وحسن حاله]^(٣) وبه أخذ كثير من أهل العلم ، وبه أخذ أنا^(٤) .

المسألة [٤٤٩]

قلت له : فإمامة الأشلّ وشهادته^(٥) .
 قال : قال مالك : إذا كان [لا]^(٦) يستطيع الوضوء [به]^(٧) والاستنجاء به
 فلا تجوز إمامته ، وتوقف مالك في شهادته .
 وقال ابن القاسم : إذا قطعت يمينه فلا أرى أن يكون إماماً راتباً [أو يكون إماماً
 غير راتب]^(٨) وأرى شهادته غير جائزة .
 قال محمد بن سحنون : وإن قطعت [يمينه وكان]^(٩) في جهاد العدو
 فأرى^(١٠) شهادته وإمامته جائزة ؛ [لأن له]^(١١) فضلاً على غيره .
 وقال ابن كنانة ، وابن دينار ، وابن المواز : إذا كان يحسن الاستجمار فإمامته
 وشهادته جائزة وقاله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقد أفتى بذلك لرجل قطعت يمينه فأمره بالاستجمار .

(١) في (م) : « وابن المغيرة وابن عبد الرحمن » .

(٢) في (م) : « وحسنت حالته » . (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٤) في (ك) : « أخذنا » . (٥) في (م) : « وإمامته » .

(٦) سقطت من (م) . (٧) من (ك) .

(٨) سقطت من (ك) . (٩) من (ك) .

(١٠) في (ك) : « فإن » . (١١) سقطت من (م) .

وقال أشهب : إذا كانت له زوجة تطاوعه أو جارية توضيه وتعينه على طهارته ودينه فشهادته وإمامته جائزة .

و [قال مطرف : إنما كانت المرأة في الدية والشهادة ^(١) على النصف من الرجل ؛ لنقص دينها ، وهذا الأقطع والأشل ناقص [الدين] ^(٢) فلا تجوز شهادته ولا إمامته .

وقال محمد بن عبد الحكم : إذا قطعت يده أو شلت في قتال المسلمين وفي نواثرهم ^(٣) أو في السرقة فأرى شهادته وإمامته ساقطة .

المسألة [٤٥٠]

وسأله : عن إمامة الصبي ؟

قال : إن كان الصبي جاهلاً بأحكام الصلاة لا يدري حكم ^(٤) الزيادة و [لا] ^(٥) النقصان [في صلاته] ^(٦) بسجود ^(٧) السهو فلا تجوز إمامته [عند العلماء] ^(٨) لا في الفرض ولا في النفل ، و [إن كان] ^(٩) رخص [مالك] ^(١٠) في إمامته لقيام ^(١١) رمضان خاصة .

وقيل : إذا كان فقيهاً جازت إمامته لفضل العلم والفقہ .

المسألة [٤٥١]

قلت له : وإمامته في الأعياد والخسوف ؟

قال : منع مالك ذلك كله ، ولم يرخص له [إلا] ^(١٢) في قيام رمضان خاصة .

-
- (١) ما بين المعقوفتين في (ك) : « والدية » . (٢) من (م) .
 (٣) في (م) : « مدايرهم » . (٤) في (م) : « كم » .
 (٥) من (م) . (٦) من (ك) .
 (٧) في (م) : « في سجود » . (٨) من (ك) .
 (٩) من (ك) . (١٠) من (م) .
 (١١) في (م) : « في قيام » . (١٢) سقطت من (ك) .

المسألة [٤٥٢]

قلت له : فإمامة ولد الزنى ؟

قال : جائزة وإثمه على أبويه^(١) .

قلت له : أ يكون إماماً راتباً ؟

قال : يختلف [فيه]^(٢) قول مالك أجازها مرة ، وكرهها مرة أخرى ؛ لأجل

إذاية الناس [له]^(٣) بالإشارة^(٤) إليه .

المسألة [٤٥٣]

قلت له : فإمامة العبد ؟

قال : لا بأس بها إلا في الجمعة .

قلت له : أ يكون [إماماً]^(٥) راتباً ؟

قال : [قيل :] نعم .

وقال محمد : وأنا [أقول :]^(٦) لا أجزئها [في الجمعة]^(٧) ولا في غيرها ؛

لأنه مشغول بخدمة سيده .

المسألة [٤٥٤]

قلت : فإمامة اللّحان ؟

(١) في (م) : « والديه » .

(٢) من (م) .

(٣) من (ك) .

(٤) في (ك) : « بالإذاية » .

(٥) من (ك) .

(٦) من (م) .

(٧) سقطت من (م) .

قال : اختلف فيها العلماء ، قيل^(١) : لا تجوز ؛ لأن لحن القرآن^(٢) يخرج عنه كونه قرآناً ؛ لأنه أنزل فصيحاً لا لحن فيه .

وقيل : جائزة إذا لم يعتمد القارئ لحنه ولم يقدر على إزالة اللحن من لسانه .
وقيل : إذا كان لحنه في أم القرآن فلا تجوز إمامته ، وإن [كان]^(٣) في السورة فتجوز .
قال محمد : وأنا أقول إمامته جائزة لأمثاله ، وإذا كان في المأمومين من هو أحسن منه في القراءة ، فلا تجوز إمامته ، وهو أحسن ما سمعت .

المسألة [٤٥٥]

وسألته : عن القوم إذا كثروا في المسجد أو في غير المسجد ، وبعثوا عن^(٤) الإمام حتى لا يرون^(٥) شيئاً من أفعاله من الركوع والسجود والقيام والجلوس ، ولا تكبير ولا تحميد^(٦) ولا قراءة ، هل [تجوز]^(٧) صلاتهم والافتداء بمن جاورهم من المصلين ممن تصل^(٨) إليه أفعال الإمام وأقواله أم لا ؟
قال : [قد]^(٩) اختلف في ذلك ، فقليل : صلاتهم جائزة [بالمأمومين]^(١٠) لضرورة فضل الجماعة ، قاله ابن القاسم .

وقيل : صلاتهم باطلة ، حتى يروا أفعال الإمام^(١١) ويسمعوا أقواله ، وإن لم يعاينوا أفعاله كما كان^(١٢) أزواج النبي ﷺ ، كُنَّ يُصَلِّينَ فِي

(١) في (ك) : « قال بعضهم » .

(٢) في (ك) : « القراءة » .

(٣) سقطت من (ك) .

(٤) في (م) : « على » .

(٥) في (م) : « يروا » .

(٦) في (م) : « ولا تكبيراً ولا تحميذاً » .

(٧) من (م) .

(٨) في (م) : « من اتصل » .

(٩) من (م) .

(١٠) من (م) .

(١١) في (م) هنا : « وأقواله » .

(١٢) في (م) : « كانوا » .

حجرتهن^(١) بصلاة الإمام في المسجد في حياة رسول الله ﷺ ، وبعد وفاته .
 وقيل : تجوز صلاة من بُعِدَ [عن]^(٢) الإمام يوم الجمعة لضرورة الجمعة [ولا
 يجوز لغيرها]^(٣) .
 و [قيل : تجوز في غيرها]^(٤) ، وبه جرى العمل ، قاله عبد الرحمن بن خالد .

المسألة [٤٥٦]

قلت له : فلو صلوا بصلاة المُسْمِعِ ، هل تصح صلاتهم أيضًا أم لا ؟
 قال : اختلف في ذلك ، فقيل : صلاتهم باطلة ؛ لأنهم اقتدوا بغير الإمام^(٥) .
 وقيل : صلاتهم صحيحة ، وذلك من [باب]^(٦) نقل الخبر .
 وقيل : إذا أمر الإمام المُسْمِعُ^(٧) كان وكيله قام مقامه ، فتصح صلاة من صلى
 بسماعه^(٨) ، وإن كان يسمع الناس من غير وكالة الإمام وإذنه [فسدت صلاة]^(٩)
 من صلى به ، وفسدت صلاته هو .

المسألة [٤٥٧]

وسألته : عن صلاة المسمع نفسه ؟
 قال : اختلف فيها^(١٠) علماؤنا ، فقيل^(١١) : صلاته باطلة ؛ لأن سماعه لغيره

-
- | | |
|------------------------------|-----------------------------|
| (١) في (م) : « بأحجارتهم » . | (٢) في (ك) : « على » . |
| (٣) من (م) . | (٤) من (ك) . |
| (٥) في (م) : « إمام » . | (٦) من (م) . |
| (٧) من (م) : « المسلم » . | (٨) في (م) : « بالسماعة » . |
| (٩) في (م) : « فصلاته » . | (١٠) في (م) : « فيه » . |
| (١١) في (م) : « قال » . | |

كلام عمد ، ومن تكلم في صلاته [عمداً] ^(١) بطلت صلاته .

وقيل : جائزة للضرورة ^(٢) .

وقيل : إن تكلف في صوته ^(٣) فصلاته باطلة ، وإن [كان] ^(٤) لم يتكلف وكان

جهير ^(٥) الصوت فصلاته مجزئة .

وقيل : إن أذن له الإمام جازت وإلا فلا .

المسألة [٤٥٨]

وسألته : عن رجل أقيمت عليه الصلاة ، وهو في الصلاة ، هل يقطع أو

يتمادى ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقليل : إذا طمع أن يقضي صلاته ويدرك الإمام

[قبل] ^(٦) أن يركع تمادى على صلاته [ولا يقطع] ^(٧) ، وإن لم يطمع أن يدركه

فليقطع صلاته ويدخل مع الإمام .

وقيل : إذا لم يعقد من صلاته ركعة سلم ودخل مع الإمام ، وإذا عقد ركعة برفع

الرأس من الركوع شفعها بثانية ^(٨) ، وسلم ، ودخل مع الإمام ، [وإن صلى ثلاثة أتمها

رابعة ودخل مع الإمام] ^(٩) .

وقيل : إذا عقد من صلاته ركعة تمادى على صلاته ولا يقطع ، فإذا فرغ من

صلاته دخل مع الإمام حيث أدركه .

(١) سقطت من (ك) .

(٢) في (م) : « ضرورة » .

(٣) في (ك) : « صلاته » .

(٤) من (م) .

(٥) سقطت من (ك) .

(٦) في (م) : « جهير » .

(٧) من (ك) .

(٨) في (م) : « وصلى ثانية » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

المسألة [٤٥٩]

وسألته : عن الرجل تقام عليه الصلاة وهو بعيد عن الصف لا يسمع كلام الإمام ولا تكبيره ولا قراءته ولا يرى شيئاً من أفعال الصلاة إلا صبيّاً أمامه^(١) إذا كبر الإمام أعلمه ، [وإذا رفع أعلمه]^(٢) وإذا خفض أعلمه حتى أخبره بأفعال الإمام كلها في صلاته ، أترى صلاته صحيحة أم لا ؟

قال : هذا صلاته باطلة ، وعليه الإعادة أبداً ، ولا يشبهه [هذا]^(٣) من^(٤) يصلي بصلاة المأمومين يوم الجمعة ، وقد ذكرت لك ما فيها من الخلاف .

المسألة [٤٦٠]

وسألته : عمن أجنب ثم سافر أو أصابته جنابة^(٥) ، وهو مسافر فأصابه مطر كثير وبرد شديد ، ووجد مسجداً أياح له أن يدخل المسجد وينام فيه ؟

قال : نعم ، وقد أخبرني سحنون عن ابن القاسم عن مالك أن زيد بن أسلم^(٦) سوغ^(٧) في مرور الجنب بالمسجد عابر سبيل وتأول فيه قوله ﷺ : ﴿ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ ﴾ [النساء : ٤٣] ، وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : تفسير هذه الآية ترخيص للمسافر^(٨) ، إذا أجنب ولم يجد الماء أبيضحت له الصلاة بالتيمم والمرور في المسجد .

-
- (١) في (م) : « أصاب » . (٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) .
- (٣) من (م) . (٤) في (م) : « ما » .
- (٥) في (ك) : « نجاسة » . (٦) في (ك) : « سلمة » .
- (٧) في (م) : « وسغ » ، وفي (ك) : « شجع » .
- (٨) في (ك) : « رحمة للمسافرين » .

قال محمد : وأنا أقول : للمسافر ولمن اضطر من الناس أن يدخل المسجد وينام فيه ؛ لأن نفس المؤمن أكرم على الله من ألف مسجد ، وقد حرم الله سبحانه وتعالى الميتة والدم ولحم الخنزير ، ثم أباح ذلك عند الاضطرار لكرامة نفس المؤمن على الله ﷻ .

المسألة [٤٦١]

قلت له : فالمصلي إذا وجد في صلاته قملة أو برغوثة ماذا يصنع بها^(١) ؟
قال : بلغني عن مالك رحمته الله أنه قال : إذا كان في غير المسجد طرحها في الأرض ، وإن كان في المسجد أوهنها^(٢) بالفرك ، وطرحها^(٣) في ثوبه .
قال [محمد]^(٤) : وأنا أقول : لا يطرحها بل يقتلها كان في المسجد أو في غيره ، وقد بلغني أن النبي ﷺ نهى عن طرح القملة [وهي]^(٥) حية^(٦) ، وقال : « إن الله لا يرضى أن يعذب أحد من خلقه بالجوع » ، ولا بأس أن يقتل المصلي [في صلاته]^(٧) قملة أو برغوثة كان في المسجد أو [في]^(٨) غير المسجد .

مسألة

قلت له : فالطفل الصغير إذا أتى أباه وهو يصلي ، والطفل لا يعقل^(٩)

(١) في (ك) : « فيها » . (٢) في (ك) : « أو صحنه » .

(٣) في (ك) : « وليطرحها » . (٤) من (ك) .

(٥) من (م) .

(٦) انظر : مسند أحمد (٢٣٤٨٥) ، مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٣٦٨) ، مصنف عبد الرزاق

(١٧٤٤) ، السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٢٩٤) .

(٧) من (م) . (٨) من (م) .

(٩) في (ك) : « يفقه » .

الكلام [أله] ^(١) أن يقطع ويحمله ^(٢) في صلاة النافلة ؟

[قال : نعم] ^(٣) ، وهو قول مالك رحمته الله .

وقال محمد : وأنا أقول [له] ^(٤) أن يحمله في الفريضة والنافلة كما فعل رسول الله ﷺ بينته أمامة بنت زينب ^(٥) ويسوغ أن يحمله المصلي ونحوه وهو في القيام والركوع ويضعه في السجود ^(٦) ، وهو الاختيار في ذلك لمن اضطر إليه .

المسألة [٤٦٢]

وسأله : عن الجنب [أله أن] ^(٧) يحمل المصحف ويقرأ القرآن ؟

(١) سقطت من (ك) .

(٢) في (م) : « أن ينجيه أو يحمله » .

(٣) ما بين المعقوفين ليس في (م) و(ك) ، والسياق يقتضيه ، ومذهب مالك في هذه المسألة الجواز في النافلة دون الفريضة .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) كما في البخاري [كتاب الصلاة - باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة -

حديث (٥١٦)] ومسلم [كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب جواز حمل الصبيان في

الصلاة حديث (٥٤٣)] أنه ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله

ﷺ ولأبي العاص بن ربيعة بن عبد شمس ، فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها .

قال النووي : وادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ ، وبعضهم أنه من الخصائص

وبعضهم أنه كان لضرورة ، وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها وليس في

الحديث ما يخالف قواعد الشرع ؛ لأن الآدمي طاهر ، وما في جوفه معفو عنه ، وثياب

الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة ، والأعمال في الصلاة لا

تبطلها إذا قلت أو تفرقت ، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك ، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك

ليبان الجواز . « شرح مسلم » للنووي (٣٥/٥) .

(٦) في (ك) : « الركوع » . (٧) من (م) .

قال : لا ، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : وكيف لا يقرأ الجنب القرآن [وهو]^(١) في جوفه .

وقال محمد : وأنا أقول : إن كان الجنب مسافراً لا بأس أن يقرأ حزبه ، وإن كان مقيماً فلا ، وأما المصحف فلا يحمله ولا يقرأ به إلا بالنظر ، ولا يحمله إلا إذا كان في جبيرة أو غزارة^(٢) أو تابوت أو ما أشبه ذلك ، وقاله أصحاب مالك رضي الله عنهم أجمعين .

قال محمد : وقد أباح يونس بن ربيعة ، وسعيد بن المسيب ، وقسامة بن هرمز^(٣) : قراءة القرآن للجنب المسافر كما قال [ابن مسعود]^(٤) رضي الله عنه .

المسألة [٤٦٣]

قلت له : فالصلاة على البُسط والحصير .

[قال]^(٥) : قال عطاء : الصلاة [على]^(٦) البردي محدث^(٧) ، أي بدعة ، والبردي الحصير ؛ لأنه لم يكن في عهد رسول الله ﷺ إلا الصلاة على الأرض [كذلك]^(٨) وهو المستحب ، وتجوز [الصلاة على]^(٩) البسط والحصير والسجادة والمتاخ^(١٠) وما أشبه ذلك .

(١) من (م) .

(٣) في (م) : « زهيد » .

(٥) سقطت من (ك) .

(٧) في (م) : « يحدث » .

(٩) من (م) .

(١٠) في (م) : « والقلاع » ، والمتاخ : اسم لجريد النخل .

(٢) الغرارة : كالقربة يوضع فيها الطعام .

(٤) من (ك) .

(٦) سقطت من (ك) .

(٨) من (م) .

المسألة [٤٦٤]

قلت له : الصلاة على الطنافس .

[قال : بلغني عن مالك أنه كره الصلاة على الطنافس]^(١) ، وإنما كرهها خيفة التكبر^(٢) والتجبر ، ولما^(٣) يدخل [في قلب]^(٤) المصلي من ذلك .
قال محمد : وأنا أقول : لا بأس بالصلاة على الطنافس والقُطُف^(٥) والفراش وما أشبه ذلك ، والثياب الرفيعة^(٦) ، إذا كانت لغير تكبر ولا تجبر وكانت طاهرة .

المسألة [٤٦٥]

وسألته : عمن كان قريئاً من الموضع الذي تقام فيه الجمعة ، هل يجوز له أن يصلي صلاة العيدين في موضعه أو يأتي إلى موضع الجمعة ؟
قال محمد : بلغني أن أبا هريرة رضي الله عنه كان ينزل من العتيب على جبل ذي الحليفة ويأتي إلى المدينة لصلاة العيدين و [بينه و]^(٧) بينها ستة أميال ، وليس ذلك كالجمعة ؛ لأن العيدين لا يكونان إلا مرتين في السنة ، فمن صلى العيدين في موضع غير موضع الجمعة فلا صلاة له .

المسألة [٤٦٦]

قلت له : فهل ترى ذلك جرحه في [شهادة من صلاها في داره في غير

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . والطنافس جمع طُنْفَسَة ، وهي بساط له حَمْلٌ دقيق ، وقيل : هو ما يجعل تحت الرجل على كتفي البعير .

(٢) في (م) : « التكسير » . (٣) في (ك) : « ولم » .

(٤) من (م) . (٥) في (ك) : « والقصب » .

(٦) في (ك) : « الرفيع » . (٧) من (م) .

موضع الجمعة^(١) .

قال : نعم [جرحه في شهادته وإمامته]^(٢) ، إلا أن يعذر بالجهل^(٣) .

المسألة [٤٦٧]

قلت : ومن صلى خلفه من أهل الشهادة^(٤) [أتراه بمنزلة الإمام ساقط الشهادة]^(٥) ؟

قال : نعم ، وهو قول مالك وجميع أصحابه ، وما علمت أحدًا خالف في ذلك ، وقاله أبو حنيفة ، والقاضي [أبو]^(٦) يوسف^(٧) ، ولا علمت من خالف فيه في سائر المذاهب .

قال محمد : وأنا أقول : إلا أن تكون بين الناس فتنة فلا بأس بذلك [أن يصلي]^(٨) كل واحد في موضعه ؛ لأن الفتنة عذر [ظاهر]^(٩) .

المسألة [٤٦٨]

وسأله : عن إمامة الأغلف غير المختون ، وإمامة المعتوه والمجنون .

(١) ما بين المعقوفتين في (م) : « شهادته وإمامته » .

(٢) من (ك) . (٣) في (م) : « بجهل » .

(٤) في (ك) : « الشهادات » . (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٦) سقطت من (ك) .

(٧) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد ، لزم أبا حنيفة ، وغلب عليه الرأي ، وكان حافظًا

للحديث ، ولي القضاء ببغداد ولم يزل بها إلى أن مات في خلافة الرشيد سنة ١٨٢ هـ .

(٨) سقطت من (ك) . (٩) سقطت من (ك) .

قال : [اختلف في ذلك ، و]^(١) سألت سحنوناً عن ذلك ، فقال : إذا أمهم في حال إفاقتهم ، فصلاتهم تامة ، وقال غير سحنون : إذا أمهم الأغلف والمعتوه فعليهم الإعادة .

المسألة [٤٦٩]

وسألته : عن الإمام إذا أطل الجلوس في التشهد الأول فسبق له [أصحابه أترى عليه سجود السهو أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، قال ابن القاسم]^(٢) : لا سجود عليه .

وقال سحنون : أرى أن يلزمه السجود إذا أطل الجلوس حتى يخرج عن المعتاد جاهلاً كان أو عامداً .

واتفق سحنون^(٣) وابن القاسم على [أن]^(٤) طول^(٥) الجلوس في [التشهدين مكروه ، وذلك من علامة جهل الإمام بسنة الصلاة ، فتفصيل الجلوس في]^(٦) التشهدين^(٧) هو السنة .

المسألة [٤٧٠]

وسألته : عن التشهد ومن لا يحسنه .

قال : التشهد يشتمل على أربعة أركان ، الأول : الثناء على الله تبارك وتعالى ، والإقرار بالوحدانية ، والركن الثاني : الصلاة على النبي ﷺ والإقرار له بالرسالة ،

(١) سقطت من (م) . (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٣) في (م) : « ابن القاسم » .

(٤) في (ك) : « أنه إذا » .

(٥) في (ك) : « طال » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٧) في (ك) : « السجود » ، وفي (م) هنا زيادة : « مكروه » .

والثالث : أن يقر [أن ما]^(١) جاء به محمد حق ، والرابع : الدعاء بالمأثور [عن]^(٢) النبي ﷺ ، فإن أتى المصلي بهذا [كله]^(٣) [في صلاته]^(٤) فقد أتى بتشهده كاملاً ، وإن أتى [ببعض ذلك]^(٥) بالثناء على الله ﷻ أو الصلاة على النبي ﷺ أجزأه .

المسألة [٤٧١]

قلت له : ومن لا يحسن التشهد ماذا يصنع [في صلاته]^(٦) ؟
 قال : إذا أثنى على الله تعالى وقال : التحيات لله [الزكيات لله]^(٧) وكرر ذلك مرتين أو ثلاثاً في تشهده^(٨) أجزأه ، وإن [كان خلف]^(٩) الإمام وكرره^(١٠) حتى سلم الإمام أجزأه ، وكذلك إذا لم يعرف إلا الصلاة على النبي ﷺ وقال : اللهم صل على محمد و[على]^(١١) آل محمد ، وكرر ذلك مرتين أو ثلاثاً حتى سلم الإمام^(١٢) أجزأه ، [وذلك كله واسع]^(١٣) ، وليس كل الناس يعرف التشهد ومن لا يعرف شيئاً^(١٤) من ذلك ولا قدر أن ينطق به ، فإنه يجلس مقدار ما يتشهد فيه [و] أجزأه .

(١) في (م) : « بما » .

(٢) في (م) و(ك) : « على » .

(٣) من (م) .

(٤) من (ك) .

(٥) سقطت من (ك) .

(٦) سقطت من (ك) .

(٧) من (ك) .

(٨) في (م) : « جلوسه » .

(٩) في (ك) : « خالف » .

(١٠) في (ك) : « وكررها » .

(١١) من (م) .

(١٢) في (ك) هنا زيادة : « وإن خالفه » .

(١٣) ما بين المعقوفين من (م) .

(١٤) في (م) : « شيء » .

المسيس ما لم يضر بنفسه ، فإن أبت وامتنعت من الصلاة ضربها ضرباً غير مبرح ، ولا يكسر لها عظماً ولا يفقأ لها عيناً ، وهذا قول^(١) القرآن ، قال الله تعالى : ﴿لَعَنَ اللَّهُ الْفَاسِقِينَ وَالْمُفْسِدِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُزَيِّنِينَ وَمَنْ يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَالْغَوَاةَ ضَلُّوا سَبِيلَهُمْ وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [النساء : ٣٤] فإن فعل^(٢) ما ذكر الله تعالى في هذه الحالة ولم تنته وامتنعت من الصلاة قال ابن القاسم ، وابن وهب ، وابن كنانة : إن [كل]^(٣) ما أخذ منها على وجه الخلع على الطلاق إذا ضيق بها لأجل الصلاة ، فهو جائز حلال ، فإن امتنعت من الصلاة وأبت من الفداء وأبت أن تعطي شيئاً وأبت [إلا]^(٤) المقام معه كذلك تاركة للصلاة ، قال ابن وهب : [وجب]^(٥) عليه فراقها ، ولا يحل له إمساكها ، قال الله تعالى : ﴿وَلَا تُنكِسُوا بَعْضَ الْكَافِرِينَ﴾ [المتحنة : ١٠] وهذه امرأة كافرة ، قال ابن القاسم : لا يجب عليه فراقها إذا شاء أمسكها وإثمها عليها .

قال محمد بن سحنون : كنت ذات يوم جالساً عند عبد الرحمن بن القاسم ، وإذا برجل قد أتاه^(٦) بكتاب فألقاه ابن القاسم إليّ ، فإذا فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم : من عبد الملك^(٧) بن يحيى بن أبي مليكة إلى الشيخ [عبد الرحمن]^(٨) بن القاسم رضي الله عنه ، سلام عليكم ورحمة الله ، أما بعد :

فإني كتبت إليك أسألك في امرأة تركت الصلاة تهاوناً أترى أن تطلق أم [لا]^(٩) ؟ كيف يكون أمرها ؟ » .

(١) في (م) : « هو » .

(٢) في (م) : « فعلن » .

(٣) من (م) .

(٤) من (م) .

(٥) من (م) .

(٦) في (م) : « وإذا أتاه رجل » .

(٧) في (ك) : « عبد الله » .

(٨) من (م) .

(٩) من (ك) .

[بعد] ^(١) كل ^(٢) ما يصنع بها من وعظ ^(٣) وهجران وضرب حتى تختلع منه بجميع مالها عنده ^(٤) ، وأما مهرها وكل ما تراضيا عليه زيادة على مهرها ، فقرأت عليه الكتاب وما زدت فيه وهو جالس ينظر فيه ﷺ ولم ينكر شيئاً ، [والسلام] ^(٥) .

المسألة [٤٧٣]

وسأله : عن [إمامة] ^(٦) الأعمى وهل يجوز أن يكون إماماً [راتباً ويكون] ^(٧) مؤذنًا أم لا ؟

قال : إذا لم يكن فيه عيب [إلا] ^(٨) العمى فلا بأس ^(٩) أن يكون إماماً راتباً إذا كان فقيهاً تقياً ، ويكون مؤذنًا ويُقتدى في الأوقات بالأنقياء والأخيار من الناس كما كان يفعل ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعمى وكان مؤذنًا لرسول الله ﷺ .

المسألة [٤٧٤]

وسأله : عن المؤذن هل [يجوز] ^(١٠) أن يؤذن وهو جنب أم لا ؟
قال ^(١١) : اختلف في ذلك ، قيل : ^(١٢) لا بأس أن يؤذن وهو جنب ولا يقيم الصلاة إلا وهو متوضئ إلا في صلاة الصبح ^(١٣) .

-
- | | |
|--|----------------------------|
| (١) من (ك) . | (٢) في (م) : « بكل » . |
| (٣) في (ك) : « عصا » . | (٤) في (ك) : « منه » . |
| (٥) من (م) . | (٦) من (م) . |
| (٧) من (م) . | (٨) سقطت من (ك) . |
| (٩) في (م) : « فلا يجوز » ، ومذهب مالك جواز كون الأعمى إماماً راتباً . | |
| (١٠) من (ك) . | (١١) في (م) : « قيل » . |
| (١٢) في (ك) : « قال بعض » . | (١٣) في (م) : « الصحيح » . |

[وقد اختلف الأثر فيه ، قيل : له أن يؤذن سحرًا وهو جنب ، والسحر هو الثلث الأخير من الليل .

قال محمد^(١) : وكذلك^(٢) بلغني عن ابن القاسم عن مالك رحمهما .

المسألة [٤٧٥]

قلت له : ما تقول فيمن وجب عليه إعادة الصلاة في الوقت فمضى الوقت وترك الإعادة عامدًا^(٣) ، ما ترى عليه ؟

قال : كل ما قال فيه العلماء يعيد في الوقت ، و[إن]^(٤) ترك الإعادة عامدًا فلا إعادة عليه ولا إثم [وبالله أستعين]^(٥) .



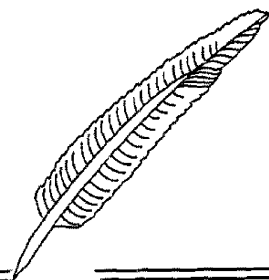
(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٢) في (م) : « وقد » .

(٣) في (ك) : « عمدًا » .

(٤) ليست في (م) و(ك) ، والسياق يقتضيها .

(٥) من (ك) .

الفصل التاسع عشر في مسائل الصوم



رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل الصوم

المسألة [٤٧٦]

قال [محمد] ^(١) بن سالم [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(٢) :

سألت محمد بن سحنون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٣) : عن صام شهر رمضان فظن أن الشمس قد غابت وتوارت بالحجاب والشمس قد غم ^(٤) عليها [زُكَّام] ^(٥) السحاب فأكل ثم انجلى السحاب فظهرت الشمس على الجدارات ^(٦) ، والجبال ؟ قال : لا شيء عليه إلا القضاء ؛ لأنه بلغني [أن هذا] ^(٧) أصاب الناس ووقع في عهد عمر بن الخطاب [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] وفي عهد الصحابة ^(٨) .

المسألة [٤٧٧]

وسأله : عن نام في نهار رمضان فاحتلم ، ماذا عليه ؟ قال : لا شيء عليه ، لا قضاء ولا كفارة .

المسألة [٤٧٨] ^(٩)

قلت له : فإن احتلم وظن أنه قد أفطر فأكل يومه أو جامع ؟

- | | |
|--------------------------|-----------------------------------|
| (١) من (ك) . | (٢) من (م) . |
| (٣) في (ك) : « عنهما » . | (٤) في (م) : « أغمي » . |
| (٥) من (م) . | (٦) في (ك) : « الحجرات » . |
| (٧) في (ك) : « أنها » . | (٨) ما بين المعقرتين سقط من (م) . |
| (٩) هذه المسألة من (م) . | |

قال : هذا هو المتأوب^(١) بعينه وعليه القضاء فقط .

المسألة [٤٧٩]

قلت له : فإن أكل أو شرب ناسيًا ماذا يجب عليه ؟

قال : اختلف الأثر في ذلك ، قيل : لا شيء عليه فالله أطعمه وأسقاه ، وقيل : عليه قضاء يوم مكانه ، قاله ابن القاسم ، ومالك .

قال محمد : إنما جعل عليه القضاء استحبابًا ، ألا ترى قول النبي ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »^(٢) .

المسألة [٤٨٠]

وسأله : عن رجل باع عبده^(٣) في آخر رمضان فعلى من ترى زكاته ؟
قال : على البائع .

المسألة [٤٨١]

قلت : ولو باعه بعدما أصبح يوم الفطر فعلى من ترى زكاته ؟
قال : سئل عنه مالك [غير]^(٤) مرة ، قال : أراه على^(٥) الذي ابتاعه يوم الفطر ثم رجع عن ذلك ، وقال : أرى [أن]^(٦) زكاته على البائع ، ولا أرى على المبتاع شيئًا ؛ لأن الزكاة قد وجبت على البائع قبل أن يبيعه ، وهو أحب قوليه

(١) كذا في (م) ولعله : « المتأول » . (٢) سبق تخريجه .

(٣) في (ك) : « عبدًا » . (٤) سقطت من (ك) .

(٥) في (م) : « عن » . (٦) من (م) .

إِلَيَّ ، وَبِهِ آخِذٌ أَنَا^(١) .

المسألة [٤٨٢]

وسألته : عن الصائم أيجوز له أن يمسك في فيه شيئاً رطباً مثل الجوز^(٢) أو التين أو غير ذلك من العروق^(٣) والخضر الرطبة ؟
قال : لا يجوز له ذلك ، فإن جهل^(٤) وفعل ذلك حتى وصل [له]^(٥) إلى جوفه من طعمه أو حرارته [أو حلاوته]^(٦) فاختلف فيه ، قيل : عليه القضاء والكفارة ، قاله ابن القاسم ، وقيل : عليه القضاء فقط .

المسألة [٤٨٣]

وسألته : عمن فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر ، وصام الداخِل على الماضي .
قال : اختلف في ذلك ، قيل : إذا صام الداخِل على الماضي [أجزأه عن الماضي]^(٧) ويقضي الداخِل .
وقيل : يجزئه^(٨) صيام الداخِل عن الماضي ، ويقضي الماضي بعد ذلك ، قاله ابن القاسم . وقال أشهب : لا يجزئه [واحد]^(٩) منهما وعليه [صيام]^(١٠) شهرين متتابعين يوم للكفارة ويوم للقضاء^(١١) .

(١) في (ك) : « أخذنا » .

(٢) في (م) : « الحيز » .

(٣) في (ك) : « الصرور » .

(٤) في (ك) : « جعل » .

(٥) من (ك) .

(٦) من (م) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٨) في (ك) : « يجوز » .

(٩) في (ك) : « وأحق » .

(١٠) من (ك) .

(١١) في (م) : « للكفارة ويومين للقضاء » .

قال محمد : وهو الصواب إن شاء الله تعالى ، وإليه رجع ابن القاسم .

المسألة [٤٨٤]

وسأله : عن صام تطوعًا فأفطر عامدًا^(١) ماذا عليه ؟

قال : اختلف العلماء في ذلك ، قال أكثر العلماء : لا قضاء عليه ؛ [لأنه غير واجب عليه]^(٢) ، إن شاء أفطر وإن شاء صام .

وقال ابن القاسم : عليه القضاء واجب ، فمن نذر صومه [على نفسه]^(٣) ودخل فيه^(٤) صار واجبًا عليه بالدخول فيه ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

المسألة [٤٨٥]

قلت له : أرأيت إن سافر وهو صائم في الحضر فأفطر لسفره ؟

قال : قال ابن القاسم : عليه القضاء ، وأما ابن كنانة قال : لا قضاء عليه .

المسألة [٤٨٦]

قلت : فإن سافر سفرًا تقصر فيه الصلاة وصام^(٥) في رمضان ثم أفطر^(٦) عامدًا لسفره .

قال : قال ابن القاسم : عليه القضاء والكفارة ، وقال ابن حبيب^(٧) : لا كفارة عليه .

(١) في (ك) : « متعمدًا » .

(٢) من (م) .

(٣) في (ك) : « عليه » .

(٤) في (ك) : « عليه » .

(٥) في (ك) : « وسافر » .

(٦) في (ك) : « فأفطر » .

(٧) في (م) : « ابن وهب » .

المسألة [٤٨٧]

قلت : فإن صام رمضان في بيته ثم سافر وهو على صومه ثم أفطر ماذا يجب عليه ؟

قال : روي عن ابن القاسم عن مالك أنه يلزمه القضاء والكفارة ، وروي ابن عبد الحكم عنه أيضًا ^(١) أنه [قال] ^(٢) ليس عليه إلا القضاء دون الكفارة .
قال محمد : وأنا أقول : إن أفطر بأكل أو شرب ، فعليه القضاء فقط ، وإن أفطر بالجماع فعليه القضاء والكفارة ، وكذلك بلغني عن المغيرة بن عبد الرحمن ^(٣) ، وعبد الملك بن حبيب ، وقاله ابن الماجشون أيضًا .

المسألة [٤٨٨]

قلت له : فإن أفطر ناسيًا ثم أفطر بعد ذلك متعمدًا .
قال : اختلف في ذلك ، قال ابن القاسم : عليه القضاء والكفارة ، وقال بعض أكابر أصحاب مالك : لا كفارة عليه .
قال محمد : وأنا أقول : إن [كان] ^(٤) أفطر منتهكًا لحرمة رمضان ومتهاونًا [به] ^(٥) فعليه القضاء والكفارة ، وإن أفطر متأولًا فلا كفارة عليه ، وعليه القضاء .

(١) في (م) : « وروي عن ابن عبد الحكم عن مالك » .

(٢) من (م) . (٣) في (ك) : « ابن أبي عبد الرحمن » .

(٤) من (م) . (٥) من (م) .

المسألة [٤٨٩]

قلت له : فمن لزمه قضاء رمضان متى يقضيه ؟

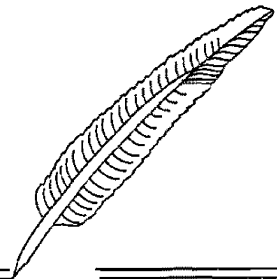
[قال]^(١) : قال ابن القاسم : إن أفطر في الشتاء فليقضه في الصيف في أطول الأيام وحرها ، وإن أفطر في الصيف فليقضه في أطول الأيام في الصيف ، فإن قضى ما عليه في أقصر الأيام أجزأه ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة :

١٨٤] .



(١) سقطت من (ك) .

الفصل الموفي عشرين
في مسائل
مختلفة غير متجانسة



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل [جامع]^(١) لمسائل مختلفة غير متجانسة

المسألة [٤٩٠]

قال محمد بن سالم رحمته الله :

قال محمد بن عبد الله^(٢) بن بكير المخزومي رحمته الله : أتى رجل إلى مالك بن أنس رحمته الله فسأله عن قوم ظلمة قد غلب فسادهم على صلاحهم وغلب شرهم على خيرهم وضرهم على نفعهم ، وشأنهم على الدوام^(٣) الغارات على المسلمين متى وجدوا الغارة والغلبة لقليلة أو منزل أو دوار غاروا عليهم ، وأخذوهم بالقهر والغلبة ، وأخذوا ما معهم من الأموال^(٤) ، وسفكوا دماءهم وهتكوا حرمة النساء والصبيان ، ويسبون العبيد والحرائر من العبيد ، فهذا دأب هذا القوم على الدوام ، فإن لم يمكنهم أخذ الأموال^(٥) بالقهر والغلبة أخذوه بالسرقة ، لا يسأمون [الفساد]^(٦) ولا يتركون العناد ولا يسالمون^(٧) العباد ، فما رأيك فيمن أخذ شيئاً من مال هؤلاء^(٨) القوم [على وجه السرقة والنهب]^(٩) ؟

(٢) في (م) : « عبد الحكم » .

(١) من (م) .

(٣) في (م) : « الدواف » .

(٤) في (ك) : « وأخذوا مالهم من السوار » .

(٥) في (م) : « أموال المسلمين » . (٦) من (م) .

(٧) في (ك) : « يسلون » . (٨) في (ك) : « هذا » .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

قال : [قال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(١) هذا القوم الذي وصفتهم ^(٢) بهذا الوصف إن ثبت فيهم هذا الوصف فهم محاربون على ^(٣) الحقيقة ، وحكم المحارب ما كنتم تقرأونه ^(٤) في كتاب الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ ﴾ إلى قوله : ﴿ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣] ، وأما حكم ما بأيديهم ^(٥) من الأموال فسيبله سبيل اللقطة ، ما عرف ماله فهو له ، وما لم يعرف ماله ^(٦) فهو لواجده ؛ لأنه مال جهلت أربابه ، فاختلف فيه السلف ، [فقيل : سبيله] ^(٧) سبيل الفيء [فيحل] ^(٨) للغني والفقير ، بأي وجه صار إليه بالغصب منهم أو بالسرقة أو بالهبة أو بالبيع أو بالضيافة ، أو سبيله سبيل الصدقة فيحل ^(٩) للفقراء دون الأغنياء ، فعلى كلا الأمرين فأخذ ^(١٠) ما بيد هؤلاء ^(١١) القوم من الأموال جائز بأي وجه أخذ ؛ لأنه لغيرهم وليس لهم فيه شيء ، وإنما هو لمن غصبوه إياه ^(١٢) ، كما ذكرت لك فما عرفه ربه فهو أحق به ، وما جهل فهو لواجده .

قال ابن كنانة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : سئل مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عمن أراد التوبة من هؤلاء القوم الموصوفين ^(١٣) [بالظلم والعدوان] ^(١٤) ، ومن غيرهم ممن كان الحرام بيده ^(١٥) وأراد التخلص ^(١٦) منه والخروج عنه كيف يصنع

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . (٢) في (ك) : « وصفت » .
 (٣) في (م) : « في » . (٤) في (م) : « تعرفونه » .
 (٥) في (ك) : « في أيديهم » .
 (٦) في (ك) : « فمن عرف ماله فهو له ، ومن لم يعرف ماله » .
 (٧) في (م) : « على سبيله » . (٨) من (م) .
 (٩) في (ك) : « فيجعل » . (١٠) في (ك) : « يؤخذ » .
 (١١) في (ك) : « هذا » . (١٢) في (ك) : « غصبه إياهم » .
 (١٣) في (م) : « الموصوفون » . (١٤) في (ك) : « بما ذكرت » .
 (١٥) في (ك) : « بأيديهم الحرام » . (١٦) في (م) : « التخلص » .

[فيه ^(١)] ، هل يحل [له] ^(٢) منه شيء أم لا ؟

فقال مالك رحمه الله : إن كان رب المال معيناً ^(٣) معروفاً وكان حياً وجب رد ^(٤) ذلك المال كله إليه بنفسه وغلته وربحه ، وإن كان ميتاً دفع ذلك كله لورثته ^(٥) ، فإن فعل ذلك برئ من تبعاته ^(٦) إن شاء الله تعالى ، وليستغفر الله من الظلم والعدوان وليكثر الاستغفار .

وإن كان رب المال مجهولاً أو اكتسب ذلك المال من السحت والربا والمعاملات ^(٧) الفاسدة من الشركة الفاسدة والكفارات ولم يعرف ^(٨) مالكة [بعينه] ^(٩) ، فهو ^(١٠) كالمال الذي جهلت أربابه فسيبيله سبيل اللقطة .

فإن كان الذي بيده هذا المال [غنياً] ^(١١) عنه أصدقه كله للفقراء والمساكين وفي وجوه البر مما ^(١٢) فيه منافع المسلمين كإصلاح القناطر ^(١٣) والجسور ، وشراء السلاح والخيول للجهاد ، ويعطي منه للمؤذن والإمام والفقير ^(١٤) ، والغازي ، والشهود وكل من فيه منفعة للمسلمين . وإن كان الذي بيده هذا المال الحرام محتاجاً فقيراً فله ^(١٥) أن يأخذ [منه] ^(١٦) قدر حاجته ^(١٧) على قدر كثرة عياله وقتلهم ؛ لأنه من جملة فقراء المسلمين ، فله نصيب منه إن كان المال واسعاً ، وإن [كان] ^(١٨) المال قليلاً

(١) من (م) .

(٢) من (ك) .

(٣) في (ك) : « غنياً » .

(٤) في (م) : « صرف » .

(٥) في (ك) : « لورثته » .

(٦) في (ك) : « تبعته » .

(٧) في (ك) : « والمعاملة » .

(٨) في (ك) : « يعلم » .

(٩) من (م) .

(١٠) في (م) هنا زيادة : « سبيل اللقطة » .

(١١) سقطت من (ك) .

(١٢) في (ك) : « لما » .

(١٣) في (ك) : « القناطير » .

(١٤) في (ك) : « والفقير » .

(١٥) في (م) : « فعليه » .

(١٦) من (ك) .

(١٧) في (ك) : « بقدر الحاجة » .

(١٨) سقطت من (م) .

[أَمْسَكْهُ] ^(١) وهو له [حَلَال] ^(٢) ، وهذا أصح الروايات عن ^(٣) مالك .
وروي عنه أيضًا [أَنَّهُ قَالَ] ^(٤) : إِذَا كَانَ رَبُّ الْمَالِ [الَّذِي] ^(٥) بِيَدِهِ مَجْهُولًا
وَوَرِثْتَهُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَخِيرُ مَنْ كَانَ بِيَدِهِ الْمَالُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا بَيْنَ أَنْ يَصْرِفَهُ فِي الْوُجُوهِ
الَّتِي ^(٦) ذَكَرْنَا وَبَيْنَ أَنْ يَحْبِسَهُ وَيُخْرِجَ قِيَمَتَهُ فِي الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ^(٧) [قَبْلَهُ] ^(٨) أَيِ
ذَلِكَ شَاءَ ، فَعَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي [ذَكَرْنَا] ^(٩) يَحْبِسُهُ إِنْ شَاءَ وَيُخْرِجُ الْقِيَمَةَ .
وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِيمَا [يُقَوَّمُ] ^(١٠) ، قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا يَلْزَمُهُ
إِلَّا قِيَمَةُ ذَلِكَ الْمَالِ حِينَ وَقَعَ بِيَدِهِ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَرَقَةٍ [أَوْ خِيَانَةٍ] ^(١١) ، أَوْ رِبَا أَوْ
سَحْتٍ ^(١٢) ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ [مِنَ الْوُجُوهِ الْمَحْرُمَةِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ قِيَمَةُ النَّمَاءِ وَالزِّيَادَةِ
بِالرَّيْحِ وَالْوَلَادَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ] ^(١٣) ، وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَحْنُونٍ .
وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَكْبَارِ أَصْحَابِ مَالِكٍ : تَلْزَمُهُ قِيَمَةُ الْمَالِ الْحَرَامِ وَمَا تَوَلَّدَ عَنْهُ مِنْ
غُلَّةٍ أَوْ رِبْحٍ تِجَارَةٍ أَوْ كِرَاءٍ أَوْ وَلَادَةٍ وَلَا يَبْرَأُ مِنَ الْحَرَامِ إِلَّا بِإِخْرَاجِ قِيَمَةِ ذَلِكَ كُلِّهِ ،
وَيَصْرِفُهُ فِي الْفُقَرَاءِ ^(١٤) وَالْمَسَاكِينِ وَفِي وَجْهِهِ ^(١٥) الْبَرِّ كُلِّهَا ، وَيَطِيبُ ^(١٦) لِلْمَعْطَى
وَالْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَالْمَتَصَدِّقِ عَلَيْهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، بَلْ يَجُوزُ
شَيْئًا فَشَيْئًا ، وَالْمُبَادَرَةُ بِإِخْرَاجِهِ أَحْسَنُ [وَأَفْضَلُ] ^(١٧) وَأَسْلَمُ .

-
- (١) فِي (ك) : «أَوْ سَكَّةٌ» . (٢) مِنْ (م) .
(٣) فِي (م) : «عِنْدَ» . (٤) مِنْ (ك) .
(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ك) . (٦) فِي (ك) : «فِي الْوَجْهِ الَّذِي» .
(٧) فِي (ك) : «فِي الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ» . (٨) مِنْ (م) .
(٩) لَيْسَتْ فِي (م) وَ(ك) ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهَا . (١٠) سَقَطَ مِنْ (م) .
(١١) مِنْ (م) . (١٢) فِي (م) : «سَخَطٌ» .
(١٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ك) . (١٤) فِي (ك) : «لِلْفُقَرَاءِ» .
(١٥) فِي (م) : «وَجْهِ» . (١٦) فِي (ك) : «وَيَصْفُ» .
(١٧) مِنْ (م) .

المسألة [٤٩١]

وسئل سحنون رحمته الله : هل يصلى أحد خلف من ليس بعدل ؟
 قال : المؤمن لا يضره من صلى خلفه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « صلوا
 خلف من قال : لا إله إلا الله » ^(١) ، قال : وقد بلغني عن بعض مشايخنا ^(٢) أنه قال :
 « إذا تقدم إمام المسجد وكبر بالافتتاح [خرجت ذنوب المأمومين وذنوب الإمام من
 أمهات رءوسهم ، فإن كان عدلاً] ^(٣) خرجت ذنوبهم وبدلت لهم بالحسنات ، وإن
 كان غير عدل رجعت ذنوب المأمومين ^(٤) وذنوبه على نفسه » ، وقد أعلمتك أن
 المؤمن لا يضره من صلى خلفه إذا كان عالماً بأحكام الطهارة والصلاة ^(٥) ، وأما إذا
 كان جاهلاً بذلك فالصلاة خلفه باطلة ؛ لأن صلاة المأمومين مرتبطة بصلاة الإمام .

المسألة [٤٩٢]

قلت لمحمد بن سحنون : فرجل يموت له أولاده ^(٦) عند الختان ، [فما
 أختن لصبي (إلا) مات] ^(٧) ، فأراد ترك الختان ، هل [يجوز] ^(٨) له ذلك أم لا ؟
 قال : [لا يجوز له ذلك ، أي :] ^(٩) لا يجوز ترك الختان

-
- (١) أخرجه الدارقطني في « السنن » (٥٦/٢) ، وفي إسناده عثمان بن عبد الرحمن ، قال
 الشوكاني : « كذبه يحيى بن معين ، ورواه أيضًا من وجه آخر عنه ، وفي إسناده خالد بن
 إسماعيل ، وهو متروك ... » ورواه من وجه آخر فيه ضعف ، انظر : نيل الأوطار (١٧٢/٣) .
- (٢) في (م) : « أشياخنا » . (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .
- (٤) في (ك) : « المؤمنين » . (٥) في (ك) « بالأحكام » .
- (٦) في (م) : « أولادا » . (٧) من (م) .
- (٨) من (ك) . (٩) من (م) .

بل^(١) يفعل السنة ويختن أولاده^(٢) ويترك الطيرة ويتوكل على الله .

المسألة [٤٩٣]

وسألته : عن الرجل يتزوج امرأة نكاحًا صحيحًا فوطئها^(٣) في الحيض ثم فارقتها أتحل بذلك الوطء [لمن طلقها ثلاثًا قبل ذلك ؟
قال : قال سحنون : لا تحل بذلك الوطء]^(٤) ، وقد [نهى الله عن الوطء في الحيض ولا يحل ما]^(٥) نهى الله تعالى عنه .

المسألة [٤٩٤]

قلت له : فالرجل يقطع شجرة مثمرة ماذا يلزمه ؟
قال : [يلزمه]^(٦) [غرم]^(٧) قيمتها وعتق رقبة كفارة^(٨) له بما فعل ، وقد روي ذلك عن النبي ﷺ ، [أنه]^(٩) قال : « من قطع نخلة كاملة أو شجرة كاملة مثمرة فعليه الكفارة عتق رقبة » .

المسألة [٤٩٥]

وسألته : عن رجل اشترى طعامًا بدراهم إلى أجل^(١٠) ، فلما حل الأجل

(١) في (ك) : « فأن » .

(٢) في (م) : « ويختن لولده » .

(٣) في (ك) : « فيطأها » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٦) من (ك) .

(٧) من (م) .

(٨) في (ك) : « كاملة » .

(٩) من (ك) .

(١٠) في (ك) : « لأجل » .

عسرت عليه الدراهم هل [ترى له] ^(١) أن يقضيه ^(٢) طعامًا ؟

قال : اختلف في ذلك المصريون ، والشاميون ، وأهل المدينة اختلافًا كثيرًا ، فقال سلمة بن دينار ^(٣) ، وابن شهاب الزهري ^(٤) ، ويحيى بن سعيد ، وسعيد بن عبد الرحمن ^(٥) : لا بأس بذلك ، وقال عبد الرحمن بن القاسم ، وهشام ^(٦) بن عروة ، ومحمد بن المنكدر : لا يحل ذلك ، ولا يؤخذ في ثمن الطعام طعام . وقال محمد : وأنا أقول : إن اشتراه ^(٧) بالنقد فلا يؤخذ فيه طعام ^(٨) ، وإن اشتراه ^(٩) بالدين فلا بأس به إن تعذر الأسواق وعسرت الدراهم لضرورة الناس لذلك ، وهو أحسن ^(١٠) ما سمعت فيه .

المسألة [٤٩٦]

وسألته : عن رجل استعار دابة ليحمل عليها [فصار إلى بعض الطريق ، فعثرت فصاح عليها فنفرت فسقطت فماتت أتراه ضامنًا أم لا ؟ قال : إن أخذ طريقًا غير الطريق الذي عليها] ^(١١) عامة الناس فسقطت فماتت ، فهو لها ضامن ضربها أو لم يضربها ، فهو ضامن لها على كل حال ؛ لأنه

-
- (١) في (م) : « تراه » .
 (٢) في (م) : « يعطيه » .
 (٣) في (ك) : « سألت ابن دينار » .
 (٤) في (ك) : « وابن هشام والزهري » .
 (٥) لعله : سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي ، الكوفي ، من علماء الكوفة وثقاتهم ، روى عنه قتادة وعطاء بن السائب ، وزيد اليامي ، والحكم وغيرهم .
 (٦) في (ك) : « وهاشم » .
 (٧) في (ك) : « اشتراها » .
 (٨) في (م) : « طعامًا » .
 (٩) في (ك) : « اشتراها » .
 (١٠) في (ك) : « آخر » .
 (١١) ما بين المعقوفتين سقط من (ك) .

تعدى عليها [حين ترك]^(١) طريق العامة الشرعية ، وسواء كانت الطريق التي سلك بالدابة أسهل وأيسر من طريق العامة ، أو كانت أصعب منها^(٢) ، وإن سلك بها طريق العامة التي يسلكها عامة الناس فسقطت من غير سبب فماتت أو انكسرت ، فلا ضمان عليه فيها .

المسألة [٤٩٧]

قلت : فإن أخذ طريقاً غير طريق^(٣) العامة فانكسرت كسراً غير معطب^(٤) .
قال : إنما عليه غرم ما نقصها [خاصة]^(٥) .

المسألة [٤٩٨]

قلت : فإن أبى صاحبها أن يقبلها حتى تبرأ من ذلك [فحبسها يعالجها حتى ماتت من غير ذلك السبب .
قال : قد أخبرتك أنه لا يلزمه إلا ما نقصه العيب ، إلا أن تهلك بسبب ذلك فيضمنها .

المسألة [٤٩٩]

قلت : فإن جهل الحكم فظن أنه تلزمه حين أتى ربهما أن يقبلها^(٦) فحبسها وعالجها حتى برأت واستوت وانجبرت من كسرها فعادت^(٧) صحيحة ثم ماتت

(١) في (م) : « على » .

(٢) في (م) : « بها » .

(٣) في (م) : « الطريق » .

(٤) في (ك) : « معطوب » .

(٥) من (م) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٧) في (م) : « فصارت » .

بعد ذلك بأمر من الله تعالى ؟

قال : أراه ضامناً^(١) لها .

المسألة [٥٠٠]

قلت له : لم يلزمه الضمان وقد برأت من الكسر الذي تسبب فيه^(٢) وماتت بأمر من الله تعالى ؟

قال : لما لا^(٣) يلزمه إلا [ضمان]^(٤) ما نقصه الكسر خاصة ؛ [لأنه لما حمل الدابة]^(٥) [ثم أبقاها]^(٦) عنده فلكأنه^(٧) رضي بغرم جميع^(٨) قيمتها ، فيلزمه من ذلك ما التزم ، وهذا بمثابة من عاوض^(٩) عن صدقة فقال : ظننت أن ذلك يلزمني وأراد الرجوع في العوض^(١٠) فليس له ذلك .

[وكذلك من قتل رجلاً خطأ فصالحه الورثة على الدية من ماله ، فأخبر أن الدية على العاقلة فأراد الرجوع فيما أعطى]^(١١) .

وكذلك من قال لرجل : لي على أبيك دين^(١٢) فأعطاه الابن ما ذكر من الدين [على أبيه]^(١٣) ، ثم أخبره^(١٤) أن ذلك لا يلزمه وأراد الرجوع على الرجل وقال : ظننت أن ذلك [لا]^(١٥) يلزمني فلا رجوع له فيه ، ولهذه المسألة نظائر كثيرة ،

(١) في (م) : « ضامن » .

(٢) في (م) : « يتسبب به » .

(٣) في (ك) : « لم لم » .

(٤) من (ك) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٦) من (ك) .

(٧) في (م) : « لأنه » .

(٨) في (ك) : « بجميع غرم » .

(٩) في (م) : « عارض » .

(١٠) في (م) : « العرض » .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(١٢) في (م) و(ك) : « ديناً » .

(١٣) من (م) .

(١٤) في (م) : « أفأخبره » .

(١٥) من (ك) .

وكذلك مسألتك ، وفي ذلك كله خلاف .

المسألة [٥٠١]

قلت له : فإن قبلها صاحبها بكسرها^(١) وأخذ ما نقصه الكسر فماتت من ذلك ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقيل : ضمانها من صاحبها وليس له إلا ما أخذ^(٢) ؛ إذ لو شاء لما تعجل ما نقصها^(٣) .

وقيل : ضمانها من الذي كسرها بمنزلة من جرح رجلاً عمداً فصالحه^(٤) على دية جرحه ثم تدامى جرحه^(٥) فمات ، فإنه^(٦) يرد ما أعطى ويلزمه القود .

المسألة [٥٠٢]

وسألته : عن رجل أكرى دابة من رجل واستعار تليساً فدخل به الوادي وزعم أنه حمل السيل الدابة والتليس ، أيلزمه الضمان أم لا ؟

قال : يضمن ما استعار ولا يضمن ما اكترى ، إلا أن تقوم البينة على هلاك ما استعار من غير تفريط ، وكذا من استضافه رجل فذهب له التليس أو غيره في منزله فلا شيء له^(٧) على صاحب المنزل .

(١) في (ك) : « من كسرها » .

(٢) في (م) : « وليس له من أخذ ما نقصها » .

(٣) في (ك) : « نقصه » . (٤) في (م) : « فعاله » .

(٥) في (ك) : « في جرحه » . (٦) في (م) : « أنه » .

(٧) في (ك) : « ولا في شيء » .

المسألة [٥٠٣]

وسألته : عن رجل اكرى دابة إلى بلد ليحمل عليها فوصل البلد ورجع [وزعم]^(١) أنه لم يجد ما يحمل عليها ، أترى الكراء لازماً له [أم لا]^(٢) ؟
قال : نعم .

قلت : وإن اكرهاها^(٣) أو استعارها ليركبها يوماً واحداً فحبسها أياماً أيلزمه كراء [تلك]^(٤) الأيام أم لا ؟
قال : نعم .

المسألة [٥٠٤]

قلت : ولو ردها من الطريق سليمة^(٥) [في تلك الأيام]^(٦) فعطبت^(٧) أو أكلها السبع أو سرق ؟
قال : هو ضامن لما أصابها في الأيام التي تعدى فيها .

المسألة [٥٠٥]

قلت : وإن قدم وبعثها [مع]^(٨) ولده أو أجيره أو غيره^(٩) فهلك في

(١) سقطت من (م) .

(٣) في (م) : « أكرهاها » .

(٥) في (م) : « سالمة » .

(٧) في (ك) : « عضتها » .

(٩) في (ك) : « عبده » .

(٢) من (م) .

(٤) من (م) .

(٦) في (ك) : « بتلك » .

(٨) سقطت من (م) .

الطريق ، أيلزم الضمان ؟
قال : لا .

المسألة [٥٠٦]

وسأله : عن رجل أراد أن يشتري فرساً وأراد ركضه واختباره مع فرسه فأمر رجلاً يركب عليها فأبى ، فقال : حتى يأمرني صاحب الفرس فركبها وركضها مع فرس المشتري^(١) ، فضربها بسوط ففقد عينها أو كان صاحب الفرس [لا يركبها]^(٢) إلا بغير المهاميز^(٣) وأركبها الراكب^(٤) بالمهاميز ، فقتلها بمهامزه أو كان صاحبها [لا يركبها]^(٥) إلا بالسوط ، فهل ترى على الراكب الضمان أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقال ابن القاسم : إذا لم يخرج عن الحد المعتاد [في]^(٦) ركضه وضربه وهمزه فلا ضمان عليه ، وإن تعدى في ذلك وخرج عن المعتاد^(٧) فعليه الضمان .

وقيل : إذا حُرِّزَ الفرس^(٨) واستعصى عن الجري فهمزه^(٩) أو ضربه فعطب مِنْ هَمْزِهِ^(١٠) أو ضربه فلا شيء عليه ، وإن استقام في جريه وعدوه وطلب منه الزيادة على جريه وعدوه فضربه أو همزه فعطب بذلك فهو ضامن .

(١) في (م) : هنا زيادة : « فركضها » . (٢) سقطت من (ك) .

(٣) في (ك) : « إلا بالمهامز » . (٤) في (ك) : « وأركضها الراكض » .

(٥) سقطت من (ك) . (٦) سقطت من (م) .

(٧) في (م) : « العادة » .

(٨) حرز الفرس : أي أصبح خطراً ، لشدة هياج أو شبق .

(٩) في (ك) : « لهمزه » . (١٠) في (ك) : « لهمزه » .

المسألة [٥٠٧]

وسأله : عن رجل^(١) باع من رجل نصف رمكة على أن يشتركا فيها فكيف العمل في ذلك ؟

قال : إن اشتركا على أن يكون العلف [بينهما]^(٢) والحل والربط ، وما يصلح للفرس بينهما بالسوية^(٣) ، ويكون الانتفاع بها في الركوب والكرء والحمل كذلك عليهما على السوية ، ويكون لكل واحد منهما بيع نصفه متى شاء فذلك جائز .

مسألة

قلت : فإن اشتركا على أن تكون الرمكة بيد المبتاع يعلفها ويقوم بخدمتها فيما تحتاج إليه من الحل والربط ، ويتنفع بها لنفسه في الركوب والحرث [بها]^(٤) والحمل عليها ، ويعيرها لمن شاء ويمنعها ممن^(٥) شاء ، واشترطا ألا^(٦) سبل لأحدهما إلى بيع^(٧) نصفه^(٨) ، ولا يبيعاها^(٩) معاً ، ولا يتخارجاها^(١٠) بالمقاوبات^(١١) بينهما حتى تلد أو [حتى]^(١٢) تقضي [بينهما مدة]^(١٣) أربع سنين أو أقل أو أكثر ، فهل ترى هذه الشركة صحيحة أو

(١) في (م) : « الرجل » .

(٢) من (م) .

(٣) في (م) : « بالسواء » .

(٤) من (م) .

(٥) في (ك) : « لمن » .

(٦) في (ك) : « أن » ، وفي (م) : « إلى » .

(٧) في (ك) : « البيع » .

(٨) في (م) : « نصيبه » .

(٩) في (م) : « يبيعاها » .

(١٠) في (ك) : « يمتاز بها » .

(١١) في (ك) : « بالمقاومة » ، والمقاوبات : من القوط : القطيع من الغنم ، والقواط راعي قوط

من الغنم .

(١٢) من (م) .

(١٣) من (م) .

فاسدة ، وما الحكم إذا وقعت ، هل تمضى أو تفسخ ؟

قال : هذه الشركة فاسدة ، لا أعلم بين العلماء خلافاً^(١) في فسادها من وجوه : منها : أن البيع والشركة إلى أجل مجهول إلى الولادة ممنوع ، ومنها : التحجير^(٢) على البائع لا يبيع ولا يشفع [بنصيبه]^(٣) إلا للأجل^(٤) المعلوم أو المجهول ممنوع [أيضاً]^(٥) ومنها : أن نصيب البائع^(٦) قد اكترى^(٧) المبتاع الانتفاع به بالقيام [به]^(٨) في خدمته^(٩) في العلف والحل والربط ممنوع ؛ لأن الخدمة والعلف مجهول ، وقد يقل ويكثر وهما لم يبيننا قدر العلف ، والخدمة ، فمن [هذه الوجوه]^(١٠) صار ذلك البيع والشركة فاسدين^(١١) .

المسألة [٥٠٨]

قلت له : فإن وقع ونزل ، ما الحكم في ذلك ؟

قال : الحكم فيه الفسخ ، ويرجع كل واحد منهما بعين شئيه^(١٢) إن كان قائماً ، وإن كان فائتاً يرجع في مثله إن كان له مثل أو في قيمته إن كان مما ليس له مثل ، فإن فاتت الرمكة بحوالة الأسواق أو بطول المدة ستة أشهر أو أكثر فالبيع بينهما يمضي بالقيمة ويلزم نصف الرمكة المبتاع بقيمته ، فإن اشتراه بخمسين ديناراً مثلاً وكانت قيمة النصف أربعين رد البائع الخمسين^(١٣) التي قبض وأخذ أربعين ،

(١) في (ك) : « خلفاً » .

(٢) في (م) : « الحجر » .

(٣) من (ك) .

(٤) في (م) : « إلى الأجل » .

(٥) من (م) .

(٦) في (م) : « الميت » .

(٧) في (م) : « أكرى » .

(٨) من (ك) .

(٩) في (ك) : « و » .

(١٠) في (ك) : « ذلك » .

(١١) في (ك) : « فاسدان » .

(١٢) في (م) : « إلى غير شيء » .

(١٣) في (م) : « خمسين » .

وإن شاء تَقَاصًا^(١) في القيمة والثلث ، فمن كانت عنده الزيادة ردها^(٢) على صاحبه ورد^(٣) البائع في الصورة التي ذكرت لك عشرة دنانير على المشتري ، وهي [التي]^(٤) تفضل به الثلث على القيمة فافهم ذلك ، ويكون للبائع كراء نصفه^(٥) على المبتاع فيما ركب و [فيما]^(٦) حمل عليها ، وما حرث وما أعار إن فعل شيئاً من ذلك ، أو [فعل]^(٧) بعضه ، ويكون للمشتري على البائع قيمة خدمته من الحل والربط والسقي والعلاج^(٨) والعلف إن فعل ذلك كله أو بعضه ، ولهما أن يتقاصا^(٩) أيضاً في [قيمة]^(١٠) خدمة^(١١) [الحرث]^(١٢) وكراء النصف كما قدمت لك فافهم ذلك ، فهي مسألة كثيرة الوقوع .

المسألة [٥٠٩]

قلت له : فإن اشتركا شركة صحيحة أو فاسدة^(١٣) فأعارها بغير إذن شريكه ، فهلكت الزمكة ، أو ركبها بنفسه فركضها^(١٤) فسقطت فماتت أو انكسرت أو غار بها على قوم ظلماً وعدواناً ، أو حمل عليها ما لا يحمل مثلها

(١) في (ك) : « تقاصصوا » ، وتقاص القوم : أي قاص كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره ، ومعناه : تصفية الحساب .

(٢) في (ك) : « فمن كان عنده الزائد رده » . (٣) في (م) : « ويرد » .

(٤) من (م) . (٥) في (م) : « نصف » .

(٦) من (م) . (٧) من (ك) .

(٨) في (م) : « والصلاخ » . (٩) في (ك) : « يتقاصصا » .

(١٠) من (ك) . (١١) في (ك) : « الخدمة » .

(١٢) من (م) . (١٣) من (م) : « باطلة » .

(١٤) في (ك) : « أو ركضها بنفسه » .

فعطبت ، هل ترى عليه الضمان في هذه الوجوه أم لا ؟

قال : أما ما ذكرت من العارية بغير إذن شريكه أو غار بها على وجه الظلم ، أو حمل عليها ما لا يحمل مثلها أو استعملها في أمر^(١) لا يستعمل فيه مثلها ، فهو ضامن في ذلك [كله]^(٢) كانت الشركة بينهما أو البيع فاسدين أو صحيحين ، وأما إذا ركضها فسقطت تحته فماتت فإنه ينظر إلى الراكض^(٣) ، فإن كان عارفاً بالركوب وركضها من غير عنف كما يركض [الناس]^(٤) فلا أرى عليه الضمان ، وإن كان جاهلاً بالركوب وأحواله أو عنفها في عدوها وجريها فسقطت بسببه فهو ضامن .

المسألة [٥١٠]

قلت له : فإن بعثها مع ولده أو أجيده أو عبده^(٥) للسقي أو الرعي فرعاها فركضها فسقطت أو ماتت أو انكسرت ، فعلى من ترى [ضمانها]^(٦) ؟
قال : اختلف في ذلك ، قيل : إذا ركبها العبد بغير إذن^(٧) سيده فعطبت فالعبد فيما جنى فمصيبته في رقبة العبد ، وإن عطبت بسبب الصبي أو الأجير فضمانها منهما ، فهي في ذمتهم ولا شيء على الشريك إلا أن يأمرهما .

المسألة [٥١١]

وسأله : عن رجلين تنازعا في ماشية وترافعا فيها^(٨) للقاضي فعلى من تكون

- | | |
|--------------------------------|------------------------|
| (١) في (ك) : « استعملها ما » . | (٢) من (م) . |
| (٣) في (م) : « الراكب » . | (٤) سقطت من (ك) . |
| (٥) في (ك) : « عبيده » . | (٦) من (م) . |
| (٧) في (ك) : « بإذن » . | (٨) في (ك) : « فيه » . |

أجرة الراعي ونفقتة ولمن تكون غلتها ؟

قال : أخبرني سحنون بن سعيد عن ابن القاسم أن أجرة الراعي [ونفقتة] ^(١) على ^(٢) من يُقضى له بها ، وأما غلتها فهي للذي ^(٣) كانت بيده [الماشية] ^(٤) حتى يحكم فيها القاضي لأحدهما .

وقال عيسى : أجرة الراعي ونفقتة على من له الغلة ، وقاله يحيى أيضًا .
وقال محمد : وبه أقول .

المسألة [٥١٢]

وسأله : عن المصلي يلتفت في صلاته [أيطل ذلك صلاته] ^(٥) ؟

قال : إن التفت بجميع جسده فسدت [عليه] ^(٦) صلاته ، وقيل : لا يضره ذلك ، ولا تبطل به الصلاة ، وإن التفت بجميع جسده إلا أن يستدير القبلة ، قاله الحسن بن أبي الحسن البصري .

وقال محمد : وأنا أقول : لا ينبغي للمصلي أن يلتفت يمينًا ولا شمالًا ، وذلك من إساءة الأدب مع الله تعالى ، والمصلي يناجي ربه فعليه ^(٧) أن يتأدب ^(٨) لذلك .

المسألة [٥١٣]

وسأله : عن الرجل يسمع المؤذن وهو في الصلاة هل يقول ^(٩) ما يقول

- | | |
|-------------------------|--------------------------|
| (١) من (م) . | (٢) في (ك) : « فعلى » . |
| (٣) في (ك) : « للتي » . | (٤) من (م) . |
| (٥) سقطت من (م) . | (٦) من (م) . |
| (٧) في (م) : « فهل » . | (٨) في (م) : « يتأدب » . |
| (٩) في (م) : « يقوم » . | |

المؤذن ، [وهو في الصلاة] ^(١) أم لا ؟

قال : اختلف أصحابنا في ذلك ، [قيل : يقول] ^(٢) مثل [قول] ^(٣) المؤذن في صلاة ^(٤) النافلة ، وأما الفريضة فلا .

وقيل : لا يقوله لا ^(٥) في فريضة ولا نافلة .

والثالث : يقوله ^(٦) في الفريضة والنافلة وعليه أكثر أصحابنا .

المسألة [٥١٤]

وسألته : عن المؤذن أيؤذن في سائر الصلوات ؟

قال : قيل : موضع الأذان ^(٧) أمام المسجد ورحابه ، وقيل : يؤذن حيث شاء [وحيث أمكنه] ^(٨) ، ما لم يخرج عن رحاب المسجد ^(٩) ويبعد عنه .

المسألة [٥١٥]

قلت له : فإن أذن للمغرب أو غيرها في غير رحاب المسجد ؟

قال : عليه أن يعيد الأذان في رحاب ^(١٠) المسجد .

المسألة [٥١٦]

قلت : فإن جهل ولم يعلم أيكون ذلك جرحه في شهادته ؟

(٢) سقطت من (ك) .

(١) من (ك) .

(٤) في (م) : « الصلاة » .

(٣) من (ك) .

(٦) في (ك) : « قولها » .

(٥) في (م) : « لا يقول » .

(٨) في (ك) : « وأحب » .

(٧) في (م) : « موضع الأذان » .

(١٠) في (م) : « قرب » .

(٩) في (ك) : « رحابه » .

قال : لا ، سواء فعل ذلك عالمًا^(١) أو جاهلاً ، ولا يخرج إلا بترك الفرائض الواجبة .

المسألة [٥١٧]

قلت له : فإن أذن عامًا^(٢) ثم تركه ، أترى في ذلك بأسًا ؟

قال : لا ، له أن يؤذن متى شاء ويترك متى شاء .

المسألة [٥١٨]

وسأله : عن الطفل الذي لم يبلغ الحلم فأتهم بسرقة فأتى رجل فأراد أن يحلفه ، أله ذلك أم لا ؟

قال : لا تجب اليمين على الصبي حتى يحتلم ، ولا على المجنون حتى يفيق .

المسألة [٥١٩]

قلت : فإذا بلغ الصبي الحُلُم أيحلفه الذي اتهمه في حال صغره أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقليل : يحلفه ، وقيل : لا يحلفه ، وبه أقول ؛ لأنه كل

ما وضع عنه في صغره يوضع عنه في كبره إلا أن يكون للصبي^(٣) حق قتل رجل ،

فيأتي^(٤) الصبي أو وليه بشاهد واحد على ثبوت حقه فيحلف^(٥) وليس عليه غير

هذا ، ألا ترى أن المجنون إذا قتل رجلًا في حال جنونه أنه لا يقتل به في حال إفاقته ،

وكذلك الصبي في حال صغره فيأقراره وإنكاره سواء .

(٢) في (ك) : « عالمًا » .

(٤) في (ك) : « فقام » .

(١) في (م) : « عامدًا » .

(٣) في (ك) : « للصغير » .

(٥) في (ك) : « فقط » .

المسألة [٥٢٠]

وسألته : عن رجلين اشتركا في عمل الحناء ، فذهب أحدهما فاشترى زريعة الحناء فأنقعها^(١) [وأندرها]^(٢) في الماء ثم وقعت المنازعة والمشاجرة بينهما ، وتفاخرا في الشركة ، فطلب الذي اشترى الزريعة صاحبه في نصيبه من الزريعة ، فقال شريكه : ما اشتريت شيئا ولا لك قبلي شيء ما الحكم في ذلك ؟ قال : قال أشهب : ينظر إلى الشركة^(٣) ، فإن كان أصلها جائزا حلالا فالثمن بينهما على ما اتفقا عليه من الشركة ، وإن كان أصل^(٤) الشركة فاسدا ، فالثمن على المشتري .

وقال محمد : يئى ما قال أشهب في هذه المسألة ، ولكن إذا أقرأ جميعا بالشركة فالثمن بينهما [على قدر شركتهما] .

وقال ابن مزين مثله : إذا أقرأ بالشركة ، فالثمن بينهما^(٥) ، وإن لم يعلم شيئا إذا وقعت الشركة بالألسن^(٦) .

وقال [ابن]^(٧) عبد الحكم : إذا اشتركا وعملا شيئا فالثمن بينهما على ما اتفقا عليه .

وقال مطرف ، وابن الماجشون : إذا اشتركا وتفاخرا فإنه ينظر من أيهما جاء الفسخ ، فإن كان من مشتري الزريعة فالثمن عليه ، وإن كان من شريكه فالثمن على شريكه .

وقال : [أصبغ بن الفرغ]^(٨) : يخير الذي أتى الضرر من^(٩) قبليه على ما أحب

(١) في (ك) : « فأنقعها » .

(٢) من (ك) .

(٣) في (م) : « الزريعة » .

(٤) في (ك) : « وإن كانت » .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٦) في (ك) : « بالألسنة » .

(٧) سقطت من (ك) .

(٨) في (م) و(ك) : « أصبغ وأبو الفرغ » والصواب ما أثبت .

(٩) في (م) : « على » .

أو^(١) كره .

قال محمد : ولا يقع الفسخ هاهنا^(٢) ؛ لأن الزريعة قد فاتت بينهما [بنقعها]^(٣) وإنباتها^(٤) في الماء ؛ لأنها لا تزرع حتى تنقع في الماء ، فإذا نُقعت^(٥) في الماء فالشركة بينهما ثابتة ؛ لأن ذلك كنباتها في الأرض ، فذلك عمل في الشركة إذا اجتمع فيها القول والعمل فقد لزم كل واحد منهما ، ويُجبر على العمل مع شريكه مَنْ أباه .

المسألة [٥٢١]

وسأله : عن رجل قال للشهود : أشهدكم أنني تصدقت على فلان بن فلان بكذا وكذا من مالي ، وكان المتصدق عليه حاضراً ، قال : قد قبلت ورضيت ، أترى أن تلزم تلك الصدقة ؟
قال : نعم .

المسألة [٥٢٢]

قلت : ولو قال : اشهدوا عليّ أنني تصدقت بكذا وكذا على فلان وهو غائب لم يحضر ، ولم يقبل فحازها صاحبها^(٦) المتصدق بنفسه ولم يخرج [من يده]^(٧) حتى مات ، أترى هذه الصدقة لازمة صحيحة أم لا ؟

(٢) في (ك) : « هذا » .

(٤) في (ك) : « وابتدائها » .

(٦) في (م) : « وحطها » .

(١) في (م) : « أم » .

(٣) سقطت من (ك) .

(٥) في (م) : « انتفعت » .

(٧) سقطت من (م) .

قال : اختلف في ذلك ، فقيل : لا تتم صدقة ولا حبس [ولا هبة ^(١)] ولا رهن إلا بالحيابة ، هذا ^(٢) هو قول مالك وأكثر العلماء .
وقال ابن أبي ذئب ^(٣) وجماعة من العلماء : إن إقرار الرجل بالصدقة على ^(٤) غيره جائز لازم ، وإن كان المتصدق عليه غائباً ، ولا تفتقر إلى حيابة حائز ، فهي ^(٥) نافذة للمتصدق عليه ، ويأخذها متى قدم .

المسألة [٥٢٣]

وسأله : عن الرجل يَقْلِسُ ^(٦) طعاماً وهو في الصلاة فيرميه فيه ^(٧) أو يرده إلى جوفه ؟

[قال : يتمادى في صلاته ولا شيء عليه ، وقد ^(٨) قال [في الصائم يقلس طعاماً ثم رده إلى جوفه] ^(٩) : [إن بلغ في حلقه مبلغاً لو شاء أن يطرحه من فيه لطرحه ، ثم رده إلى جوفه] ^(١٠) فالقضاء عليه واجب يقضي يوماً [مكانه] ^(١١) ، والصلاة مثله .

وقال بعض أكابر أصحاب مالك : إذا بلغ القَلْسُ في حلقه موضعاً يمكن طرحه فردّه إلى جوفه يلزمه القضاء ^(١٢) والكفارة وهو الصحيح الذي عليه

(١) سقطت من (ك) . (٢) في (م) : « و » .

(٣) في (م) و(ك) : « ذؤيب » . (٤) في (م) : « إلى » .

(٥) في (م) : « فهو » .

(٦) القلس : ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه ، وليس بقيء ، فإن عاد فهو قيء ، وقيل : هو غثيان النفس .

(٧) في (ك) : « فيمجه » . (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (١٢) في (م) : « مع » .

أصحاب^(١) مالك ، والرواية الأولى بنفي الكفارة ضعيفة ، فإن هذا كمتعمد الأكل .

المسألة [٥٢٤]

وسألته : عن الرجل حبس حبسًا ، أترى [لورثته أو أهل بيته أن يأكلوا من ذلك من الحبس شيئًا أم لا ؟

قال : بلغني عن ابن وهب أنه قال : لا يأكل منه^(٢) ولده ولا أحد^(٣) ممن تلزمه نفقته شيئًا ، كان المحبس حيًا أو ميتًا ، ومن لا تلزمه نفقته من أقاربه ، فلا بأس أن يأكل^(٤) منه ؛ لأن الحبس سنة مضت عن رسول الله ﷺ .

وقد بلغني عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه [قال]^(٥) : إذا بلغ ولد المحبس الحلم سقطت نفقته عنه ، وجاز للولد أن يأكل من ذلك الحبس .

وقال مالك رحمه الله : إذا كان الغلام بالغًا صحيحًا لا علة به^(٦) سقطت نفقته عن أبيه ، وإن بلغ وبه زمانة^(٧) لا يقدر على الاكتساب [منها]^(٨) فنفقته واجبة على أبيه .

المسألة [٥٢٥]

وسألته : عن رجل له زرع ، [فإذا]^(٩) فرك^(١٠) وقارب الحصاد أتاه

(١) في (م) : « أهل » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) .

(٣) في (ك) : « ولولده أو لأحد » .

(٤) في (م) : « يأكلوا » .

(٥) من (ك) .

(٦) في (م) : « فيه » .

(٧) في (ك) : « بلغ به زمانًا » .

(٨) من (م) .

(٩) من (ك) .

(١٠) في (م) : « فرق » ، وفرك : سمت سنبلة واشتدت .

الناس^(١) فطلبوا منه سلف ذلك الزرع وهو أخضر ، فردوه^(٢) له يابسًا أبيض
أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : اختلف فيه العلماء ، أما ابن القاسم فأبي^(٣) أن يجيزه ، ومنعه ، وقال ابن
وهب ، وابن الماجشون : لا بأس بذلك ، وأجازه سحنون على وجه الضرورة .

المسألة [٥٢٦]

وسألته : عن رجل أراد أن يسلف طعامًا وينوي أن يقبضه^(٤) في مكان آخر .
قال : أما ابن القاسم فأبي أن يجيز ذلك أيضًا .
وأما [أصبغ بن الفرغ]^(٥) وأشهب قالوا : إن لم يشترط^(٦) ذلك فلا بأس به ،
وإن اشترطاه^(٧) فلا خير فيه .

وأما مطرف ، وابن كنانة ، وابن وهب قالوا : ذلك جائز [على وجه]^(٨) المبادلة
اشترط ذلك أو لم يشترطه ؛ لأن الناس لا يجدون عن ذلك غنى ، فإن دين الله
يسر ، والله الموفق للصواب .

المسألة [٥٢٧]

قال محمد : وسألت سحنونًا عن رجل^(٩) يتخذ مكيالًا لنفسه ، إما صاعًا أو
ميزانًا دون مكيال البلد وميزانه يبيع به ويشترى [به]^(١٠) لنفسه ، أترى ذلك

(١) في (م) : « فأتاه » . (٢) في (ك) : « فيرده » .

(٣) في (م) : « أبا » . (٤) في (ك) : « يعطيه » .

(٥) في (م) و(ك) : « أصبغ وأبو الفرغ » . (٦) في (ك) : « يشترط » .

(٧) في (ك) : « اشترطه » . (٨) في (م) : « عند » .

(٩) في (م) : « الرجل » . (١٠) من (م) .

جائزاً أم لا ؟ [ولا] ^(١) يشتري [ذلك] ^(٢) من عند أحد حتى يعلمه به ويشترطه عليه ، فإن احتمل شرطه اشترى لنفسه ، وإن لم يحتمل شرطه ترك صاحب المكيال .

قال سحنون : لا يجوز هذا على حال ، فمن فعل هذا أدب [عليه] ^(٣) أدباً شديداً ورد البيع ، فإنه حرام ، وكان ذلك جرحاً في شهادته وإمامته إلا أن يعذر بالجهل ^(٤) ، ولا يجوز لأحد أن يشتري أو يبيع إلا بالمكيال أو الميزان المعروف لأهل البلد المجتمع عليه ، وهو قول مالك ، وابن القاسم وجميع أصحابه .

المسألة [٥٢٨]

قلت له : فأهل البلد إذا اتفقوا على مكيال معلوم يتبايعون به فيما بينهم ، وأخرجوا مكيالاً آخر أكبر منه يشترون به من عند غيرهم ، فإذا أرادوا الابتاع من عند غيرهم أظهروا له المكيال وأبرزوه له حتى يراه ويعاينه ، ويقولون له : إن شئت أن تباع طعامك بهذا المكيال وإلا فاحبس متاعك عندك ، ويقولون ذلك لكل من ورد على بلدهم بالطعام ، أترى ذلك جائزاً أم لا ؟

قال : هذا حرام [محض] ^(٥) مجمع عليه ، وعلى هذا الفعل بعينه أهلك الله تعالى قبائل مدين ، وهم قوم شعيب [حين نهى قومه] ^(٦) ﷺ ، قال الله سبحانه حاكياً عن شعيب حين نهى قومه عن ذلك : ﴿ وَيَنْقُورُ آوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [هود : ٨٥]

(٢) من (م) .

(١) من (ك) .

(٤) في (م) : « بجهل » .

(٣) من (م) .

(٦) من (ك) .

(٥) من (م) .

ويعني في الآية أن^(١) نقصان المكيال والميزان [والزيادة]^(٢) فيهما على الغير من الفساد في الأرض .

قال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : يخاف على من كان هذا دأبه وسنته أن ينزل الله بهم من النعمة والعذاب ، ما نزل بمدين ، ولا يجوز لأهل بلدة واحدة اختلاف الموازين والمكيال ، إنما يكون المكيال والميزان الذي يبيعون به ويشتررون لأنفسهم واحدًا صغيرًا كان أو كبيرًا ، وأفضل الموازين والمكيال [و]^(٣) أبركها مكيال^(٤) رسول الله ﷺ [وميزانه]^(٥) .

المسألة [٥٢٩]

وسألت محمد بن سحنون عن الصانع والمستعير والمرتهن أيلزمهم الضمان فيما يغاب عليه إذا ادعوا هلاكه [أم لا ضمان عليهم]^(٦) ؟
[قال : اختلف في ذلك ، قال أشهب ، وابن كنانة : يضمنون كل ما يغاب عليه إذا ادعوا هلاكه وإن قامت البينة على هلاكه ، فلا ضمان]^(٧) .

المسألة [٥٣٠]

قلت : فإن اشترطوا نفي الضمان حين قبضهم لذلك المتاع ؟
قال : اختلف في ذلك أيضًا ، قال ابن القاسم : لا ينفعهم الشرط ويلزم الضمان إلا إذا قامت البينة على هلاكه .

(١) في (ك) : « الإتيان » . (٢) من (ك) .

(٣) سقطت من (م) . (٤) في (م) : « ميزان » .

(٥) من (م) . (٦) من (ك) .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

وقال أشهب : يوفى لهم^(١) شرطهم فلا ضمان عليهم .

المسألة [٥٣١]

قال محمد : قلت [لسحنون]^(٢) : فرجل اشترى سلعة فلم يحضر ثمنها ، فوجد رجلاً مستغرق الذمة وليس عنده إلا مال حرام ، أيجوز أن يتسلف منه [حتى يردده ؟]

قال : لا يجوز لأحد أن يتسلف مالا حراما .

قلت : فإن وقع ونزل واستسلف منه [^(٣)] وهو عالم بأنه مستغرق الذمة بالحرام .

قال : بئس ما صنع^(٤) .

قلت له : فإن رد ما استسلفه^(٥) هل تحل السلعة ؟

قال : نعم .

قلت له : فإن [استهلك مستغرق الذمة لرجل دابة أو سلعة أيحل لصاحبها

أن يأخذ قيمتها من الذي]^(٦) استهلكها وهو مستغرق الذمة بالحرام ؟

قال : نعم ، وأحب إلي أن يتصدق بما أخذ منه .

قلت له : فإن لم يفعل ؟

قال : فلا شيء عليه فقد أخذ قيمة متاعه .

(١) في (ك) : «أهم» .

(٢) سقطت من (ك) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٤) في (ك) : «قال : ليس مانع» .

(٥) في (م) : «سلف» .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

قال [محمد] ^(١): وأنا أقول: إن كان معسرًا فلا بأس بأخذ القيمة وإن كان موسرًا فالصدقة به أحسن.

المسألة [٥٣٢]

وسأله: عن أكل السبع ^(٢) والذئب والثعلب والهرو وغير ذلك من سباع الوحش .
قال: قد اختلف العلماء في ذلك ، فقالت طائفة من أهل العلم: حرام ؛ لنهي النبي ﷺ عن أكل [كل] ^(٣) ذي ناب من السباع ^(٤) .
وقالت طائفة أخرى ^(٥): كلها حلال ، والنهي نهى أدب وإرشاد لا نهى تحريم .
وقال مالك وأكثر أصحابه: أكلها مكروه وليس بحرام إلا أن بعضها يتأكد فيه الكراهة ^(٦) دون بعض .

المسألة [٥٣٣]

قلت له: فالضب والضربون ^(٧) .
قال: لا أعلم أحدًا من الناس كرهها .

(١) من (م) .

(٢) في (ك): «السباع» .

(٣) سقطت من (ك) .

(٤) كما رواه البخاري في صحيحه [كتاب الذبائح والصيد - باب أكل كل ذي ناب من

السباع - حديث (٥٥٣٠)] ، ومسلم في «صحيحه» [كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل

من الحيوان - باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير - حديث

(١٩٣٢)] .

(٥) في (ك): «آخرين» .

(٦) في (م): «الكراهية» .

(٧) في (م): «الضرايب» ، والضربون: هو كالفنقذ في الشوك إلا أنه قريب من خِلقة الشاة .

المسألة [٥٣٤]

قلت له : فالهر الإنسى كالوحشى أم لا ؟
قال : أما ابن القاسم قال : لا يؤكل ، وأما^(١) ابن وهب ، قال : لا بأس بأكله .

المسألة [٥٣٥]

قلت له : فالخطايف التى تكون فى البيوت .
قال : نهى النبى ﷺ عن أكلها^(٢) ، وأجاز أصحابه من بعده أكلها .

المسألة [٥٣٦]

قلت له : ما ترى فى أكل الكلب ؟
قال : هو من جملة السباع إلا أنه قد شددت فيه الكراهة^(٣) .

المسألة [٥٣٧]

قلت : فلبن ولغ^(٤) [فيه]^(٥) الكلب أيجل أو يحرم ؟
قال : أخبرنى ابن القاسم عن مالك أنه سئل عن لبن ولغ فيه الكلب^(٦) هل يشرب أو يهرق ؟

(١) فى (م) : « وأما غيره » .

(٢) أخرجه البيهقى فى « السنن الكبرى » حديث (١٩٣٨٠) وفى إسناده انقطاع .

(٣) فى (م) : « الكراهية » . (٤) فى (ك) : « ولوغ » .

(٥) من (م) . (٦) فى (م) : « كلب » .

قال : يعمد^(١) الرجل إلى رزق^(٢) من أرزاق الله فيهرقه لكلب ولغ فيه ، هو حلال .

المسألة [٥٣٨]

قلت له : فالذباب إذا وقع [في إناء]^(٣) وكثر فيه حتى تغير [عن]^(٤) حاله ، وصارت^(٥) النفوس تعافه^(٦) .

قال : لا بأس به ، فهو حلال لمن جوزته له نفسه .
قال محمد : وأنا أقول : إن تغير لونه لكثرة الذباب ، فلا يؤكل ، ألا ترى [إلى]^(٧) قول النبي ﷺ : « الذباب كله [يوم القيامة]^(٨) في النار إلا ذباب النحل فهو من أطيار الجنة »^(٩) .

المسألة [٥٣٩]

وسألته : عمن حج بمال حرام أترى حجه مجزئاً عنه ، ويغرم ذلك المال [لصاحبه أم لا ؟]

قال : أما في مذهبنا فلا يجوز له ذلك ، وأما قول الشافعي فذلك جائز ويرد

(١) في (م) : « يتعمد » .

(٢) في (ك) : « لرزق » .

(٣) من (ك) .

(٤) من (م) .

(٥) في (ك) : « فصار » .

(٦) في (م) : « تعيفه » .

(٧) من (ك) .

(٨) من (م) .

(٩) أخرجه الطبراني في « الكبير » (١١٠٥٨) ، و « الأوسط » (٣٤٨٢) ، وقال في « المجمع » :

« ورجال بعض أسانيده ثقات » .

المال] ^(١) إلى أصحابه ، ويطيب له حجه ، ومذهب ^(٢) الشافعي هو أقرب المذاهب إلى مذهب مالك ^(٣) .

المسألة [٥٤٠]

قلت له : فإن لم يكن له مال وأراد الحج وهو قليل ذات اليد ، وأراد أن يتكفف ويسأل الناس إلى بيت الله الحرام أو يؤاجر نفسه في خدمة بعض أهل الركب إلى بيت الله الحرام ، أترى ذلك جائزاً أم لا ؟

قال : اختلف شيوخنا المتقدمون ، فقال عبد العزيز بن أبي سلمة : لا يجوز الحج الذي أمر الله به إلا بالزاد والراحلة مع صحة البدن والطريق السابلة .
وقال مالك رَحِمَهُ اللهُ : خير ما أجر ^(٤) المؤمن فيه نفسه وتكفف ^(٥) فيه السير ^(٦) في سبيل الله [إحرام] ^(٧) [إلى بيت الله الحرام] ^(٨) .

المسألة [٥٤١]

وسأله : عن الراعي إذا ضرب شاة أو بقرة فقطع ضرعها أو ثديها منها ، ماذا يجب عليه ؟
قال : عليه قيمتها كلها .

-
- | | |
|------------------------------------|------------------------|
| (١) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) . | (٢) في (م) : «وقول» . |
| (٣) في (ك) : «مذهبنا» . | (٤) في (ك) : «حرم» . |
| (٥) في (ك) : «وتكفف» . | (٦) في (ك) : «اليسر» . |
| (٧) سقطت من (م) . | (٨) سقطت من (ك) . |

المسألة [٥٤٢]

قلت : فإن تعدى رجل على أذن شاة أو بقرة فقطعها ، ماذا يجب عليه ؟
قال : قال ابن القاسم ، وأشهب : إنما عليه قيمة الأذن [أي] ^(١) ما نقص من قيمة الشاة أو البقرة .

قال محمد : وأنا [أقول :]^(٢) أرى أن تلزمه قيمة الشاة كلها ؛ لأن الغنم في عصرنا هذا لا بد لها من الأسواق إذا احتاج إليها^(٣) صاحبها يبيعها فيخسها ذلك في الأسواق وقد لا يجد^(٤) لها^(٥) ثمنًا^(٦) أصلاً ، قاله مطرف ، وابن الماجشون ، وروياه^(٧) عن مالك .

المسألة [٥٤٣]

قلت له : فالراعي يرعى غنمًا ، فأمره صاحب الغنم أن يرعاها بموضع سماه له ، ونهاه عن موضع آخر سماه له لخوف يخافه إما من موت تموت الغنم في ذلك المسرح من نبات فيه أو [من] ^(٨) خوف السباع أو اللصوص ، أو خاف ^(٩) غارات ^(١٠) العدو عليها ، فلا يمثل الراعي قوله ^(١١) وخالف ما أمره به ورعاها

(١) من (م) .

(۳) فی (م) : « لها » .

(۵) فی (ك) : « له » .

(٧) في (ك) : « ورواية » .

(۹) فی (ك) : « خوف » .

(١١) في (م) : « فلم يلتفت الراعى إلى قوله » .

(۲) من (م) .

(٤) في (ك) : « يحل » .

(٦) فی (م) : « شیئا » .

(۸) من (م) .

(١٠) في (ك) : « غارة » .

في الناحية التي نهاه عنها ، فهلك الغنم أو بعضها بسبب ما خاف منه ، هل ترى على الراعي الضمان^(١) أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك ، فقال ابن القاسم : يضمن لتعديه ما نهاه عنه صاحب الغنم .

وقال التونسيون^(٢) عن علي بن زياد وغيره : إذا كانت المسارح قديمة معروفة^(٣) فيها ترعى مواشي تلك القرية ، فرعى فيها على العادة ، فهلك فلا ضمان عليه .
وقال محمد : لا ضمان عليه إلا أن يقول [له]^(٤) صاحب الغنم : خفنا اليوم من^(٥) كذا وكذا ، في مسرح كذا ، فلا تزغ فيه ، وكان الخوف معروفاً مشهوراً عند أهل القرية ، فخالف الراعي قوله فرعى في تلك الناحية فهلك بسبب ما ذكر من الخوف ، فهو ضامن قولاً واحداً ، وأما إن قال له صاحب الغنم^(٦) : لا تزغ في مسرح كذا ، وليس فيه كلاً ولا مرعى^(٧) ، فخالف الراعي [فرعى]^(٨) حيث نهاه ، فهلك فلا ضمان^(٩) عليه .

المسألة [٥٤٤]

قلت له : فالطير الذي يأكل الجيفة من ذوات المخالب وغيرها أيحل أكلها ؟
قال : نعم ، ولا أعلم فيها خلافاً بين أصحابنا .

-
- (١) في (م) : « ضمان ذلك » . (٢) في (ك) : « التونسي » .
(٣) في (ك) : « معروفاً » . (٤) من (ك) .
(٥) في (ك) : « في سرح » .
(٦) في (م) هنا زيادة : « وأما إن قال له الراعي » .
(٧) في (ك) : « رعى » . (٨) من (م) .
(٩) في (ك) : « فالضمان » .

المسألة [٥٤٥]

وسألته : عمن وطئ امرأة في دبرها هل ذلك حلال أم حرام ؟

قال : اختلف في ذلك اختلافاً كثيراً ، قيل : تحرم [عليه]^(١) ، وقيل : [تلزمه طلبة واحدة بائنة ، وقيل :]^(٢) طلبة رجعية .

فأما مالك رحمته الله فروى عنه أصحابه في ذلك ثلاث روايات : التحريم ، وهو المشهور له^(٣) .

وقال^(٤) : الوطء في الدبر مباح^(٥) ، ولا تحرم المرأة ولا تطلق عليه ، ولا كفارة سوى الاستغفار ، يستغفر الله من ذنب عظيم ويتوب إليه^(٦) ولا شيء عليه غير ذلك ، فروى عنه في كتاب « السر » له^(٧) أن الوطء في الدبر مباح ولا يفتني بذلك^(٨) إلا لخاصة^(٩) الناس ، وأنكر أصحابه هذه الرواية إنكاراً شديداً ، وقالوا : كذب على مالك رحمته الله من قال [إن]^(١٠) له كتاب « السر » أصلاً ، وكيف أن يذكر فيه إباحة الوطء في الدبر ، وإنما أباحه غيره من العلماء [وهي]^(١١) قوله لا ينكر على قائلها^(١٢) .

والرواية الثالثة : بين حالة الاضطرار والاختيار ، فإن كانت المرأة حائضاً^(١٣)

(١) من (م) . (٢) ما بين المعقوفتين سقط من (م) .

(٣) في (ك) : « لمالك » . (٤) في (ك) : « وقال مالك » .

(٥) لعله يقصد : مكروه . (٦) في (ك) : « ويتوب إلى الله » .

(٧) في (م) : « لمالك » . (٨) في (م) : « في ذلك » .

(٩) في (ك) : « خاصة » . (١٠) من (م) . (١١) من (م) .

(١٢) يعني لا يستبعد مثل هذه الفتوى عن هؤلاء الذين أفنوا بها . وفي هذه الفتوى لابن سحنون

تصريح موثق بكذب الرواية المنقولة عن مالك في إباحة الوطء في الدبر ، وبكذب ادعاء أن

له كتاباً يسمى (السر) . (١٣) في (م) : « حائضة » .

وخاف الرجل على نفسه العنت ، فإنه يباح له وطؤها في دبرها ، وإن لم يضطر إلى ذلك فلا يباح له .

وسند هذه الرواية^(١) قوله تعالى : ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَتَّمٌ ﴾

[البقرة : ٢٢٣] [فالحَرْثُ المراد به هنا في الآية : هو الوطء باتفاق المفسرين .

وقوله : ﴿ أَنِّي شَتَّمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٣] ^(٢) أي : متى شتتم ، وروي^(٣) عن مالك

أنه قال : معنى ﴿ أَنِّي شَتَّمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٣] : [أي : متى شتتم]^(٤) ، فهو^(٥) كناية

عن الزمن^(٦) ، فيجوز وطء المرأة أول الشهر ووسطه وآخره^(٧) ، و[في]^(٨) أول

[الليل]^(٩) والنهار و[في]^(١٠) وسطهما وآخرهما ردًا على اليهود المنكرين لإباحة

الوطء [في]^(١١) أول الشهر ووسطه وآخره .

فروي عن مالك [أيضًا]^(١٢) في قوله سبحانه : ﴿ أَنِّي شَتَّمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٣] :

عبارة عن الحالات : أي كيف [شتتم]^(١٣) ، فأباح الله سبحانه وطء المرأة قائمة

وقاعدة ومضطجعة ومن خلف ، وأمام ، إلا أن^(١٤) ذلك كله في القبل دون الدبر .

ومن قال بإباحة الوطء في الدبر ، قال : معنى قوله تعالى : ﴿ أَنِّي شَتَّمٌ ﴾ [البقرة :

٢٢٣] أي : حيث شتتم ، في قبلها أو [في]^(١٥) دبرها ، أو في أعكائها .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٤) سقطت من (ك) .

(٦) في (م) : « الزمان » .

(٧) في (م) من (م) .

(٩) سقطت من (م) .

(١٢) من (م) .

(١٤) في (ك) : « لأن » .

(١) في (م) : « الروايات » .

(٣) في (ك) : « ثم روى » .

(٥) في (ك) : « فهذه » .

(٧) في (م) هنا زيادة : « وفي الليل النهار » .

(٩) سقطت من (م) .

(١١) من (م) .

(١٣) سقطت من (ك) .

(١٥) من (ك) .

المسألة [٥٤٦]

وسألته : عن اليتيمة المهملة التي لا وصي عليها ولا مقدم من القاضي^(١)
إذا زوجها قبل البلوغ أخوها أو عمها أو واحد من عصبتها أو غيرهم ، أترى ذلك
النكاح جائزاً أم لا ؟

قال : اختلف في ذلك العلماء ، واختلفت الرواية فيها عن مالك فروي
[عنه]^(٢) أنه [قال]^(٣) : لا يجوز ذلك ويفسخ أبداً وإن طال وولدت الأولاد .
وروي عنه أيضاً أنه قال : يُمضى ولها الخيار إذا بلغت .

والرواية^(٤) الثالثة قال : إذا كان لها في النكاح مصلحة مثل أن يخاف
[عليها]^(٥) الضياع من الجوع والعراء ، أو يخاف عليها [من تسوُّر]^(٦) الظلمة
عليها بالغصب ، فالنكاح جائز .
وقال بعض [أكابر]^(٧) أصحاب مالك : ينبغي أن لا يختلف في هذه الرواية
وعليه المذهب .

المسألة [٥٤٧]

وسألته : عن المرأة تتصدق بثلث مالها ثم تمكث بعد [ذلك]^(٨) مدة
فتصدق بثلث ما بقي ثم تمكث [أيضاً]^(٩) مدة فتصدق بثلث ما بقي ، ثم تفعل
ذلك حتى تتصدق بجميع^(١٠) مالها هل يجوز

(١) في (ك) : « قاضٍ » .

(٢) من (م) .

(٣) من (م) .

(٤) في (ك) : « وروايته » .

(٥) من (ك) .

(٦) في (م) : « شحور » .

(٧) من (ك) .

(٨) من (م) .

(٩) من (ك) .

(١٠) في (م) : « حتى يأتي بالصدقة على جميع » .

[لها]^(١) [ذلك]^(٢) ولا كلام [فف]^(٣) للزوج فف رده أم لا ؟

قال : فف ذلك تفصفل ، فالنساء فف ذلك على الإلجاز والاختصار : [على ثلاثة]^(٤) : رشفدة وهف فف عصمة ، ورشفدة [وهف]^(٥) فف غير عصمة ، [والثالثة : السفففة فف عصمة وفف غير عصمة]^(٦) .

فأما الرشفدة البالغة وهف فف غير العصمة ، فمف العلماء مف فف شرط ففها التعففف زائداً على الرشد ، ومفهم مف لا فف شرط التعففف فالرشد كاف ، وهو الصففف وعلف أكثر الأئمة ، فحكم هفه فف إخراج مالها [بففر عوض بالصدقة والهبة والعطفة حكم الرجل البالغ ، لها أن تصدق بففف مالها]^(٧) ، ولا فف تعرض لها فف .

وأما الرشفدة وهف فف عصمة زوجها فإن سلم لها الزوج ففكمها حكم الأولى ، لها أن تصدق بففف مالها ، وإن أبى الزوج فففس لها أن تصدق إلا بثلف مالها ، فإن زادت على الثلف قال ابن القاسم : [إن كانت الزفافة فسفرة كالدفنار والدفنارفف وما فف معناهما جاز ذلك مع الثلف ، ولا كلام للزوج فف ذلك]^(٨) ، فإن كانت الزفافة كثرفة للزوج رد الففف ، وقال المخرومي^(٩) : فف للزوج إلا رد الزفافة^(١٠) على الثلف خاصة ، وأما الثلف فلا كلام للزوج فف كالوصفة بففف^(١١) المال فف المرض

(١) مف (م) . (٢) مف (ك) .

(٣) مف (م) . (٤) مف (م) .

(٥) مف (ك) . (٦) ما بفف المعقوففف ساقط مف (ك) .

(٧) ما بفف المعقوففف ساقط مف (م) . (٨) ما بفف المعقوففف ساقط مف (م) .

(٩) فف (ك) : « وأما المخرومي قال » . والمخرومي هو المففرة بن عبف الرحمن بن الحارث ابن

عبف الأسد المخرومي ، سمع أباه وأبا الزناد ومالكاً وغبفرهم ، وكان فقفف المففنة عبف مالك ،

توفف سنة ١٨٨ هـ .

(١٠) فف (م) : « الزائف » . (١١) فف (ك) : « فف ففف » .

يمضي الثلث ، ويُرد [ما] ^(١) زاد عليه ، وعلى قول ابن القاسم أكثر أصحاب مالك .
 فإن تصدقت بثلاث ثم بعد مدة تصدقت بثلاث ما بقي ، ثم كذلك حتى
 تصدقت بجميع مالها [كله] ^(٢) ، فهذا ينظر فيه إلى حال المرأة ، فإذا فهم منها
 [أيضًا] ^(٣) أنها قصدت بذلك الفرار بمالها من الزوج أو غيره ، وتصدقت بذلك
 على الابن أو الأخ ^(٤) أو ما أشبههما ، فقد اختلف في ذلك ، قيل : يبطل الجميع ^(٥)
 الصدقة الأولى والثانية وما بعدهما ، وقيل : تصح الأولى خاصة ويبطل ما بعدها ؛
 لقول الله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ مُضَارٍ ﴾ [النساء : ١٢]
 والضرر ما زاد على الثلث ، فيرد ، ويمضي الثلث من حق المرأة ؛ لقول رسول الله
 ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » فلا ينبغي رد الجميع فيضر المرأة في مالها ، ولا
 تمضي الصدقات ^(٦) [كلها] ^(٧) فيضر بالزوج وهو قول المخزومي وجماعة .
 وإن فهم ^(٨) من حال المرأة و ^(٩) قرائن الأحوال أنها إنما تصدقت بصدقاتها ^(١٠)
 كلها لوجه الله تعالى والدار الآخرة وكانت صدقاتها على الفقراء والمحتاجين من أقاربها
 وغيرهم من فقراء المسلمين ، فإنه ينظر إلى ما بين الصدقة والصدقة ، فإن كان [ما] ^(١١)
 بينهما سنة وما قاربها من عشرة أشهر إلى ثمانية [أشهر] ^(١٢) صحت [الصدقة] الأولى
 وما بعدها ، وإن كان [ما] ^(١٣) بين الصدقة والصدقة أقل من ذلك بطل الكل لحق

(١) في (ك) : « على » .

(٢) من (ك) .

(٣) من (ك) .

(٤) في (م) : « الأم » .

(٥) في (م) : « جميع » .

(٦) في (ك) : « الصدقة » .

(٧) من (م) .

(٨) في (م) : « فعل » .

(٩) في (م) : « من » .

(١٠) في (ك) : « بصدقتها » .

(١١) من (م) .

(١٢) من (م) .

(١٣) من (ك) .

الزوج ، وقيل : يصح الثلث الأول ويطل ما بعده ، وهو الصحيح المعول عليه .
والمرأة الثالثة : وهي السفية كانت في عصمة أو في غير عصمة فلا يجوز لها إخراج مالها بغير عوض ، فإن وهبت أو تصدقت بشيء من مالها على آبائها وأبنائها أو أخيها أو زوجها ، فلا يجوز ، ويُرد قليلاً كان أو كثيراً ، وإن أجازها الزوج والأب لم يجز حتى ترشد ، فإن ظهر منها^(١) الرشد ، فحينئذ يجوز لها التصرف في مالها بالهبة والصدقة وغير ذلك ، وعلى هذا أكثر الأئمة ، لا يشترط إلا الرشد^(٢) ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء : ٦] .

وقال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لا بد للمرأة من النكاح والدخول زائد على الرشد ، فإن دخل بها زوجها وعرفت أحوال الرجال وزال عنها أكثر^(٣) الاحتشام [فحينئذ]^(٤) يجوز لها التصرف في مالها بغير^(٥) تحديد بالسنة أو السنتين^(٦) .

قال [محمد]^(٧) : وهذا كله قول مالك ومذهبه ، وهو الصحيح الذي يعضده القياس ، والأصل أن المعتبر في [حق]^(٨) المرأة الرشد [و]^(٩) الدخول [بها]^(١٠) ، وزاد^(١١) بعض المتأخرين من أصحابه على وجه الاستحسان منهم على غير قياس في ذات الأب : ستة سنين إلى سبعة بعد دخول الزوج بها ، وزادوا^(١٢) في اليتيمة سنتين إلى أربع بعد الدخول^(١٣) بها ، والصحيح^(١٤) ما ذهب إليه مالك

-
- | | |
|------------------------------------|--------------------------------|
| (١) في (م) : « لها » . | (٢) في (ك) : « بالرشد » . |
| (٣) في (ك) : « كثرة » . | (٤) من (م) . |
| (٥) في (م) : « من غير » . | (٦) في (ك) : « والسنتين » . |
| (٧) من (ك) . | (٨) من (ك) . |
| (٩) من (ك) . | (١٠) من (ك) . |
| (١١) في (ك) : « وقال » . | (١٢) في (ك) : « وزاد » . |
| (١٣) في (م) : « بعد دخول الزوج » . | (١٤) في (م) : « وهو الصحيح » . |

[وهو رشدها ودخول الزوج بها فقط من غير تحديد سنة ولا أكثر منها .

المسألة [٥٤٨]

قلت [^(١)] له : قد فصلت لي -رضي الله عنك- هذه المسألة تفصيلاً بيناً حسناً [وذكرت] ^(٢) أن اعتماد التصرف في المال للسفهاء ^(٣) إنما هو الرشد ، فبين لي الرشد ما هو ؟

قال : اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً ، وأحسن ما قيل في ذلك ما ذكره لك إن شاء الله تعالى ، وذلك أن الأشياء تعرف بأضدادها ، فضد الرشد السفه ، والسفه عند العلماء تضييع المال ، وقلة الاهتمام والمبالاة بحفظه ، والعجز ^(٤) عن تنميته وزيادته ، وهذا أحسن ما سمعت من ^(٥) العلماء في حقيقة السفه ، وهو قول مالك ، وجميع أصحابه في حق الذكر والأنثى ، والرشد ضده ، وهو حفظ الموجود من المال والاهتمام بتنميته وزيادته والحرص في تحصيل المفقود برفق وسياسة حسنة على وجه موافق ^(٦) للسنة ، وهذا أحسن ما سمعت في بيان الرشد ، وقد جمعت لك فيه أقوال العلماء كلها .

قال [محمد] ^(٧) : ومن ^(٨) علامة السفه [للذكر] ^(٩) تضييع الأجنة وتركها من غير تحصين بالأزراب والحيطان ، وترك تكريها ^(١٠) وتقليبها في زمان ^(١١) القلب

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٢) سقطت من (ك) .

(٣) في (م) : « مال السفهاء » . (٤) في (م) : « والعسر » .

(٥) في (م) : « عن » . (٦) في (م) : « موافقة » .

(٧) من (ك) . (٨) في (م) : « وهذه » .

(٩) من (م) . (١٠) والتكريب : هو إثارة الأرض للزرع .

(١١) في (ك) : « زمن » .

والتكريب ، وترك الفدادين من غير حرث ، وترك الزرع بلا حصاد ، وتجنبة الثمار والفواكه في وقت المبادرة بالحصاد^(١) [والتجنبة]^(٢) حتى تفسدها^(٣) البهائم والطيور .

ومن السفه تسييب البهائم من الماشية والدواب بلا راع ولا ذائد يذودها حتى تذهب وتضيع بالسباع واللصوص ، أو تقع في زراعات الناس وأجنتهم فيعرضهم للفساد في الأرض ، إما وقع فيهم أو وقع بهم .

ومن السفه والعجز وقلة المبالاة والاكتراث بالمال الحمل والخدمة على البهائم وركوبها من غير براذع وأحلاس^(٤) [وألحاف]^(٥) حتى تعطب وتهلك ، وترك العلف والاحتشاش لها مع دوام استعمالها في الخدمة حتى تهزل^(٦) وتضعف وتهلك .

ومن السفه في البيع^(٧) شراء ما قيمته عشرة [دراهم]^(٨) بعشرين أو ثلاثين درهماً ، أو بيع ما يساوي عشرين^(٩) درهماً بخمسة^(١٠) دراهم وما أشبه ذلك .

ومن علامة السفه للمرأة^(١١) : كثرة السهو والغفلة عما في بيتها ، تغفل عن دقيقتها وعجينها حتى تأكله البهائم والكلاب ، وعن زرعها حتى تلتقطه الدجاج وتأكله البقر ولا تبالي من^(١٢) دخل بيتها ، ولا من خرج ، فمن شاء دخل ، ومن شاء خرج ، ومن أراد حاجة حملها من بيتها من غير مشورتها ، فما رجع [منها]^(١٣) رجع ، وما بقي

(١) في (ك) : « في الحصاد » . (٢) من (م) .

(٣) من (م) : « تفسده » .

(٤) الأحلاس : جمع جلس ، بالكسر ، وهو كساء يوضع على ظهر الدابة تحت البرذعة .

(٥) من (ك) . (٦) في (م) : « تنزل » .

(٧) في (م) : « البيوع » . (٨) من (ك) .

(٩) في (م) : « يسوى عشرون » . (١٠) في (ك) : « بخمس » .

(١١) في (ك) : « سفه المرأة » . (١٢) في (ك) : « ممن » .

(١٣) من (م) .

[منها] ^(١) بقي لا تبالي مما رجع ولا بقي ^(٢) ، وما أشبهه من السفه للمرأة ^(٣) .

ومن علامة رشدها : غلق باب بيتها أو دارها إذا خرجت لحاجتها وكثرة الخوف من سرقة الوارد عليها في بيتها ودارها من الضياف والزائرين إليها ، واستعمال الحذر ^(٤) والاحتراز من [الأصحاب و] ^(٥) الجيران من غير إظهار الكثرة ^(٦) والعبوس لهم ، بل تتحرز على بيتها من الجيران ^(٧) والضياف والأصحاب بحسن وطلاقة الوجه ، وكلام حسن .

ومن علامة رشدها ^(٨) : مشورتها لزوجها ، ولا تعطي شيئاً من مالها ولا من حوائج بيتها إلا بإذن زوجها ومشورته ، ومن علامة رشد المرأة ^(٩) [أيضاً] ^(١٠) : استعمال القصد في المعيشة ^(١١) ، وهو التوسط بين الحاليتين لا إسراف ولا إقتار ، وإنما تعمل من العيش ^(١٢) قدر ما يحتاج إليه العيال ويكفيهم ولا تستعمل أكثر من الشبع ، فيضيع الطعام ^(١٣) .

ومن علامة رشد المرأة ^(١٤) [أيضاً] ^(١٥) على مذهب الشافعي : التصاون من أشرار الناس ، والتباعد عنهم ^(١٦) ؛ لئلا تكتسب من سوء أخلاقهم ^(١٧) وتسمع من

-
- | | |
|---------------------------------|--|
| (١) من (م) . | (٢) في (ك) : « لا تبالي من ذا ولا ذا » . |
| (٣) في (ك) : « سفه المرأة » . | (٤) في (ك) : « الخدم » . |
| (٥) من (م) . | (٦) في (ك) : « الطيش » . |
| (٧) في (م) : « الحيوان » . | (٨) في (م) : « رشد المرأة » . |
| (٩) في (ك) : « ومن علامتها » . | (١٠) من (ك) . |
| (١١) في (ك) : « قصد المعيشة » . | (١٢) في (م) : « العيشة » . |
| (١٣) في (م) : « المال » . | (١٤) في (ك) : « ومن علامتها » . |
| (١٥) من (ك) . | (١٦) في (م) : « عنهن » . |
| (١٧) في (م) : « أخلاقهن » . | |

قبائح^(١) أقوالهم^(٢) ما لا ينبغي لها [أن تسمعه]^(٣) .

قال محمد : وقد ذكرت لك مما^(٤) بلغنا عن أئمة الهدى في بيان الرشد والسفه ما^(٥) فيه كفاية ، والله الموفق للصواب .

المسألة [٥٤٩]

وسأله : عن خلع الصغيرة اليتيمة دون البلوغ ؟

قال : منع أصحاب مالك [ذلك]^(٦) كلهم إلا ابن القاسم قال : جائز .

المسألة [٥٥٠]

قلت : وخلع البالغة^(٧) السفية ؟

قال : اختلف فيه^(٨) أيضًا ، قال بعض العلماء : جائز ، وقال بعضهم : مردود ، والطلاق لازم في الوجهين جميعًا باتفاقهم .

المسألة [٥٥١]

قلت : وخلع الأب عن ابنته البالغ [السفية]^(٩) بغير إذنها ؟

قال : المشهور الذي عليه الجمهور أنه مردود ، والشاذ الجواز .

(٢) في (م) : « أقوالهن » .

(٤) في (ك) : « ما » .

(٦) من (ك) .

(٨) في (م) : « فيها » .

(١) في (م) : « أقباح » .

(٣) من (ك) .

(٥) في (م) : « كما » .

(٧) في (ك) : « البالغ و » .

(٩) من (م) .

المسألة [٥٥٢]

قلت له : والبالغة الرشيدة إذا خلع عنها^(١) أبوها أو غيره [بغير إذنها ؟
قال : الطلاق لازم ، والخلع مردود اتفاقاً ، وسواء خالع عليها أبوها أو غيره]^(٢) .

المسألة [٥٥٣]

قلت له : فإن اختلف الزوج و^(٣) الزوجة وقالت : خالعتني^(٤) وأنا صغيرة
غير رشيدة ، وقال الزوج : [بل]^(٥) بعد البلوغ والرشد ، لمن ترى القول
قوله^(٦) ؟

قال : قال ابن القاسم : [القول]^(٧) قول من ادعى الأصل [وهو المرأة ؛ لأن
الأصل السفه]^(٨) حتى يثبت الرشد ، وعلى الزوج البينة على ثبوت الرشد^(٩) .
وقال ابن كنانة ، [وابن وهب]^(١٠) : القول قول الزوج ؛ لأن المرأة أقرت
بالخلع وادعت ما يرد عليها^(١١) .

المسألة [٥٥٤]

قلت له : فإن قال لها : ارددي كل الذي أصدقتك وأنا أطلقك ، فقالت له :
كل الذي أصدقتني فهو رد عليك ، فقال لها : انصرفي ، ماذا يلزمه [في]^(١٢)
قوله : انصرفي ؟

(١) في (ك) : « عليها » .

(٣) في (م) : « مع » .

(٥) من (م) .

(٧) من (ك) .

(٩) في (ك) : « ثبوته » .

(١١) في (ك) : « ما يرد لها عليه » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٤) في (م) : « خالعتني » .

(٦) في (ك) : « أترى القول قوله أم لا ؟ » .

(٨) من (م) .

(١٠) من (م) .

(١٢) سقطت من (م) .

فقال : قال ابن المسيب : تلزمه الثلاث ، وهي رواية عن مالك .
 وقال القاسم بن محمد^(١) : لا يلزمه إلا واحدة [بائنة ، وقاله من أصحاب مالك
 ابن وهب ، وأشهب ، وابن القاسم ، وهي رواية عن مالك]^(٢) .
قال محمد : وأنا أقول : ينوي ويسأل عن نيته ، فإن قال : نويت ثلاثاً
 فثلاث^(٣) ، وإن قال : واحدة فواحدة^(٤) بائنة أو رجعية على نيته ، وإن قال : لم
 أنو^(٥) طلاقاً وإنما هو كلام^(٦) جرى على لساني^(٧) من غير نية شيء^(٨) حلف ، وله
 رجعتها .

المسألة [٥٥٥]

[قلت له]^(٩) : فإن قال لها : إن أعطيتني عشرة دنائير ، فقد طلقتك
 [طلاقاً]^(١٠) بلفظ الماضي في الطلاق فأعطته [عشرة دنائير]^(١١) فأبى .
قال : يلزمه الطلاق إن شاء أو أبى .
 فإن قال لها : إن أعطيتني عشرة فسأطلقك بلفظ المستقبل ، فأعطته
 [عشرة]^(١٢) فأبى ، فله ذلك ولا يقع عليه الطلاق إلا إذا قبض ما اشترطه .
 وإن قال لها : متى أعطيتني عشرة فقد طلقتك ، فإنه متى أعطته^(١٣) عشرة^(١٤)
 لزمه الطلاق قرب أم بعد .

-
- | | |
|---------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) في (ك) : « ابن القاسم بن محمد » . | (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . |
| (٣) في (ك) : « فهي ثلاث » . | (٤) في (م) : « فهي واحدة » . |
| (٥) في (م) : « نويت » . | (٦) في (م) : « طلاق » . |
| (٧) في (ك) : « لسانه » . | (٨) في (م) : « شيء » . |
| (٩) من (ك) . | (١٠) من (م) . |
| (١١) من (ك) . | (١٢) من (ك) . |
| (١٣) في (ك) : « آتته » . | (١٤) في (ك) : « بعشرة » . |

فإن قال لها: إن أعطيتني عشرة دنائير فأطلقك، اختلف في هذا فقيل: إن أعطته العشرة^(١) دنائير فقد لزمه الطلاق أحب أم كره.

وقيل: يلزمه الطلاق، وليس له إلا المال [أعطته في الحال أو بعد تراخ].

وقال محمد: وأنا أقول: ينظر للمرأة فإن أخذت في طلب المال^(٢) واشتغلت بتحصيله فالطلاق لازم [له]^(٣)، وإن أعرضت عن^(٤) ذلك ولم^(٥) تبال بشيء، فلا أرى عليه طلاقًا [ولا خلعا]^(٦).

المسألة [٥٥٦]

وسأله: عن اختلاط الأخفاف والنعل عند باب المسجد يوم الجمعة وغيره فوجد الرجل خف غيره [وذهب هو خفه]^(٧) هل يحل له لبسه^(٨)، أم كيف يصنع؟

قال: إذا أنشد بما في يده من الخف والنعل على باب المسجد مرارًا حتى يسمعه كل من في المسجد يومين^(٩) أو ثلاثة حتى لا يجد له طالبًا^(١٠)، فقد اختلف فيه، فقال أشهب، وعبد الملك بن الماجشون: يجوز له لبسها؛ لأن صاحبها مجهول ولعله سافر^(١١)، ولعل خفه تبدلت بها^(١٢).

وقال أصبغ بن^(١٣) الفرغ، وابن وهب: يتصدق بثمانها على المساكين.

(١) في (ك): «عشرة».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك).

(٣) من (م).

(٤) في (م): «عرضت على».

(٥) في (م): «ولا».

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (ك): «فلبسه».

(٨) في (ك): «ذلك أم لا».

(٩) في (م): «يومًا».

(١٠) في (م): «حتى يجد لما في يده طالبًا».

(١١) في (م): «مسافر».

(١٢) في (م): «بها».

(١٣) في (ك): «وابن» وفي (م): «وأبوا».

وقال ابن مزين^(١) : يتصدق بها دون ثمنها .

المسألة [٥٥٧]

وسأله : عن رجلين اقتسما دارًا ولم يجعلها لها طريقًا ، أتصح^(٢) هذه القسمة ؟

قال : [لا ، و]^(٣) لا تصح هذه القسمة على حال وتفسخ ، وإنما تصح على أن يتفقا على طريق من أعلاها ومن أسفلها فمن شاء منهما بعد ذلك ففتح طريق^(٤) آخر^(٥) في نصيبه حيث شاء فعل .

المسألة [٥٥٨]

قلت : والجنان والفدان إذا اقتسماه كذلك من غير [ممر]^(٦) .
قال : تنقض القسمة كما قلنا حتى يجعلها طريقًا بينهما .

المسألة [٥٥٩]

قلت له : ولو اقتسما [جنائًا]^(٧) نصفين وتراضيا على أن يجعل كل واحد منهما [طريقًا في نصيبه ففعل ذلك وجعل كل واحد]^(٨) يمر في طريقه زمانًا ثم

(١) في (م) : « مزيدة » .

(٢) في (ك) : « هل تصح » .

(٣) من (م) .

(٤) في (ك) : « طريقًا » ، وفي (م) : « طريقة » .

(٥) في (م) : « أخرى » .

(٦) في (ك) : « مضر » .

(٧) سقطت من (ك) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

جاء السيل بأمر من الله تعالى فحمل طريق أحدهما^(١) وأبطله فلم يمكنه المرور والدخول إلى جنانه إلا في أرض جاره ، فأبى جاره من ذلك ؟
 قال : اختلف في ذلك ، فقليل : لا طريق له على جاره بوجه من الوجوه إلا برضاه ، وقيل : يقضى له بالطريق على جاره بكره أو شراء أحب أم كره ؛ لقول النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » .

المسألة [٥٦٠]

قلت له : فما الضرر [وما الإضرار]^(٢) ؟
 قال : قد^(٣) اختلف فيه ، قيل : [معنى قوله]^(٤) : « لا ضرر » أي : ما لك فيه منفعة وعلى جارك^(٥) فيه مضرة ، فلا تفعله ، وقوله : « ولا ضرار » : معناه : [ما]^(٦) ليس [لك]^(٧) فيه منفعة فافعله^(٨) ، وقيل : معناه غير هذا .

المسألة [٥٦١]

قلت له : فلو اشترى ممرًا من جاره برضاه أو بالقضاء عليه ثم حمله السيل مرة ثانية .

(١) في (م) : « بعضهما » . (٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ك) .

(٣) في (ك) : « إذا » . (٤) في (م) : « معناه » .

(٥) في (ك) : « جاره » . (٦) سقطت من (ك) .

(٧) من (ك) .

(٨) قد يكون المقصود بهذه العبارة : ما ليس لك فيه منفعة ولا مضرة فيه لك ولا لجارك فافعله ، فقد يكون فيه نفع لجارك .

قال : الحكم كما تقدم ، يقضى على جاره بالمرور أحب أو كره بشراء أو بكراء .

المسألة [٥٦٢]

قلت له : كيف تكون الطريق [الذي] ^(١) يقضى [به] ^(٢) عليه ^(٣) ؟
قال : مثل طريقه ^(٤) القديم الذي جعل في جنانه أولاً ، [مثله] ^(٥) في السعة والضيق .

المسألة [٥٦٣]

قلت له : أرأيت رجلاً له جنان قد غلقه ^(٦) وحصنه من كل ناحية ، وفيه مجرى لساقية ^(٧) للعامة ، فأتاه رجل في نوبة مائه فجرى على الساقية ^(٨) لإصلاح مائه فجاء إلى الجنان ، فقال [لصاحبه] ^(٩) : افتح [لي] ^(١٠) باب الجنان لأنظر في حال الماء في الساقية وأزيل منها ^(١١) الطحلب وأوراق الشجر والعشب وأسدّ الجدر ^(١٢) من رشح الماء منها ، فقال له صاحب الجنان : أنا أكفيك ذلك

(١) من (ك) . (٢) من (ك) .

(٣) في (م) : « على جاره بشراء أو كراء » . (٤) في (م) : « طريق » .

(٥) من (م) . (٦) في (م) : « فأغلق عليه » .

(٧) في (ك) : « لسانية » ، وكلاهما صواب .

(٨) في (ك) : « السانية » ، وكلاهما صواب .

(٩) من (م) . (١٠) من (م) .

(١١) في (م) : « وإن لم يلزمه الحر » . (١٢) في (م) : « الجسور » .

كله، ولا تدخل جناني وتكشف^(١) على أسراري فيه، فلمن ترى القول قوله^(٢)؟

قال : قال مالك : ولا يمنع صاحب الماء من المرور مع ساقيته^(٣)، ويسلك حيث سلكت في [جنان أو فدان]^(٤) أو في مجاري الحناء والخضر .

قال [محمد]^(٥) : وأنا أقول : لا يحمل^(٦) قول مالك^(٧) في جميع الناس ، وأرى أن ينظر إلى صاحب الماء ، فإن كان من أهل الورع والعفاف و [من أهل]^(٨) الفضل والصلاح فلا يمنع من الدخول [للنظر إلى مائه]^(٩) وإصلاح ساقيته ، وإن كان ممن يخاف منه السرقة^(١٠) والفساد فلا يأمن على ما رأته^(١١) عينه من الجنان و^(١٢) الأهل والمال ، وربما اتخذ الرجل عريشاً في جنانه لأهله ونسائه يخلو بهن فيه^(١٣) ، ويحل^(١٤) فيه الجرين^(١٥) والمرافع^(١٦) لنشر ثماره ، فلا يجوز أن يتكشف^(١٧) على ذلك أحد ، فإن كان هكذا فله أن يمنع من^(١٨) الدخول في جنانه ، ويصلح الساقية لأرباب الماء^(١٩) ما استطاع ، إلا أن يكون صاحب الجنان

-
- (١) في (م) : « وتكشف » .
 (٢) في (ك) : « أترى القول قوله أم لا » .
 (٣) في (ك) : « السانية » .
 (٤) في (ك) : « دار » .
 (٥) من (ك) .
 (٦) في (ك) : « على عصمته » .
 (٧) في (ك) : « لمامه » .
 (٨) في (ك) : « الشر » .
 (٩) في (ك) : « امرأته » .
 (١٠) في (م) : « في جنانه » .
 (١١) في (ك) : « الجوار » ، والجرين : الطحين ، أو ما جمع للطحن .
 (١٢) في (م) : « المرافد » .
 (١٣) في (م) : « يكشف » .
 (١٤) في (ك) : « منع » .
 (١٥) في (ك) : « المياه » .
 (١٦) في (ك) : « المرافد » .
 (١٧) في (ك) : « منع » .
 (١٨) في (ك) : « المياه » .
 (١٩) في (ك) : « منع » .

معروفًا بالخيانة والسرقة للماء ويسقي جنانه وخضرته متى شاء ، ولا يبالي كان ذلك في نوبته أو [في]^(١) نوبة غيره ، فلا حرمة لجنانه وحريمه ويدخل أصحاب الساقية لإصلاحها^(٢) ، ولا يمنعون منها ، فإن فتح لهم الباب وإلا هدموها وكسروها لطريقهم .

المسألة [٥٦٤]

وسأله : عن رجل أعار لرجل [آخر]^(٣) بقعة في داره ، فبنى فيها بيتًا وسكن فيها ما شاء الله ثم أراد الانتقال منه ، وأراد أن يأخذ [كل]^(٤) ما بنى في ذلك البيت من العود والطوب والحجر والتراب ، هل له ذلك أم لا ؟
قال : كل ما يعرف أن ينتفع به^(٥) في موضع [وينتفع به في موضع آخر]^(٦) إذا أراد بناءه من^(٧) الأنقاض فله أخذه .

المسألة [٥٦٥]

وسأله : عن أهل العلم والقرآن هل يحل لهم أخذ الزكاة إذا كانوا فقراء [من المال وهم أغنياء بالعلم والقرآن ؟]
قال : قال ابن وهب وابن القاسم : أهل العلم أولى بالزكاة إذا كانوا فقراء .
و[^(٨) قال ابن الماجشون : العلماء هم الأغنياء بعلمهم فلا حق لهم في الزكاة ،

(٢) في (ك) : « لإصلاحها » .

(١) من (م) .

(٤) من (ك) .

(٣) في (م) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

(٥) في (م) : « بها » .

(٧) في (ك) : « و » .

(٨) ما بين المعقوفتين وقع من (ك) بعد قوله : « وهي روايتهم عن مالك » .

وإنما لهم الحق الوافر في بيت المال ، يعطى لهم [منه] ^(١) ما يغنيهم عن الزكاة .
قال محمد بن سحنون : وبقول ابن وهب وابن القاسم أقول ، وهي روايتهم عن مالك .

المسألة [٥٦٦]

وسألته : عن خروج السعاة إلى الزكاة متى يخرج إليها ؟
قال : بلغني عن مالك أنه قال : سُنَّةُ السعاة عندنا من عهد رسول الله ﷺ أن يُعْتَمُوا عند ^(٢) دخول الصيف وعند طلوع الثَّريَّا ، فتجتمع ^(٣) الناس بمواشيهم إلى المياه .

قال : وعلى ذلك العمل عندنا ؛ لأن ذلك رفق بالناس [في اجتماعهم ، وعلى السعاة كذلك في اجتماع الناس لهم عند المياه .
وقال آخرون من نظائره : لا يخرج السعاة حتى يمضي من الصيف نحو الشهر وما قاربه عند رجوع الشمس .

وقال آخرون : لا ينظر إلى دخول الصيف وإنما ينظر إلى عادة أهل المواشي في إخراجهم الزكاة ؛ لأن في الناس من كان وقته لخروج الزكاة في الشتاء ، ومنهم من يزكي في فصل الربيع ، ومنهم من يزكي في الصيف ^(٤) .

المسألة [٥٦٧]

وسألته : عن رجل باع سلعة من رجل ممن يكره كسبه ، فقال البائع : لا آخذ من كسبك شيئاً ، إن كنت تستسلف ثمن سلعتي من فلان بن فلان أبيعك

(٢) في (م) : « أن يعتموا السعاة من أول » .

(١) من (م) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) .

(٣) في (ك) : « تفسير » .

سلعتي ، وإلا فاذهب بسلام ، وفلان الذي ذكره كسبه طيب [أبداً ^(١)] ، أترى
[هذا ^(٢)] البيع على هذا الشرط جائزاً [أم لا ^(٣)] ؟
قال : نعم ، لا بأس به ، وقاله سحنون .

المسألة [٥٦٨]

قلت له : فلو باع رجل سلعة من رجل ، إما بقرة أو ^(٤) ناقة أو شاة [أو
ثوباً ^(٥)] ولم يذكر [هل هي حلال ^(٦)] أو حرام ؟ ودفع المشتري ثمن السلعة ثم
تبين أن ثمن السلعة حرام والسلعة ^(٧) [حلال ^(٨)] ، أترى ذلك عيباً ينقض به
البيع أم لا ؟

قال : نعم له فسخ البيع إلا أن يبين ^(٩) له الحلال في الثمن أو المثلون [فيثبت
البيع ويلزمهما ، وهو قول مالك .

المسألة [٥٦٩]

قلت : ولو تبايعا على الحرام وتراضيا عليه في الثمن أو المثلون ^(١٠)
وتقابضا ثمنًا ومثمونًا ثم بدا للذي أخذ الحرام منهما وندم ورجع إلى صاحبه
وطلب منه الإقالة ، فهل ترى هذا البيع لازماً لهما ، أو يفسخ ؟

(١) من (ك) .

(٢) من (ك) .

(٣) من (ك) .

(٤) في (ك) : « وإما » .

(٥) من (ك) .

(٦) في (م) : « أحلال » .

(٧) في (م) : « والثمن » .

(٨) سقطت من (ك) .

(٩) في (ك) : « يبدل » .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من (م) .

قال : اختلف علمائنا في ذلك ، فمنهم من قال : يفسخ البيع ويرجع كل واحد منهما إلى عين شيء إن كان [قريباً] ^(١) قائماً ، أو ^(٢) قيمته إن كان فائتاً ، والحرام لا يباع ولا يشتري .

وقيل : البيع لازم لهما ، ولا سبيل إلى فسخه ^(٣) ؛ لأن الذي أخذ الحرام وأعطى الحلال وهو عالم به كأنه وهب حلاله لصاحبه هبة منه مقبوضة ولا سبيل إلى ردها ، وما أخذ [هو] ^(٤) من الحرام وهو عالم به وجب عليه أن يرده لمالكه إن كان عرفه ، وإن لم يعرفه وجب عليه أن يتصدق به .

المسألة [٥٧٠]

قلت له : ولو اشترى رجل بقرة وهي حلال طيب ودفع [في] ^(٥) ثمنها ثوباً حراماً وافترقا وغاب ^(٦) البائع ولم يمكنهما فسخ البيع ، فهل ترى [أن] ^(٧) البقرة حلال كما أن أصلها حلال أم لا ؟

قال : اختلف [أصحاب] ^(٨) مالك في ذلك ، قيل : [إن] ^(٩) البقرة حرام ؛ لأن المأخوذ في عوض الحرام حرام .

وقيل : البقرة حلال إذا كان الثمن مثل القيمة أو أكثر من القيمة ؛ لأنه لم يدخل النقص على أهل التباعات ، والقول الثاني لمحمد بن موسى ^(١٠) : إن علم صاحب

(١) من (ك) . (٢) في (م) : « أو في » .

(٣) في (ك) : « لفسخه » . (٤) من (م) .

(٥) من (م) . (٦) في (م) : « وخالف » .

(٧) من (ك) . (٨) سقطت من (ك) .

(٩) من (ك) .

(١٠) محمد بن موسى بن مسكين الأنصاري ، من أصحاب مالك والقائلين بقوله ، وله رواية ، وولي القضاء بالمدينة سنة ٢٠٧ هـ .

[البقرة] ^(١) أن الثمن حرام كانت البقرة [للمشتري] ^(٢) حلالاً ؛ لأنه لما علم بتحريم الثمن كأنه أعطى البقرة ^(٣) بغير شيء ، وإن لم يعلم بخبثه ^(٤) كانت البقرة حراماً ؛ لأن الخيار ^(٥) لبائع البقرة إذا علم بخبث الثمن ، إن شاء أمضى بيع البقرة ^(٦) وإن شاء رده .

المسألة [٥٧١]

وسألته : عن رجل قال لآخر ^(٧) : احرق لي اليوم ، وأحرق لك غداً أو بعده أياماً .

قال : لا بأس بذلك فيما قرب كالعشرة الأيام ^(٨) فما دون ، وأما إذا طالت المدة بين العمل والعمل فيمتنع .

وأما المرأة إذا قالت للأخرى : اغزلي لي اليوم وأنسج لك غداً ، فإنه لا يجوز الغزل في النسج إلا أن تصف كل واحدة منهما ^(٩) للأخرى قدر ما تغزل وتنسج ، والنسج جائز فيما قرب من المدة كالحرق إذا اتفق [النساء جاز] ^(١٠) ، وتقارب [ما] ^(١١) بينهما ، وإن كانت إحداهما ^(١٢) تنسج الصوف ، والأخرى تنسج [فيه] ^(١٣) الحرير والرقيق من القطن فلا يجوز ، وهو قول سحنون رحمته الله ، وإن قال

-
- | | |
|---|-------------------------------|
| (١) سقطت من (ك) . | (٢) سقطت من (ك) . |
| (٣) في (م) : « بقرته » . | (٤) في (ك) : « بخبث الثمن » . |
| (٥) في (م) : « القيام » . | (٦) في (م) : « مضى يبعه » . |
| (٧) في (م) : « لرجل آخر » . | (٨) في (ك) : « أيام » . |
| (٩) في (ك) : « منهن » . | (١٠) في (م) : « المستأجر » . |
| (١١) من (م) . | |
| (١٢) في (م) : « أحدهما » ، وفي (ك) : « إحداهن » . | |
| (١٣) من (ك) . | |

له : احترث لي في الصيف ، وأحترث لك في الشتاء أو الربيع لم يجز ، قاله مالك رحمته الله .

المسألة [٥٧٢]

وسأله : عمن أصاب ثوبه رش دم ، أترى أن يغسل ثوبه من ذلك ؟

قال : اختلف في ذلك قول مالك رحمته الله ، قال مرة : إذا كان مثل رءوس الإبر فلا أرى عليه غسل ثوبه ، وإن كان مثل الدرهم فأكثر فأرى عليه غسله ، وقال مرة أخرى : يغسل قليل الدم وكثيره ، وهو قول سحنون أيضًا .

[قال محمد] ^(١) : وبه أقول ؛ لأنه إذا كان كثيرًا متفرقًا ^(٢) مثل رءوس الإبر ، لكنه ^(٣) في مجموعته ^(٤) أكثر من الدرهم ، فأرى أن يغسل ، ويغسل [ثوبه إذا كان متفاحشًا ، ألا ترى أن دم البراغيث يغسل] ^(٥) منه الثوب إذا كان متفاحشًا فكيف هذا ؟

المسألة [٥٧٣]

وسأله : عن رجل اكترى أرضًا فحرثها فلما بلغ الزرع وقف على الحصاد

فضربه ^(٦) البرد ثم نبت ^(٧) في العام المقبل ، وتنازع ^(٨) فيه صاحب الأرض والمكثري ^(٩) ، لمن تراه ^(١٠) منهما ؟

-
- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| (١) من (ك) . | (٢) في (ك) : « فتفرق » . |
| (٣) في (ك) : « لأنه » . | (٤) في (م) : « مجموعها » . |
| (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ك) . | (٦) في (م) : « ضربه » . |
| (٧) في (م) : « ثبت » . | (٨) في (ك) : « وتنازعا » . |
| (٩) في (م) : « والمكثري » . | (١٠) في (م) : « لمن تراه له » . |

قال : اختلف أصحاب مالك في ذلك^(١) ، فقال ابن القاسم : هو لصاحب الأرض ، ورواه عن مالك .

وقال ابن وهب ، وسحنون : هو^(٢) للمكتري الذي حرثه أولاً ، وعليه الكراء لصاحب الأرض .

وقال محمد : وأنا أقول : إن أصابه البرد كله ولم يحصد^(٣) منه شيئاً فالوجه^(٤) [ما قاله ابن وهب ، وسحنون ، وإن كان قد حصده كله أو جُلَّه فالوجه]^(٥) ما قاله ابن القاسم .

المسألة [٥٧٤]

قلت له : فإن حرث رجل زرعاً في أرضه ثم أتى^(٦) السيل فحملة إلى أرض جاره^(٧) فنبت فيها ، لمن تراه ؟

قال : بلغني عن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال : الزرع لمن جره السيل إلى أرضه يعني بذلك قبل أن ينبت ، وأما إذا ذهب به السيل وهو قد نبت وظهر ، فهو لربه الذي زرعه ، وعليه كراء تلك الأرض .

المسألة [٥٧٥]

قلت : فإن كان رب الزرع مكثرياً^(٨) كيف يصنع ؟
قال : عليه كراء الأرضين جميعاً ، قاله سحنون^(٩) .

(١) في (م) : « اختلف فيه أصحاب مالك » .

(٢) في (م) : « الزرع » . (٣) في (ك) : « يحصل » .

(٤) في (ك) : « فالواجب » . (٥) ما بين المعقوفين ساقط من (م) .

(٦) في (م) : « فأتى » . (٧) في (ك) : « أرضه » .

(٨) في (ك) : « مكتر » .

(٩) إلى هنا آخر النسخة (م) وفيها : « كمل والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا =

تتميم مسائل مختلفة غير متجانسة أيضاً^(١)

المسألة [٥٧٦]

سئل محمد أيضاً عن راعي غنم أو غيره ، يقيل بالنهار فتفسد ماشيته الزرع ،
على من يجب الغرم ؟
قال : على الراعي ؛ لأنه تعدى وأفسد .

المسألة [٥٧٧]

وسئل : أبو بكر بن جماهر^(٢) عن راعي غنم يقوم عليه صاحبها أنه أحدث
في غنمه بيعاً أو سرق منها شيئاً ، ولم تقم على دعواه بذلك بينة إلا لوئاً من رعاة
الغنم ، أتجوز شهادة الرعاة بعضهم على بعض أم لا ؟
قال : لا تجوز إلا شهادة العدول الأحرار البالغين ، قاله ابن جماهر .

المسألة [٥٧٨]

وسئل : عن معلم أجز نفسه على تعليم الصبيان بذهب معلوم فحضر بعض

= محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، اعلم وفقك
الله أيها الناظر لما يحبه ويرضاه أن هذا الكتاب المسمى بأجوبة ابن سحنون . انتهى ما
وجدناه في هذه النسخة بحمد الله وحوله وقوته .

(١) هذا التتميم من النسخة (ك) فقط .

(٢) هو أبو بكر ابن جماهر بن عبد الرحمن الفقيه ، صاحب رحلة ورواية ، من أهل طليطلة .

الصبيان شهرًا أو شهرين ثم [تخلف بقية العام] ^(١) لبعض أشغاله ، أترى على والده أجرة العام كله أم على قدر ما دخل وبقي في المسجد ؟
قال : الأجرة على والده كاملة ولا تبطل الأجرة بموت الصبي أو المعلم .

المسألة [٥٧٩]

وسئل : عن امرأة اختلعت من زوجها وكتب الرجل خلعتها أيجوز لزوجها أن يردها ، وتكون عنده على كالئها الذي افتدت به ؟
قال : لا ، حتى يعطيها في مراجعتها شيئًا ينقده لها ويدفعه إليها ويبقيها على كالئها الذي افتدت به .

المسألة [٥٨٠]

وسئل : عن رجل بارأ زوجته لمن تكون البذلة التي تلبس المرأة ؟
قال : إذا [قالت] ^(٢) : المرأة إن ذلك لزوجها ، فذلك له ، فإن كان جديدًا فهو لها إن قالت : إنه من الهدية .
قال : كل ما اشترى الرجل من غير الفرض فهو له .

المسألة [٥٨١]

وسئل عن رجل عليه كالئ ^(٣) زوجته حالًا وليس معه شيء إلا دابة يعيش إلى

(١) ليست في (ك) ، والسياق يقتضيها .

(٢) كلمة وضع الناسخ عليها علامة خطأ ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) والكالئ : هو النسيفة والعربون ، وقد يراد به هنا : مؤخر الدين أو الصداق المؤجل .

ظهرها ويتصرف عليها ويستر عورته بها ، أترى أن تباع عليه دابته تلك أو ينجم عليه الكالئ لامراته على قدر مراده ونيله ، بين لنا ذلك يرحمك الله .

قال : المرأة بالخيار إن أحبت أن تبيع عليه دابته فعلت ، وإن أحبت أن ينجم عليه دينها فعلت ذلك لها ، ويدها ، قف على حديث عائشة رضي الله عنها : أنها دعت على سارق سرق محفطها^(١) ، فقال لها النبي ﷺ : « إنه يخفف عنه بدعائك » صح من مسائل ابن هارون^(٢) .

المسألة [٥٨٢]

وسئل : عن الكافل يزوج ربيته التي تحت كفالته ، ولها أخ ينكر ذلك .
قال : فعل الكافل لها جائز إذا كفلها من صغرها ، ولا كلام لأخيها في ذلك ، والكافل أولى من الأولياء .

المسألة [٥٨٣]

وسئل : عن امرأة لها زوج في عصمته تريد أن تغزل^(٣) لنفسها ، وتأخذ أجرة الغزل أو تنسج وتأخذ أجرته دون زوجها ، أو يكون لها أولاد من غيره فتغزل لهم وتنسج أيضًا .

قال : ذلك للزوج إن شاء منعها لنفسها أو لأولادها ، وإن شاء ترك ولا حق فيما غزلت أو نسجت قبل منعه إياها .

(١) والمحفطة : بالكسر : مركب للنساء كالهودج ونحوه .

(٢) لعله أبو جعفر القاسم بن هارون الإيلي ، المتوفى سنة ٣٥٩ هـ .

(٣) تحرفت في الأصل إلى « تغسل » ، وسياق الكلام يوضح هذا التحريف .

المسألة [٥٨٤]

وسئل : عن رجل تزوج امرأة والتزم لها على الطوع منه النفقة والمثونة على ولدها من غيره ما دامت الزوجية بينهما .

فقال : الشرط لازم ولا رجوع له على المرأة بشيء ، ولا على أحد بنيها .

فائدة (١)

وجدت منقولاً من كتاب « البروق » أن بكاء الصبي في المهد أربعة أشهر توحيد ، وأربعة أشهر صلاة على النبي ﷺ ، وأربعة أشهر استغفار لوالديه .

المسألة [٥٨٥]

مسألة من « كتاب الدلائل والأضداد » : إذا اشتهرت المرأة بالفسق فلا صداق لها على زوجها عقوبة لها ، نص عليه ابن القاسم في كتاب أبي عمر الأندلسي ، حيث قال : أيما امرأة باعت فرجها لغير زوجها فلا صداق لها ، وقاله ابن القاسم أيضًا في سؤالاته .

وقيل : إنها تحدد لها الصداق ، صَحَّ من أجوبة الفقيه أبي محمد عبد الله بن أبي زيد (٢)

(١) الظاهر أن سؤالات هذا الجزء من الكتاب ليست من مسائل ابن سالم لابن سحنون ؛ لأن فيها ذكراً لأسماء بعض متأخري المالكية وغيرهم ، فالراجح أنها من إضافات بعض طلبة العلم ، وقد تركناها لفوائدها ، والله المستعان .

(٢) هو الإمام العلامة القدوة الفقيه عالم أهل المغرب ، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد ، القيرواني المالكي ، يقال له : مالك الصغير ، كان أحد من برز في العلم والعمل ، حاز رئاسة الدين والدنيا في عصره ، وله كتاب « النوادر والزيادات » على المدونة للإمام مالك ، توفي سنة ٣٨٦ هـ .

وأبي عمران القابسي^(١)، وأبي إسحاق التونسي^(٢).

المسألة [٥٨٦]

و[قيل]^(٣) إنهم قالوا : اجتماع الناس بالأطعمة يوم العيد ربا ومبايعة ، وكذلك ما تحمل المرأة من عند زوجها إلى أهلها ، فيردون مثله ، لا يجوز .

المسألة [٥٨٧]

ومن الكتاب المذكور أيضًا : إذا اختلعت المرأة بجميع مالها من زوجها فطلب الزوج ميراثها من أبيها إذ هو من مالها ، فإن ذلك له ، إلا أن يكون عادة النساء في بلدهم أنهم لا يختلعون إلا بما أخذوا من الأزواج فلا كلام له .

ومن كتاب « الفصول » : إذا هربت المرأة إلى وليها فطلبها ، فلم يقدر على ردها فنفتقتها ساقطة عنه ، وإن طلقها القوم الذين هربت إليهم لم يلزمه ذلك ، صح من مسائل الفقهاء المذكورين .

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من سبح الله مائة بالغداة ومائة بالعشي كان كمن حج مائة حجة ، ومن حمد الله مائة مرة بالغداة ، ومائة بالعشي كان كمن حمل على ألف فارس في سبيل الله ، أو قال : غزا مائة غزوة ، ومن هلل الله مائة بالغداة ومائة بالعشي كان كمن أعتق من ولد إسماعيل ، ومن كبر الله مائة بالغداة ومائة بالعشي لم يأت في ذلك اليوم أحد بأكثر

(١) كذا في (ك) ، ولعله أبو عمران الفاسي القيرواني المالكي ، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن حسن القاضي الفقيه التونسي ، توفي سنة ٤٤٣ هـ .

(٣) ليست في الأصل ، أضفناها لينسجم السياق .

مما أتى به إلا من قال مثل ما قال» رواه الترمذي^(١)، وقال : حسن غريب .

فائدة

روى أبو عبد الله الحاكم في كتابه «المستدرک عن الصحيحين» عن [سعيد]^(٢) بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [قال] في قوله تعالى : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] : «أيما مسلم دعا بها في [مرضه]^(٣) أربعين مرة فمات في [مرضه]^(٤) ذلك أعطى أجر شهيد وقد غفر الله له جميع ذنوبه»^(٥) صح ، ومن «رياض الصالحين» للثعالبي إن صح : «اتق الله ترى عجباً» .

بقية

لمسائل الفقهاء الأجلة من المشاورين بطليطلة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منهم الفقيه الأجل بن مغيث ، وأبو بكر [بن] جماهر ، وأبو الحسن بن الجديد ، والفقيه ابن سلمة ، والفقيه ابن بدر ، والفقيه ابن عيشون وغيرهم من أهل المشورة عن مسائل شتى في النكاح والطلاق والبيوع والإجارة والأكرية والأيمان وعن من حلف بصيام الدهر ، وغير ذلك .

(١) في سننه «الجامع الصحيح» كتاب الدعوات حديث رقم «٣٤٧١» .

(٢) كذا في (ك) ، وهو تصحيف ، والصواب : سعد بن مالك ، وهو سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) وقعت في (ك) : «موضعه» ، والتصويب من «المستدرک» .

(٤) وقعت في (ك) : «موضعه» ، والتصويب من «المستدرک» .

(٥) «المستدرک» للحاكم - كتاب الدعاء (١/٥٠٦) .

المسألة [٥٨٨]

سئل أبو الحسن رحمته الله عن رجل استأجر أجيرًا للحرث شهرًا بعينه فممنعه غيث السماء عن الحرث اليوم ونحوه .
قال : لا أجرة له فيما أبطل .

المسألة [٥٨٩]

وسئل : عن امرأة تلتقط السبل في الصيف ويحصد زوجها ، فبعد انقضاء الصيف طلقها وأراد أن يقسم معها الطعام أو يأخذه منها كله .
قال : لا سبيل لأخذ شيء مما جمعته وهو لها دون زوجها .

المسألة [٥٩٠]

وسئل : أيضًا عن إجارة القرية يرعون بأثوارها على الدولة بالليل ، كل واحد منهم ليلة ، فتطلق الأثوار فأفسدت الزرع ، على من ترى غرم هذا الزرع ، على الراعي أو على أرباب البقر^(١) ؟ وسبقته وعلم الناس بذلك ، فليس على الراعي شيء وعلى أرباب البقر قيمة ما فسد .

المسألة [٥٩١]

وسئل : عمن اكرى دارًا في البادية لعام واحد بذهب معلوم ، وكانت له ماشية فلما انقضى العام اجتمع في الدار زبل كثير ، فقال صاحب الدار : الزبل

(١) لعل سقطًا حدث بالأصل هنا ، فلا ربط بين السياقين .

لي وإنما اجتمع من داري ، وقال المكتري : وإنما اجتمع من ماشيتي .
فقال : الزبل لرب الماشية إلا أن يكون لهم عرف فيحملون عليه ، وهو
كالشرط ، قاله ابن [...]^(١) .

المسألة [٥٩٢]

وسئل : عن رجل باع داره وفيها زبل قد سبق في قاعة الأرض ولم يذكره
البائع وقت البيع ، فعند قبض الثمن قال البائع : الزبل الذي قد [سبق]^(٢) بقاعة
الدار لي ، وقال المبتاع : إنما ابتعت منك الدار بما فيها .
[قال]^(٣) : واختلف في ذلك ، فقليل : الزبل للمبتاع إلا أن يشترطه البائع ، قاله
ابن مغيث ، وابن جواهر .

المسألة [٥٩٣]

وسئل : عن الرجل يكتري أجيرًا لداره أشهرًا معلومة ثم خرج المؤاجر ولم
يكمل عدده ، وقد خرم بعض الأشهر .
قال : إذا استؤجر لأشهر معلومة ، وخرج دون أن يكمل ما عليه فلا شيء له من
الإجارة إلا بكمال ما عليه ، قال ذلك جماعة منهم .

المسألة [٥٩٤]

وسئل : عما كسر الراعي من الغنم .

(١) سقطت من الأصل .

(٢) ليست في الأصل ، والسياق يدل عليها .

(٣) سقطت من الأصل .

قال : ما كسره بالعصا حين يذودها فلا ضمان عليه ، وما كسره بالحجرات فيضمن فيه ؛ لأنه متعد .

المسألة [٥٩٥]

وسئل عن راع غنم وكل مثله على جزها وترك مكانه وغاب هو بعذر حوائجه فضاء من الغنم عند الوكيل الذي جعل مكانه .

فقال : إن وكل مكثفًا بالرعاية فلا ضمان عليه ، وإن وكل غير مكثف فهو [ضامن]^(١) ؛ لأنه متعد مفرط .

وقال الفقيه أبو صالح : الضمان عليه في الوجهين كان مكثفًا أو غير مكثف .

المسألة [٥٩٦]

وسئل : عن راعي غنم يؤجر بخرفان معلومة إلى أشهر معلومة أترى ذلك جائزًا ؟

قال : لا يجوز ذلك ، وليس له إلا كراء أمثاله .

فإن قُوم الغنم على خمس ما يتناول منها أترى ذلك جائزًا ؟

قال : لا يجوز وإنما له الكراء .

المسألة [٥٩٧]

وسئل عن دم المعز إذا خلط بدهن ودهن به موضع القمل من الصبيان^(٢) .

(١) ليست في الأصل ، والسياق يدل عليها .

(٢) لم يرد جواب عن هذه المسألة .

فائدة

في بول الثور يخلط مع غسل ويكتحل به من العشى والظلمة في البصر
ويقوي النظر.....^(١).

فائدة

خُتم بها هذا الكتاب المبارك ، وهي ما في « البخاري »^(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله ﷺ قال : « الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى
فيه ما لم يحدث ، تقول الملائكة : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه » ، قال ابن أبي
جمرة رحمه الله تعالى : قوله : « في مصلاه » ، الجمهور على أنه موضع سجوده
وقيامه ، وقوله : « ما لم يحدث » أي : الحدث الذي ينقض الطهارة ، والظاهر أن ذلك
في كل صلاة فرضاً كانت أو نفلاً ، وفي الحديث على الموضع الذي صلى فيه .

انتهى بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

تم في أوائل أولى الجمادين

عام ١٢٤٦هـ

(١) لم يرد جواب عن هذه الفائدة .

(٢) في « صحيحه » [كتاب الصلاة - باب الحدث في المسجد - حديث رقم (٤٤٥)] ، [باب

الصلاة في مسجد السوق - حديث رقم (٤٧٧)] ومسلم في « صحيحه » [كتاب المساجد

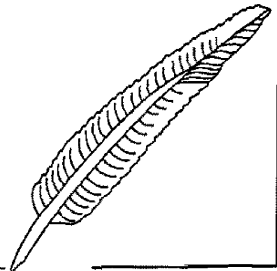
ومواضع الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة - حديث رقم (٦٤٩)] .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس أطراف الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس الألفاظ الغريبة.
- فهرس المصنّادر.
- فهرس فصول الكتاب.



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
-------	-------	------------

سورة البقرة

﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	٤٧٨
﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾	٢٢٣	١٢٢
﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾	٢٧٩	١٧٦
﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾	٢٨٢	٦١

سورة النساء

﴿فَإِنْ ءَافَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾	٦	٥١٩
﴿مِّنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾	١٢	٥١٨
﴿فَعُظُّوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصْرِبُوهُنَّ﴾	٣٤	٤٦٧
﴿فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾	٣٤	١٢٦
﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾	٤٣	٤٥٨
﴿فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾	٩٢	٤١٣
﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾	١٠٣	٣٤٠
﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾	١٤٨	٢٧٤

سورة المائدة

﴿وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾	٣	٢٦٩
﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْنُ﴾	٣	٣٥٥

٤٨٢	٣٣	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾
٣٩٣	٤٥	﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾

سورة الأنعام

٣٥١	١٢١	﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسَدُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾
٤٤٤	١٦٢	﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾
٢٨٣	١٦٤	﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾

سورة الأعراف

٣٤٠	٢٠٥	﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً﴾
-----	-----	---

سورة يونس

٦١	٥٣	﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾
----	----	-------------------------------------

سورة هود

٥٠٥	٨٥	﴿وَيَقَوْمِ أَتَوْا آلِيكَالَ وَالْبِزَانَ بِالْقِسْطِ﴾
-----	----	---

سورة يوسف

٥١	٨١	﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾
١٦١	٨٨	﴿فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ﴾

سورة النحل

٣٦٣	٦٨	﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾
-----	----	--

سورة الأنبياء

٥٤٣	٨٧	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾
-----	----	--

سورة الحج

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ٧٨ ٤٣٤

سورة النور

﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾ ٢٧ ٨١

﴿فِي بُيُوتِ الَّذِينَ أَنْتُمْ فِيهَا مُنَافِقُونَ﴾ ٣٦ ٣٣٩

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا﴾

أَوْ أَشْتَاتًا ٦١ ٢٨٨

سورة الأحزاب

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ ٣٥ ٤٤٣

﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ ٤١ ٣٤٠

سورة الممتحنة

﴿وَلَا تُنْكِرُوا لِلْكَافِرِ﴾ ١٠ ٤٦٧

سورة التحريم

﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ١ ٩٥

فهرس الأحاديث والآثار

الطرف	رقم الطرف
أجرة الحجام خبيثة ومهر البغي خبيث	٢٧٦
أخروهن حيث أخرهن الله	٤٤٣
إذا أرخيت الستور فقد وجب الصداق	١١٤
أفضلكم من تعلم القرآن	٤٣
أن النبي ﷺ حكم على ناقة البراء بن عازب بالغرم	٣٠٦
أن النبي ﷺ زوج رجلاً بسورة من القرآن	١١٣
أن النبي ﷺ قد احتجم	٢٧٦
أن النبي ﷺ نهى عن طرح القملة وهي حية	٤٥٩
إنما الأعمال بالنيات	٢٣٧
أنه ﷺ حكم على ابنته فاطمة بالخدمة الباطنة	١٢٤
أنه ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة	٤٦٠
أنه ﷺ نهى عن طعام المتبارين	٢٨٩
أيما مسلم دعا بها في مرضه	٥٤٣
بين العبد المؤمن والكافر ترك الصلاة	٤٣٩
البينة العادلة خير من اليمين الفاجرة	٢٤٨
البينة على من ادعى واليمين على من أنكر	٢٠٠
تحدث للناس أقضية	٩٤
جاء أعرابي إلى عمر بن الخطاب ادعى أنه سرق	٢٥٤
جنبوا صبيانكم ومجانينكم من مساجدكم	٣٤١

- ٨٢ الحب يتوارث والبغض يتوارث
- ٥١٠ الذباب كله يوم القيامة في النار
- ١٣٦ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
- ١٠٦ السلطان ولي من لا ولي له
- ٤٨٥ صلوا خلف من قال : لا إله إلا الله
- ٢٧٣ الضيافة على أهل الوبر
- ٤١٨ عرفي واعلني واحلبي
- ٤٤ علماء أمتي كأنباء بني إسرائيل
- ٤٤ عليكم بالوقار والإجلال لأهل العلم
- ٤٤٦ كان النبي ﷺ في منزله وعائشة رررا بين يديه
- ٤٦٨ كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته
- ١٢٠ كل نكاح استكنتم فيه الشهود
- ٣٤٣ كل ما يؤذي الحي يؤذي الميت
- ٤٨ كنت عند علي ابن أبي طالب
- ٧٨ لا تجوز شهادة من ترك الحج
- ٣٤١ لا تنشدوا فيها الضوال
- ٣٠٥ لا ضرر ولا ضرار
- ٣٠٨ لا ضمان على الأجير ولا على المكتري
- ٤٦٦ لأن يهدي الله امرأ على يدك
- ١٣٠ لا يباع ذهب بذهب ولا فضة بفضة
- ٢٦٨ ليس منا من حلق ولا من سلق
- ٩٥ ما حلف أحد يمينًا
- ٣٥٩ مثل أصحابي مثل النجوم في السماء

- ٧٩ مظل الغني ظلم
- ٤٤٢ من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب
- ٧٦ من خرج عن الجماعة فقد خلع ربة الإسلام
- ٧٨ من سام على سوم أخيه
- ٥٤٢ من سب الله مائة بالغداة
- ٣٠٤ من قطع نخلة كاملة مثمرة فعليه كفارة
- ٤٧ المسلمون عدول كلهم
- ٥٤٧ الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه
- ٥٠٩ نهى النبي ﷺ عن أكل الخطاطيف
- ٣٦٦ نهى النبي ﷺ عن قتل النحل
- ٥٠٨ نهى النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع
- ١٠٨ نهى النبي ﷺ عن نكاح المتعة
- ١٢٠ هذا نكاح السر
- ٤٢٩ هذه أيام أكل وشرب وفعال
- ٤١٧ هي لك أو لأخيك أو للذئب
- ٣٤١ وإذا رأيتم من يبيع فيها أو يشتري
- ٤٤ يا أيها الناس إنما المال يرزقه الله لمن أحب
- ٤٤٨ يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله
- ٤٢٥ يعرف بها سنة ولا تؤكل

فهرس الأعلام المترجمة

العلم	رقم الصفحة
أبان بن عثمان المدني	٢٩٧
إبراهيم بن حسن التونسي القاضي	٥٤٢
إبراهيم بن يزيد بن قيس = إبراهيم النخعي	٢٠١
أبو بكر بن جماهر الطليطلي = ابن جماهر	٥٣٨
أحمد بن أبي بكر بن الحارث = أبو مصعب الزهري	٣٨٠
أحمد بن حنبل الشيباني = ابن حنبل	٥٠
الأسود بن يزيد النخعي	٥٣
أصبغ بن الفرغ	٥٠
أشهب بن عبد العزيز	٥٠
إياس بن معاوية المدني	١٠٦
ثابت بن أسلم = ثابت البناني	١٠٧
جعفر بن محمد بن علي	٤٢٣
جنادة بن أبي أمية الأزدي	٣٢١
الحجاج بن يوسف الثقفي	٢٩٦
الحسن بن أبي الحسن البصري	١٠٦
حماد بن زيد الأزدي	٢٩٦
خارجة بن زيد بن ثابت	٥٢
داود بن علي الأصبهاني	٤٣٤
الربيع بن خثيم	٥٣

١٣٢	ربیعة بن أبی عبد الرحمن
٤٢٣	زید بن أسلم العدوي
٥٢	سالم بن عبد الله بن عمر
٤٨٧	سعيد بن عبد الرحمن
٥٢	سعيد بن المسيب
٣٧٦	سفیان بن عینة
٣٨٦	سلمة بن دينار = أبو حازم
٤٥١	سليمان بن مهران = الأعمش
٥٠	سليمان بن يسار
٨٦	شريح الحضرمي
٥٤	طاوس بن كيسان = طاوس اليماني
٢٠١	عامر بن شراحيل = عامر الشعبي
٣٤٨	عبد الرحمن بن عمر بن محمد = الأوزاعي
٤٢٣	عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر
٤٨	عبد الرحمن بن القاسم = ابن القاسم
٧٣	عبد الرحمن بن مهدي = ابن مهدي
٤٩	عبد العزيز بن أبي سلمة = الماجشون
٣٥٦	عبد العزيز بن سلمة بن دينار = ابن أبي حازم
٣٥٦	عبد العزيز بن محمد بن عبيد = الدراوردي
٥٤١	عبد الله بن أبي زيد القيرواني
٥٠	عبد الله بن ذكوان = أبو الزناد
١٠٧	عبد الله بن عبد الحكم = ابن عبد الحكم
٥٣	عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة

- ٢٩٩ عبد الله بن عمر بن غانم = ابن غانم
- ٢٨٠ عبد الله بن محمد بن علي = أبو جعفر المنصور
- ٦٠ عبد الله بن نافع المدني = ابن نافع
- ٦٠ عبد الله بن وهب المصري = ابن وهب
- ١٠٥ عبد الله بن يزيد بن هرمز = ابن هرمز
- ١٠٧ عبد الملك بن حبيب = ابن حبيب
- ٥٩ عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة = ابن الماجشون
- ٣١٤ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج = ابن جريج
- ٥٨ عثمان بن عيسى بن كنانة = ابن كنانة
- ٥٢ عروة بن الزبير
- ٣٣١ عطاء بن أبي رباح
- ٥٣ علقمة بن قيس النخعي
- ١٦٨ علي بن زياد التونسي
- ٧٠ عمر بن عبد العزيز
- ١١٣ عيسى بن دينار
- ٦٠ عيسى بن مسكين
- ٥٢ القاسم بن محمد بن أبي بكر
- ٥٤٠ القاسم بن هارون الإيلي
- ١٦٠ الليث بن سعد
- ٣٧٦ مالك بن دينار
- ٢٣٦ محمد بن إبراهيم بن عبدوس = ابن عبدوس
- ٦٢ محمد بن إبراهيم بن المّواز = ابن المّواز
- ٥٢ محمد بن الحسن الشيباني = ابن الحسن

١٠٦	محمد بن سيرين
١٢٠	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة = ابن أبي ذئب
٤٨	محمد بن مسلم بن عبيد الله = ابن شهاب الزهري
٢٩٩	محمد بن المنكدر بن عبد الله = ابن المنكدر
٥٣٤	محمد بن موسى بن مسكين
٥٣	مسروق بن الأجدع
٤١٨	مسلم بن صبيح = أبو الضحى
٥٣	مطرف بن عبد الله بن الشخير
٥١٧	المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث = المخزومي
٤٩	المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي
٤٢٣	هشام بن عروة بن الزبير
١٧٧	يحيى بن إبراهيم بن مزين = ابن مزين
٤٠٣	يحيى بن سعيد = الأنصاري
٤٦٣	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب = أبو يوسف القاضي



فهرس الألفاظ الغريبة

٢٢٤	الشموسة	٥٣٠	الجرين	«أ»	
	«ص»		«ح»	٥٢١	الأحلاس
١٦١	الصُّبْرَة	٤٩٢	حرز الفرس	٢٢٤	الأشكلة
١٥٤	الصفير	٢٢٤	الخرن	٢٢٤	الاعتضاض
٣٢٩	الصثوول		«خ»	٥١	الأندر
	«ض»	٣١٧	الخرص	٣٢٧	أنزا
٥٠٨	الضُربون	٣٢٦	الخطام	١٥٢	أنفش الحمل
٧٢	الضنين		«ر»		«ب»
	«ط»	١٨٨	الرُبع	٥٩	بُود
١٦١	طما	٢٢٤	الرُخص	٢٢٤	البراذع
٤٦٢	الطنافس	١٧٧	الرُثكة	٣٦٥	البيزان
	«ظ»		«ز»		«ت»
٧٢	الظنين		الزبردج ١١٠	٢٢٤	التعسيل
	«ع»		«س»	٤٩٥	تقاص
١١٦	العاهر	٧٨	السوم	٣١٥	التكريب
٢١٢	العدل	١٢٣	السياق	٢٢٤	التلايس
٣٠٩	العطب		«ش»		«ج»
٤٢٠	العفاص	٣٧١	الشَّقر	١٨٠	الجُبح
٣٣٤	العواري			٢٢٤	الجرد

٣١١	المسارح	« ك »		« غ »	
٧٧	المطامير	٣٣٥	كابده	٤٦١	الغرارة
٤٩٣	المقاوطات	٥٣٩	الكالى	٣٥٥	الغليصة
٣٢٦	المهماز	« ل »		« ف »	
٢٢٤	المهولة	٣٥٢	اللبة	٥٠٣	فرك
٣٩٣	الموضحة	٤٠٢	اللطخ	٣١٧	الفشاح
	« ن »	٤٠٢	اللوث	٣٢٥	الفصيل
٣٢٧	النَّزْو	« م »		٣٢٥	الفلو
٤٠٣، ٦٩	النوائر	٤٠٨	المارن	٣٥٥	الفيافي
	« و »	٤٦١	المتاخ	« ق »	
٤٠٧	الواضحة	٣١٨	مَثَل	١٥٠	القبالات
٤٢٠	الوكاء	٣٧٩	المجراة	٣٥٥	القفار
		٥٤٠	المحفة	٥٠٢	القلس



فهرس المصادر

حرف الألف

- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن حزم، المتوفى سنة (ت٤٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي - قاموس تراجم
- الإمام سحنون، تأليف الدكتور محمد زينهم محمد عزب

حرف الباء

- البداية والنهاية، تأليف أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، المتوفى سنة (ت٧٧٤هـ).

حرف التاء

- تاريخ التراث العربي، تأليف الدكتور فؤاد سزكين - نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي.
- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، تأليف أبي حفص عمر بن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ).
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك في أعيان مذهب مالك، تأليف القاضي أبي الفضل عياض ابن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ).

حرف الجيم

- جامع بيان العلم وفضله، تأليف أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي (ت٤٦٣هـ).

حرف الدال

- دائرة المعارف الإسلامية، تأليف مجموعة مستشرقين.
- دائرة معارف القرن الرابع عشر، تأليف محمد فريد وجدي.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تأليف ابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ).

حرف الراء

- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية ، تأليف عبد الله بن محمد المالكي (ت ٤٥٣هـ) .

حرف السين

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، تأليف محمد ناصر الدين الألباني .
- سنن أبي داود للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) .
- سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) .
- سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٩٧هـ) .
- سنن الدارمي ، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ) .
- سنن الدارقطني ، للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) .
- السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) .
- سير أعلام النبلاء ، للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) .

حرف الشين

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، تأليف محمد بن محمد بن مخلوف .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لشهاب الدين عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩هـ) .
- شرح معاني الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١هـ) .
- شرح صحيح مسلم ، للإمام أبي زكريا يحيى النووي (ت ٦٧٦هـ) .

حرف الصاد

- صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) .
- صحيح مسلم بن الحجاج ، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) .
- صحيح ابن خزيمة للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ) .

حرف الصاد

- ضعيف سنن ابن ماجه ، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني .

حرف العين

- العبر في خبر من غبر ، للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) .
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) .

حرف الفاء

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) .
- الفقيه والمتفقه ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ) .

حرف القاف

- قضاة قرطبة وعلماء إفريقية ، لأبي عبد الله محمد بن الحارث الخشني القيرواني الأندلسي (ت ٣٦١هـ) .
- القاموس المحيط للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) .

حرف الكاف

- الكامل في ضعفاء الرجال ، للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) .
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ، للحافظ الخطيب البغدادي

حرف اللام

- لسان الميزان ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) .

حرف الميم

- المدخل إلى السنن الكبرى ، للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، للإمام أبي محمد عبد الله بن سليمان اليافعي اليمني (ت ٧٦٨هـ) .
- المستدرک علی الصحیحین ، للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) .

- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) .
- مسند الشهاب ، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي .
- مسند الفردوس ، لأبي شجاع الديلمي (ت ٥٠٩هـ) .
- المصنف ، لابن أبي شيبة أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت ٢٣٥هـ) .
- المصنف ، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) .
- المعجم الأوسط ، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) .
- المعجم الصغير ، للحافظ أبي القاسم الطبراني .
- المعجم الكبير ، للحافظ الطبراني .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب كالعربية ، تأليف عمر رضا كحالة .
- المقتبس من أنباء الأندلس ، لابن حيان القرطبي (ت ٤٦٩هـ) .
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) .
- الموطأ ، لإمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) .

حرف النون

- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ، تأليف محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) .

حرف الهاء

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف إسماعيل باشا البغدادي .

حرف الواو

- الوافي بالوفيات ، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ) .
- وفيات بن قنفذ ، لأبي العباس أحمد بن حسن بن قنفذ (ت ٨٠٩هـ) .



فهرس فصول الكتاب

٥	مقدمة التحقيق
٣٩	النص المحقق
٤١	الفصل الأول : في مسائل الشهادات
٨٩	الفصل الثاني : في مسائل القضاء
٩١	فصل القضاء
١٠١	الفصل الثالث : في مسائل النكاح
١٠٣	فصل السؤال عن النكاح
١٣٣	الفصل الرابع : في مسائل الطلاق
١٣٥	فصل الطلاق
١٤١	الفصل الخامس : في مسائل البيوع
١٤٣	فصل البيوع
١٨٥	الفصل السادس : في مسائل الحيازة
١٨٧	فصل [في] الحيازة
١٩٥	الفصل السابع : في مسائل الاستحقاق والدعاوى والمخاصمة
١٩٧	فصل الاستحقاق والدعاوى والخصومات
٢٥٣	الفصل الثامن : في مسائل السرقة والحراة
٢٥٤	فصل [في] السرقة والحراة
٢٦٥	الفصل التاسع : في مسائل الأطعمة
٢٦٧	فصل في السؤال عن الأطعمة
٢٩١	الفصل العاشر : في مسائل الأيمان
٢٩٣	فصل [في] السؤال عن الأيمان
٣٠٣	الفصل الحادي عشر : في مسائل العداء والجناية والضمانات
٣٠٤	فصل السؤال عن العداء والجنايات

٣٣٧	الفصل الثاني عشر : في مسائل الأوقاف والصدقات والهبات
٣٣٩	فصل في الأحباس والصدقات والهبات
٣٤٩	الفصل الثالث عشر : في مسائل الصيد والزكاة
٣٥١	فصل [في] الصيد والزكاة
٣٦٩	الفصل الرابع عشر : في مسائل الرعاة
٣٧٠	فصل : السؤال عن الرعاة
٣٧٣	الفصل الخامس عشر : في مسائل أصول إحياء الموات والحرث
٣٧٥	فصل : السؤال في الأصول في إحياء الموات والحرث وحريم البئر
٣٨٣	الفصل السادس عشر : في مسائل الدماء والديات
٣٨٥	فصل : [السؤال عن الدماء]
٤١٥	الفصل السابع عشر : في مسائل اللقطة والضَّوَالُ
٤١٧	فصل : السؤال عن اللقطة والضَّوَالُ
٤٣١	الفصل الثامن عشر : في مسائل الوضوء والصلاة
٤٣٣	فصل : الوضوء والصلاة
٤٧١	الفصل التاسع عشر : في مسائل الصوم
٤٧٣	فصل الصوم
٤٧٩	الفصل الموفاي عشرين : في مسائل مختلفة غير متجانسة
٤٨١	فصل : [جامع] لمسائل مختلفة غير متجانسة
٥٣٨	تتميم مسائل مختلفة غير متجانسة أيضًا
٥٤٩	الفهارس العامة
٥٥١	فهرس الآيات القرآنية
٥٥٤	فهرس الأحاديث والآثار
٥٥٧	فهرس الأعلام المترجمة
٥٦١	فهرس الألفاظ الغريبة
٥٦٣	فهرس المصادر
٥٦٧	فهرس فصول الكتاب

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com